

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية  
تخصص: تجارة دولية

عنوان الأطروحة:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني:  
دراسة حالة افريقيا

تحت إشراف:  
أ.د. بوهنة علي

من إعداد الطالب:  
بولعراس سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. طاوولي مصطفى كمال
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوهنة علي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شعيب بغداد
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعربي عبد القادر
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوريش لحسن
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر أ	د. سحنون سمير

السنة الجامعية: 2021/2020

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي  
حفظهما الله وأطال في عمرهما،  
إلى زوجتي الفاضلة،  
إلى ابني محمد سراج وابنتي سيرين،  
إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة.

## الشكر والتقدير

أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه وعونه لي  
لإتمام هذا العمل، بعد ذلك أشكر  
الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بوهنة علي على  
جميع النصائح والإرشادات التي قدمها لي؛  
كما أشكر الدكتور محمد الحق لفياف من المركز  
الجامعي ميلة، على كل ما قدمه لي من عون لإتمام  
هذا العمل.

الملخص

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي الدول الأفريقية بشكل خاص. من أجل تحقيق ذلك، تم اقتراح اتجاه تفسيري نظري، مع اختبار هذا الاتجاه على عينة مكونة من 48 دولة أفريقية من خلال تقدير ستة نماذج قياسية مختلفة وباستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2003-2018).

ففيما يتعلق بالاتجاه النظري المقترح، أوضحت نتائج هذه الدراسة أن دور الحكومة الصينية، والمحددات الاقتصادية تشكل المحددات الرئيسية في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج. لكن فيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، فقد أبرزت النتائج عدم وجود أثر لمحدد دور الحكومة الصينية في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا في النماذج الستة المقترحة، أما بالنسبة للمحددات الاقتصادية فقد اختلفت من نموذج إلى آخر كالآتي: محدّدات البحث عن السوق كان لها أثر إيجابي فقط في النموذج الأساسي الخاص بكل الدول الأفريقية وفي نماذج شرق وشمال ووسط أفريقيا، ومحددات البحث عن الموارد الأولية كان لها أثر إيجابي فقط في نموذج شمال أفريقيا وفي نموذج غرب أفريقيا، في حين أن محدّدات البحث عن الكفاءة كان لها أثر إيجابي فقط في نموذج غرب أفريقيا.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ، محدّدات، أفريقيا، بيانات بانل.

**Abstract:**

This study aims to identify the explanatory determinants of Chinese foreign direct investment abroad in general and in African countries in particular. In order to achieve that, a theoretical explanatory trend has been proposed, with an examination of this trend on a sample of 48 African countries by estimating six different econometric models, and using panel data for the period (2003-2018).

Concerning the proposed theoretical trend, the results of this study revealed that the role of Chinese government and the economic determinants are the main determinants in the orientation of Chinese foreign direct investment abroad.

However for the determinants of Chinese foreign direct investment in African countries, the results highlighted the absence of the effect of the role of Chinese government in the orientation of Chinese foreign direct investment in Africa on the six proposed models. Moreover, for the economic determinants, there were differences from one model to another as follows: the market seeking determinants had a positive effect only in the basic model of all African countries and in the models of East, North and Central Africa. The resource seeking determinants had a positive effect only in the North African model and in the West African model, while the efficiency seeking determinants had a positive effect only in the West African model.

**Key words:** Chinese foreign direct investment, determinants, Africa, Panel data.

## **Resumé:**

Cette étude a pour objet identifier les déterminants explicatifs de l'investissement direct chinois à l'étranger en général et aux pays africains en particulier. Pour y parvenir, une tendance théorique explicative a été proposée, avec un examen de cette tendance sur un échantillon composé de 48 pays africains par l'estimation de six modèles économétriques différents et moyennant les données de panel pour la période (2003-2018).

Concernant la tendance théorique proposée, les résultats de cette étude ont révélé que le rôle du gouvernement chinois et les déterminants économiques constituent les principaux déterminants de l'orientation de l'investissement direct chinois à l'étranger.

Cependant, pour les déterminants de l'investissement direct chinois dans les pays africains, les résultats ont fait ressortir l'absence de l'effet du déterminant du rôle du gouvernement chinois dans l'orientation de l'investissement direct chinois en Afrique sur les six modèles proposés, par ailleurs pour les déterminants économiques il s'est avéré des différences d'un modèle à l'autre comme suit: les déterminants de la recherche de marché n'avaient un effet positif que dans le modèle de base de tous les pays africains, et dans les modèles de l'Est, du Nord et du Centre Afrique. Les déterminants de la recherche des ressources n'avaient un effet positif que dans le modèle nord-africain et dans le modèle ouest-africain, tandis que les déterminants de la recherche d'efficacité n'avaient un effet positif que dans le modèle ouest-africain.

**Mots clés:** Investissement direct chinois à l'étranger, déterminants, Afrique, données de panel.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

I	الإهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته
8	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المبحث الثاني: أشكال ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
33	المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات
43	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
43	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.
49	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.
56	المطلب الثالث: الأسس الصحيحة لتعامل الدول المضيفة مع الاستثمار الأجنبي المباشر
64	خلاصة الفصل
65	الفصل الثاني: الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
66	تمهيد
67	المبحث الأول: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة

67	المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق
78	المطلب الثاني: النظريات القائمة على تنظيم المؤسسة والحماية
83	المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية
91	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية
92	المطلب الأول: النظريات القائمة على المزايا التنافسية للشركة
101	المطلب الثاني: النظريات القائمة على المزايا التنافسية للدولة المضيفة
108	المطلب الثالث: النظريات القائمة على المزايا التنافسية لكل من الشركة والدولة المضيفة
115	المبحث الثالث: نظريات تعتمد على محددات أخرى ونظريات تعتمد على محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
115	المطلب الأول: نظريات تعتمد على محددات أخرى لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر
130	المطلب الثاني: نظريات تعتمد على محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
136	خلاصة الفصل
137	الفصل الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
138	تمهيد
139	المبحث الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
139	المطلب الأول: البروز المتأخر والنمو السريع
148	المطلب الثاني: الابتعاد التدريجي عن قطاع الموارد الأولية والتحول التدريجي تجاه أسواق الدول المتقدمة
156	المطلب الثالث: المساهمة المعتبرة للشركات المملوكة للدولة الصينية في تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
160	المطلب الرابع: تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية وتركيزها على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة
166	المبحث الثاني: محدد الحكومة الصينية ودورها في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
166	المطلب الأول: الهيئات والوكالات الرئيسية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
174	المطلب الثاني: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ومراحل تطورها
186	المطلب الثالث: لوائح وتنظيمات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

200	المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
200	المطلب الأول: محددات البحث عن السوق
205	المطلب الثاني: محددات البحث عن الموارد
210	المطلب الثالث: محددات البحث عن الأصول الاستراتيجية
217	المطلب الرابع: محددات البحث عن الكفاءة
223	خلاصة الفصل
224	الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
225	تمهيد
226	المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
226	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لانخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
231	المطلب الثاني: الركائز الحالية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
240	المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا وتوزيعه الجغرافي والقطاعي
246	المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل
246	المطلب الأول: مدخل نظري حول بيانات بانل
248	المطلب الثاني: اختبارات تحديد شكل النموذج
253	المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل
262	المبحث الثالث: التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
262	المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم
265	المطلب الثاني: وصف المتغيرات المستخدمة في الدراسة
272	المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج
291	خلاصة الفصل
292	الخاتمة العامة
299	المصادر والمراجع
320	الملاحق

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصادرة في سنة 1913	15
2-1	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال سنوات الألفين	20
3-1	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا خلال سنوات الألفين	21
4-1	تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود حسب الجهة المُستحوذَة	23
5-1	مؤشرات مختارة للشركات المتعددة الجنسيات والإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2018)	36
6-1	أكبر 20 شركة متعددة جنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية لسنة 2018	37
7-1	بعض الإحصائيات حول نشاط أكبر 100 شركة متعددة جنسية في العالم خلال الفترة (2014-2018)	38
8-1	ترتيب أكبر 20 شركة متعددة جنسية حسب حجم الإنفاق في مجال البحوث والتطوير لسنة 2018	42
1-2	مصادر التميز الاحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات	69
2-2	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	86
3-2	المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر	90
4-2	أساليب اختراق الأسواق الأجنبية	91
5-2	مقارنة مصادر المزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة والنامية	99
6-2	المراحل الأربعة لتطور الاستثمار وخصائصها	113
1-3	تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2002-2018)	144
2-3	ترتيب أكبر إحدى عشرة دولة من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مع نهاية سنة 2018	147
3-3	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة	148

	(1991-2001)	
150	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في سنوات مختارة	4-3
152	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2001-1979)	5-3
153	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2018-2003)	6-3
155	أكبر 20 دولة (منطقة) مضيضة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مع نهاية سنة 2018	7-3
161	تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (2018-2004)	8-3
164	التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في سنوات 2013 و 2015 و 2018	9-3
189	إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل وزارة التجارة الصينية	10-3
192	إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح	11-3
231	أهم خصائص الخلفية التاريخية لانخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا	1-4
242	ترتيب أكبر سبعة دول مضيضة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا مع نهاية سنة 2018	2-4
244	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2018-2013)	3-4
264	التعريف بالمتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة	4-4
272	مختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لهذه الدراسة	5-4
273	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	6-4
275	نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد	7-4
276	مخرجات مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	8-4
277	نتائج اختبار عدم ثبات التباين لبروش وباغان	9-4
278	نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل	10-4

280	نتائج اختبار مضاعف لاغرونج	11-4
281	نتائج اختبار هوسمان	12-4
282	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الأساسي لكل الدول الأفريقية	13-4
287	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية	14-4

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	تطور حجم الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات	1-1
75	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	1-2
140	تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (1991-1979)	1-3
142	تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2001-1992)	2-3
157	نسب مساهمة الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القطاع غير المالي خلال الفترة (2018-2006)	3-3
166	الهيئات والوكالات الرئيسية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني	4-3
240	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا خلال الفترة (2018-2003)	1-4
243	تطور نصيب أكبر سبعة دول مضيقة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا خلال الفترة (2018-2003)	2-4

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1-1	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة	321
2-1	نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد	321
3-1	نتائج اختبار عدم ثبات التباين لبروش وباغان	322
4-1	نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة	322
5-1	نتائج نموذج الانحدار التجميعي	323
6-1	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة	323
7-1	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية	324
8-1	نتائج اختبار مضاعف لاغرونج لبروش وباغان	324
9-1	نتائج اختبار هوسمان	325
10-1	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكلة عدم ثبات التباين بـ Robust standard errors	325
11-1	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة وسط افريقيا	326
12-1	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة شمال افريقيا	326
13-1	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة شرق افريقيا	327
14-1	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة غرب افريقيا	327
15-1	نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة افريقيا الجنوبية	328

# المقدمة العامة

تبنّت الصين منذ استقلالها سنة 1949 النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ أين اتبعت في هذا الإطار سياسة اقتصادية قائمة على النظر إلى الداخل، مع التركيز على الاعتماد على النفس والاستقلالية الاقتصادية؛ حيث كانت العلاقات التجارية والمالية التي تربطها مع بقية دول العالم محدودة جداً، وهو الوضع الذي استمر إلى غاية وفاة زعيمها التاريخي ماؤ تزي دُونغ (毛泽东 mao ze dong) سنة 1976. لكن بمجيئ دَانْغ سَيَاو بِيْنْغ (邓小平 Deng xiao ping) سنة 1978 أعلن هذا الأخير عن رؤية جديدة أساسها الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي؛ من خلال تفعيل قوى السوق في الاقتصاد الصيني واتباع أسلوب التحرير التدريجي للاقتصاد وتجنب الصدمات الكبرى. فالإصلاح الاقتصادي الذي أعلن عنه دَانْغ سَيَاو بِيْنْغ شمل في الحقيقة جميع مجالات الاقتصاد الصيني؛ فداخليا تبنّت الحكومة الصينية سلسلة تدابير إصلاحية هدفت أساساً إلى تحسين إنتاج القطاع الصناعي والزراعي، أما على مستوى السياسة الاقتصادية الخارجية فقد عملت الصين أساساً على تفكيك القيود المفروضة على التجارة والاستثمارات التي أبقت في السابق البلاد معزولة عن الأسواق الدولية، وقد تجسد ذلك من خلال الإعلان سنة 1978 عن استراتيجية جديدة عرفت بسياسة الباب المفتوح الدولية، (对外开放政策 duiwai kaifang zhengce)، والتي هدفت الصين من خلالها إلى دمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي.

فمع بداية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي انطلقت الصين في تطبيق الانفتاح التدريجي على العالم الخارجي، من خلال بناء لأول مرة مناطق اقتصادية خاصة في بعض المدن الساحلية في الجنوب، بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المناطق، وهو ما اعتبر نقطة تحول كبرى بالنسبة للصين التي طبقت نظام اقتصادي مخطط طوال فترة حكم ماؤ تزي دُونْغ التي استمرت لثلاثة عقود من الزمن. فالصين أصبحت تنتظر للاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر مهم للانفتاح على العالم الخارجي وتطوير الاقتصاد الصيني، باعتباره يسمح للصين بالحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية، كما يسمح بزيادة تنافسية المنتجات الصينية في الأسواق الخارجية وترقية صادراتها.

فبعد انطلاقة أولية بطيئة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تبنّت الصين منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي سلسلة من التدابير بغية تحسين مناخ الاستثمار ومعالجة العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب داخل الصين على غرار الإجراءات الإدارية المعقدة، وعدم اليقين المتعلق بحقوق الملكية الخاصة وغيرها، وقد كان للتحسين التدريجي لهذه الجوانب الأثر المنشود في خلق ثقة أكبر بين المستثمرين الأجانب، مما سمح للصين بأن تصبح وجهة ذات أهمية متزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ففي هذا الإطار وبعد تسجيل مستوى الصفر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الثلاثة عقود التي سبقت سنة 1979،

وبعد أن احتلت الصين المرتبة الخامسة فقط كأكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية سنة 1980،<sup>1</sup> بدأت منذ 1990 في تحقيق نجاحات كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أين احتلت لأول مرة المرتبة الأولى بين الدول النامية سنة 1992، ثم ثاني أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993، فالمرتبة الأولى لأول مرة سنة 2003، ثم المرتبة الثانية على المستوى العالمي في معظم السنوات التي امتدت من سنة 2008 حتى سنة 2018.<sup>2</sup>

في المقابل وبالتوازي مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الصين، برزت ظاهرة أخرى تمثلت في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الصادرة إلى الخارج. فرغم ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الصادرة يمكن إرجاعها إلى بداية تنفيذ سياسة الباب المفتوح في سنة 1979، إلا أن حجمها بقي متواضعا وسيطرت عليها الحكومة الصينية عن طريق الشركات المملوكة للحكومة المركزية أو التابعة لحكومات المحليات والمقاطعات، وهي الوضعية التي استمرت حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي. ففي هذا الإطار وبعدها كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج معدومة تقريبا قبل سنة 1979، قدرت سنة 1982 و 1983 بـ 44 و 93 مليون دولار أمريكي فقط على التوالي،<sup>3</sup> ثم 913 مليون دولار أمريكي سنة 1991، و 1.77 مليار دولار أمريكي سنة 1999.<sup>4</sup>

لكن وبحلول سنوات الألفين دخل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج عهدا جديدا عُرف بالعصر الذهبي، وهو العصر الذي تميز بالتوسع الكبير في حجمه في الخارج كنتيجة للتشجيع والدعم القوي من قبل الحكومة الصينية؛ خاصة من خلال إطلاق الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية (走出去战略 zouchuqu zhanlue) سنة 2001 وما تعلق بها من لوائح وتنظيمات، إضافة إلى انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في نفس السنة، وأيضا إطلاق الصين للعديد من المبادرات واللوائح والتنظيمات طوال فترة ما بعد سنة 2001 إلى غاية وقتنا الحاضر، لعل أهمها هي مبادرة الحزام والطريق (一带一路 yidai yilu) في سنة 2013.

ونتيجة لما سبق، فقد قفز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج إلى مستويات كبيرة جدا خلال فترة زمنية قصيرة (2002-2018)، مشكلا حالة فريدة من نوعها في تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدها قدر سنة 2002 بـ 2.7 مليار دولار أمريكي ومرتبة 26 عالميا، انتقل سنة 2009

<sup>1</sup> The world bank, **Foreign direct investment, net inflows (BOP, current US\$)-China**, 12-12-2020, <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN>

<sup>2</sup> UNCTAD, **Annex table01: FDI inflows, by region and economy(1990-2018)**, 12-12-2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

<sup>3</sup> The world bank, **Foreign direct investment, net outflows (BOP, current US\$)-China**, 12-12-2020, <https://data.worldbank.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN>

<sup>4</sup> UNCTAD, **Annex table02: FDI outflows, by region and economy(1990-2018)**, 12-12-2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

إلى 56.53 مليار دولار ومرتبة 5 عالميا، ثم 145.67 مليار دولار سنة 2015 ومرتبة ثانية عالميا لأول مرة، ولأول مرة كذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين، ثم لتقدر هذه التدفقات سنة 2018 بـ 143.04 مليار دولار أمريكي ومرتبة ثانية عالميا بعد اليابان.<sup>1</sup>

### ثانيا - إشكالية الدراسة:

فعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج قد نمت لتصبح قابلة للمقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى داخل الصين، إلا أنها قد لقيت اهتمام أقل من قبل المجتمع الأكاديمي وصناع السياسة والاقتصاديون، وهو الاهتمام الذي تجسد في عدد قليل من الدراسات، مقارنة بالدراسات التي اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى داخل الصين. فمن بين الدراسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة على قلتها والتي اهتمت بالبحث في ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، نجد بعض الدراسات التي ركزت على البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بشكل عام، والبعض الأخرى التي ركزت على البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في مجموعات محددة من الدول على غرار الدول الأفريقية. من وجهة أخرى تنص أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة على أن المحددات الاقتصادية (المكانية) التقليدية في الدول المضيفة تصنف إلى محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الكفاءة، ومحددات البحث عن الموارد. لكن ونظرا للدور الكبير الذي مارسته الحكومة الصينية بداية من سنوات الألفين في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج بما في ذلك المتجه إلى إفريقيا، خاصة من خلال إطلاق استراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001 ومبادرة الحزام والطريق سنة 2013. فإنه أصبح من المهم تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي إفريقيا بشكل خاص، من خلال تضمين دور الحكومة الصينية إلى جانب المحددات الاقتصادية التقليدية، وذلك بغية الوصول إلى فهم أعمق لحقيقة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

وعليه ومن أجل الوقوف على أهم المحددات المفسرة لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج بشكل عام وإلى إفريقيا بشكل خاص تم صياغة الإشكالية الرئيسية الآتية كإطار للبحث:

- ما هي المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وإلى أي مدى يمكن أن تُفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا؟

<sup>1</sup> Ministry of Commerce, Statistical Bulletin of China's Outward Foreign direct investment, China, 2018, p6.

ثالثاً- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق سيتم صياغة التساؤلات الفرعية الآتية ومحاولة الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- هل تقوم الحكومة الصينية بتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج؟  
- هل تمارس المحددات الاقتصادية المكانية دور رئيس في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج؟

- هل تؤثر الحكومة الصينية إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا؟
- هل لمحددات البحث عن السوق دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى افريقيا؟
- هل لمحددات البحث عن الموارد دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى افريقيا؟
- هل لمحددات البحث عن الكفاءة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى افريقيا؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقاً لهذه الدراسة وذلك كالآتي:

- للحكومة الصينية دور كبير في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج.
- تمارس المحددات الاقتصادية المكانية دور رئيس في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج.
- تؤثر الحكومة الصينية إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.
- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ايجابيا مع محددات البحث عن السوق.
- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ايجابيا مع محددات البحث عن الموارد الأولية.
- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ايجابيا مع محددات البحث عن الكفاءة.

خامساً- مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها:

## المقدمة العامة

- حداثة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وجديته باعتباره ظاهرة جديدة برزت على الساحة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يدفع للاستفسار حول طبيعته ومدى اختلافه عن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول الأخرى.
- الرغبة الشديدة في دراسة موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وخاصة في إفريقيا بغرض الوقوف على حقيقته والإلمام بجميع جوانبه.
- محاولة الوصول إلى أفكار إبداعية جديدة في سبيل تحقيق استفادة الدول المضيفة بما فيها الدول الأفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

### سادسا- أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتجسد في الآتي:

- تعتبر الدراسة الحالية إضافة جديدة للدراسات التي قُدمت في هذا الموضوع على قلتها والتي تُعنى بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي إفريقيا بشكل خاص.
- إن معرفة طبيعة العوامل التي تؤثر في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج، يمكن أن توفر مؤشرات مهمة بالنسبة للدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بما فيها البلدان الإفريقية، حيث تساعدها في فهم هذه الظاهرة وتوفير البيئة المناسبة الجاذبة لها.
- معرفة العوامل المؤثرة في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج بشكل عام وإلى إفريقيا بشكل خاص، يمكن أن تساعد أيضا الحكومة الصينية على تحديد المجالات التي يمكن أن تُدخل عليها تحسينات إضافية، بما فيها سياستها المتعلقة بتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وخاصة في إفريقيا.

### سابعا- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم مدى فعالية السياسات والمبادرات المتخذة من قبل الحكومة الصينية في سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على التوجه إلى الخارج بما في ذلك المتجه إلى إفريقيا.
- تحديد العوامل الاقتصادية المكانية المؤثرة في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج وإلى الدول الأفريقية.
- المساهمة في توسيع منظور الأدبيات الموجودة المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تضمين دور الحكومة الصينية كعامل مشجع وداعم للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج.

### ثامنا - حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام منذ نشوء هذه الظاهرة حتى يومنا هذا، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج فتمتد منذ نشوئه سنة 1979 حتى وقتنا الحالي، مع التركيز في الجانب التطبيقي عند بناء النماذج المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا على الفترة (2003-2018) بسبب محدودية البيانات المتوفرة، وبسبب أيضا أن هذه الفترة تميزت بإطلاق الحكومة الصينية للعديد من السياسات والمبادرات الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وفي افريقيا، كما تميزت أيضا بالنمو الكبير لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وفي افريقيا.

أما الحدود المكانية لهذه الدراسة فهي تشمل عينة مكونة من 48 دولة افريقية؛ تضم 6 دول في شمال افريقيا، و 9 دول في جنوب قارة افريقيا، و 15 دولة في غرب افريقيا، و 10 دول في شرق افريقيا، بالإضافة إلى 8 دول في وسط افريقيا.

### تاسعا - منهج الدراسة:

سعيًا للإجابة على إشكالية البحث المطروحة سلفًا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في دراسة أهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، وأيضًا في دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، بالإضافة إلى تحليل ملامح وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية، وتطور حجمه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

كما سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية عن طريق نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية خلال الفترة (2003-2018)، وتحليل النتائج المتحصل عليها.

### عاشرا - الدراسات السابقة:

1- دراسة (Buckley Peter J. et al سنة 2007): مقالة مقدمة في مجلة دراسات الأعمال الدولية "Journal of International Business Studies"، الصادرة عن Academy of International Business والتابعة للناسر Palgrave Macmillan Journals، تحت عنوان: "The determinants of Chinese outward

foreign direct investment". وتعتبر من أولى الدراسات التي اهتمت بنمذجة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، حيث اهتمت بالبحث في طبيعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وبالبحث في مدى الحاجة إلى نظرية خاصة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وذلك من خلال إمكانية تضمين ثلاثة تفسيرات خاصة (سوق رأس المال غير الأمثل، ومزايا الملكية الخاصة، والعوامل المؤسسية) إلى النظرية العامة للشركات متعددة الجنسيات.

استعمل الباحثون في هذه الدراسة معطيات سنوية لعينة مكونة من 49 دولة مضيئة مع تقسيمها إلى 29 دولة متقدمة و27 دولة نامية؛ من أجل البحث في إمكانية وجود نموذج استثماري صيني مختلف بين الدول المتقدمة والنامية، كما استخدم الباحثون فترة دراسة ممتدة من 1984 إلى 2001 والتي قُسمت بدورها إلى فترتين فرعيتين الأولى من 1984 إلى 1991 والثانية من 1992 إلى 2001؛ من أجل أيضا البحث في إمكانية وجود تأثير محتمل لتغير السياسة الاقتصادية الصينية سنة 1992 على القرار الاستثماري الصيني فيما يخص كل متغيرات الدراسة. ومن أجل تقدير واختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني والمحددات المكانية في الدول المضيفة، استخدم الباحثون في هذه الدراسة نماذج بيانات بانل، كما تم التعبير عن المحددات المكانية بمجموعة من المتغيرات التفسيرية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أنه عند تقدير النموذج الأساسي الذي يتناول جميع الدول محل الدراسة خلال الفترة (1991-2001)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يرتبط ارتباط قوي مع كل من متغيرات حجم السوق المحلي، والتقارب الثقافي، والمتغير السوري لتحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنة 1992، والتضخم، والصادرات الصينية، والاستقرار السياسي، والواردات الصينية من البلد المضيف. بالإضافة إلى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مع درجة التقارب الجغرافي، والانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1984-1991)، ومع وفرة الموارد الأولية خلال الفترة (1992-2001). كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود أدلة قوية تدعم حجة أن الجوانب الثلاث للنظرية الخاصة تساعد في تفسير سلوك الشركات المتعددة الجنسيات الصينية.

2- دراسة ( Sanfilippo Marco سنة 2010): مقالة مقدمة في المجلة الأفريقية للتنمية " African Development Review" الصادرة عن البنك الإفريقي للتنمية، تحت عنوان: " Chinese FDI to Africa: what is the Nexus with foreign economic cooperation". حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا، وعلاقتها بالتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي (المساعدات الاقتصادية الصينية في إفريقيا)، وذلك باستخدام بيانات بانل على عينة مكونة من 41 دولة أفريقية خلال الفترة (1998-2007).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا يجذب أساسا إلى الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الأولية، وفرص السوق، أما ما تعلق بالأخطار

الاقتصادية والسياسية فالنتائج كانت غامضة؛ فممن وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى أفريقيا لا يأخذ بعين الاعتبار عدم استقرار الاقتصاد الكلي وتدهور الأوضاع السياسية للدول المضيفة، ومن وجهة أخرى لا يتوجه نحو الدول الأفريقية المثقلة بالديون والتي تعاني من الصراعات.

في المقابل سلطت هذه الدراسة أيضا الضوء على العلاقة القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا والتعاون الاقتصادي الصيني الأفريقي المتمثل في المساعدات الصينية في أفريقيا، حيث أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا هي نفسها محددات التعاون الاقتصادي وهو ما يؤكد على العلاقة القوية الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا والمساعدات الاقتصادية الصينية في أفريقيا؛ حيث أن منح هذه المساعدات مرتبط بالحصول على مشاريع الاستثمارات المباشرة في أفريقيا.

**3- دراسة (Wiig A و Kolstad I سنة 2011):** مقالة مقدمة في مجلة أعمال أفريقيا "Journal of African Business"، الصادرة عن Academy of African Business and Development والتابعة للناسر Taylor and Francis Journals، تحت عنوان: "Better the Devil you know? Chinese foreign direct investment in Africa". اهتمت هذه الدراسة بتحديد وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا، وذلك باستخدام بيانات بانل على عينة مكونة من 29 دولة أفريقية خلال الفترة (2003-2006).

حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يجذب إلى أسواق الدول الأفريقية ذات الحجم الكبير خاصة سوق جنوب أفريقيا، كما يجذب إلى الأسواق الأفريقية التي تتميز بوفرة الموارد الأولية وفي نفس الوقت تتميز ببيئة مؤسسية متدهورة، وهي النتائج نفسها التي توصلت إليها هذه الدراسة عند تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من بقية انحاء العالم إلى الدول الأفريقية.

**4- دراسة (Cheung Yin Wong et al سنة 2012):** مقالة مقدمة في مجلة الاقتصاديات الدولية "Review of international economics" التابعة للناسر Wiley-Blackwell، تحت عنوان: "China's Outward Direct Investment in Africa". اهتمت هذه الدراسة بالبحث في طبيعة المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، وذلك باستخدام تقنية الانحدار (Tobit) وطريقة (Heckman two stages)، على عينة تتكون من 31 دولة أفريقية وباستخدام نوعين من البيانات. النوع الأول يتعلق ببيانات الاستثمارات الصينية في الخارج المصرح بها والمصادق عليها من قبل السلطات الصينية وتغطي الفترة (1991-2005) ويتم التقدير هنا باستخدام تقنية الانحدار (Tobit)، أما النوع الثاني من البيانات فيتعلق بالبيانات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية وهي بيانات تتطابق مع معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي وتغطي الفترة (2003-2007) ويتم التقدير هنا باستخدام طريقة (Heckman two stage).

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يتأثر بالمحددات الآتية: محفز البحث عن السوق، وعوامل المخاطرة، ومحفز البحث عن الموارد، كما يتأثر أيضا بكثافة العلاقات التجارية، ووجود مشاريع صينية متعاقد عليها في البلد المضيف، كما تم التوصل إلى أن الموارد الطبيعية للبلد المضيف لها تأثير على مقدار ما يتم تنفيذه من الاستثمارات الصينية في البلد المضيف، بدلا من قرار تنفيذ أو عدم تنفيذ الاستثمارات الصينية في البلد المضيف.

**5- دراسة (KIPEJA Benedict Simon K سنة 2015):** مقالة مقدمة في مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة "Journal of economics and sustainable development" التابعة لـ International Knowledge Sharing Platform، تحت عنوان: "Key determinants of china's outward FDI to Africa". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، وذلك باستخدام بيانات بانل على عينة مكونة من 43 دولة افريقية خلال الفترة (2005-2011).

حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يستجيب إيجابيا مع درجة الانفتاح، ووفرة الموارد الأولية، وفرص السوق التي توفرها البلدان المضيضة، كما أشارت النتائج وبشكل مفاجئ إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف في البلدان الافريقية.

**6- دراسة (Xi Aihua و Audria Philes Cosmas سنة 2015):** مقالة مقدمة في مجلة الإدارة والعلم "journal of management and science"، التابعة للناسر Eleyon Publishers، تحت عنوان: "Determinants of chinese outward freign direct investments in africa; SADC and Non-SADC countries". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية، وخاصة في الدول التي تنتمي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي (SADC)، مع عمل مقارنة بين الدول التي تنتمي للجماعة الإنمائية والدول الافريقية الأخرى خارج هذه الجماعة (Non-SADC).

استخدمت هذه الدراسة نماذج بيانات بانل اعتمادا على بيانات سنوية لعينة مكونة من 21 دولة افريقية (11 تنتمي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، و10 خارجها)، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012. وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أنه عند تقدير كل من النموذج الأساسي الذي يشمل كل الدول، ونموذج (SADC)، جاءت المحددات الآتية كلها ذات معنوية إحصائية: الناتج الداخلي الخام الفردي، والواردات، ودرجة الانفتاح، وجودة المنشآت القاعدية. أما عند تقدير نموذج (Non-SADC) فأظهرت النتائج أن محدد درجة الانفتاح هو المحدد الوحيد الذي أظهر معنوية إحصائية.

**7- دراسة (Andrew Grant Ross سنة 2015):** مقالة مقدمة في مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية الخارجية الصينية "Chinese Economic and foreign trade studies" التابعة لمجموعة إمرالد للنشر Emerald، تحت عنوان: "An empirical analysis of Chinese outward foreign direct investment in".

"Africa". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية.

ومن أجل تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني استخدمت هذه الدراسة نماذج بيانات بانل اعتماداً على بيانات سنوية لعينة مكونة من ثمانية دول أفريقية خلال الفترة الممتدة من 2003 حتى 2012. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا مدفوع فقط بالمحددات التالية: وفرة الموارد الطبيعية، وجودة المنشآت القاعدية، وأيضاً جودة المناخ التنظيمي في البلد المضيف.

**8- دراسة (Tong Tong سنة 2017):** عبارة عن مذكرة دكتوراه فلسفة قدمت في قسم المحاسبة والمالية والاقتصاد، كلية الأعمال، بجامعة Griffith في أستراليا، بعنوان: "Essays on china's outward foreign direct investment". من بين الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة هي البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، بالإضافة إلى الكشف عن أثر حوكمة الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج من زاوية كلية (مستوى الدول) وزاوية جزئية (مستوى المؤسسات).

من أجل تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، استخدمت هذه الدراسة بيانات بانل بالاعتماد على بيانات سنوية لعينة مكونة من 171 دولة مضيضة متقدمة ونامية خلال الفترة (2003-2012)، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن حجم السوق، والصادرات، والموارد الأولية ترتبط بشكل قوي مع تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ وهو ما أدى إلى استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني هو في الأساس استثمار باحث عن السوق وباحث عن الموارد الأولية، وهو نفس الاستنتاج الذي تم التوصل إليه عندما جرى التقدير باستخدام فترات زمنية فرعية (2003-2007) و(2008-2012)، والتقدير باستخدام عينة مكونة فقط من 100 أكبر دولة مضيضة.

في حين ومن أجل اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات في الدول المضيضة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى هذه الدول، تم استخدام نماذج بيانات بانل وطرق متوسط الأفراد على العينة المكونة من 171 دولة خلال الفترة (2003-2012)، وقد أشارت النتائج بشكل عام إلى العلاقة الموجبة بين مؤشرات حوكمة الشركات في الدول المضيضة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها عند استخدام فترات زمنية فرعية أو مجموعات دول فرعية.

أما من أجل اختبار العلاقة بين الشركات العمومية الصينية (المستوى الجزئي) والاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، فقد استخدمت هذه الدراسة بيانات بانل لعينة مكونة من 31 مؤسسة عمومية صينية خلال الفترة (2009-2015)، وأشارت النتائج إلى أن المؤسسات العمومية الصينية التي تتمتع بحوكمة جيدة هي أكثر توجه للاستثمار المباشر في الخارج.

**9- دراسة (Shujie Yao et al سنة 2017):** مقالة مقدمة في مجلة الصين والاقتصاد العالمي "China&world Economy" التابعة لمعهد الاقتصاد العالمي والسياسة والتابع بدوره إلى الأكاديمية الصينية لعلوم الاجتماع في الصين، وذلك تحت عنوان: "Location determinants of china's outward foreign direct investment". اهتمت هذه الدراسة بالبحث في المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من خلال التركيز على محددتين رئيسيتين يتمثلان في الموارد الطبيعية والتكنولوجيا. ومن أجل تقدير المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني استخدمت هذه الدراسة معطيات سنوية لعينة مكونة من 132 دولة خلال الفترة (1991-2009) مع تقسيمها إلى فترتين، الأولى (1991-2003) والثانية (2003-2009) بسبب اختلاف المعايير الإحصائية المعتمدة في إعداد البيانات بين الفترتين، وبسبب النمو الكبير الذي شهده حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بداية من سنوات الألفين، وذلك باستخدام نماذج بيانات بانل وأيضا على نماذج Heckman و Tobit.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج ورغم أنه كان مدفوعا برغبة الصين في تأمين الإمدادات التي تحتاجها من الموارد الطبيعية من الدول الغنية بالموارد الأولية مع ضمان استقرار أسعارها، وأيضا مدفوعا برغبة الصين في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، إلا أن التكنولوجيا الصينية تعتبر عامل جذب حاسم بالنسبة للاقتصادات النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

**10- دراسة (Mourao P.R سنة 2017):** مقالة مقدمة في المجلة الاقتصادية الصينية "China economic review" التابعة لناشر Elsevier، تحت عنوان: "What is china seeking from Africa? An analysis of the economic and political determinants of Chinese outward foreign direct investment based on stochastic frontier models"، حيث ركزت على تحليل المحددات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.

وقد استخدمت هذه الدراسة نماذج الحدود العشوائية من أجل تقدير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مع المحددات الاقتصادية والسياسية في الدول الافريقية، وذلك بالاعتماد على بيانات عينة مكونة من 48 دولة افريقية خلال الفترة (2003-2010).

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأسواق الوطنية ذات عدد السكان الكبير والمساحات الغابية المعتبرة، هي الأسواق المفضلة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أنه يمكن تعظيم كفاءة توزع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية من خلال تحسين الاستقرار السياسي، وجودة التنظيم، إضافة تحسين فعالية الحكومة.

**11- دراسة (Shan Shan et al سنة 2018):** مقالة مقدمة في مجلة منظورات نقدية حول الأعمال الدولية "critical perspectives on international business" التابعة لمجموعة إمرالد للنشر Emerald، تحت عنوان:

"Attracting Chinese FDI in Africa: The role of natural resources, market size and institutional quality". حيث ركزت هذه الدراسة على دراسة تأثير كل من الموارد الطبيعية، وحجم السوق، والعوامل المؤسسية الخمسة (الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والرقابة على الفساد) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا.

ومن أجل تقدير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بالمحددات الجاذبة في أفريقيا والتي تتمثل في الموارد الطبيعية، وحجم السوق، والعوامل المؤسسية بصفتها محددات رئيسية، والتضخم، والمنشآت القاعدية والتجارة بصفتها عوامل ضابطة، اعتمدت هذه الدراسة على نماذج بيانات بائل باستخدام بيانات سنوية لعينة مكونة من 22 دولة أفريقية، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الموارد الأولية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا، عكس حجم السوق الذي له تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وذلك في صورة تبدو معاكسة تماما لما هو متعارف عليه من أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا في جزء كبير منه هو استثمار باحث عن الموارد. أما فيما يتعلق بالمحددات المؤسسية الخمسة فقد توصلت الدراسة إلى أن محدد الصوت والمساءلة هو المحدد الوحيد الذي له معنوية إحصائية ويؤثر تأثيرا موجبا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا، في حين أن سيادة القانون والرقابة على الفساد ليس لها معنوية إحصائية، أما محددات الاستقرار السياسي وجودة التنظيم صحيح لها معنوية إحصائية، لكن لها تأثير سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا.

**12- دراسة (Zachary.A.S و Mumtaz.M.Z سنة 2018):** مقالة مقدمة في مجلة حدود الاقتصاد في الصين "frontiers of economics in china" التابعة للنشر Higher Education Press في الصين، تحت عنوان: "The determinants of Chinese outward foreign direct investment: A closer look". اهتمت هذه الدراسة بالبحث في طبيعة المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول المضيفة النامية والناشئة، وذلك باستخدام نماذج بيانات بائل، اعتمادا على بيانات سنوية لعينة مكونة من 67 دولة مضيفة، خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2015.

كما قامت هذه الدراسة بتقسيم الدول المضيفة النامية حسب الانتماء الجغرافي إلى: 26 دولة تنتمي إلى منطقة آسيا وشرق أوروبا، و24 دولة إلى منطقة أفريقيا، و17 دولة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى تقسيم هذه الدول حسب مستوى الدخل إلى دول ذات دخل مرتفع وأخرى ذات دخل منخفض، بغية البحث في إمكانية وجود نماذج استثمار صينية مختلفة في الدول النامية والناشئة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن كل من حجم الاقتصاد، وفرص السوق، وميزة تكلفة الأجور المنخفضة، وسهولة أداء الأعمال، ومخاطر البلد المضيف، والقرب الجغرافي، هي المحددات البارزة في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول النامية والناشئة. كما أشارت نتائج هذه

الدراسة إلى أن المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول النامية والناشئة تختلف باختلاف المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها هذه الدول، وأيضاً باختلاف مستوى الدخل للدولة المضيفة؛ أي إذا كانت دولة ذات دخل فردي مرتفع أم دولة ذات دخل فردي منخفض.

### أخذ عشر - إسهامات الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة برزت بعض جوانب النقص، والتي سيتم العمل على استكمالها في هذه الدراسة، الأمر الذي سيجعل هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بالإضافة الآتية:

1- سيتم في هذه الدراسة تجميع وتبويب وتحليل نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة، من خلال تقسيمها إلى نظريات مفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة، ونظريات مفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، ونظريات أخرى تقوم على محددات أخرى، وذلك من أجل معرفة مدى إمكانية وجود نظرية عامة وشاملة يمكن استخدامها في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج.

2- تحديد الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، والتي تجعل النظريات التقليدية الموجودة غير قادرة على تقديم تفسير شامل لهذه الظاهرة والإحاطة بكل جوانبها.

3- اقتراح اتجاه تفسيري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وهو الاتجاه الذي يأخذ بعين الاعتبار محدد الحكومة الصينية ودورها الكبير في دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية (المكانية) التي تدفع لاختيار دولة مضيئة معينة دون أخرى، وهي المحددات التي صنفها دينينغ سنة 1993 إلى محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الكفاءة، ومحددات البحث عن الموارد.

4- بناء نموذج قياسي يُفسر ويُحلل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية في محاولة لاختبار الاتجاه التفسيري المقترح في الجانب النظري من هذه الدراسة.

5- اختبار لأول مرة دور الحكومة الصينية في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا، من خلال قياس دور الحكومة الصينية بواسطة متغير صوري يعبر عن مبادرة الحزام والطريق التي تم إطلاقها سنة 2013، وذلك نتيجة محدودية البيانات المتوفرة التي تغطي فقط الفترة (2003-2018) والتي تجعل من الصعب اختبار تأثير السياسات أو المبادرات الأخرى التي أطلقتها الصين؛ على غرار سياسة الذهاب إلى العالمية في سنة 2001، أو الشراكة الاستراتيجية الصينية - الإفريقية من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) الذي أُطلق في سنة 2000.

6- يتم في هذه الدراسة تقدير ستة نماذج قياسية مختلفة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا، مع تحليل الاختلافات في نتائج التقديرات الموجودة بينها وذلك كالاتي: نموذج أساسي خاص بكل

الدول الأفريقية وعددها 48 دولة في هذه الدراسة، ونموذج خاص بدول شمال افريقيا، ونموذج دول جنوب قارة افريقيا، ونموذج دول غرب افريقيا، ونموذج دول شرق افريقيا، بالإضافة إلى نموذج دول وسط افريقيا. 7- يغطي النموذج القياسي لهذه الدراسة 48 دولة افريقية؛ أي تقريبا كل الدول الأفريقية ماعدا ستة دول تم إسقاطها بسبب غياب البيانات حولها لمعظم متغيرات النموذج، وذلك بالمقارنة مع دراسة Sanfilippo (41 دولة افريقية)، ودراسة Wiig A و Kolstad I (29 دولة)، ودراسة Cheung Yin Wong et al (31 دولة)، ودراسة Kipeja Benedict Simon K (43 دولة)، ودراسة Xi Aihua و Audria Philes Cosmas (21 دولة)، ودراسة Andrew Grant Ross (8 دول)، ودراسة Shan Shan et al (22 دولة). 8- الفترة الزمنية في النموذج القياسي لهذه الدراسة والممتدة من 2003 إلى 2018 هي فترة حديثة إذا ما تم مقارنتها بالدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية على غرار دراسة Sanfilippo (1998-2007)، ودراسة Wiig A و Kolstad I (2003-2006)، ودراسة Cheung Yin Wong et al (1991-2005) و(2003-2007)، ودراسة Kipeja Benedict Simon K (2005-2011)، ودراسة Xi Aihua و Audria Philes Cosmas (2005-2010)، ودراسة Andrew Grant Ross (2003-2012)، ودراسة Mourao P.R (2003-2010)، ودراسة Shan Shan et al (2008-2014).

### إثنا عشر - صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تم مصادفتها في الجانب التطبيقي، والمتعلقة أساسا بمسألة إيجاد وضبط المتغيرات المناسبة التي تدخل في بناء النماذج، والتي لا تتعارض مع الجانب النظري من هذه الدراسة وتحقق الغرض من هذا البحث، وذلك في ظل محدودية البيانات والمؤشرات الاقتصادية المتوفرة حول الدول الافريقية. ففي غالب الأحيان توجد مؤشرات تتضمن قيم مفقودة بشكل معتبر، كما توجد مؤشرات غير متوفرة تماما بالنسبة للعديد من الدول الافريقية، وهو ما كان له الأثر السلبي في مسألة اختيار عدد وطبيعة كل من الدول الافريقية والمتغيرات الداخلة في بناء النموذج. فغالبا ما تم إسقاط متغيرات من النموذج تبدو أكثر ملاءمة للدراسة، كما تم إحلال متغيرات تبدو أكثر ملاءمة بمتغيرات أخرى أقل ملاءمة، وعلى الرغم من أن هذا الإحلال تم بالاسترشاد بالدراسات السابقة إلا أن هذا الأمر يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل النتائج النهائية المُتحصل عليها.

### ثلاثة عشر - تقسيم الدراسة:

في سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول على النحو الآتي:

خصص **الفصل الأول** للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول تعريف الاستثمار ومختلف تصنيفاته بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تدفقاته على المستوى العالمي، أما المبحث الثاني فتناول أهم الأشكال التي يمكن أن يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التطرق لتعريف وخصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم في المبحث الثالث دراسة الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة؛ من خلال التطرق للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة، وأيضاً الأسس الصحيحة لتعامل الدول المضيفة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بينما خصص **الفصل الثاني** لدراسة مختلف النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ حيث اهتم المبحث الأول بدراسة النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة، واهتم المبحث الثاني بدراسة النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، في حين اختص المبحث الثالث بنظريات أخرى تعتمد على محددات أخرى.

أما **الفصل الثالث** فقد خصص لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وتناول المبحث الثاني طبيعة الدور التي تمارسه الحكومة الصينية في دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، أما المبحث الثالث فتناول طبيعة المحددات الاقتصادية المكانية في الدول المضيفة التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيفة معينة دون أخرى.

فيما تناول **الفصل الرابع** والأخير تحليل وقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ أين اهتم المبحث الأول بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية وتطور حجمه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، واهتم المبحث الثاني بتقديم وتعريف الإطار القياسي المتبع في التحليل والمتمثل في نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) واختبارات التحديد الخاصة بها وأيضاً النماذج الأساسية لها، في حين اهتم المبحث الثالث بالتحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا، من خلال التطرق إلى الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها، وأيضاً التطرق إلى منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم، وأخيراً تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج.

# الفصل الأول

### تمهيد

رغم أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر قديمة وتعود إلى فترة ما قبل القرن التاسع عشر، إلا أنها تجلت بوضوح مع بدايات القرن العشرين ثم بدأت في التوسع خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي شهدت دخول الاقتصاد العالمي مرحلة اقتصاد السوق والليبرالية الرأسمالية. ومع بداية بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي وزيادة تحرير الدول لاقتصاداتها، أدى ذلك إلى اتساع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بل ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر عصر جديد؛ أصبح فيه بمثابة أحد المكونات المهمة في الاقتصاد العالمي وأحد المحركات الرئيسية للتنمية في الدول. ونظرا للدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال مختلف المنافع التي يجلبها معه والتي تؤدي إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فإن الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، تسعى جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعمل على تعظيم الاستفادة من منافعه وتقليل مخاطره.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تناول أهم المفاهيم والمؤسسات ومختلف الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك بغية بناء قاعدة معرفية تكون بمثابة مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية الفصول الأخرى من هذه الأطروحة، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: أشكال ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة على المستوى الدولي، باعتباره أحد المحركات الرئيسية للتنمية في الدول، وبغية محاولة إعطاء مفهوم دقيق وواضح لهذه الظاهرة فسيتم في هذا المبحث أولاً تعريف الاستثمار وتصنيفاته، ثم المرور إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأوجه الاختلاف بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ثم التطرق في الأخير إلى الاتجاهات التي مرت بها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته

تعددت عبر التاريخ الدراسات والكتابات الاقتصادية التي اهتمت بمصطلح الاستثمار، وهو ما نتج عنه اختلاف في وجهات النظر وتداخلها في ما يتعلق بتعريف الاستثمار، بالإضافة إلى تنوع معايير تصنيفه.

### أولاً: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار فهناك الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والاستثمار بالمعنى المالي والاستثمار بالمعنى المحاسبي والاستثمار بالمعنى القانوني وكل واحد منها يختلف عن الآخر.

**1- التعريف الاقتصادي:** من الجانب الاقتصادي توجد العديد من التعاريف للاستثمار نورد البعض منها في الآتي:

فقد عُرِفَ بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.<sup>1</sup>

كما عُرِفَ بأنه ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري، الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي، من أجل شراء وتكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية، وزيادة المخزون (مواد أولية، وسلع وسيطة، وسلع نهائية) خلال فترات زمنية محددة.<sup>2</sup>

كما يرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، مصر، 2010، ص169.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص210.

<sup>3</sup> جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز للمعرفة العلمية، عمان، 2011، ص45.

ويُعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك وعادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة؛ بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية.<sup>1</sup>

أما عند الكينزيين فالاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة؛ أي استثمار منتج.<sup>2</sup>

أما مفهوم الاستثمار ببعده الإسلامي فهو توظيف الفرد المسلم أو الجماعة المسلمة مألئ الزائد عن حاجته الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائد مادي يستعين به ذلك المستثمر أو الجماعة المستثمرة على القيام بمهمة الخلافة وعمارة الأرض.<sup>3</sup>

### 2- التعريف المالي: توجد العديد من التعاريف المالية للاستثمار نذكر بعضها في الآتي:

- هو عبارة عن تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في أصول مالية لفترة من الزمن للحصول على تدفقات نقدية مستقبلا.<sup>4</sup>

- التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.<sup>5</sup>

- هو الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزنة والأوراق التجارية وغيرها، فهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى توليد طاقة إنتاجية جديدة في الاقتصاد، وإنما يقوم بتحويل ملكية طاقة إنتاجية من شخص لآخر، ولذلك يعتبر هذا النوع من الاستثمار استثمار غير حقيقي.<sup>6</sup>

### 3- التعريف المحاسبي: من الناحية المحاسبية نذكر التعاريف الآتية:

يُعرف الاستثمار من الناحية المحاسبية بأنه مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة التي حازتها (اكتسبتها- اشترتها) المؤسسة أو أنجزتها (أنتجتها) بنفسها، ليس بغرض البيع أو

<sup>1</sup> محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص261.

<sup>2</sup> برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص133.

<sup>3</sup> زياد إبراهيم مقداد، الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 8-9 ماي 2005، ص5.

<sup>4</sup> عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص197.

<sup>5</sup> محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص22.

<sup>6</sup> سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم: حالة سلطنة عمان، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2013، ص115.

التحويل وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة.<sup>1</sup>

أما النظام المحاسبي المالي الجزائري، الذي دخل حيز التطبيق بداية من 2010، فقد وَرَدَ فيه تعريف الاستثمار (التثبيات)، والذي صُنِفَ إلى مجموعتين كالآتي:<sup>2</sup>

- **التثبيات المعنوية:** هي أصل قابل للتحديد، غير مادي وغير نقدي، مراقب ومستخدم من قبل الكيان في إطار نشاطه العادي.
- **التثبيات العينية (أي المادية):** هي أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية.

- أما المعيار الدولي (25) فقد عرف الاستثمار بأنه: أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد) أو الزيادة الرأسمالية أو لمنافع أخرى تعود للمنشأة المستثمرة؛ مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية.<sup>3</sup>

**4- التعريف القانوني:** من الناحية القانونية يشير الأمر رقم 03/01 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر؛ أن المقصود بالاستثمار هو الآتي:

- 1- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛
- 2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- 3- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.<sup>4</sup>

وكخلاصة لما سبق من التعاريف يمكن القول ان الاستثمار بشكل شامل هو " استخدام جزء من المال من أجل الحصول على الأرباح؛ وذلك من خلال التخلي عن هذا المال في الحاضر ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على عوائد مالية مستقبلية تعوض المخاطر المقترنة بالمستقبل".

### ثانيا: تصنيفات الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة من بينها حسب طبيعتها القانونية، ومدتها الزمنية، وحسب أهميتها والغرض منها، وحسب مجالاتها، وموقعها الجغرافي كالآتي:

**1- من حيث الطبيعة القانونية:** يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 60.

<sup>2</sup> عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 69، 72.

<sup>3</sup> بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 190.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1 و2 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الجزائر، 20 أوت 2001.

<sup>5</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الولاية للطباعة والنشر، عمان، 2013، ص 21.

أ- **الاستثمارات العمومية:** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب- **الاستثمارات الخاصة:** ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج- **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2- **من حيث المدة الزمنية:** وتصنف الاستثمارات حسب المدة الزمنية إلى ثلاث أصناف:<sup>1</sup>

أ- **الاستثمارات القصيرة الأجل:** تضم الاستثمارات التي تقل مدة حياتها الإنتاجية عن سنتين.

ب- **الاستثمارات المتوسطة الأجل:** هي الاستثمارات التي تتراوح مدة حياتها الإنتاجية بين سنتين وسبع سنوات.

ج- **الاستثمارات الطويلة الأجل:** هي الاستثمارات التي تزيد مدة حياتها الإنتاجية عن سبع سنوات.

3 - **من حيث الأهمية والغرض:** تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:<sup>2</sup>

أ- **استثمارات التجديد:** وتتمثل في التجديدات التي تقوم بهل المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطوراً، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب- **استثمارات النمو:** هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

ج- **الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة:** وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت زيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

د- **الاستثمارات الإجبارية:** وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الأخيرة كما ونوعاً.

<sup>1</sup> محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019، ص 13.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 22-23.

هـ- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

و- استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

4- من حيث المجالات: يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاتها الرئيسية كالآتي:<sup>1</sup>

أ- الاستثمارات المادية(الحقيقية): تتناول الاستثمارات المادية الموجودة الحقيقية مثل الذهب والفضة والمعادن النفيسة والطوبع النادرة والتحف الأثرية واللوحات المتميزة والعقارات... وعلى الرغم من المزايا العديدة التي تعود بها هذه الاستثمارات على أصحابها، فإنها تعاني من مشكلة التحول السريع إلى السيولة النقدية، فضلا على أن غالبية الموجودات الحقيقية باستثناء العقارات تحمل أصحابها تكاليف الخزن والحماية والتأمين بدلا من العوائد المنتظمة.

ب- الاستثمارات المالية: وهي الاستثمارات المتعلقة بالأسهم والسندات وأذونات الخزنة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات...

ج- الاستثمارات البشرية: هي تلك الاستثمارات التي تهدف إلى بناء كوادر عاملة نشطة تتناسب قدراتهم العلمية والثقافية والتكنولوجية لأنشطة ومؤسسات ومواقع وتكنولوجيات متغيرة وبالتالي يمكن استيعاب وتبني وتطوير الابتكارات الحديثة فتتعاضد إمكانات استغلال فرص التشغيل المتاحة ويزداد رشد أبناء المجتمع المستهدف في اختيار الأفضل في الإنتاج والاستهلاك...

د- الاستثمارات المعلوماتية: تتمثل في بناء شبكات المعلومات الدولية والمحلية وجعل مراكز المعلومات (المستقلة أو التابعة، المتخصصة أو المتنوعة) على اتصال دائم بكافة مصادر المعلومات المتاحة في الداخل والخارج من خلال شبكات (intranet, internet, extranet) وعلى أية حال تعد المعلومات حاليا من أهم العناصر في كافة النشاطات الاستثمارية، فالمؤسسات والأسواق المالية تعتمد على شبكات المعلومات المحلية والدولية في غالبية نشاطاتها الاستثمارية.

5- من حيث الموطن: تنقسم الاستثمارات من حيث الموطن إلى الآتي:<sup>2</sup>

أ- الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص32-36.

<sup>2</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص76.

ب- الاستثمارات الأجنبية: تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أو الأجنبية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

### المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم في الأول تناول تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) بصفة مختصرة، وذلك من أجل أخذ فكرة عامة عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ومعرفة النقاط التي تجعله يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

### أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وردت فيه العديد من التعاريف نذكر منها:

يعرف **عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية** الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يأخذ شكل الاستثمار في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لُذْن هؤلاء الأجانب، وغالبا ما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار.<sup>1</sup>

أما **ماجد أحمد عطا الله فيرى** الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه يَحُص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به "شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية"، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحافظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.<sup>2</sup>

ويعرفه **عبد السلام أبو قحف** بأنه ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير أجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص254.

<sup>2</sup> ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص99.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص21.

في حين يرى إكيوشا وآخرون Ekeocha et al أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمثل جانبا من التدفقات الدولية لرأس المال التي تشمل نقل الأصول المالية: مثل النقد؛ الأسهم أو السندات عبر الحدود الدولية، وذلك رغبة في الربح.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو تملك للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات؛
- يهدف الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى تحقيق الأرباح دون ممارسة أي إشراف أو اتخاذ قرارات في الشركة؛
- يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال أسواق الأوراق المالية.

### ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أما فيما يتعلق بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فتوجد في الحقيقة مجموعة من التعاريف التي قُدمت من قبل الباحثين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية، يتم دُكر بعضها في الآتي:

**1- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:** لقد أورد كثير من الاقتصاديين والمفكرين العديد من التعاريف فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم هذه التعاريف نذكر الآتي:

يعتبر دانيئغ Dunning أحد أبرز المهتمين بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان تعريفه للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذو طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو لا يعني مجرد تصدير رأس مال خاص؛ أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة متكاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الكوادر، وكما يؤكد دانيئغ، فإن "الخاصية الفردية في حركة رأس المال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مَالِكاً للخبرات والمعارف، التي لا يمكن أن تجتاز الحدود القومية بطريقة أخرى".<sup>2</sup>

يعرف غابلز Gabler الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى دولة أخرى بهدف شراء عقارات (Real Estates) أو إنشاء فروع (Branch, Factory) أو إنشاء شركة تابعة (Subsidiary) أو شراء شركة أجنبية (Acquisition) أو المشاركة في شركة أجنبية قائمة، حيث تكون درجة المشاركة كافية لأن تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ekeocha et al, **Modelling the Long Run Determinants of Foreign Portfolio Investment in Nigeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol(03), No(08), 2012, p194.

<sup>2</sup> أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة الدكتور علي محمد نقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص92.

<sup>3</sup> عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل الى الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص152.

ويعرف **سْتِيْفَنْ دِي جُوَهْنُ Stephen D Gohen** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية مالية مرتبطة بشركات تُشغل وتُراقب مرافق مُدْرَّةٍ للدخل في بلد واحد على الأقل خارج بلدها الأصلي.<sup>1</sup>

أما **عبد السلام أبو قحف** فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك (Joint venture) أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (Wholly owned project)، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.<sup>2</sup>

في حين يُشير **علي عباس** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (آلات، ومعدات، وأراضي...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله المشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها، وبمعنى آخر شراء شيء ملموس.<sup>3</sup>

**2- تعاريف بعض المنظمات الاقتصادية الدولية:** تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر التي قدمتها المنظمات الاقتصادية الدولية، ومن أهم هذه التعاريف نذكر الآتي:

عرفت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي يعكس هدف إنشاء مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر". وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ووجود درجة تأثير كبيرة على إدارة المؤسسة؛ حيث أن الملكية المباشرة أو غير المباشرة لـ 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما من قبل مستثمر مقيم في اقتصاد آخر هي التي تبرهن على مثل هذه العلاقة.<sup>4</sup>

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر أجنبي مباشر أو شركة أم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو مؤسسة فرعية، أو فرع مؤسسة أجنبية)؛ حيث يعني الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في

<sup>1</sup> Stephen D Gohen, **Multinational Corporations and Foreign Direct Investment: Avoiding Simplicity, Embracing Complexity**, Oxford university press, New York, 2007, p36.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

<sup>3</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص37.

<sup>4</sup> OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, 4th edition, OECD Publications, 2008, pp48-49.

اقتصاد آخر". ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر كل من المعاملة المبدئية بين الكيانين وجميع المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات التابعة الأجنبية سواء كانت مدمجة أو غير مدمجة، كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينفذ من قبل الأفراد أو مؤسسات الأعمال.<sup>1</sup>

كما عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يتحقق عندما يقوم مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل في بلد آخر (البلد المضيف) بنية إدارة ذلك الأصل". وفي معظم الأحيان يكون كل من المستثمر والأصل الذي يديره في الخارج عبارة عن مؤسسات أعمال، وفي مثل هذه الحالات يشار إلى المستثمر عادة باسم المؤسسة الأم والأصل باسم المؤسسة الفرع أو المؤسسة التابعة.<sup>2</sup>

في حين أن صندوق النقد الدولي (IMF) ومن خلال دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر من قبله، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عبارة عن صنف من أصناف الاستثمار العابر للحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما ويتمتع بالسيطرة ودرجة التأثير الكبيرة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".<sup>3</sup>

وتتحقق السيطرة أو التأثير الكبير إما بشكل مباشر من خلال امتلاك الأسهم التي تمنح قوة التصويت في المؤسسة المعنية، أو بشكل غير مباشر من خلال امتلاك قوة التصويت في مؤسسة أخرى تملك هي بدورها قوة التصويت في المؤسسة المعنية؛ أي أنه توجد طريقتين للسيطرة أو التأثير كالاتي:<sup>4</sup>

- السيطرة أو التأثير المباشر: تنشأ هذه العلاقات عندما يملك المستثمر الأجنبي المباشر بشكل مباشر حقوق ملكية تخول له 10% أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر، وذلك من خلال:

- تتحدد السيطرة إذا كان المستثمر المباشر يملك أكثر من 50% من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر.

- وتتحدد درجة معتبرة من التأثير إذا كان المستثمر المباشر يملك ما بين 10% و50% من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر.

- السيطرة أو التأثير غير المباشر: تنشأ هذه العلاقات من خلال امتلاك قوة تصويت في مؤسسة استثمار مباشر تمتلك بدورها قوة تصويت في مؤسسة أو مؤسسات أخرى، وهذا ما يجعل كيان ما قادر على ممارسة السيطرة أو التأثير غير المباشر من خلال سلسلة من علاقات الاستثمار المباشر.

وفي إطار علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يكون المستثمر المباشر أحد هذه الكيانات:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, New York and Geneva, 2009, p243.

<sup>2</sup> World Trade Organization, **Trade and foreign direct investment**, 07-07-2020, [https://www.wto.org/english/news\\_e/pres96\\_e/pr057\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm)

<sup>3</sup> International Monetary Fund, **Balance of Payments and International Investment Position Manual**, Sixth Edition, Washington DC, 2009, p100.

<sup>4</sup> Ibid, p101.

<sup>5</sup> OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, 4th Edition, Op.Cit., pp49-50.

- فرد؛
  - مجموعة أفراد تربطهم علاقة مع بعضهم البعض؛
  - مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة؛
  - مؤسسة عامة أو خاصة؛
  - مجموعة مؤسسات تربطهم علاقة مع بعضهم البعض؛
  - هيئة حكومية؛
  - صندوق ائتماني، أو منظمة مجتمعية أخرى؛
  - أي مزج وتوليفة مما سبق.
- كما يعتبر كيان ما مستثمر مباشر في كيان آخر عندما يكون الكيان الثاني أيا مما يأتي:<sup>1</sup>
- مؤسسة تابعة (subsidiary) مباشرة للمستثمر المباشر؛
  - مؤسسة مرتبطة (associate) مباشرة بالمستثمر المباشر؛
  - مؤسسة تابعة لمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر أيضا مؤسسة تابعة بشكل غير مباشر للمستثمر المباشر)؛
  - مؤسسة تابعة لمؤسسة مرتبطة بالمستثمر المباشر (تعتبر أيضا مؤسسة مرتبطة بشكل غير مباشر بالمستثمر المباشر)؛
  - مؤسسة مرتبطة بمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر أيضا مؤسسة مرتبطة بشكل غير مباشر بالمستثمر المباشر).
- من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يُمكن استنتاج النقاط الآتية:
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني فقط تحويل رأس المال النقدي، وإنما يعني صفقة متكاملة تتضمن تحويل رأس المال النقدي والتكنولوجيا، والخبرات التنظيمية والإدارية والتسويقية إلى دولة أخرى.
  - يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء مؤسسة جديدة أو شكل الاستحواذ على مؤسسة قائمة أو الاندماج معها، كما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مؤسسة ذات ملكية مشتركة.
  - حيازة المستثمر الأجنبي لـ 10% أو أكثر من الحصص العادية (الأسهام) أو القوة التصويتية لشركة ما، تعطيه الحق في إدارة الشركة وممارسة الرقابة عليها.
  - يمارس المستثمر الأجنبي السيطرة والتأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر إما بشكل مباشر من خلال امتلاك قوة تصويتية مباشرة في المؤسسة المعنية، أو بشكل غير مباشر من خلال امتلاك قوة تصويتية في مؤسسة أخرى تملك بدورها القوة التصويتية في المؤسسة المعنية.

<sup>1</sup> International Monetary Fund, Op.Cit., pp102-103.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينفذ من قبل الأفراد أو مؤسسات الأعمال.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في شكل علاقة طويلة الأجل.
- وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الآتي:
  - **رأس المال المساهم به:** هو قيمة استثمار الشركة المتعددة الجنسية في حصص مؤسسة ما في بلد أجنبي، ويعتبر عادة الحصول على نسبة 10% أو أكثر من الحصص العادية أو القوة التصويتية في مؤسسة مساهمة، أو في ما يعادلها من مؤسسة غير مساهمة، بمثابة العتبة التي تسمح بالسيطرة على الأصول(الموجودات)، وتشمل هذه الفئة كل من عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات الجديدة.
  - **الأرباح المعاد استثمارها:** وهي حصة الشركة المتعددة الجنسية من أرباح الشركات التابعة لها غير الموزعة؛ أين يفترض بتلك الأرباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة أن يعاد استثمارها في هذه الشركات التابعة، وفي هذا الإطار تمثل الأرباح المعاد استثمارها حوالي 60% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.<sup>1</sup>
  - **القروض داخل الشركة:** ويقصد بها الإقراض أو الاقتراض القصير والطويل المدى للأموال بين المستثمرين المباشرين (الشركات الأم) والشركات التابعة لها في الخارج.<sup>2</sup>
- ومن خلال ما تم التطرق له سابقاً فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر، نستخلص في الآتي أهم نقاط الاختلاف بينهما:
  - الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار قصير الأجل.
  - الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الحق في الرقابة وفي إدارة المؤسسة، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا ينطوي على الحق في الرقابة والإدارة.
  - الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاع الحقيقي، في حين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون في القطاع المالي.
  - يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع الأسواق وتحسين المزايا التنافسية وتحقيق الأرباح، في حين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يهدف إلى تحقيق الأرباح السريعة عن طريق المضاربة في الأسواق المالية.

### المطلب الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> World Trade Organization, **Trade and foreign direct investment**, 07-07-2020, [https://www.wto.org/english/news\\_e/pres96\\_e/pr057\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm)

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, Op.Cit., p243.

مرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفترات زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة حقب زمنية متميزة يتم عرضها في الآتي:

### أولاً: الاتجاهات التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ بدء الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، رغم أن بداية ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت بكثير. هذا ويمكن تقسيم هذه الحقبة بدورها إلى ثلاثة فترات زمنية مختلفة كالآتي:

**1- العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر (1800-1913):** ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الحقبة، وهي الحقبة التي امتازت بتوافق درجة تصدير رؤوس الأموال مع حركة الهجرة الخارجية من قبل مركز الرأسمالية في أوروبا آنذاك، الأمر الذي عزز من التوسع الاستعماري خاصة في المستعمرات الاستيطانية القديمة كأمريكا الشمالية وأستراليا، واستغلال الثروات المنجمية في بقية دول العالم.

ولاشك أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في هذه الحقبة كانت مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة في ظل حالة من انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، وتوفر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رأس المال والتجارة، وفي ظل حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

ففي ظل هذه الظروف اتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، كما أن أغلب الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها.<sup>1</sup> كما تميزت الاستثمارات الدولية في هذه الحقبة بكون الأغلبية الساحقة منها هي استثمارات خاصة، في عصرٍ قل فيه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاسيما أن حرية التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال والعمل الحر كانت سائدةً بأوسع مظاهرها ومطابقة لفسلفة العصر التي تدعو إلى المبادرة والحرية الفردية.

ونتيجة لما سبق تطورت الاستثمارات الدولية والمحفظية خلال هذه الفترة من 2 مليار دولار سنة 1840 إلى 9 مليار دولار سنة 1870، ثم 28 مليار دولار في 1900، ثم 44 مليار دولار في 1913.<sup>2</sup> حيث كانت بريطانيا البلد الوحيد تقريباً الذي قدم استثمارات خارجية أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى عام 1860، وذلك للتفوق الكبير الذي تمتعت به مقارنة مع البلدان الأخرى؛ أين امتلكت

<sup>1</sup> منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد (02)، العدد (02)، 2005، ص ص102-103.

<sup>2</sup> باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص48.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

عدد كبير من الأيدي العاملة، وشبكة عالمية من المصارف والمواصلات (أسطول بحري، تلغراف).<sup>1</sup> وخلال هذه الحقبة نمت الاقتصاد البريطاني بشكل عام بسرعة، وازداد الدخل القومي الحقيقي للمدة (1870-1913) بنسبة ثلاثة أضعاف، مما أسهم في ترسيخ الثقة في هذا الاقتصاد، ولم يكن بمقدور أي دولة في القرن التاسع أن تبلغ الموقع الذي بلغته بريطانيا في الثورة الصناعية والميادين الأخرى.<sup>2</sup> والجدول رقم(1-1) الآتي يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصادرة في سنة 1913:

### الجدول رقم(1-1): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصادرة في سنة 1913

الوحدة(مليار دولار)

البلد المستثمر	المبلغ	النسبة(%)	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الامبراطورية البريطانية(48%)، الولايات المتحدة(20%)، أمريكا اللاتينية(20%)، أوروبا(6%).
فرنسا	8.5	19.3	أوروبا(61%)، روسيا(25%)، الامبراطورية الفرنسية(9%).
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطى(53%)، أمريكا اللاتينية(16%)، أمريكا الشمالية(15%).
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
<u>دول مختلفة منها:</u>	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا.
هولندا	2	-	أوروبا.
سويسرا	1.5	-	أوروبا.
المجموع	44	100%	-

المصدر: جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1982، ص18.

من الجدول أعلاه يتضح أن بريطانيا سيطرت على الاستثمارات الأجنبية الصادرة في عام 1913، أين بلغت حصتها ما نسبته 42% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي، لتأتي بعدها فرنسا بنسبة 19.3% من المجموع الكلي، ثم ألمانيا بنسبة 13.7%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.7% ثم بقية الدول الأخرى. ومن ذلك يتضح السيطرة البريطانية على التدفقات الاستثمارية خلال هذه المدة والذي يرجع إلى قوتها الاقتصادية آنذاك.

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي الصادر خلال هذه الحقبة كان مصدره الرئيسي الدول الأوروبية واتجه بشكل أساسي نحو دول أوروبا الغربية، ماعدا الاستثمار الصادر من

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص92.

<sup>2</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص49.

الولايات المتحدة الأمريكية والذي اتجه بشكل أساسي نحو دول القارة الأمريكية (كندا وأمريكا اللاتينية). مع غياب شبه تام للدول الأفريقية والآسيوية كطرف في عمليات تبادل الاستثمار الأجنبي، وذلك بسبب ظروف هذه الدول في ذلك الوقت؛ حيث كانت في معظمها عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الحقبة فتميز بتوجهه نحو مجال الموارد الأولية لسد حاجة الصناعة البريطانية، كما توجه أيضا صوب البنى التحتية (طرق، موانئ، سكك حديدية) من أجل الوصول إلى الموارد الأولية والثروات الطبيعية. حيث تشير الإحصاءات في هذا الإطار أن نصيب قطاع الموارد الأولية (المعادن والزراعة) قدر بـ 10.3% من مجموع الاستثمارات، أما قطاع البنى التحتية فحُضي بنسبة 40.6% وذلك بغية استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات في الدول النامية، والتي تحتاجها دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا العظمى، وأخيرا قطاع التجارة والصناعة بـ 5.5%<sup>1</sup>.

**2- تراجع الاستثمار الدولي (1919-1945):** شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تراجعا في حجم ومعدل تدفقات الاستثمار المباشر وأيضا تغيرا في مراكز الدول، حيث تمت تصفية الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية، وخرجت الولايات المتحدة دائنة من الحرب وأصبحت هي الممول الرئيس في العالم بعد أن قامت بريطانيا بتصفية معظم استثماراتها في العالم.<sup>2</sup> إذ انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي إلى نحو 33 مليار دولار عام 1919 بعد أن كانت بنحو 66 مليار دولار عام 1913.<sup>3</sup> من وجهة أخرى فقد أخذ الاستثمار الدولي في عشرينيات القرن المنصرم طابع الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، وبلغ هذا الاستثمار الدولي نحو 47.5 مليار دولار قدرت حصة الولايات المتحدة منها ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي.<sup>4</sup> كما استمر تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة الكساد العظيم حتى مشارف الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ حيث تراجعت الاستثمارات الأمريكية في الخارج إلى 11 مليار دولار عام 1939 وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها حوالي 64% أي ما يقارب 7 مليار دولار اتجه نصفها إلى البلدان النامية ومعظمها تركز في دول أمريكا اللاتينية.

<sup>1</sup> شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014/2015، ص18.

<sup>2</sup> عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي: مدخل حديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص14.

<sup>3</sup> جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1982، ص22.

<sup>4</sup> عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص14.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة فقد كان مركزا في القطاع الأولي وإنتاج المواد الخام، وقطاع التصنيع لاسيما قطاع النفط في أمريكا اللاتينية وفنزويلا والشرق الأوسط.<sup>1</sup>

**3- مرحلة انتعاش الاستثمار العالمي (1946-1969):** انتعشت حركة رؤوس الأموال الدولية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الحاجة للرساميل لأغراض البناء وإعادة الإعمار، وساعد على ذلك انعقاد مؤتمر برينتون وودز الذي حدد النظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال المدة (1945-1971) كانت الولايات المتحدة تؤدي الدور الرئيس في إقراض دول العالم، حيث قدمت الولايات المتحدة في عام 1948 مشروع مارشال الاقتصادي بهدف تعمير أوروبا، وخلال النصف الثاني من الخمسينيات بدأت موازين مدفوعات الدول الأوروبية تتحسن، ودخلت أوروبا مجال تقديم رؤوس الأموال إلى الدول النامية.<sup>2</sup> في هذا الإطار بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 9.675 مليار دولار خلال الفترة (1951-1955)، أين كان أغلبها داخل البلدان المتقدمة، لتزداد بعد ذلك حركة تصدير رؤوس الأموال إلى نحو 14 مليار دولار عام 1965، وهو ما يعتبر رقم قياسي نظرا لبلوغ حجم رؤوس الأموال المصدرة أقصى درجاته بين الفترة (1925-1929) بقيمة 3 مليار دولار.

ومع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في مجال الصناعات البترولية والتحويلية، كما تراجع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من تدفقات الاستثمار المباشر بعد منتصف الستينيات لصالح اليابان وألمانيا، وتميز التوزيع القطاعي في هذه المرحلة بالتركيز على صناعة البترول والصناعات الأخرى، وتوجه جزء بسيط منه للأنشطة الأولية.<sup>3</sup>

### ثانيا: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

تبدأ هذه المرحلة مع بداية سبعينيات القرن الماضي بعد تحول ارتكاز التدويل الاقتصادي نحو تدويل رؤوس الأموال بعدما كان في المرحلة السابقة يرتكز على تدويل التجارة.

**1- عقد السبعينيات:** مع بداية السبعينيات دخلت حركة رؤوس الأموال مرحلة جديدة تمثلت في تدويل رأس المال من خلال الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حدث ارتفاع كبير في الطلب على التمويل خلال هذا العقد بالنظر لزيادة حالات اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>3</sup> شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

<sup>4</sup> بييري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015/2016، ص 46.

إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن حركة الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة على مستوى العالم ازدادت من 50 مليار دولار عام 1945 إلى أكثر من 300 مليار دولار عام 1972. ثم ليحصل تراجع في تدفقات الاستثمار المباشر في منتصف عقد السبعينيات (1975-1977) بسبب حدوث الأزمة النفطية، لتليها فترة ازدهار في نهاية عقد السبعينيات (1979-1981)، ورغم ذلك فقد ارتفعت التدفقات لهذين المدتين من 21.1 مليار دولار إلى 53.2 مليار دولار أمريكي على المستوى العالمي. وبالنسبة للبلدان المتقدمة ارتفعت التدفقات الواردة إليها من 14.6 مليار دولار إلى 36.8 مليار دولار، أما البلدان النامية فارتفعت التدفقات الواردة إليها من 6.5 مليار دولار إلى 16.3 مليار دولار.<sup>1</sup> في حين أشارت بيانات الأونكتاد أن التدفقات الصادرة كانت كلها تقريباً بواسطة الاقتصاديات المتقدمة؛ الأمريكية بالدرجة الأولى بنسبة 48%، والأوروبية بالدرجة الثانية بنسبة 45% من إجمالي التدفقات الصادرة سنة 1979.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينيات فقد تركز في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والسبب في هذا التحول نحو الصناعات التحويلية هو موجة التأميمات لأنشطة المواد الأولية (النفط والغاز) التي اجتاحت البلدان النامية، وبعد منتصف السبعينيات تحولت الاستثمارات المباشرة نحو قطاع الخدمات، واتجه اهتمام الولايات المتحدة واليابان مرة أخرى إلى القطاع الاستخراجي بعد الأزمة النفطية في منتصف السبعينيات.<sup>3</sup>

**2- عقد الثمانينيات:** زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بشكل سريع خلال فترة الثمانينات فبعد ارتفاعها خلال سنتي 1980 و1981 أين وصلت إلى حوالي 70 مليار دولار سنة 1981، انخفضت بنسبة 17% في السنة الموالية، ثم لم يستمر الوضع على حاله إلى غاية 1986 أين بدأت هذه التدفقات بالزيادة السريعة حيث بلغت نسبة الزيادة 39% كمتوسط للفترة (1986-1989) مقارنة بسنة 1985. وقد استقطبت الدول المتقدمة معظم التدفقات خلال فترة الثمانينات بمتوسط 75%، أما الدول النامية فكان نصيبها ضعيف رغم ارتفاعه إلى 31 مليار دولار سنة 1989، بعدما كان 7.5 مليار دولار فقط سنة 1980.<sup>4</sup>

أما بالنسبة للتدفقات الصادرة فقد كانت الدول المتقدمة أكبر مُصدِر لها وعلى رأسها اليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا وذلك بقيمة 132 و203 مليار دولار سنتي 1987 و1989 على التوالي، أما الدول النامية فقدرت قيمة تدفقاتها الصادرة بـ 2 مليار و10 مليار دولار فقط على التوالي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص98.

<sup>2</sup> بييري نورة، مرجع سبق ذكره، ص47.

<sup>3</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص99.

<sup>4</sup> UNCTAD, **Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, annual**, 04/04/2020, <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>

<sup>5</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporation and Integrated International Production**, New York and Geneva, 1993, p16.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أصبحت أكثر توجه نحو قطاع الخدمات؛ ففي سنة 1990 احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى كأكبر مستقطب لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة بقيمة 720 مليار دولار ونسبة 50.1%، يليه القطاع الثانوي بقيمة 556 مليار دولار ونسبة 30.7% ثم القطاع الأولي بقيمة 160 مليار دولار ونسبة 11.2% وهذا بعدما كانت نسبة قطاع الخدمات سنة 1980 تقدر بـ 37.7% مقابل 43.8% للقطاع الثانوي و18.5% للقطاع الأولي. كما أن معدل نمو رصيد الاستثمار المباشر الصادر في قطاع الخدمات نمت بوتيرة متسارعة بلغت 14.9% خلال عقد الثمانينات مقابل 10.3% للقطاع الثانوي، و6.2% للقطاع الأولي.<sup>1</sup>

**3- عقد التسعينيات:** بعد بلوغ التدفقات الواردة مستوى قياسيا سنة 1990 بـ 203.8 مليار دولار، انخفضت في السنوات الموالية لتصل سنة 1992 إلى 168.1 مليار دولار، حيث يرجع هذا الانخفاض في جزء منه إلى تباطؤ نمو الاقتصادي العالمي.<sup>2</sup> بعد ذلك زادت التدفقات الواردة في السنوات الموالية لتصل إلى مستوى قياسي سنة 1995 بـ 315.4 مليار دولار، لتواصل بعد ذلك نموها خلال النصف الثاني من التسعينيات وبشكل متسارع لتصل إلى 1075 مليار دولار سنة 1999 بزيادة تقدر بـ 55% مقارنة بسنة 1998.

وقد استحوذت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر من التدفقات الواردة سنة 1999 بنسبة بلغت 77%، في حين أن الدول النامية أصبحت تتلقى أيضا تدفقات كبيرة قدرت سنة 1999 بـ 222 مليار دولار أمريكي. وكذلك هو الحال بالنسبة للتدفقات الصادرة أين سيطر الدول المتقدمة على نسبة 94% من هذه التدفقات سنة 1999 وهو ما يقابل 946 مليار دولار أمريكي.<sup>3</sup>

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فقد استمر بالتوجه نحو قطاع الخدمات، أين بلغت حصة قطاع الخدمات سنة 1997 ما نسبته 55.9% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مقابل 33.4% لقطاع التصنيع، و7.6% للقطاع الأولي.<sup>4</sup>

### ثالثا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن الواحد والعشرون

شهد بداية القرن الحالي اتجاهات جديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإضافة إلى استمرار نمو حجمه في العالم، تميزت هذه الفترة أيضا باتساع حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج إلى جانب بروز الدول النامية كمصدّرٍ ومُتلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما سيتم التفصيل فيه في الآتي:

<sup>1</sup> Ibid, p62.

<sup>2</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Investment, Trade and International Policy Arrangements*, New York and Geneva, 1996, pp4-5.

<sup>3</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Promoting Linkages*, New York and Geneva, 2001, pp291-296.

<sup>4</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*, New York and Geneva, 1999, pp424-425.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

1- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم على نطاق واسع: تميزت هذه الحقبة باستمرار نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي رغم تباطؤ معدل نموها في فترة ما بعد الأزمة المالية مثلما يوضحه الجدول رقم(1-2) الآتي:

الجدول رقم(1-2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال سنوات الألفين

(الوحدة(مليار دولار)

2018	2015	2014	2011	2009	2007	2003	2000	
1297.1	2033.8	1357.2	1561.3	1172.2	1891.4	550.5	1356.6	العالم
556.8	1268.5	623	816.8	648.7	1281.8	337.9	1119	الدول المتقدمة
251.8	467.6	201.7	229.8	143.6	215.9	53.14	314	و م أ
9.875	2.975	12.029	-1.758	11.938	22.548	6.324	8.322	اليابان
706	728.8	677.3	665	461.6	522.3	194.8	231.58	الدول النامية
511.70	514.42	459.98	416.86	316.37	353.17	130.7	142.03	آسيا
139.04	135.61	128.5	123.98	95	83.52	53.50	40.714	الصين

Source: UNCTAD, Annex table01: FDI inflows by region and economy (1990-2018), 04/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

من الجدول أعلاه يتضح أنه بعدما حققت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مستوى قياسي سنة 2000 مقارنة بالسنوات السابقة؛ أين قدرت هذه التدفقات بـ1356.61 مليار دولار أمريكي، انخفضت في السنوات اللاحقة؛ أين وصلت إلى 550.548 مليار دولار أمريكي سنة 2003 توجه منها 337.91 مليار دولار إلى الدول المتقدمة بنسبة 61.37% و194.806 مليار إلى الدول النامية بنسبة 35.38%؛ حيث يفسر هذا الانخفاض بتراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة نتيجة لضعف الاقتصاد العالمي وهبوط قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ.

بعد ذلك ارتفعت التدفقات الواردة خلال الفترة (2004-2007)؛ حيث وصلت سنة 2007 إلى 1891.44 مليار دولار بنسبة زيادة تقدر بـ173.2% مقارنة بـ2004 وذلك نتيجة للأداء الاقتصادي القوي وأيضاً أداء الشركات القوي في أجزاء عدة من العالم، إلى جانب العائدات المعاد استثمارها من قبل الشركات والتي شكلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الواردة عالميا سنة 2007، لاسيما في الدول النامية.<sup>1</sup>

بعد ذلك شهدت التدفقات العالمية الواردة انخفاضا سنوات 2008 و2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم لترتفع في سنوات 2010، و2011 أين وصلت إلى 1561.353 مليار دولار سنة 2011 بسبب الأرباح المرتفعة للشركات المتعددة الجنسيات والنمو الاقتصادي العالي نسبيا في البلدان النامية خلال

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and The Infrastructure challenge, New York and Geneva, 2008, p4.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

سنة 2011 رغم استمرار آثار الأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup> أما الفترة (2012-2014) فقد عرفت فيها التدفقات الواردة انخفاضا، لتعاود الارتفاع سنة 2015 أين قدرت قيمتها بـ 2033.802 مليار دولار أمريكي نتيجة لارتفاع حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في هذه السنة،<sup>2</sup> لتعرف بعد ذلك هذه التدفقات انخفاضا في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2018 أين قدرت بـ 1891.444 مليار دولار.

وبشكل عام فإن الفترة (2008-2018) والتي تمثل فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، عرف فيها الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو متواضع ومتباطئ مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة، وذلك بسبب تشديد القيود على الملكية الأجنبية في الدول المضيفة استنادا لاعتبارات متعلقة بالأمن القومي في سياق الاستثمار الأجنبي، إلى جانب انخفاض معدلات العائد العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة إلى 6.8% بعدما كان 8%، وأخيرا التغيرات الهيكلية في طبيعة الإنتاج الدولي والتي سببت انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن تبني التكنولوجيات الرقمية في سلاسل الإمداد العالمية في العديد من القطاعات سبب تحول الإنتاج الدولي نحو الأصول غير الملموسة.<sup>3</sup>

أما فيما يتعلق بتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فهي موضحة في الجدول رقم (3-1) الآتي:

الجدول رقم(3-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا خلال سنوات الألفين

الوحدة(مليار دولار)

2018	2015	2014	2011	2009	2007	2003	2000	
1014.1	1682.5	1298.7	1564.4	1098.4	2168.3	529.6	1163.7	العالم
558.4	1243.4	779.5	1128.7	815.9	1843.8	479.1	1071.7	الدول المتقدمة
-63.5	264.3	333	396.5	287.9	393.5	129.3	142.6	و م أ
143.1	136.2	130.8	107.5	74.6	73.5	28.8	31.5	اليابان
417.5	406.9	446.8	380.1	244.1	275.2	39.9	88.7	الدول النامية
401.4	372.5	412.2	321.3	222.7	239.8	31.7	78.9	آسيا
129.8	145.6	123.1	74.6	56.5	26.5	2.8	0.9	الصين

Source: UNCTAD, Annex table02: FDI outflows by region and economy (1990-2018), 04/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report: Towards a New Generation of Investment Policies, New York and Geneva, 2012, p2.

<sup>2</sup> UNCTAD, World Investment Report: Investor Nationality: Policy challenges, New York and Geneva, 2016, p3.

<sup>3</sup> UNCTAD, World Investment Report: Special Economic Zones, New York and Geneva, 2019, pp14-15.

من الجدول أعلاه يتضح أنه بعدما بلغت التدفقات الصادرة الذروة سنة 2007 بقيمة 2168.349 مليار دولار أمريكي، انخفضت في سنوات 2008 و 2009 بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية أين بلغت 1098.494 مليار دولار سنة 2009، بعد ذلك ارتفعت قيمة هذه التدفقات لتصل سنة 2011 إلى 1564.48 مليار دولار كنتيجة أساسية لزيادة حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج. ثم لتتخفف بعدها في السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2015 أين قدرت بـ 1682.584 مليار دولار أمريكي بنسبة زيادة تقدر بـ 29.55% مقارنة بسنة 2014؛ حيث يرجع ذلك إلى زيادة عمليات الاندماج والاستحواذ من الدول المتقدمة في الخارج مستفيدة من الظروف المالية الملائمة مثل التدابير التحفيزية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى المنافسة الموجودة في بعض الصناعات مثل الأدوية والتي غالباً ما تكون فيها الاعتبارات الضريبية محفزاً رئيسياً.<sup>1</sup>

بعد ذلك انخفضت قيمة هذه التدفقات في السنتين الموالتين لتصل إلى 1014.17 مليار دولار سنة 2018، حيث يرجع الانخفاض في سنة 2018 أساساً إلى زيادة حجم الأرباح المعاد استثمارها في الخارج من قبل الشركات الأمريكية، إلى جانب السياسات التي وضعتها الحكومة الصينية للحد من الاستثمار المباشر الصيني الصادر إلى الخارج على اعتبار أن الصين هو ثاني مستثمر في العالم بعد اليابان في سنة 2018، إضافة إلى اتساع آليات فحص الاستثمار الوارد إلى أمريكا وأوروبا.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فبيانات الأونكتاد تُظهر تحولاً مستمراً في نمط الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الربع الأخير من القرن الماضي من خلال توجه الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر نحو قطاع الخدمات مُرفقاً بانخفاض ملحوظ في قطاع الموارد الأولية وقطاع التصنيع.<sup>3</sup> فآخر البيانات المتوفرة تشير إلى أنه في سنة 2001 قُدِّرَ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطاع الخدمات بحوالي 4 تريليون دولار وهو ما يمثل نسبة تقارب 60% من الرصيد العالمي، أما قطاع التصنيع فقدر نصيبه بـ 2 تريليون دولار وبنسبة تساوي تقريباً 30% في حين أن القطاع الأولي بلغ نصيبه 0.5 تريليون وبنسبة تساوي تقريباً 8%. أما في سنة 2015 بلغ نصيب قطاع الخدمات حوالي 16 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 62.5%، في حين قطاع التصنيع بلغ رصيده حوالي 7 تريليون وبنسبة 27%، أما القطاع الأولي فبلغ ونسبة 7.8%.<sup>4</sup> حيث يفسر هذا التحول بالتحريك المتزايد في قطاع الخدمات، وخصوصاً الصناعات التي بقت تقليدياً غير محررة مثل الاتصالات والمالية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Investor Nationality: Policy challenges*, Op.Cit., p6.

<sup>2</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Special Economic Zones*, Op.Cit., pp5-6.

<sup>3</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development*, New York and Geneva, 2007, p22.

<sup>4</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Investment and the Digital Economy*, New York and Geneva, 2017, p21.

<sup>5</sup> UNCTAD, *World Investment Report: Reforming International Investment Governance*, New York and Geneva, 2015, p13.

2- تزايد حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج: شهد بداية القرن الحالي زيادة كبيرة في حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج؛ وهو ما جعلها تساهم بشكل معتبر في نمو الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، وذلك حسب ما يوضحه الجدول رقم (1-4) الآتي:

الجدول رقم (1-4): تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج حسب الجهة المُستحوذَة

(الوحدة (مليار دولار))

2018	2014	2009	2008	2007	2005	2004	2003	2000	
815.7	428.1	287.6	617.6	1032.6	535	198.5	165.4	959.6	العالم
701.9	244	191.2	479.5	867.5	446.3	158	142	894.9	الدول المتقدمة
96.3	154.5	80.4	114.4	136.9	71.3	25.4	16.2	60.8	الدول النامية

Source: UNCTAD, Annex table06: value of net cross-border M&As by region/economy of purchaser(1990-2018),04/04/2020,

<https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج حسب الجهة المُستحوذَة قدرت سنة 2000 بـ 959.681 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 71.51% مقارنة بسنة 1999، علماً أن هذه القيمة تمثل الذروة مقارنة بالسنوات السابقة أين قدر المتوسط السنوي لحجم عمليات الاندماج والاستحواذ خلال الفترة (1990-1997) بـ 97.45 مليار دولار فقط،<sup>1</sup> حيث تُفسر هذه الزيادة بالعمليات الكبيرة التي نفذتها الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج بهدف الاندماج في الصناعات العالمية بغية النفاذ إلى تكنولوجيات الإنتاج ومجال البحوث والتطوير.

بعد ذلك انخفضت قيمة هذه العمليات في السنوات التي أعقبت سنة 2000، لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2005 أين قدرت قيمة هذه العمليات بـ 535.035 مليار دولار أمريكي سنة 2005 وبنسبة زيادة تقدر بـ 169.4% مقارنة بسنة 2004، وذلك بسبب صفقات الاندماج والاستحواذ التي حفزتها جزئياً انتعاش البورصات سنة 2005. بعدها وصلت قيمة هذه العمليات إلى 1032.688 مليار دولار أمريكي سنة 2007 وهي أعلى قيمة تسجل لهذه العمليات وذلك كنتيجة مباشرة لزيادة عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات التي عانت من صعوبات مالية أثناء الأزمة المالية العالمية، مثل الصفقات الكبيرة التي تم إبرامها في النصف الثاني من سنة 2007 من بينها استحواذ تحالف بنك Royal الاسكتلندي و Fortis and Santander على شركة AMBO ABN Holding NV بقيمة 98 مليار دولار أمريكي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> UNCTAD, Annex table06: value of net cross-border M&As by region/economy of purchaser (1990-2018), 04/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

<sup>2</sup> UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and the infrastructure Challenge, Op.Cit., p5.

أما ابتداء من سنة 2008 فقد انخفضت قيمة هذه العمليات مباشرة إلى 617.648 مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض تقدر بـ40.19% مقارنة بسنة 2007، ثم بعد ذلك إلى 287.617 مليار دولار سنة 2009، لتبقى قيمة هذه العمليات بشكل عام منخفضة طوال السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2014 أين ارتفعت قيمة هذه العمليات إلى 428.126 مليار دولار أمريكي واستمر هذا التحسن بشكل عام إلى غاية سنة 2018 أين بلغت قيمة هذه العمليات 815.725 مليار دولار، وذلك بسبب رجوع الثقة التدريجي للشركات من أجل تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج.

من وجهة أخرى فإن بيانات الجدول أعلاه حول عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود تؤكد الأهمية المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات من الاقتصاديات النامية خلال الفترة (2000-2018)، حيث ارتفع نصيبها من عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على الصعيد العالمي، من 6.33% سنة 2000 إلى 11.81% سنة 2018، وذلك مقابل 93,25% و 86.05% للدول المتقدمة على التوالي.

**3- النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية:** خلال الفترة التي سبقت سنوات التسعينات كانت الدول الصناعية المتقدمة هي المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار المباشر الصادر، لكن مع حلول فترة التسعينات حدث تغير من خلال بداية ظهور الدول النامية كمصدر لهذه التدفقات أين بلغ متوسط مساهمة هذه الدول 39.86 مليار دولار بين سنتي 1990 و 1999 وهو ما يقابل نسبة 9.63% من التدفقات العالمية.<sup>1</sup>

أما في بدايات القرن الحالي ورغم أن الحصة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تعود للاقتصاديات المتقدمة فإن بيانات الأونكتاد توضح وجود نمو متسارع للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، فمن خلال الجدول رقم (1-3) أعلاه يتضح أنه بعدما قدرت حصة الدول النامية بـ 88.777 مليار دولار سنة 2000 وهو ما يمثل نسبة 7.62% من حجم التدفقات العالمية الصادرة سنة 2000، ارتفعت هذه القيمة إلى 275.28 مليار دولار ونسبة 12.69% سنة 2007، ثم قيمة 380.104 مليار دولار ونسبة 24.29% سنة 2011، ثم القيمة 417.554 مليار دولار ونسبة 41.17% سنة 2018. ومن بين الدول النامية تعتبر الدول الآسيوية أكبر مصدر للاستثمار المباشر الصادر، من بينها نجد الصين التي زادت حجم استثماراتها المباشرة في الخارج بشكل متسارع في السنوات الأخيرة منتقلة من 915.8 مليون دولار أمريكي فقط سنة 2000 إلى 26.506 مليار دولار سنة 2007، ثم 129.830 مليار دولار سنة 2018 ومرتبة ثانية عالميا بعد اليابان.

أما بالنسبة لحصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فالجدول رقم (1-2) السابق يوضح أن هذه التدفقات وبعدها قدرت بـ231.588 مليار دولار أمريكي سنة 2000 وبنسبة

<sup>1</sup> UNCTAD, Annex table02: FDI outflows by region and economy (1990-2018), 20/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

17.07% من التدفقات العالمية الواردة، ارتفعت إلى 522.398 مليار دولار سنة 2007 وبنسبة 27.61% من حجم التدفقات العالمية الواردة، لتستمر بعد ذلك حصة الدول النامية بالارتفاع أين قدرت سنة 2014 بـ677.399 مليار دولار بنسبة 49.91% من التدفقات العالمية ومتجاوزة لأول مرة حصة الدول المتقدمة التي قدرت بـ623.077 مليار دولار أمريكي، ثم القيمة 706.042 مليار دولار أمريكي سنة 2018 وبنسبة 54.43% من التدفقات العالمية ومتجاوزة أيضا وللمرة الثانية حصة الدول المتقدمة والتي قدرت بـ556.892 مليار دولار أمريكي.

### المبحث الثاني: أشكال ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم في هذا المبحث عرض الأشكال المختلفة التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار مع إبراز مزايا وعيوب كل شكل من هذه الأشكال، كما سيتم التطرق أيضا إلى الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتجسد من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين وتتعدد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبقدر هذا التنوع والاختلاف تتباين أيضا تفضيلات واختيارات الدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بأشكال هذا النوع من الاستثمارات، وذلك بسبب عدد من العوامل يمكن تلخيصها في الآتي:<sup>1</sup>

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والنظام السياسي المطبق، والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات مثل حجم الشركة، ومدى أو درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها، وأنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط وأهداف الشركة...؛
- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية والفنية والأخطار التجارية وغير التجارية...؛
- خصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

كما تجدر الإشارة هنا أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الأجنبية هي بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لغزو الأسواق العالمية، وأن الشركة الأجنبية أو متعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لغزو أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 355-356.

هذا وتتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بسبب تباين الخلفية الفكرية للكُتَّاب والباحثين من جهة، وبسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات من جهة أخرى، إلا أنه في الغالب يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الأشكال الآتية:

### أولاً: الإستثمار المشترك

يتم هذا النوع من الاستثمار بين طرفين، طرف محلي وآخر أجنبي، ويشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح وغيرها من الأمور المشتركة بينهما، ويكون أحد أطراف هذا المشروع الاستثماري شخص أجنبي يمارس جزءا من الإدارة والسيطرة على المشروع.

والاستثمار المشترك كما عرفه البعض، هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية.<sup>1</sup>

كما يُعرف أيضا بأنه: أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة- المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي أو الوطني- والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.<sup>2</sup>

إن هذا النوع من الاستثمار يقوم على مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في المشروع ذاته منذ بداية المباشرة فيه أو في تاريخ يتفق عليه، سواء حصل ذلك بالضغط من قبل الدولة المضيفة- أي عن طريق الأنظمة واللوائح للاستثمارات الأجنبية- أو كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه المشاركة.<sup>3</sup>

بناءً على التعاريف السابقة يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:<sup>4</sup>

- الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.

- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

<sup>1</sup> عقيل كريم زغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص38.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص38.

<sup>3</sup> نفس المرجع والصفحة.

<sup>4</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص364-365.

- في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

وإذا كانت أغلب الدول تميل إلى تفضيل مساهمة رأس المال الوطني جنباً إلى جنب مع رأس المال الأجنبي في الاستثمار المباشر، فإن دولاً أخرى تفرض هذا الأسلوب كشرط لازم للسماح لرأس المال غير الوطني بالاستثمار فيها، بينما تقرر دولاً أخرى مبدأ مشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي من دون تحديد نسبة المساهمة تاركة أمر تحديدها إلى الهيئة المكلفة بالإشراف على عمليات الاستثمار.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد أشار إلى مبدأ المشاركة في المادة رقم 58 من الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، من خلال إلزام الشريك الأجنبي في كل المشاريع الاستثمارية في الجزائر بنسبة مساهمة لا تزيد عن 49%، مقابل نسبة لا تقل عن 51% للشريك الوطني،<sup>2</sup> مع إعطاء الشريك الأجنبي الحق في المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري.

### 1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:

- من وجهة نظر الدول المضيفة تتمثل مزايا الاستثمار المشترك في الآتي:
  - يعد الاستثمار المشترك الشكل الأمثل الذي يمكّن الدولة المضيفة من فرض رقابة فعلية على الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال مشاركة ممثليها في إدارة المشروع، فضلا عن اكتساب الكادر الوطني الإداري والفني الخبرة والمهارة الكافية لإدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية.<sup>3</sup>
  - يمكن أن يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل.
  - تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.
- أما بالنسبة لعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة فتتمثل في الآتي:
  - نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع، مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثل زيادة فرص التوظيف، التحديث التكنولوجي... الخ.
  - من المحتمل جداً عدم توفر طرف وطني كفاء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية إذ تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها.

<sup>1</sup> عقيل كريم زغير، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 58 من الأمر رقم 09-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، العدد 44، الجزائر، 26 يوليو 2009.

<sup>3</sup> عقيل كريم زغير، مرجع سبق ذكره، ص 39.

### 2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي:<sup>1</sup>

- ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تتمثل مزايا الاستثمار المشترك في النقاط الآتية:
  - يعد من أكثر الأشكال تفضيلاً لدى الشركات في حالة عدم السماح لها بالتملك المطلق للاستثمار من قبل الحكومة المضيفة، خاصة في بعض النشاطات الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو الكهرباء أو التعدين.
  - يساعد على تخفيض المخاطر التي تحيط بالمشروع خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
  - يساعد في تدليل الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي، خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
  - يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية في الدول المضيفة وبالتالي تسهيل الدخول إلى أسواقها.
  - يساعد الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.
- أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
  - احتمال التعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار الوطني والأجنبي، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في رأس المال المشروع.
  - قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، ما يعني ارتفاع الخطر غير التجاري.
  - انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية قد تؤثر سلباً على فعالية مشروع الاستثمار.

### ثانياً: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعد هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستخدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع.<sup>2</sup>

ففي الحقيقة هناك جدل مستمر حول المزايا النسبية التي تحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات من تملك المشروع بنسبة (100%)، بدلاً من الدخول في استثمارات مشتركة تكون فيها نسبة التملك أقل من (100%)، والشركات متعددة الجنسيات هذه بقدرتها المالية والفنية تستطيع أن تؤثر بصورة عميقة في أي نظام لسوق معينة، إذا ما عملت بصورة مستقلة لأنها تستطيع الاستفادة من الفروقات المحلية في كلفة رأس المال والعمالة ورضا المستهلك.

وأما أهم الأسباب التي تجعل من الشركات العالمية أن تفضل تملك الاستثمارات الأجنبية (100%) هي: الخبرة والتجارب السيئة مع العديد من الحالات السابقة في الاستثمار المشترك، وتدني مستوى الثقة مع

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 367-370.

<sup>2</sup> صلاح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 82.

الشركاء الأجانب وعدم التأكد من هوية حملة الاسهم المحليين، وتعارض المصالح حول سياسات التوظيف في المشروع الأجنبي المشترك. ويؤكد رواد الفكر الاستراتيجي بأنه ينبغي ان تتحقق خمسة عوامل أساسية لنجاح استراتيجية التملك وهي: توفر المركز التنافسي للشركة العالمية في السوق، وتوفر شركاء مقبولة، وتوفر قيود قانونية لضمان التزامات الطرفين المتعاقدين وتوفر الاحتياجات الضرورية لنجاح النظام الرقابي ودراسة علاقة(الكلفة/المنفعة)<sup>1</sup>.

### 1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:<sup>2</sup>

• بالنسبة للمزايا فيوجد احتمال زيادة حجم تدفقات النقد ورأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة. بالإضافة إلى هذا وبما أن هذا النوع من المشروعات يميل عادة إلى الكبر أو الضخامة في الحجم مقارنة بالمشروعات المشتركة، وبافتراض أن الدول المضيفة قادرة على اختيار التكنولوجيا التي تناسبها، فإن هذا النوع من الاستثمار يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي في الدول المضيفة، فضلاً عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص أكبر للعمالة.

• أما بالنسبة للعيوب فإن الدول المضيفة وخاصة النامية ممكن تتعرض لأخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

### 2- المزايا والعيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

• من أهم المزايا التي يمكن أن تتحقق للمستثمر الأجنبي المزايا الآتية:<sup>3</sup>

- يوفر التملك المطلق للمشروع الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

- يزيد هذا النوع من الاستثمار من الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

- يساعد في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

• أما بالنسبة للعيوب فيمكن القول أن الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق هذا النوع من الشركات المتعددة الجنسيات. ففي هذا الإطار تعرضت الشركات التي تنفذ هذا النوع من الاستثمار إلى تصفية حقيقية مع موجة التأميمات التي اجتاحت بلدان العالم الثالث خاصة

<sup>1</sup> سهد علي حمود العنزي، إيمان عامر الدهان & نور خليل العبيدي، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية- منظور عالمي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص139-140.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص37-373.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص373-374.

في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة لتحقيق الاستقلال السياسي للعديد من الدول النامية آنذاك، ففي عقد الستينيات أمت البلدان النامية 455 مشروعاً أجنبياً منها 32 في قطاع التعدين و40 في قطاع البترول، و98 في الزراعة... الخ، أما في السبعينيات أمت الدول النامية 914 مشروعاً أجنبياً. وقد بدأت موجة التأميمات تتراجع تدريجياً في عقد الثمانينات إلى أن انتهت نهائياً في عقد التسعينيات من القرن الماضي، لتبدأ بعدها الدول النامية سعيها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

### ثالثاً: المناطق الحرة

تعددت التعاريف التي أطلقها الباحثون والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على المنطقة الحرة، نظراً لكثرة وتنوع الأشكال التي ظهرت بها هذه المناطق وذلك وفقاً لطبيعة الأنشطة التي تمارس فيها، وبصرف النظر عن ذلك فإن التعريف الأكثر دقة للمنطقة الحرة في الوقت الحاضر هو الذي يأخذ بالمفهوم الشامل للمنطقة الحرة. ووفقاً لهذا المفهوم فإن المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إدارياً وأمنياً.<sup>2</sup>

ومن واقع خبرات وتجارب الدول المضيفة يمكن القول أن المناطق الحرة قد تباينت من حيث إنجازاتها في تحقيق الأهداف المسندة إليها وبالتالي في درجة نجاحها، فالقليل من المناطق الحرة قد حققت عوائد جيدة لاقتصاداتها، وبالتالي نجاحات ملموسة في أهدافها مثل ماسان Massan في كوريا الجنوبية وكوهسِنج Kaohseng في تايوان، والكثير منها كانت لها عوائد دون المستوى المستهدف.<sup>3</sup>

ومهما يكن بإمكان المناطق الحرة أن تعيد كل من الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي بمجموعة من المزايا والفوائد، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:<sup>4</sup>

#### 1- المزايا المتعلقة بالدولة المضيفة:

- إقامة صناعات تصديرية من خلال إنشاء مشروعات إنتاجية صناعية الهدف الأساسي منها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وتخفيض العجزات.

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم 107، 1986، ص 179.

<sup>2</sup> جليل شيخان ضمد البيضان، ربيع قاسم ثجيل، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، المجلد (05)، العدد (17)، 2006، ص 16-17.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>4</sup> مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية - تجارب مختارة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المكانية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، الجزائر، يومي 6 و7 نوفمبر 2013، ص 6-7.

- إقامة مشاريع إنتاجية تعمل على إشباع الاستهلاك المحلي بدل الواردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- تنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية.
- خلق فرص عمل جديدة وتطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية.
- جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الروابط الأمامية مع قطاع الاقتصاد المحلي.
- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها معها رؤوس الأموال الأجنبية.
- تنمية الموانئ والمطارات وبعض المناطق النائية.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول دخول الأسواق الخارجية.

## 2- المزايا المتعلقة بالمستثمر الأجنبي:

- الاستفادة من المزايا والحوافز والإعفاءات التي تمنحها الدولة المضيفة.
  - الاستفادة من الموقع الجغرافي من أجل التسويق إلى أسواق أخرى.
  - الاستفادة من الموارد البشرية وتكلفة الخامات الرخيصة.
  - تعزيز الموقع التنافسي للمستثمر وتخفيض تكلفة الإنتاج.
  - الاستفادة من المرافق والبنى الأساسية التي توفرها الدولة المضيفة.
- وقد صاحب إنشاء هذه المناطق مجموعة من السلبيات تفاوتت حدتها من دولة إلى أخرى، من أهمها:

- احتمال تهريب السلع من هذه المناطق إلى داخل الدولة مما يضر المنتجات المحلية المماثلة ويضيع بعض الموارد عن الدولة مثل الضرائب والحقوق الجمركية.
- تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المناطق الحرة بسبب ما توفره من مزايا يؤدي إلى حرمان بقية المناطق من تدفق هذه الاستثمارات.

## رابعاً: الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

هو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه. وتجدر الإشارة هنا أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل

التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن تم يترتب على ذلك وجود نفس المزايا والعيوب الخاصة بهاذين الشككين على مشروعات التجميع.<sup>1</sup>

### خامسا: عمليات الاندماج والاستحواذ

استنادا لكوغان (2007) Gaughan، وديبامفيليس (2003) Depamphilis، وسكوت (2003) Scott، فالاندماج هو مزج لشركتين أين تبقى شركة واحدة فقط وتختفي الشركة المدمجة. ففي عملية الاندماج تسيطر الشركة المستحوذة على أصول وموجودات الشركة المدمجة، ورغم أن الشركة المُشترية قد تصبح شركة مختلفة بعد الاندماج، إلا أنها تحتفظ بهويتها الأصلية.<sup>2</sup> بعبارة أخرى في عملية الاندماج تقوم شركة من الشركتين القائمتين بدمج هويتها في الشركة الأخرى، أو تقوم شركة أو أكثر من الشركات القائمة بتكوين شركة جديدة ومن تم دمج هويتها في الشركة الجديدة عن طريق نقل أعمالهم وتعهداتهم بما في ذلك كل الأصول والموجودات الأخرى إلى الشركة الجديدة.

اما الاستحواذ فيحدث عندما تسيطر شركة ما على حقوق الملكية في شركة أخرى، أو على شركة تابعة لشركة أخرى أو على أصول مختارة في شركة أخرى؛ أي بعبارة أخرى الاستحواذ هو شراء أصل مثل مصنع، أو فرع، أو حتى شركة بأكملها.<sup>3</sup>

وتُجرى عمليات الاندماج والاستحواذ للعديد من الأسباب من أهمها:<sup>4</sup>

- **مزايا الحجم الكبير:** يشير ذلك إلى حقيقة أن الشركة الناتجة عن عملية الاندماج يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى خفض عدد الإدارات والعمليات التشغيلية المزدوجة، مما ينتج عنه خفض تكاليف الشركة مقارنة بإيراداتها، وبالتالي تصبح أكثر كفاءة.
- **زيادة إيرادات الشركة/حصتها في السوق:** يستند هذا الدافع إلى أن الشركة سوف تضم منافساً رئيسياً، وبالتالي سوف تزيد قوتها السوقية بالحصول على حصة أكبر في السوق.
- **النفوذ إلى الأسواق:** يمكن للشركة المستحوذة زيادة قنواتها التسويقية من خلال الشركات المُستحوذ عليها.
- **انتقال الموارد:** يمكن أن يؤدي تفاعل موارد الشركة المُستهدفة والشركة المُستحوذة إلى خلق قيمة من خلال التغلب على عدم اتساق المعلومات أو عن طريق دمج الموارد التي هناك شح فيها.
- **التنويع:** إن تنويع الأنشطة يمكن أن يحمي الشركة ضد الهبوط الذي يمكن أن يحدث في صناعة معينة.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص375.

<sup>2</sup> Tamosiuniene, R., Duksaite, E. **The Importance of Mergers and Acquisitions in Today's Economy**, journal of KSI Transactions on Knowledge Society, knowledge society institute, Vol(02) Issue (04), 2009, p11.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> صالح السحيباني، عبد العظيم موسى، الاندماج والاستحواذ، شركة الراجحي للخدمات المالية، السعودية، ديسمبر 2008، ص5.

## المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، كما أنها أضحت تتحكم وتسيطر بشكل مباشر على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم. وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي.

### أولاً: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

يرجع أول ظهور لمصطلح الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational corporations) إلى الاقتصادي الأمريكي ديفيد ليلينثال David.E Lilienthal وذلك في خطاب ألقاه بمعهد كارنجي للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية في أبريل من عام 1960، أين اقترح تعريف للشركات المتعددة الجنسيات على أنها "تلك الشركات التي توجد مقراتها في بلد واحد ولكنها تعمل وتعيش تحت قوانين الدول الأخرى".<sup>1</sup> لكن ورغم سيادة مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات إلا أن هنالك مصطلحات أخرى تصف هذه الظاهرة الدولية وان اختلفت في الألفاظ فهي تؤدي معنى واحد؛ حيث يلاحظ مثلاً استخدام مصطلح الشركات فوق القومية Supranational Corporation، وعابرة للحدود أو القارات Transnational Corporations، والشركات الدولية International Corporations، كما تم التعبير على نفس المعنى باستخدام اصطلاح الشركات الكونية أو العالمية Global Corporation وغيرها من المصطلحات.<sup>2</sup> وفي الواقع، لا يوجد تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات، وإنما تتعدد تعاريفها بقدر عدد الباحثين المهتمين بدراستها من مسيري هذه الشركات، والمنظمات الدولية والجامعيين وغيرهم، لذا قد يكون من الضروري استعراض بعض التعريفات المتداولة لمفهوم الشركات المتعددة الجنسيات كالاتي:

- هناك تعريف يقول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي شركة ذات رأس مال ضخم تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها.<sup>3</sup>
- وهناك أيضاً تعريف يقول بأنها مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزاً رئيسياً لها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ruth A Pagell, Michael Halperin, **International business information: how to find it, how to use it**, AMACOM and Glenlake Pub. Co, USA, 1999, p64.

<sup>2</sup> عثمان هندير، نادي جبر، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص28.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى & ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص179.

<sup>4</sup> نفس المرجع والصفحة.

- كما يعرفها الإقتصادي كُومَازَ بأنها: تلك المؤسسات الكبيرة التي تأسست في دولة واحدة، لكنها تملك وتسيطر أو تدير مرافق الإنتاج والتوزيع في العديد من البلدان.<sup>1</sup>
- أما الاقتصادي دَانِيئُغ فيعرفها بأنها: تلك المؤسسة التي تتخبط في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تملك أو تسيطر على نشاطات ذات قيمة مضافة في أكثر من دولة واحدة.<sup>2</sup>
- في حين أن فَيْرُونُونُ يعرفها بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أخرى.
- بينما يرى زُونُف بأنها: " الشركة التي يجب أن تصل نسبة مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات (أو عدد العاملين أو حجم الاستثمار الكلي) الخاصة بها.<sup>3</sup>
- ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن كيان اقتصادي مقرها الرئيسي في الدول الأم، تمارس نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وتملك فروع موزعة على أكثر من دولة، وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس أموال مهما كان حجمها وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة.

ويرى البعض ضرورة توفر بعض المعايير عند وصف الشركات المتعددة الجنسيات:<sup>4</sup>

- عدد الدول التي امتد إليها نشاط الشركة والذي قد يصل الى ست (06) دول؛
- عدد الجنسيات التي تشارك في ملكية الشركة؛
- نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول الأخرى المضيفة لها التي قد تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة؛
- درجة تغلغل أو اختراق الأسواق الأجنبية إلى الحد الذي يؤثر في ملكية الشركة.

### ثانياً: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من الشركات الأخرى في أنشطتها ومجال أعمالها، ومن أهم هذه الخصائص والسمات نذكر الآتي:
- 1- كبر الحجم:** تتمثل الخاصية الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات في وجود وسيطرة الشركات ذات الحجم الهائل، فالحجم الكبير يعتبر شرطاً أساسياً للعمل في الخارج لكنه ليس شرطاً كافياً أو وحيداً، فليست

<sup>1</sup> Dan-Jumbo Comfort T, Akpan Ekom Etim, **The Promises and Perils of Multinational Corporations: The Nigerian Experience**, International Journal of Management Science and Business Administration, Vol(04), Issue(03), March 2018, p72.

<sup>2</sup> Shameema Ferdousy, Sahidur Rahman, **Impact of Multinational Corporations on Developing Countries**, The Chittagong University Journal of Business Administration, Vol (04), 2009, pp111-137.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص31-33.

<sup>4</sup> قصور عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 341.

كل شركة عملاقة هي شركة متعددة جنسية، كما أن هناك شركات عملاقة حاولت أن تعمل في الخارج لكنها فشلت رغم ضخامة حجمها.

إن هذه الخاصية تعكس وتؤكد القدرات الهائلة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات من الناحية التمويلية، والتكنولوجية، والإدارية، والتسويقية، كما تعكس مدى تفوق هذه الشركات على الشركات الأقل حجماً، ومدى قوتها الاقتصادية وتأثيرها على الأسواق العالمية وأيضاً مدى قوتها السياسية وتأثيرها على مجرى الأحداث في الدول المضيفة.<sup>1</sup>

لقد تزامن تطور الشركات المتعددة الجنسيات مع تطور النظام الرأسمالي، فبعد الحرب العالمية الثانية انتشر هذا النوع من الشركات بشكل مذهل، حيث تشير الإحصاءات أنه في عام 1970 كان عدد هذه الشركات يقدر بـ 7000 شركة ليرتفع سنة 2008 إلى 82000 شركة على المستوى العالمي، مع 810000 فرع تابع لها في الخارج، أين تلعب هذه الشركات دور كبير ومتنامي في الاقتصاد العالمي.<sup>2</sup> وقد أرجع المختصون أسباب هذه الزيادة المذهلة في عدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى موجة الانفتاح الذي عرفته الدول وبالأخص النامية منها، لاسيما في ظل تنامي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها الهيئات المالية الدولية، فضلاً على تعاظم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.<sup>3</sup>

هذا ويمكن إدراك خاصية الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات من خلال العديد من المؤشرات من بينها حجم الأصول، وحجم المبيعات وعدد مناصب العمل المستحدثة، والسيطرة على التجارة الدولية، والتي سيتم التفصيل فيها في الآتي:

أ- **حجم الأصول:** لقد نمت حجم أصول الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج بشكل كبير في السنوات الأخيرة مما يعكس نمو حجم وقوة هذه الشركات. والجدول رقم (1-5) الآتي يوضح بعض المؤشرات المختارة للشركات المتعددة الجنسيات والإنتاج الدولي:

<sup>1</sup> عبد العزيز محمد النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص76.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: transnational corporations, agricultural production and development**, New York and Geneva, 2009, p17.

<sup>3</sup> بعداش بوبكر، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص45.

الجدول رقم(1-5): مؤشرات مختارة للشركات المتعددة الجنسيات والإنتاج الدولي خلال الفترة

الوحدة(مليار دولار أمريكي) (1990-2018)

2018	2017	2015	2014	2012	2001	1990	
27247	30823	27559	34149	31532	18517	4723	مبيعات فروع ش.م.ج في الخارج
110468	103429	94781	101254	89568	24952	3893	مجموع أصول فروع ش.م.ج في الخارج
-	-	-	7688	7532	2600	1498	صادرات فروع ش.م.ج في الخارج
75897	73209	69683	76821	67155	53581	20625	عدد مناصب العمل المستحدثة من قبل فروع ش.م.ج في الخارج
84713	79841	74407	77807	72807	31900	22327	إجمالي الناتج الداخلي الخام العالمي
-	22558	20953	23441	22593	7430	4107	حجم صادرات العالم من السلع والخدمات

Source:

-UNCTAD, world investment report: Transnational Corporations and Export Competitiveness, New York and Geneva, 2002, p4.

-UNCTAD, world investment report: Investing in the SDGs, An action plan, New York and Geneva, 2014, p30.

-UNCTAD, world investment report: Investor Nationality, Policy challenges, New York and Geneva, 2016, p29.

-UNCTAD, world investment report: Investment and new industrial policies, New York and Geneva, 2018, p20.

-UNCTAD, world investment report: Special Economic Zones, New York and Geneva, 2019, p20.

يبين الجدول أعلاه أن مجموع أصول فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج قد بلغ 101254 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بزيادة قدرها 13.04% مقارنة بسنة 2012، ثم ليبلغ بعد ذلك 110468 مليار دولار أمريكي سنة 2018 أي بزيادة قدرها 9.09% مقارنة بسنة 2014، علما أن مجموع أصول فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج قدر سنة 1990 بـ 3893 مليار دولار أمريكي فقط الأمر الذي يدل على مدى نمو حجم هذه الشركات وتعاضم دورها على المستوى العالمي.

ب- **حجم المبيعات:** من بين المؤشرات المعتمدة كذلك في التعبير عن الحجم الكبير للشركات المتعددة الجنسيات نجد مؤشر حجم المبيعات، حيث يبين الجدول أعلاه أن حجم مبيعات فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج قد شهد ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2001 أين بلغ 18517 مليار دولار أمريكي وبنسبة زيادة 292.06% مقارنة بسنة 1990، ثم ليبلغ 27247 مليار دولار أمريكي سنة 2018 وبنسبة زيادة تقدر بـ 47.14% مقارنة بسنة 2001.

وفي حالة تحليل مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالناتج القومي الإجمالي العالمي، فإن نسبة مبيعات هذه الشركات إلى الناتج الداخلي الخام قدرت سنة 1990 بـ 21.15% لترتفع بعد ذلك إلى 32.16% سنة 2018 وهو ما يدل على مدى كبر حجم وقوة الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى الاقتصاد العالمي، وقدراتها التي تفوق قدرات بعض الدول أحيانا.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

كما يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018 والمتضمن ترتيب أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية والتي يبين الجدول رقم(1-6) الآتي أكبر 20 شركة منها، أن شركة Royal Dutch Shell plc من المملكة المتحدة والمتخصصة في أعمال المناجم والمحاجر والنفط جاءت في المرتبة الأولى سنة 2018 من حيث حجم المبيعات التي حققتها فروعها المنتشرة في الخارج والتي بلغت 281.628 مليار دولار أمريكي من حجم مبيعات كلي بلغ 405.978 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup>

الجدول رقم(1-6): أكبر 20 شركة متعددة جنسية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية  
للسنة 2018  
الوحدة (مليون دولار أمريكي)

مرتبة	المتغير	الاقتصاد الأم	الصناعة	الأصول		المبيعات		العمالة		مؤشر التدويل
				الإجمالي	الأجنبية	الإجمالي	الأجنبية	الإجمالي	الأجنبية	
1	Royal Dutch Shell plc	المملكة المتحدة	مناجم، وبنفط	343 713	400 563	281 628	405 978	58 000	82 000	75.3
2	Toyota Motor Corporation	اليابان	سيارات	300 384	468 872	65 857	272 513	236 480	369 124	50.8
3	BP plc	المملكة المتحدة	النفط	254 533	283 144	243 690	312 293	65 624	73 000	85.9
4	Softbank Group Corp	اليابان	الاتصالات	240 305	325 869	44 551	86 573	55 272	74 953	66.3
5	Total SA	فرنسا	النفط	233 692	256 327	128 675	189 389	68 422	104 460	74.9
6	Volkswagen Group	ألمانيا	سيارات	224 191	524 566	226 903	278 255	365 000	656 000	60.0
7	British American Tobacco PLC	المملكة المتحدة	التبغ	185 974	187 330	32 415	32 660	37 468	63 877	85.7
8	Chevron Corporation	و م أ	النفط	181 006	253 863	75 549	158 767	34 652	48 600	63.4
9	Daimler AG	ألمانيا	سيارات	169 115	322 440	168 193	197 454	124 020	298 683	59.7
10	Exxon Mobil Corporation	و م أ	النفط	168 053	346 196	85 701	279 332	34 465	71 000	42.6
11	Anheuser-Busch InBev NV	بلجيكا	الغذاء	162 270	202 375	40 265	47 623	148 999	172 603	83.7
12	Apple Computer Inc	و م أ	الكمبيوتر	153 545	365 725	167 534	265 595	55 419	132 000	49.0
13	CK Hutchison Holdings Limited	هونغ كونغ	تجارة التجزئة	144 891	157 337	33 036	35 358	279 000	300 000	92.8
14	Honda Motor Co Ltd	اليابان	سيارات	143 280	184 338	124 832	143 251	147 219	211 915	78.1
15	Vodafone Group Plc	المملكة المتحدة	الاتصالات	143 259	160 501	42 960	50 534	98 318	111 556	87.5
16	General Electric Co	و م أ	الآلات الصناعية	134 637	309 129	74 848	121 616	186 000	283 000	56.9
17	Siemens AG	ألمانيا	الآلات الصناعية	133 891	160 800	78 228	98 768	136 440	379 000	66.2
18	Enel SPA	إيطاليا	كهرباء، وماء	133 459	189 402	53 849	86 284	38 987	69 272	63.1
19	DowDuPont Inc	و م أ	البلاستيك	122 998	188 030	30 181	85 977	64 106	98 000	55.3
20	Nissan Motor Co Ltd	اليابان	سيارات	122 276	171 097	87 180	104 352	79 480	138 911	70.7

Source: UNCTAD, Annex table19, The world's top 100 non-financial MNEs ranked by foreign assets 2018, 30/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

ويوجد مؤشر آخر يدل على كبر حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات وهو مؤشر مبيعات أكبر

100 شركة متعددة الجنسية في العالم حسب ما يبينه الجدول رقم(1-7) الآتي:

<sup>1</sup> UNCTAD, Annex table19, The world's top 100 non-financial MNEs ranked by foreign assets 2018, 30/04/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

الجدول رقم(1-7): بعض الإحصائيات حول نشاط أكبر 100 شركة متعددة جنسية في العالم خلال الفترة (2018-2014)

2018-2017 التغير (%)	2018	2017-2016 التغير (%)	2017	2016	2015-2014 التغير (%)	المتغير
						<b>الأصول (مليار دولار)</b>
2.8	9231	7.9	8996	8337	-4.9	الأجنبية
14.8	6262	13.2	5538	4894	1.2	المحلية
7.2	15492	9.8	14534	13231	-2.7	الإجمالي
-2.3	60	-1.1	62	63	-1.4	نسبة الأجنبية إلى الإجمالي (%)
						<b>المبيعات (مليار دولار)</b>
8.1	5587	9.1	5200	4765	-19.9	الأجنبية
35.5	3790	2.9	2817	2737	-9.2	المحلية
18.1	9377	6.9	8017	7502	-16.3	الإجمالي
-5.3	60	1.3	65	64	-2.8	نسبة الأجنبية إلى الإجمالي (%)
						<b>العمالة (بالآلاف)</b>
0.8	9611	1.3	9662	9535	-3.0	الأجنبية
13.8	7876	1.7	7037	6920	6.9	المحلية
6.3	17488	1.5	16699	16455	1.0	الإجمالي
-2.9	55	-0.1	58	58	-2.4	نسبة الأجنبية إلى الإجمالي (%)

**Source:**

-UNCTAD, **World Investment Report: Investment and the Digital Economy**, New York and Geneva, 2017, p29.

-UNCTAD, **World Investment Report: Special Economic Zones**, New York and Geneva, 2019, p20.

من الجدول أعلاه يتضح أن حجم المبيعات الإجمالي لأكثر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم بلغ سنة 2018 ما قيمته 9377 مليار دولار أمريكي، منها 5587 مليار دولار أمريكي تمثل مبيعات الفروع في الخارج وهو ما يعادل نسبة 60%. علماً أن حجم المبيعات الإجمالي لأكثر 100 شركة متعددة الجنسية قدر سنة 2017 بـ 8017 مليار دولار أمريكي وقبلها في سنة 2016 بـ 7502 مليار دولار أمريكي، في المقابل فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات قدرت سنة 2017 بـ 5200 مليار دولار أمريكي وفي سنة 2016 بـ 4765 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 65% و64% على التوالي.

**ج- عدد مناصب العمل المستحدثة:** يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 حسب ما هو موضح في الجدول رقم(1-5) أن عدد مناصب العمل المستحدثة بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج قد قدر سنة 2018 بـ 75.897 مليون وظيفة مقارنة بـ 73.209 مليون وظيفة سنة 2017 و20.625 مليون وظيفة سنة 1990، كما أشار تقرير سنة 2018 إلى أن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات من حيث عدد العمال الذي توظفه فروعها في الخارج هي شركة Hon Hai precision industries من تايوان التي تنشط

في قطاع المكونات الإلكترونية والتي تُشغل فروعها في الخارج 824063 عامل من مجموع 987613 عامل في الشركة.<sup>1</sup>

أما فيما يتعلق بعدد المناصب المستحدثة سنة 2018 من قبل أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم فالجدول رقم(1-7) أعلاه يشير إلى بلوغ هذا العدد 17.488 مليون منصب عمل، حيث تمثل نسبة عمال الفروع في الخارج 55% وهي ما تقابل 9.611 مليون منصب عمل، فهذه الأرقام تعطي في الحقيقة صورة واضحة حول المساهمة الكبيرة للشركات المتعددة الجنسية في تشغيل العمالة في الدول المضيفة.

د- السيطرة على التجارة الدولية: على الرغم من توسع الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج في الخارج، إلا أن دورها وسيطرتها على التجارة الدولية تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فالجدول رقم(1-5) يوضح أن صادرات فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج وبعدها قدرت سنة 1990 بـ 1498 مليار دولار أمريكي وبنسبة 36.47% من حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات المسجلة في سنة 1990 ارتفعت إلى 7532 مليار دولار أمريكي سنة 2012 وبنسبة 33.33% من صادرات السلع والخدمات العالمية لسنة 2012، ثم لترتفع مرة أخرى إلى 7688 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وبنسبة 32.79% من الصادرات العالمية لسنة 2014، علما أن حجم صادرات فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج زاد سنة 2014 بنسبة 413.21% مقارنة بسنة 1990.

2- التنوع في الأنشطة: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بتنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية وذلك بهدف تقليل درجة المخاطرة والخروج من دائرة التخصص وتقادي أي خسائر محتملة، والملاحظ لعمل الشركات المتعددة الجنسيات يجد أنها تنتج أكثر من 20 منتجا في المتوسط وقد لا يوجد بين منتجاتها أدنى علاقة فنية، وعلى الرغم من التنوع فإن هذه الشركات تعمل على التنسيق فيما بينها بما يخدم مصالحها ولا يتعارض مع جل أهدافها، في ظل التحول من وفورات الحجم إلى التنوع في النشاط قطاعيا وجغرافيا بما يحقق التكامل والاندماج الأفقي والرأسي.

وتتسم الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بزيادة درجة التكامل الرأسي لأنشطتها عن طريق الربط أو الترابط بين المراحل الإنتاجية التي تقوم بها في مجال الإنتاج الصناعي والعمليات التي تتطلب استثمارات كبيرة وخاصة في مجال الاستخراجات أو التسويق وهذه العمليات لا يمكن القيام بها إلا من خلال عمليات التكامل الرأسي والاندماج. فخلال النصف الأول من عام 1999 تم الاندماج عبر الحدود لـ 2500 عملية قيمتها 411 مليار دولار أمريكي.

ولقد اتجهت الشركات المتعددة الجنسيات الصناعية نحو التحول من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية لإنتاج سلع قادرة على التصدير والتغلب على القيود والحوجز التجارية، لاسيما أنها

<sup>1</sup> UNCTAD, Annex table19, The world's top 100 non-financial MNEs ranked by foreign assets 2018, 01/05/2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

أصبحت تواجه حالات من المصادرة والتأميم في ظل العداء المعلن بينها وبين الدول المضيفة، ولكن في نهاية التسعينات من القرن العشرين برزت هذه الشركات في الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات وصناعة الأحذية والغذاء والمشروبات، وهذا يؤكد على أن عدد الشركات قد نما بصورة كبيرة في ظل تزايد مساهمتها بصورة متزايدة في التجارة العالمية. وفي ظل التكامل الرأسي بين وحداتها وشركاتها التابعة حافظت الشركات على دورها ومركزها القيادي أمام منافسيها، ومع بداية القرن الحادي والعشرين اتجهت الشركات نحو صناعة الخدمات التكنولوجية وصناعة المعلومات والاتصالات.<sup>1</sup>

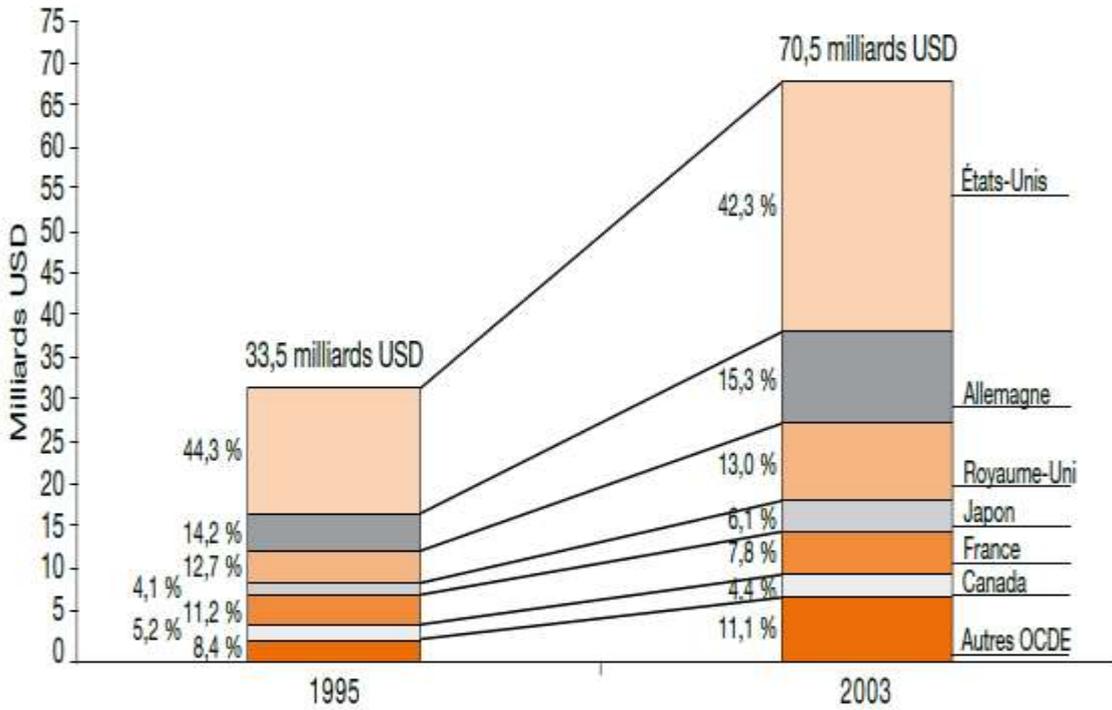
**3- التفوق التكنولوجي:** حيث تحظى الشركات بامتلاك التكنولوجيا الحديثة على خلفية إنفاقها الكبير على البحث العلمي والتكنولوجي وتطوير المنتجات، لاسيما أنها غدت تتحكم وتحتكر أنواع متعددة من التقنيات، وكذا البحوث العلمية وأسرارها الاستراتيجية حيث أن 85% من البحوث العلمية تتم من خلالها، وتلعب التكنولوجيا دورا بارزا في نمو دورها وتدعيم قوتها الاحتكارية بفضل تحكمها في الأخطبوط التكنولوجي والتقني الذي لا تحظى به إلا الدول المتقدمة وشركاتها وهذا ما لا يتوفر في الدول النامية.<sup>2</sup>

ويمكن إبراز التفوق التكنولوجي لهذا النوع من الشركات من خلال إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة في حجم الإنفاق على البحث والتطوير من قبل هذه الشركات كما هو موضح بالشكل رقم (1-1) الآتي:

<sup>1</sup> إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية)، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص ص 51-53.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 54.

الشكل رقم(1-1): تطور حجم الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات



Source: Mohamed Harfi et Claude Mathieu, **Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France**, Revue Horizons Stratégique, centre d'analyse stratégique, n07, 2008, p77.

حيث يتضح من الشكل أعلاه التزايد الكبير الذي شهده حجم الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات؛ حيث أنه بعدما قدر سنة 1995 بـ 33.5 مليار دولار أمريكي ارتفع إلى 70.5 مليار دولار أمريكي سنة 2003 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 110.44%؛ حيث جاءت شركات الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 على رأس القائمة بنسبة إنفاق بلغت 42.3% من حجم الإنفاق على البحث والتطوير المسجل في سنة 2003.

كما يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 أن أكبر 100 شركة متعددة جنسية في العالم استثمرت سنة 2018 ما قيمته 350 مليار دولار أمريكي في البحوث والتطوير وهو ما يمثل أكثر من ثلث حجم الإنفاق العالمي على البحوث والتطوير لسنة 2018.<sup>1</sup> والجدول رقم(1-8) الآتي يعرض قائمة بـ 20 أكبر مستثمر على المستوى العالمي من بين أكبر 100 ش م ج مرتبة حسب حجم الإنفاق في مجال البحث والتطوير لسنة 2018.

<sup>1</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Special Economic Zones**, Op.Cit., p21.

## الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(1-8): ترتيب أكبر 20 شركة متعددة جنسية حسب حجم الإنفاق في مجال البحوث والتطوير لسنة 2018 (الوحدة(مليار دولار أمريكي)

الترتيب	الشركة	البلد	الصناعة	حجم الإنفاق
1	Amazon.com, Inc	و م أ	التكنولوجيا	28.8
2	Alphabet Inc	و م أ	التكنولوجيا	21.4
3	Samsung Electronics Co, Ltd	كوريا الجنوبية	التكنولوجيا	16.5
4	Huawei Technologies	الصين	التكنولوجيا	15.3
5	Microsoft Corp	و م أ	التكنولوجيا	14.7
6	Apple Inc	و م أ	التكنولوجيا	14.2
7	Intel Corp	و م أ	التكنولوجيا	13.5
8	Roche Holding AG	سويسرا	الصيدلة	12.3
9	Johnson & Johnson	و م أ	الصيدلة	10.8
10	Toyota Motor Corp	اليابان	السيارات	10.0
11	Volkswagen AG	ألمانيا	السيارات	9.6
12	Novartis AG	سويسرا	الصيدلة	9.1
13	Robert Bosch GmbH	ألمانيا	السيارات	8.7
14	Ford Motor Co	و م أ	السيارات	8.2
15	Pfizer Inc	و م أ	الصيدلة	8.0
16	General Motors Co	و م أ	السيارات	7.8
17	Daimler AG	ألمانيا	السيارات	7.5
18	Honda Motor Co Ltd	اليابان	السيارات	7.3
19	Sanofi	فرنسا	الصيدلة	6.7
20	Siemens AG	ألمانيا	التصنيع	6.4

Source: UNCTAD, World Investment Report: Special Economic Zones, New York and Geneva, 2019, p22.

من الجدول أعلاه يتضح أن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي تركز إنفاقها على البحث والتطوير في ثلاثة قطاعات رئيسية هي التكنولوجيا، والصيدلة، والسيارات على التوالي. وأن معظم هذه الشركات مصدرها هي الاقتصاديات المتقدمة بالإضافة إلى الصين باعتباره اقتصاد نامي.

كما يتضح من الجدول اعلاه أن الثلاثة شركات الكبرى من حيث حجم الإنفاق على البحث والتطوير تنتمي كلها إلى قطاع التكنولوجيا والرقمنة؛ حيث في هذا الإطار جاءت شركة Amazon الأمريكية كأكثر مستثمر في مجال البحوث والتطوير على المستوى العالمي في سنة 2018 بحجم إنفاق إجمالي بلغ 29 مليار دولار أمريكي، متبوعة بشركة Alphabet الأمريكية كذلك بحجم إنفاق بلغ 21 مليار دولار أمريكي، ثم

شركة سامسونغ للإلكترونيات من كوريا الجنوبية بحجم إنفاق بلغ 17 مليار دولار أمريكي. وهذه الشركات الثلاثة الأولى كلها تنتمي إلى قطاع التكنولوجيا والرقميات.

ويشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 أيضا إلى أنه خلال الخمسة سنوات الأخيرة قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالإعلان عن 5300 مشروع استثماري جديد في مجال البحث والتطوير؛ وهو ما يمثل حوالي 6% من مجموع المشاريع الاستثمارية التي تم الإعلان عنها في الخارج خلال هذه المدة، بعدما كان هذا العدد هو 4000 مشروع خلال الخمسة سنوات التي سبقت الخمسة الأخيرة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيضة

من البديهي أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر آثار على اقتصاديات البلدان المضيضة بما فيها البلدان النامية، وعليه سيتم في هذا المبحث تناول الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيضة، كما سيتم تناول الأسس الصحيحة التي تتبعها الدول المضيضة للتعامل مع هذا النوع من الاستثمار من أجل تعظيم منافعه وتقليل أعبائه.

### المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيضة

لاشك أن تدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من دولة إلى أخرى يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على الدول المضيضة، نلخص أهمها في الآتي:

#### أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

تكتسي مسألة نقل التكنولوجيا وخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أهمية بالغة للغاية، بسبب التخلف التكنولوجي الرهيب الذي تعاني منه الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة. وهذا ما يفسر تغير نظرة العديد من الدول بما فيها النامية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا إليها.

يمكن القول أن التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية.<sup>2</sup> وهناك من يعرفها بأنها "العملية الاجتماعية الهادفة إلى استخدام المعرفة العلمية في تطوير قوى الإنتاج".<sup>3</sup> كما يمكن تعريفها بشكل عام ومختصر بأنها

<sup>1</sup> Ibid, p23.

<sup>2</sup> محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد(01)، العدد(01)، 2004، ص136.

<sup>3</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص443.

"فن وعلم أصول الصناعة" وذلك بما تحويه وتتطلبه من دراسات، وبحوث، ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة.<sup>1</sup>

وتلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية.<sup>2</sup> وهو الأمر الذي دفع الدول بما فيها النامية إلى محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على التكنولوجيا التي يملكها المستثمر الأجنبي.

ويتم انتقال التكنولوجيا من الدولة الأم إلى الدول المضيفة من خلال عدة وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا. فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أنجع السبل وأهمها للأسباب الآتية:<sup>3</sup>

- يمكن أن يُؤدّد الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات المنتسبة الأجنبية والمحلية وهذا ما يُجبر الأخيرة على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضغط التنافسي، أو من خلال إقامة علاقات بين الاثنين في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.

- اكتساب المهارات والتدريب؛ من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة عن طريق أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي ينقل هؤلاء العاملون المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.

- قيام فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية وبشروط ميسرة.

- عمليات الاندماج مع الشركات المتعددة الجنسيات بحجة تطويرها للتكنولوجيا الوطنية.

إن الجوهر الاقتصادي للتكنولوجيا بالمعنى الواسع لا يتمثل في حالتها الملموسة أو غير الملموسة وإنما في قابليتها للتوزيع، إذ يتم نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة حزمة كاملة من النظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال.

وقد تمكنت بعض الدول من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة مشاريع إنتاجية ذات مستوى متقدم تكنولوجيا مثل مشروعات الصناعة النفطية والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا، إضافة مشروعات الصناعات الإلكترونية في جنوب شرق آسيا، واستقطبت

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص122.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص444.

<sup>3</sup> حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص147.

بعض الدول من تصميم وتنفيذ معظم مشاريع البنية الأساسية المتقدمة كالكهرباء والطرق والجسور، ومحطات تحلية المياه، والمطارات والموانئ، وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد في سد الفجوة التقنية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصة في مجال صناعة الإلكترونيات الدقيقة. كما توجد العديد من الأمثلة التي تدل على ارتباط عملية نقل التكنولوجيا بالاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل كبير كما هو الحال في تجربة الصين، أين كان للاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تجهيز الصين بمستويات عالية من التكنولوجيا المتطورة والحديثة.<sup>1</sup>

وعن مدى ملائمة التكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية وظروف البلدان المضيفة خاصة النامية، فقد أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى عدم وجود أي آثار لقيام الشركات الأجنبية بنقل مستويات تكنولوجيا لا تتلاءم وخصائص البلدان النامية المضيفة. فالمنتجات التي تقدمها هذه الشركات إنتاجا وتسويقا في أسواق البلدان المضيفة تختلف عن تلك التي تقدمها في أسواقها الوطنية، كما وجد أيضا أن هناك اختلافا جوهريا في المنتجات من دولة نامية إلى دولة أخرى وفي جميع الحالات تراعي الشركات الأجنبية متطلبات وخصائص كل سوق، وفي بعض الحالات مثل إنتاج السيارات يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة المرور المطبقة في كل بلد، حيث يستلزم الأمر أحيانا تعديل مكان وضع عجلة القيادة من اليمين إلى اليسار أو العكس وفقا لمتطلبات النظام المطبق في كل دولة مضيفة.

وإذا كانت رغبة البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد في تحقيق تنميتها الاقتصادية تمثل سببا جوهريا وراء سماحها للشركات الأجنبية بالدخول وممارسة أنشطة إنتاجية داخل أراضيها، إلا أن هذا الأمر في الواقع ليس بالسهولة التي قد يتوقعها البعض.<sup>2</sup>

فهناك عوامل متعددة تلعب دورها في نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات الناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر منها ما يتعلق بالبلد المضيف كالظروف الاقتصادية خاصة مستوى التنمية البشرية فيه وتوفر الأيدي العاملة الجاهزة، والأجهزة الفنية والمدراء الأكفاء، وحرية التجارة في إدخال التكنولوجيا المتطورة. كما يلعب نوع الاستثمار المباشر دورا في نقل التكنولوجيا، إذ نجد أن الاقتناء أو الاندماج لهما دور أكبر في نقلها من البلد الأم إلى البلد المضيف، أما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشروع جديد فإن استفادة الشركات المحلية تكون محدودة، في حين أن الاستثمار المشترك هو الأفضل في نقل التكنولوجيا.

كما ويلعب نوع النشاط وطبيعته دورا في نقل التكنولوجيا أو عدمه حيث بعض الصناعات التنافسية تحتم على الشركات المتعددة الجنسيات نقل تكنولوجيا للمنافسة، في حين توجد أنشطة لا تتصل بالمنافسة الشديدة لذلك يكون نقل التكنولوجيا محدود. وقد يكون للمستثمر الأجنبي دوره الإيجابي أو السلبي في نقل

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 146.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 453-454.

التكنولوجيا من خلال درجة شروطه التي يفرضها، على البلدان المضيفة فضلا عن مدى ملائمة التكنولوجيا التي ينقلها وكلفتها مقابل الحصول عليها.<sup>1</sup>

### ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمقدرتها على توفير فرص عمل عن طريق شركاتها التابعة في الدول المضيفة، كما تتميز بارتفاع قيمة الأجور التي تقدمها للعاملين لديها، وبالتالي فإن نجاح الدول في استقطاب هذه الشركات قد تؤدي إلى انخفاض البطالة، وإلى زيادة القدرة الشرائية للعالمين لدى هذه الشركات.<sup>2</sup>

ويمكن شرح آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في ضوء الاعتبارات الآتية:<sup>3</sup>

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة من خلال التشجيع على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
  - دفع الشركات الأجنبية للضرائب على الأرباح يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات جديدة تسمح بخلق فرص جديدة للعمل.
  - توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لها، يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والريفية في البلد المضيف.
  - اختيار الدولة المضيفة للتكنولوجيا المناسبة يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.
- وعموما فإن دور الشركات المتعددة الجنسيات في خلق وظائف في عموم البلدان النامية كان وما يزال ضئيلا، ومع ذلك فإنها مارست دورا في توفير فرص عمل في بعض البلدان مثل كينيا، باراغواي، ماليزيا، تايلاند، في حين كانت حصة التوظيف عالية في دول أخرى وخصوصا في القطاع الصناعي، ففي سنغافورة كان 58%، والسنغال 68%.

وفي دراسة للمنظمة الدولية للعمل حول حجم التشغيل العالمي في منتصف الثمانينات أشارت إلى وجود 70 مليون عامل يعملون في الشركات المتعددة الجنسيات، منهم ثلاثة أرباع يعملون في البلدان الأم، والبقية في الخارج وبالأخص في البلدان الصناعية المتقدمة ومنهم فقط 7 مليون يعملون في البلدان النامية. هذا وقد شكل حجم العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 3% من حجم السكان الفعال اقتصاديا

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص148.

<sup>2</sup> الإسكوا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص15.

<sup>3</sup> نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2016، ص ص67-68.

في معظم البلدان النامية، في حين تزداد هذه النسبة في حالة الاستخدام في الصناعات التحويلية في بلدان مثل الأرجنتين واندونيسيا والمكسيك وماليزيا.

وعموما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير في مناطق تجهيز الصادرات (إحدى أنواع المناطق الحرة) حالة بالنسبة للتوظيف في البلدان النامية، وهذا التوظيف يعتمد على توسع وانفتاح أسواق البلدان الصناعية للمنتجات الكثيفة العمل(النسيج والملابس والمعدات الإلكترونية والكهربائية...الخ) والإحصاءات أشارت إلى وجود أكثر من 200 منطقة تجهيز للصادرات في 60 بلدا ناميا وبلغت العمالة فيها عام 1990 نحو 4 مليون عامل شكلت الصين حوالي 50% منهم ثم المكسيك وبورتوريكو، وقد نما التشغيل في تلك المناطق بنسبة 9% ما بين عامي 1976 و1986 وبنسبة 14% ما بين عامي 1986-1990.

### ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

من وجهة نظر المدرسة الحديثة، فإن رواد هذه الأخيرة يعارضون رواد المدرسة الكلاسيكية في ما يتعلق بالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى النقد الأجنبي، فالشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظرهم (رواد المدرسة الحديثة) تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول المضيفة من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا. كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى أن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ومن خلال وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول النامية المضيفة يتوقف على الآتي:<sup>1</sup>

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال؛
- حجم الأرباح التي يتم إعادة رسملتها (استثمارها) مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي يتم تحويله إلى الخارج؛
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار؛

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وحدى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص117-118.

- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير)؛
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، أي هل المشروع الاستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

### رابعاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين التنمية الاقتصادية/والنمو الاقتصادي، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.

وسواء تم استخدام التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على أنهما مترادفين أو تم التمييز بينهما، فإنه يترتب عليهما زيادات في الدخل القومي ونصيب الفرد منه عبر الزمن وذلك نتيجة للتطور المقصود أو المخطط في التنمية الاقتصادية، والتطور التلقائي في النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي تقوم العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة والانتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه.<sup>2</sup>

وإذا كانت البلدان النامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها، فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

وقد أكدت العديد من الدراسات على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول المضيئة، وخير مثال على ذلك دول شرق آسيا أين ترتفع معدلات النمو الاقتصادي من 7 إلى 8% سنوياً، كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية في كل من تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية.<sup>3</sup>

وتشير إحدى الدراسات إلى أن معدل نمو دول شرق وجنوب شرق آسيا بلغ في عام 1996 حوالي 7% وكان التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول من أهم العوامل التي ساعدت على

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 463-464.

<sup>2</sup> حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>3</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 466.

تحقيق هذا النمو. ففي سنغافورة تراوحت معدلات النمو السنوي بين 8 و10% بسبب تبنيها لسياسة اقتصادية أكثر انفتاحا واتخاذها العديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات استراتيجية.<sup>1</sup> وتؤكد دراسة عدنان مناتي صالح في سنة 2013 حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، ان الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم التنمية الاقتصادية وله دور فعال في إنجاحها، وتعد التجربة الاقتصادية الصينية نموذجا لذلك بالرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية فيها.<sup>2</sup>

كما توصل دزوار ابراهيم محمود في دراسته حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالعراق وتركيا خلال الفترة (2003-2014) إلى وجود أثر إيجابي وعلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في كل من العراق وتركيا وهذا ما كان واضحا في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، نظرا لانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قوانين استثمارية جديدة وإن كانت متواضعة وأغلبها في قطاع النفط، عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا التي كانت متنوعة وفي قطاعات مختلفة.<sup>3</sup>

ولعل ما تساهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية هي تلك الوفورات الاقتصادية والآثار الجانبية التي تنتج عن تواجدها في البلدان المضيفة، ومن أمثلة ذلك الآتي:<sup>4</sup>

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى مصنعه ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي في الدولة المضيفة.
- وجود المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية، من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية يعد علاجا لبعض الظواهر غير الصحية مثل هجرة العمال والعلماء إلى الخارج، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال الوطنية على ندرتها.
- إن تواجد المشروعات الاستثمارية الأجنبية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية عالية الجودة وبأسعار أقل نسبيا.

### المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص150.

<sup>2</sup> عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد(04)، 2013، ص376.

<sup>3</sup> دزوار ابراهيم محمود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالعراق وتركيا خلال الفترة (2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد(09)، العدد(02)، 2018، ص730.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص469-470.

يمكن أيضا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة أن تكون لها آثار سلبية على الدول المضيفة نلخص أهمها في الآتي:

### أولاً: الآثار على ميزان المدفوعات

عند الحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه. فمن الخطأ مثلاً أن ينظر إلى التدفقات من رأس المال الأجنبي (أو مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري) فقط، أو الأجور التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات للعاملين من الوطنيين فقط ومقارنة ذلك بحجم رأس المال أو الأرباح المحولة إلى الخارج في عام معين. وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات أو المدفوعات التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفر في الواردات، وأثر أسعار التحويل... الخ.

قد يكون الأثر المباشر أو العاجل للاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة إيجابياً؛ من خلال زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي، وتمكنه بالتالي من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات، أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلامتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها. ويلاحظ هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يدير عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات غالباً ما تكون سلبية في المدى المتوسط وذلك نظراً لعدد من الأسباب أهمها:

1- إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

<sup>1</sup> عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 91.

2- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية تلك الإمكانية، ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة؛ حيث أن الفرع كثيرا ما يُحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يُسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة، وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية.

وقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسيات لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق.<sup>1</sup>

3- وهذه آلية أخرى يمكن بواسطتها أن يتدهور ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة. إن مصطلح (الأسعار القابلة للنقل أو التحويل) يشير إلى الأسعار المسجلة كنتيجة للصفقات التجارية الدولية بين الشركة الأم وفروعها في الخارج. فإذا قامت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع لإحدى الشركات المتعددة الجنسية ببيع المدخلات إلى شركة تابعة أخرى أو فرع آخر لنفس الشركة وفي بلد آخر، فإنه في هذا الوضع لا تؤخذ الأسعار الجارية والمتداولة في الأسواق بعين الاعتبار، وإنما تقوم الشركة المتعددة الجنسية الأم وفروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو اعتباطي تاركة المجال للتلاعب بالأسعار.

وخاصة إذا كانت إحدى الشركات التابعة للشركة الأم تقوم بنشاطها في إحدى الدول النامية التي تمنعها من إرسال الأرباح إلى بلد الموطن أو كانت أرباحها تخضع لمعدلات ضريبية عالية، وعليه فإن الشركة التابعة تقوم بإخفاء جزء من أرباحها في الدول النامية وذلك عن طريق خفض قيمة صادراتها إلى الشركات التابعة الأخرى في البلدان الأخرى ورفع قيمة وارداتها من الشركات التابعة الأخرى ومن دول أخرى أيضا. وفي هذه الحالة يصبح معدل التبادل التجاري في هذا البلد أسوأ من معدل التبادل التجاري الذي تستخدم في حسابه أسعار السوق الحقيقية للصفقات المعقودة.<sup>2</sup>

### ثانيا: الآثار على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل

<sup>1</sup> أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 30-31.

<sup>2</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 264.

قدم بيرستكز Biersteker تحليلا جيدا لكثير من الآراء المعارضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ربط تأثير الاستثمار المباشر بانخفاض الإنتاج الوطني، هذا الانخفاض الذي أرجعه بيرستكز للعديد من الأسباب أهمها:

- شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية، والتجارية....الخ)؛
- خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، ولما تتمتع به الشركات متعددة الجنسية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوفر لنظيرتها في الدول النامية المضيفة؛

ويترتب بلا شك على درجة انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة للممارسات السابقة انخفاض - ربما ليس بنفس الدرجة - في التقدم الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة النامية، بسبب احتمال حدوث توتر اجتماعي، وانخفاض درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية نتيجة اعتماد الدولة على دول أخرى أجنبية.<sup>1</sup>

أما من ناحية التأثير على أنماط الاستهلاك فيرى "بيرستكز" أيضا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص الدولة المضيفة النامية ومتطلبات التنمية فيها، بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغيير، وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، بالإضافة إلى محاولة إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافة الأجنبية (للدولة الأم) بالدول المضيفة النامية، ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للاستهلاك مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية فضلا عن استمرار واعتماد هذه الدول على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في كثير من المجالات.

إن ميل واتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى دفع مرتبات ومكافآت للعاملين بها أعلى من مستوى ما هو معمول به في نظائرها من الشركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية وكذلك هروب العمالة من الشركات الوطنية للعمل بهذه الشركات.<sup>2</sup>

### ثالثا: الآثار السلبية المحتملة على البيئة

تعتبر العلل أو المشاكل التي تواجه البيئة إحدى أهم المواضيع الاقتصادية المعاصرة، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من آثار ونتائج خطيرة على التقدم الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 89-90.

ويقصد بالبيئة أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه بكل ما يتضمنه هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت من خلق الله سبحانه وتعالى- كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر وقود والتربة والتضاريس وموارد المياه وعناصر المناخ من حرارة وضغط ورياح وأمطار إضافة الى النبات الطبيعي والحيوانات البرية، او معطيات من صنع الإنسان من عمران وطرق ووسائل نقل واتصال ومزارع ومصانع وسدود وغيرها، أي ان البيئة هي (كل شيء يحيط بالإنسان).<sup>1</sup> وحماية البيئة هي تحقيق الصيانة اللازمة للعناصر المكونة للبيئة للمحافظة على حالتها الطبيعية وعلى التوازن البيئي لعناصرها. هذه العناصر التي تتمثل في الغلاف الأرضي، والغلاف المائي، والغلاف الغازي او الهوائي.

والتكلم عن حماية البيئة يفرض وجوب التكلم عن العلة أو المشاكل التي تتعرض لها البيئة وهي عديدة وأهمها:<sup>2</sup>

- **التلوث البيئي:** ويشمل تلوث الهواء، الماء، والغذاء. وتلوث البيئة يعني تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت ويؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

- **استنزاف الموارد الطبيعية:** وهي أحد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي للإنسان، وأثر على النظام الأيكولوجي تأثيرا سلبيا، كما مثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لاستنفاد الموارد الطبيعية ودمار بعضها.

من وجهة أخرى فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة تعد إحدى أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة لما تتركه من اثار بيئية خطيرة، فعلى الرغم من ان الكثير من المفكرين يعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، إلا أنها عملية تحمل في طياتها تأثيرات بيئية سلبية مما يجعلها في بعض الأحيان عامل سلبى على عملية التنمية.<sup>3</sup> فالاستثمار الأجنبي المباشر يركز في الدول المضيفة على مجالات حساسة من الناحية البيئية مثل: التعدين واستخراج البترول، والصناعات البتروكيمياوية، والعمليات الكيميائية ودباغة الجلود، والصناعات المتعلقة بالزراعة، وهو ما أدى إلى جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البيئة وآثارها الضارة فيها مباشرة كانت أم غير مباشرة متأرا للجدل والاهتمام.

<sup>1</sup> مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع & كاظم سعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العراق، المجلد(02)، العدد(04)، 2010، ص39.

<sup>2</sup> جبلي محمد الأمين، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المستقبلية له- دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، المجلد(07)، العدد(01)، جانفي2016، ص ص41-42.

<sup>3</sup> مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع & كاظم سعد الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص42.

ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والإنسانية هو الدور الذي يقوم به في نشر التقنية الصناعية ونقلها، إذ يعد هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى الدول المضيفة. ويمكن أن تؤثر التقنية في عمليات الإنتاج وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم ومن ثم فإن ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد، وذلك في ضوء تهاون معظم الدول المضيفة النامية في هذا الشأن.

تخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الحساسة المؤثرة على البيئة لمعايير بيئية مشددة في دولها الأصلية نظراً لتزايد الاهتمام الشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام في معظم الدول النامية المضيفة بذات الموضوع. فكثيراً ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول النامية المضيفة ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول.<sup>1</sup>

كما أن التكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية لا تتشابه تماماً مع التكنولوجيا المستخدمة في البلدان المتقدمة صناعياً، إذ تنقل التكنولوجيا الرديئة وغير السليمة بيئياً أو التي يتم محاصرتها في دول العالم الصناعي المتقدم لتجد الملاذ الآمن لها في الدول ذات القوانين والتشريعات البسيطة أو التي تفتقر إلى تلك التشريعات.<sup>2</sup>

بل وتلجأ الشركات الأجنبية إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول النامية المضيفة مقابل ثمن بخس، وليست المسألة ارتفاع أو انخفاض الثمن بل الاستخفاف بالشعوب الفقيرة وعدم وضع أي اعتبار أو قيمة لحياتهم. هذا وتعد ظواهر تلوث الماء والهواء وفساد التربة وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة.<sup>3</sup>

### رابعاً: الآثار السلبية المحتملة على سيادة الدولة

إن أهم ما يميز الشركات المتعددة الجنسيات هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة، وفي إطار استراتيجية عالمية كلية، تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم، دونما اعتبار للمصالح الجزئية للشركات الوليدة المنتشرة على الصعيد العالمي. ومن ثم فإن نشاط الشركات الوليدة في المجالات المختلفة لا

<sup>1</sup> سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

<sup>2</sup> مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع & كاظم سعد الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>3</sup> سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

يتحدد وفقا لمقتضيات السياسة القومية للدول المضيفة، لكن تبعا لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد الجنسيات والتي تختلط بمصلحة الشركة الأم المسيطرة.

وهذا يعني ببساطة شديدة أن الدول المضيفة ليست لها السيطرة الكاملة على القطاعات الاقتصادية التي تهيمن عليها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل أراضيها، وأن مركز إصدار القرارات المتعلقة بنشاط هذه الشركات موجود خارج حدودها، الأمر الذي يهدد استقلالها الاقتصادي، بل والسياسي أيضا. وتشهد تجارب كثيرة على أن الأمر لا يقتصر على مجرد تهديد نظري أو فعلي لاستقلال أو سيادة الدولة المضيفة، بل إن هناك في الكثير من الأحيان تعارضا بين استراتيجية الشركة المتعددة الجنسية وبين المصالح المباشرة للدولة المضيفة. ويبدو جليا هذا التعارض بما يتعلق بجانب الاستراتيجية المالية للشركات المتعددة الجنسيات، ونعني به سياسة نقل الأرباح بين الشركات الوليدة المختلفة، عن طريق التحكم والتلاعب في أسعار السلع الوسيطة التي تتبادلها هذه الشركات، فالشركات المتعددة الجنسيات تعتمد إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على المستوى العالمي، من أجل فرض استراتيجيتها الكلية دون ما اعتبار لمصالح الدول المضيفة.<sup>1</sup>

فضلا عن ذلك فالشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية المضيفة تُشجّع على تكوين وتنمية مجموعات محلية تتفق مصالحها وأنشطتها مع مصالح هذه الشركات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ مثل تكوين وتنمية طبقات جديدة كطبقة وكلاء الأعمال، وطبقة المستشارين المحليين، والقوى العاملة بهذه الشركات، وطبقة الموردين، أين تعمل هذه الشركات على التحالف مع هذه الطبقات من منطلق المصالح المشتركة.

هذا وتساهم أيضا الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية المضيفة في عدم التوازن وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في هذه الدول المضيفة، لصالح مجموعة الصفوة داخل المجتمع، وبالتالي توسيع الفجوة بين دخل هذه المجموعة التي تمثل الأقلية وبين دخل باقي أفراد المجتمع. إن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه فيما مضى القوى الاستعمارية بالنسبة للدول النامية المضيفة، من إيجاد هذا التفاوت بين دخول الموالين لها وأكثرية الشعب وبين الحضر والريف.

وتستخدم هذه الشركات العديد من الأساليب حتى تستطيع إعادة توزيع الدخل القومي في الدول النامية المضيفة لصالح مجموعة الصفوة، ومن هذه الأساليب السيطرة على الجهاز الحاكم في هذه الدول وبالتالي وضع السياسات التي تخدم مصالح هذه الشركات وهؤلاء الصفوة، وأيضا مصالح الجهاز الحاكم لأنه في الغالب ما يكون من ضمن مجموعة الصفوة بالنسبة لهذه الشركات، كما أنها تسعى إلى تركيز استثماراتها

<sup>1</sup> إبراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص ص 58،61.

في المناطق الحضرية ما يؤدي إلى تقليل الطلب على منتجات الريف وبالتالي دخل سكانه، بينما يزداد دخل أهل الحضر وتقدمهم وهنا يزداد المتخلف تخلفاً ويزداد المتقدم تقدماً، داخل نفس الدولة المضيفة، ما يخلق ازدواجية الاقتصاد القومي في الدول النامية المضيفة.<sup>1</sup>

### خامساً: الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية.<sup>2</sup> ويتأسس الاحتكار المحلي أيضاً بأن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بعرض السلع التي تنتجها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية، ويساعدها في تحقيق هذا التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>3</sup>

ومن الآثار السلبية للشركات الأجنبية على السوق المحلي هو تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.<sup>4</sup> كما يوجد جانب آخر للتأثير السلبي للشركات الأجنبية على السوق المحلي يتمثل في أن الشركات المحلية ذات القدرة الضعيفة في الابتكار، قد تضطر إلى الزوال، أو الاكتفاء بشرائح محدودة من الأسواق المهملّة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: الأسس الصحيحة لتعامل الدول المضيفة مع الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تعظيم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتقادي الآثار السلبية بأكبر نسبة ممكنة، على الدول المضيفة اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والتي يرد أهمها في العناصر الآتية:

#### أولاً: نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن استفادة الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يكون من خلال مقدار التدفقات الواردة إلى الدول المضيفة خاصة في ظل السلبيات التي تنجر عنها، وعليه فالدول المضيفة مطالبة بفرز

<sup>1</sup> عبد العزيز محمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-206.

<sup>2</sup> محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 266.

<sup>4</sup> محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 135.

<sup>5</sup> عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 99.

التدفقات الواردة إليها قبل توطنها فيها حتى تحصل على أكبر عائد منها وتقلل من الأعباء الناتجة عنها من خلال:<sup>1</sup>

- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية، لا تؤثر سلبا على المشاريع القائمة مما يزيد من جدوى هذا الاستثمار وتفعيل دوره الاقتصادي.
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية في الأقطار النامية كالطاقة النووية والبتترول والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن القومي.

### ثانيا: ترشيد وتقنين حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

قصد دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم العديد من الدول المضيفة بتقديم حزمة من الحوافز تتراوح بين الحوافز المالية والتمويلية بالإضافة إلى حوافز أخرى كتقديم الأراضي والبنية الأساسية بأسعار منخفضة، تساهم في زيادة معدلات أرباح المستثمر الأجنبي.

ويعتبر دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالحوافز السابقة الذكر عبئا تتحمله الدول المضيفة لذلك يجب أن يكون العائد النهائي من هذا الدعم أكبر من العبء والإفلا داعي لتقديمها، باعتبارها ليست من العناصر المشكلة للقرار الحاسم في الاستثمار، كما أنها لا يمكن أن تؤدي أي دور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار من الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضوح القوانين والتشريعات...، لذلك لابد من ترشيدها وتقنينها بحيث تكون أداة لتوجيه المشاريع الاستثمارية لخدمة عملية التنمية في الدول المضيفة، من خلال الآتي:<sup>2</sup>

- نظرا لتعدد أغراض الاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من تحديد الأهداف المراد تحقيقها من هذا الدعم، هذا من شأنه تحديد الحوافز الواجبة التقديم بحيث لا تكون هدفا عاما مجردا، بل تتجه إلى نوعية الاستثمار المراد جذبه طبقا للهدف المعلن.

- يجب أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي، وليست متنافسة أو متناقضة معها، وهذا يتطلب عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في الحوافز.

- إتباع سياسة تراعي نوعية الاستثمار المراد جذبه وليس فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على اقتصاد الدول المضيفة، ويتم ذلك بربط سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص101.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص98-100.

- يجب أن لا تكون الحوافز السابقة الذكر محاولة لتعويض العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار، كما يجب على الدول المضيفة أن تربط سياسة الحوافز بتحقيق الأهداف الاقتصادية كزيادة التصدير ومستويات التشغيل، وتطوير المناطق النائية، واستيراد التكنولوجيا.

### ثالثا: طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة

تتلخص الاعتبارات الهامة التي يجب أخذها في الحسبان عند النظر إلى طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في تعارض الاهتمامات بين الشركات متعددة الجنسيات والدول الأقل نموا في بعض النواحي مثل:<sup>1</sup>

- إذا كانت الدولة المضيفة تسعى للحصول على رأس المال الأجنبي من الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن هذه الشركات تستخدم رأس المال الأجنبي من الشركات المضيفة وتقترضه من البنوك المحلية بها ولا تجلب هذه الأموال من البلد الأم لأن تكلفة الحصول على رأس المال من الدولة المضيفة أرخص من جلبه من الدولة الأم. لذا يجب الاهتمام بتشغيل الشركات متعددة الجنسيات لرأس مالها القادم من الدولة الأم داخل الاقتصاد القومي للدولة المضيفة كمورد إضافي للموارد الرأسمالية بها.

- تسعى الدولة المضيفة للحصول على التدفق التكنولوجي من الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة منه في رفع مستوى الإنتاج وزيادة جودته، إلا أن الشركات متعددة الجنسيات تستقدم أحيانا تكنولوجيا لا تناسب الدولة المضيفة لا من حيث التكلفة (مرتفعة جدا) ولا من حيث التعقيدات الفنية (المستوى التكنولوجي بها) التي تستلزم خبراء أجانب لتشغيل هذه التكنولوجيا المتقدمة برواتب خيالية لا تقدر عليها الدولة المضيفة.

- تحبذ الدولة المضيفة دخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل بها حتى يمكنها استيعاب عدد كبير من العمالة المحلية وتدريبها وتشغيلها مما يحسن من كفاءة العامل ويرفع من دخله ويخفض مستويات البطالة، إلا أن هذه الشركات عندما تستقدم التكنولوجيا المتقدمة وتستخدمها في الإنتاج تستغنى عن العديد من الأيدي العاملة التي لا تحتاج إليها. لذا يجب إدراك أنه لا مكان للعمالة غير الماهرة سواء في الشركات المحلية أو الأجنبية، وهناك بعض الدول النامية التي تشترط على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل بها تشغيل نسبة من الأيدي العاملة المحلية.

- إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تهتم بتحويل أرباحها التي حققتها داخل الدولة المضيفة أولا بأول إلى الدولة الأم، فإن الدولة المضيفة تشعر أن هذا التحويل للخارج يؤثر تأثيرا سلبيا على سعر صرف عملتها لذا فهي تريد من هذه الشركات أن تعيد استثمار أرباحها داخل الاقتصاد القومي بالدولة المضيفة.

### رابعا: تحسين بيئة الاستثمار في الدول المضيفة

<sup>1</sup> عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.

إن قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى يتوقف على مدى توافر بيئة ملائمة للاستثمار في الدول التي يستثمر فيها، إذ لا يُعقل أن يتوقع من الاستثمارات الأجنبية الدخول إلى بيئة غير محفزة للاستثمار تاركة ما تقدمه الاقتصاديات الأخرى من حوافز وضمانات.

وتتمثل البيئة الاستثمارية في الحقيقة في مجموع الظروف والأوضاع المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع العامة للبلد وما يتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للبلد المضيف وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديموغرافية وتوفر عوامل الإنتاج وما يمتلكه البلد من بنى تحتية، فضلاً عن برامج الدولة وموازنتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل ومتوازن مع الخارج، وطبيعة الأسواق السائدة في البلد وآلياتها والتشريعات والقوانين ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها بما يترتب عليها من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية، إذ تعد هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض.<sup>1</sup>

وعليه فالدول المضيفة في إطار جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي إطار المنافسة التي تواجهها فيما بينها كدول مضيفة مطالبة بالعمل على التحسين المستمر لبيئتها الاستثمارية وضمان استقرارها، حتى يمكنها النجاح بشكل جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### خامساً: قدرة الدولة المضيفة على التفاوض مع الشركات

يعتبر التفاوض بين الدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات أمر ضروري وهام يجب أن يؤخذ في الحسبان إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أنه من المحتم إجراء تفاوض حول بعض النقاط الهامة مثل أساليب التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات والإجراءات اللازمة لهذا التعامل، تحديد طرق تحويل أرباح هذه الشركات للخارج (للدولة الأم)، نظم تشغيل بعض العمالة المحلية في هذه الشركات، تحديد أساليب نقل التكنولوجيا من هذه الشركات الدولية إلى الشركات المحلية والتعرف على السلع المنتجة وجودتها... إلخ. لذلك يجب على الدولة القيام بتفاوض ناجح وبنّاء، بمهارات تفاوضية عالية ومن خلال مجموعة تفاوض متنوعة الخبرات والمهارات تشمل القانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والاستثمار وغيرها.

ففي معظم الأحيان نجد أن المسؤولين في الدول النامية ينظرون إلى مفاوضاتهم مع الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات باعتبارها مسابقات (فوز، خسارة) ففي مفاوضات عقود الاستثمار مثلاً، يعتبرون أن أية أرباح يكتسبها المستثمر هي خسارة للدولة المضيفة بشكل آلي أو نتيجة لذلك قد يركزون بشكل ثابت في المفاوضات على تحديد أرباح المستثمر بدلاً من أن يكتشفوا كيف يمكن الحصول على أقصى حد من الفوائد من المشروع لكل من المستثمر والدولة المضيفة.

<sup>1</sup> سعد عبد الكريم فرحان، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016، مجلة تنمية الراقدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد (37)، العدد (119)، 2018، ص 140.

لذلك ينبغي على المفاوض من الدول النامية أن يتخطى الإحساس بالعنف أثناء المفاوضات حيث يمكنه أن يفوز بأكبر مكاسب من الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>1</sup> ويعول الخبراء في الميدان على أهمية تعميق ما يعتبرونه ثقافة التفاوض؛ من أجل حل ما ينشأ من مشكلات بشكل فعال، دون اللجوء إلى القوة، ومن الأسس التي تقوم عليها ثقافة التفاوض:<sup>2</sup>

- التركيز على حل المشاكل وتجنب التعرض للأشخاص، أي تحري الموضوعية وتجنب الشخصية في تناول المسائل.

- تنمية حاسة الاستماع الجيد للآخرين...
- معرفة طبيعة الملامح الحوارية الكثيرة، مثل معرفة أصول إقامة الحجج، ووظائف الصمت في الحوار التفاوضي، والاستخدامات الإيجابية لعامل الوقت، وتجنب الأسلوب غير المباشر في الأمور، التي تحتاج إلى توضيح دقيق.

- تجنب أساليب المغالطات.
- تجنب التوقع داخل الذات.
- انتهاز مبدأ تحقيق الممكن وتجنب السقوط في الحب النظري للكمال.
- أهمية تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها، والتي تؤسس الأرضية المشتركة مع الآخرين بقدر الإمكان.

- أهمية تحديد أولويات التفاوض.
- أهمية تقويم الموقف التفاوضي دائماً؛ لتعرف المستجدات التي حدثت أثناء العملية التفاوضية.
- مراعاة أسلوب الحوار مع الآخرين وطريقته الملائمة للسياق، مع مراعاة كم المعلومات التي يلقي بها على ساحة الحوار.

- أهمية توثيق أحداث التفاوض في المجالات المختلفة ومقارنتها بالأهداف عند بدء الدخول في التفاوض... وفي سبيل تحقيق هذه الأسس العامة للتفاوض، لابد من توافر صفات ومهارات يتحلى بها المفاوض لعل أهمها الآتي:<sup>3</sup>

- **الخصائص الموضوعية:** والتي تتمثل في القدرة على التحليل، والمعرفة الاقتصادية، والمعرفة بالأمور القانونية، والمعرفة اللغوية، والمعرفة النفسية، والمعارف العامة.

<sup>1</sup> عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 112-114.

<sup>2</sup> باربارا أندرسون، التفاوض الفعال: مهارات التفاوض الاحترافي، مكتبة الهلال الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 15-16.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 73-78.

- **الخصائص الشخصية:** والتي تتجسد في قوة التحمل ونضج الشخصية، والذكاء والدهاء، وحسن التصرف وسرعته، وإجادة فن الاستماع والإنصات، واللباقة والكياسة، وسرعة الملاحظة والفتنة، وأخيرا الإدراك الشامل والكامل بالقضية التفاوضية.

#### سادسا: التكلفة/المنفعة الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر

لا يجب إغفال دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع والتي تتعلق بدراسة المشروع من وجهة نظر المجتمع من حيث مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمع. ويعتمد تقييم المشاريع من وجهة النظر الاجتماعية على عدد من المعايير من بينها نموذج التكلفة/المنفعة الاجتماعية للمشاريع وهو عبارة عن منهج متكامل يستخدم في مجال التقييم والمفاضلة بين المشروعات من جهة نظر الاقتصاد الوطني.

بعد تحديد الأهداف الوطنية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها تأتي بعدها عملية تقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني التي تستلزم القيام بحصر المنافع والتكاليف الاجتماعية المتوقعة، فالمنافع هي كل ما يؤدي إلى زيادة في اتجاه تحقيق أهداف المشروع أو البرنامج الاستثماري والتي هي بالطبع جزء من الأهداف الوطنية، وأن التكاليف هي كل ما يؤدي إلى نقصه في اتجاه تحقيق الأهداف.

**1- المنافع الاجتماعية للمشروعات:** هناك العديد من المداخل التي يمكن استخدامها في حساب المنافع الاجتماعية لأي مشروع من بينها مدخل "مع وبدون"؛ أين يتطلب تحديد منافع المشروع مقارنة الوضع في حالة وجود المشروع مع الوضع في حالة عدم وجود المشروع. وهذا يختلف عن مدخل آخر يتناول مقارنة الوضع قبل إقامة المشروع مع الوضع بعد إقامته، لأن هذا الأخير لا يبين النمو الصافي الراجع للمشروع. وفي حالات أخرى، قد يؤدي المشروع ليس فقط إلى تقادي الخسائر المتوقعة ولكن إلى زيادة الإنتاج بالإضافة إلى ذلك، وهنا فإن مدخل "قبل وبعد" يحصر منافع المشروع في زيادة الإنتاج، في حين أن استخدام مدخل "مع وبدون" يضع كل من زيادة الإنتاج وتقادي الخسائر ضمن منافع المشروع.<sup>1</sup> أما بالنسبة لمدخل "الحصر الشامل" فيتمثل في تقسيم منافع المشروع إلى عناصر مختلفة مباشرة وغير مباشرة، وداخلية وخارجية، ثم القيام بحصر المنافع وتجميعها.

**2- التكاليف الاجتماعية للمشروعات:** تعبر التكلفة الاجتماعية عن الأعباء التي يتحملها المجتمع نتيجة إقامة مشروع ما، على أساس أنها تتكون من عناصر مباشرة وأخرى غير مباشرة، فالعناصر المباشرة تشمل التكاليف الاستثمارية التي تحتوي على عناصر رأس المال الثابت والأرض، والتحويلات الخارجية، كالأجور للعاملة الأجنبية، والفوائد والأرباح المحولة للخارج، والمدخلات السلعية، واحتياطي الطوارئ. وهذه عبارة عن

<sup>1</sup> زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص238-239.

الموارد التي يسحبها المشروع من المجتمع بشكل مباشر، وبالتالي ينبغي تحديد قيمها بما يعكس وجهة النظر الاقتصادية، على اعتبار ان المشروع يستنفذها ويقلل من المتاح منها للمشروعات الأخرى.

أما العناصر غير المباشرة للتكلفة الاجتماعية فهي تقع خارج نطاق المشروع على مشروعات أخرى، أو تلحق الأذى بجمهور آخر من المستهلكين، وتنقسم بدورها إلى تكاليف غير مباشرة ملموسة تتمثل في الآثار الضارة على المشاريع الأخرى، وعلى ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للعناصر غير المباشرة غير الملموسة فتتمثل في جملة الآثار الضارة التي تنتج عن المشروع رغما عنه، كالضوضاء والمواد الملوثة للهواء والماء، والتي تلحق الأذى بأفراد المجتمع، أو في ارتفاع درجة التحضر التي يترتب عنها آثار سلبية كتفكك الأسر وتحلل القيم الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض العناصر التي تدرج ضمن التكاليف عند دراسة الجدوى الاجتماعية والتي من أهمها الفوائد المحلية والضرائب والأجور على المستوى الوطني، وإيجار الأرض على اعتبار أنها مكونات للقيمة المضافة الوطنية تقاس بدلالاتها الربحية الاجتماعية.

كما لا تحسب التكاليف المغرقة المتمثلة في التكاليف المجمدة في صورة أصول ثابتة مهما كانت مبررة سابقا، في حين تؤخذ في الاعتبار التكاليف الإضافية اللازمة لتكملة المشروع.<sup>1</sup>

### سابعا: الترويج للاستثمار في الدولة المضيفة

نظرا لدخول معظم الدول على الصعيد العالمي، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو حجم اقتصادها في تنافس محموم فيما بينها من أجل جذب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم الدول المضيفة بالترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. لكن مدى نجاح هذه الدول المضيفة في ذلك الأداء يحدده ضرورة وجود استراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار تحدد من خلالها عرض ميزة الدولة (Country value proposition) الذي يبرز خصائصها ومزاياها، من حيث موقعها الجغرافي وحيوية أسواقها وأداء مؤشرات اقتصادها الكلي وتطور بنيتها التحتية ونوعية مواردها البشرية وتقدمها في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وتطور بيئتها المؤسسية والتشريعية وقوانين الاستثمار التي تقدم حوافز للاستثمارات الأجنبية الواردة وتفتح قطاعات مغلقة وتوجه لمناطق معينة في الدولة.<sup>2</sup>

في المقابل فإنه لا ينبغي بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؛ مثل إرسال بعثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على النطاق الدولي، إلى أن يصبح مناخ الاستثمار في الوطن مؤتيا لذلك. كما ينبغي على أية وكالة تعمل في مجال ترويج الاستثمار قبل ان تبدأ

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 239-240.

<sup>2</sup> منى بيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(29)، 2008، ص 24.

جهودا دولية لاجتذاب المستثمرين الجدد ان تقوم أولا بإنشاء جهاز خدمات في الدولة المضيفة لمساعدة المستثمرين الأجانب الذين يأتون إليها بناءً على مبادرة خاصة منهم.<sup>1</sup>

وعلى أساس ذلك فإن إنشاء هيئات لتشجيع الاستثمار، يمكن أن تلعب دورا محوريا لتعزيز قدرة الدول المضيفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المتاحة أو مناطق حرة أو اقتصادية خاصة. ومن أجل تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق الأهداف المرجوة، فإنه لا بد على الدول المضيفة القيام بالخطوات الآتية:<sup>2</sup>

- توفير الدعم الكامل للقائمين على هذه الهيئات والعاملين فيها، وضمان تمتعهم برواتب ومزايا وحوافز تتناسب مع أهمية العمل المناط بهم وطول ساعات العمل المترتبة على طبيعة عملهم.
- ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة، لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفقا لأفضل الممارسات.
- إتاحة الفرص للمشاركة في المحافل والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات محددة في الدولة تبعد عن البهرجة الإعلامية وتركز على النتائج الملموسة.
- الإفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية مثل المعهد العربي للتخطيط، والأنكاد ورابطة هيئات تشجيع الاستثمار الأورو- متوسطة "أنيميا"، وغيرها.
- الإفادة من خبرات العديد من الشركات العالمية الاستشارية المتخصصة مثل ( Global OCO Consulting, Development) وغيرها.
- الإفادة من ثورة المعلومات المتوافرة في شبكة الأنترنت من خلال بوابات معلومات وشبكات متخصصة مثل(FDI promotion, FDI Net)، إضافة إلى فرص التعليم والتدريب الافتراضية بواسطة شبكة الانترنت.

وعلى الدول المضيفة أن تدرك أيضا أنها تتميز فيما بينها بمقدار نجاحها في بلورة استراتيجية ترويجية متكاملة تستند إلى أهداف محددة ومزيج متناغم من المبادرات والحملات والفعاليات المتتابعة والمدروسة، وتتحدد في إطارها جهود كل طرف ومسؤوليته المباشرة في إنجاح مجمل الجهود الترويجية، بدءًا من رسم الانطباع العام الإيجابي عن الدولة واستهداف المستثمرين وتطوير الفرص الاستثمارية، وتقديم الخدمات اللازمة في كافة مراحل العملية الاستثمارية، وصولا إلى تأسيس نافذة موحدة لتسهيل الإجراءات واستصدار التراخيص اللازمة وضمان سرعة إنهاء المعاملات، إلى جانب العمل الدؤوب على التوعية بجوانب الخلل في الإجراءات المعيقة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، والحرص على ترقية الوعي المجتمعي بهذه الاستراتيجية من أجل تحقيق القفزة النوعية المتوخاة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>2</sup> منى بيسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 29.

## خلاصة الفصل

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على المستوى الدولي، وذلك بسبب الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة سواء كانت متقدمة أم نامية. من هذا المنطلق تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لتكون بمثابة مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وللوصول الأخرى من هذه الأطروحة.

فبالنسبة للمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر تم التوصل إلى أن امتلاك 10% أو أكثر من القوة التصويتية في شركة ما، إضافة إلى الاستثمار في القطاع الحقيقي والاستثمار لمدة زمنية طويلة الأجل هي أهم السمات التي تميز أي تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يتعلق باتجاه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، فإن أهم ما ميزه هو استمرار نموه على نطاق واسع، إلى جانب تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ، وبرزت الدول النامية كمصدّر ومُتلق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب طبعاً الدول المتقدمة.

أما بالنسبة لأشكال ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ أحد هذه الأشكال الرئيسية: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، والاستثمار المشترك، والاستثمار في المناطق الحرة، ومشاريع التجميع، وعمليات الاندماج والاستحواذ، بالإضافة إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز عن غيرها من الشركات بمجموعة من الخصائص على غرار كبر الحجم، والتنوع في الأنشطة، والتفوق التكنولوجي.

وفي ختام هذا الفصل تم التطرق إلى الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة على غرار نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل وتوفير النقد الأجنبي، كما تم التطرق إلى الآثار السلبية المحتملة على الدول المضيفة مثل تدهور البيئة وتهديد سيادة الدولة واحتكار السوق المحلي، إلى جانب تناول الأسس الصحيحة التي تتبعها الدول المضيفة من أجل تعظيم منافع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل أعبائه على غرار تحسين بيئة الاستثمار وترشيد الحوافز والترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

# الفصل الثاني

## تمهيد

تمارس الشركات المتعددة الجنسيات الدور الرئيس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، سواء من خلال تنفيذ استثمارات جديدة أو تنفيذ عمليات اندماج واستحواذ في الدول المضيفة. ورغم أن الحجم الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يرجع إلى شركات متعددة جنسيات تابعة للدول المتقدمة، إلا أن القرن الواحد والعشرين شهد تنامي واتساع كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذ من قبل شركات متعددة جنسيات تابعة للدول النامية.

إن بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، سواء كان مصدر هذا الاستثمار الدول المتقدمة أو الدول النامية، قد نتج عنه في الحقيقة ظهور العديد من النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة والبحث في محددات ودوافع حدوثها.

من هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل تحليل بعض النظريات والمداخل الخاصة بأهم المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والمفسرة لحدوثه، من خلال تبويبها في ثلاثة مجموعات رئيسية؛ نظريات مفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة، ونظريات مفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، إضافة إلى نظريات أخرى تعتمد على محددات أخرى، وذلك بغية معرفة مدى إمكانية وجود نظرية مثالية وشاملة تستخدم في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية
- المبحث الثالث: نظريات تعتمد على محددات أخرى ونظريات تعتمد على محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الأول: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة

سيتم في هذا المبحث تناول أهم النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار ذكر النظريات التي تتوفر فيها أدلة عملية، وتجنب ذكر النظريات التي تؤدي إلى تكرار ظهور نفس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من نظرية. على هذا الأساس سيتم في هذا المبحث تصنيف هذه النظريات إلى النظريات القائمة على هيكل السوق، والنظريات القائمة على تنظيم المؤسسة والحماية، وأخيرا النظريات التجميعية أو التركيبية.

#### المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

ركزت هذه النظريات على مسألة هيكل السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد هذه النظريات بشكل أساسي على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية الميزة الاحتكارية، ونظرية دورة حياة المنتج الدولي ونظرية تدويل الإنتاج.

#### أولا: نظرية الميزة الاحتكارية

عرضت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر (Stephen Hymer) سنة 1960.<sup>1</sup> وتعتمد على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، علاوة على عدم قدرة الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات، ويذكر أن تلك الميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك الميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري أو الضريبي.

ومن هنا فإن هذه النظرية تستند في تفسير سلوك الشركات المتعددة الجنسيات إلى مبدأ غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقص المعارض من السلع فيها.<sup>2</sup> كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي، فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>2</sup> عدنان داود محمد العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص63.

- من هذا المنطلق يمكن القول بأن رحيل/هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال:<sup>1</sup>
- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.
  - حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية ونتاجية...إلخ، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
  - كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
  - تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.
  - تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا) الأسلوب المتاح والأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
  - قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
  - الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة، وهي الخصائص التي يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية مثلما يبينه الجدول رقم (1-2) الآتي:

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-59.

الجدول رقم (2-1): مصادر التميز الاحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات

الشركات المتعددة الجنسيات من الدول المتقدمة (A)	الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية (B)
1- كبر الحجم (حجم الشركة).	1- كبر حجم الشركة الناتج عن الاندماج مع شركات متعددة جنسيات أخرى.
2- سهولة الدخول في أسواق المال والحصول على الأموال المطلوبة من العديد من المصادر.	2- مستوى تكنولوجي يتواءم مع متطلبات وخصائص الدول النامية.
3- توافر التكنولوجيا وتقدم البحوث وجهود التنمية والتطوير.	3- اختلاف المنتج في بعض الأحيان أو الحالات.
4- اختلاف المنتجات وتميزها.	4- توافر المهارات التسويقية.
5- توافر المهارات الإدارية.	5- تكييف الإدارة مع خصائص الدول النامية.
6- توافر المهارات التسويقية.	6- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج وبصفة خاصة تكاليف الإدارة والفنيين.
7- إمكانية الحصول على خدمات عناصر الإنتاج بتكلفة منخفضة.	7- عوامل ثقافية واجتماعية.
8- التحكم في العمليات الإنتاجية والتسويقية.	8- رغبة حكومة الدولة المضيفة.
9- التكامل في الأنشطة(رأسي وأفقي) في الكثير من الحالات.	
10- تفضيلات/ رغبة حكومة الدولة المضيفة.	

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص57.

- **الخصائص التكنولوجية**، وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات، وتنوع المنتجات أو إجراء بعض التحسينات أو التغييرات في المنتجات الحالية أو القديمة من حيث الشكل أو التغليف أو اللون...إلخ، فضلا عن هذا فإن هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية، وكذلك توافر المعرفة والخبرات الإدارية وكافة أساليب الإدارة الحديثة.

- **الخصائص التمويلية**، وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، توافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية...إلخ اللازمة، القدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنوع الاستثمارات...إلخ.

- **الخصائص التنظيمية والإدارية**، وتتمثل ليس فقط في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات، ويمكن أن تتمثل أيضا في إمكانية هذه الشركات في نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات

إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها.

- **الخصائص التكاملية**، في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي (نمو السوق) والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام والأولية) والتكامل الأفقي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام والمواد الأولية خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية كالبتروكيمياويات، نظرا للإمكانيات البحثية والاستكشافية الفنية والبشرية المتوفرة لدى هذه الشركات، صحيح أن توافر المواد الخام قد تكون في الأصل من خصائص الدول النامية المضيفة، غير أنه بمجرد دخول هذه الشركات في هذه الدول، فإن هذه الخاصية تتحول لصالح الشركات العاملة، إما عن طريق تحكمها في إنتاج هذه المواد، أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيعها وتسويقها...إلخ، ويساعدها في ذلك الخصائص المذكورة في النقاط السابقة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية في الدول المضيفة.

هذا وكان هائيمز أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. وأوضح أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية. فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي، وأن قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفقا لاستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدولة الأجنبية. وبمجرد استحوذت الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم، يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

فنظرية الميزة الاحتكارية ترجع هذا الوضع إلى خوف الشركات الاحتكارية إذا ما فشلت في مجارة جهود منافسيها في مد وتطوير أسواق جديدة بالخارج، وأن هذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى خفض القدرة التنافسية للشركة ومكانتها في النشاط الصناعي إذا لم تتحرك. لهذا فإن هذه النظرية نافعة في شرح نموذج الاستثمار الدفاعي؛ أين تتجه الشركات الكبرى لإنشاء فروع في الخارج، على الرغم من أنها قد لا تكون مربحة وذلك بغرض واحد ألا وهو القضاء على منافسيها.<sup>1</sup>

وكتكملة لتفسير هائيمز سار العالم كيندلبرغر (Kindleberger) سنة 1969 على نفس نسقه؛ من خلال التركيز على الميزات الاحتكارية التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسمح لها بالتغلب على النقائص الموجودة في الأسواق الخارجية. وحسب كيندلبرغر فإن وجود أحد النقائص الخاصة بالسوق سوف يؤدي إلى بدأ الشركة الأجنبية اكتساب المزايا التنافسية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، وهو ما

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يسمح بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر. حسب كيندلبرغر فإن النفاص الخاصة بالسوق يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الآتية:<sup>1</sup>

- عدم كمال السوق من حيث السلع (فيما يخص التنوع، والتقنيات التسويقية المختلفة... إلخ)؛
- عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج (الاستحواذ على التكنولوجيا، مناهج تسيير الموارد البشرية المتخصصة... إلخ)؛
- نفاص متعلقة باقتصاديات الحجم (من حيث الإمكانيات الداخلية والخارجية)؛
- السياسات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

كما يرى كيندلبرغر أنه لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج فلا بد من توافر شرطين أساسيين وهما:<sup>2</sup>

- الشرط الأول:** يجب على الشركة أن تربح في الخارج أكثر من ربحها في الداخل، إذا أرادت أن تغطي تكاليف العمليات في بيئة قانونية وسياسية مختلفة، وبعيدة عن مركز قرار الشركة؛
- الشرط الثاني:** يجب أن يكون للشركة ميزة تملكها مقارنة بالشركات الأخرى، وتكون هذه الميزة قابلة للنقل إلى الخارج، ولا تكون متاحة للمؤسسات المحلية.

لكن رغم ما قدمته هذه النظرية إلا أنها لاقت جملة من الانتقادات يمكن تلخيصها في الآتي:

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحدها لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة من المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، علاوة على السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر،
- لم تقدم هذه النظرية تفسير القيام بعمليات الاستحواذ والتملك على شركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على مزايا احتكارية،<sup>3</sup>
- نفترض هذه النظرية إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية،
- هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق... إلخ.

فضلا عن ما سبق يمكن القول بأن مدى وواقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمار المباشر أو غير المباشر، مشروط

<sup>1</sup> Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, *L'investissement international*, édition Armand colin, paris, France, 1996, p60.

<sup>2</sup> Charles P. Kindleberger, *Les investissements des Etats-Unis dans le monde*, traduit de l'américain par Annie Nicolas, Édition Calmann-lévy, France, 1971, pp24-27.

<sup>3</sup> عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص65.

بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية. ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

تعزى نظرية دورة حياة المنتج (1966) إلى البروفيسور ريموند فيرنون (Raymond vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in USA) في قسم إدارة الأعمال،<sup>2</sup> حيث استمد أهم نقاط هذه النظرية من سلوك الشركات الأمريكية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من خلال توسعها في العالم.<sup>3</sup> إن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أن يقدم لنا تفسير في أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.<sup>4</sup> قامت نظرية دورة حياة المنتج على أساس مفهوم "الفجوات التكنولوجية كأساس للتجارة" على اعتبار أن الاقتصاديين في التجارة الدولية يعتبرون من بين الأوائل الذين قاموا بدراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

حسب هذه النظرية فإن وجود اختلافات في المستوى التكنولوجي بين الدول يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالفجوات التكنولوجية التي فيها تتركز أكثر التكنولوجيا تقدما في عدد قليل نسبيا من الدول، حيث أنه كلما ركزت الدول الأكثر تقدما في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة قد تنتقل إلى دول أكثر تخلفا في عملية التنمية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>5</sup>

افترض فيرنون في هذه النظرية وجود دورة حياة لمُنْتَجٍ مُصَنَّعٍ نموذجي؛ حيث أن الابتكار والتصنيع الأولي للمنتج الجديد يحدث في الشمال بسبب قدراته في البحث والتطوير، والموارد البشرية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تموقع إنتاج المُنْتَجِ الجديد قرب السوق في المراحل المبكرة من عمر المنتج. بعد ذلك عندما

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>3</sup> عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>4</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>5</sup> جون هدسون، مارك هرزبد، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 134.

يصبح المنتج معياريا وشائعا لفترة من الوقت، يحدث نقل للتكنولوجيا إلى الجنوب أو يحدث تقليد من قبل مؤسسات الجنوب لهذه التكنولوجيا؛ أين ينتقل تصنيع المنتجات القديمة إلى دول الجنوب ذات الأجور المنخفضة. حينها تسمح التجارة الدولية بتبادل أحدث السلع المبتكرة التي ينتجها الشمال مع السلع القديمة التي ينتجها في الغالب الجنوب.<sup>1</sup>

ولفهم أكثر لنظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها بالتفصيل على النحو الآتي:<sup>2</sup>

**1- مرحلة الإنتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلي:** من المعروف أن الدولة بسياساتها ومؤسساتها تعمل على إشباع حاجات مواطنيها المتجددة، فالدولة أي دولة عندما تفكر في إنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج. فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

**2- مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما أمكنها ذلك للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، وفي بداية تسويق هذه السلعة يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة مركزة في حملتها هذه على جودة السلعة وفوائدها...

**3- مرحلة نضوج السلعة:** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح، وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له، وفي هذه المرحلة يكون

<sup>1</sup> Nguyen Quoc Hung, **Product Cycle Mechanism with Foreign Direct Investment, and the Technology Transfer**, Working paper, Graduate School of Economics, University of Tokyo, January 2004, p2.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص151-153.

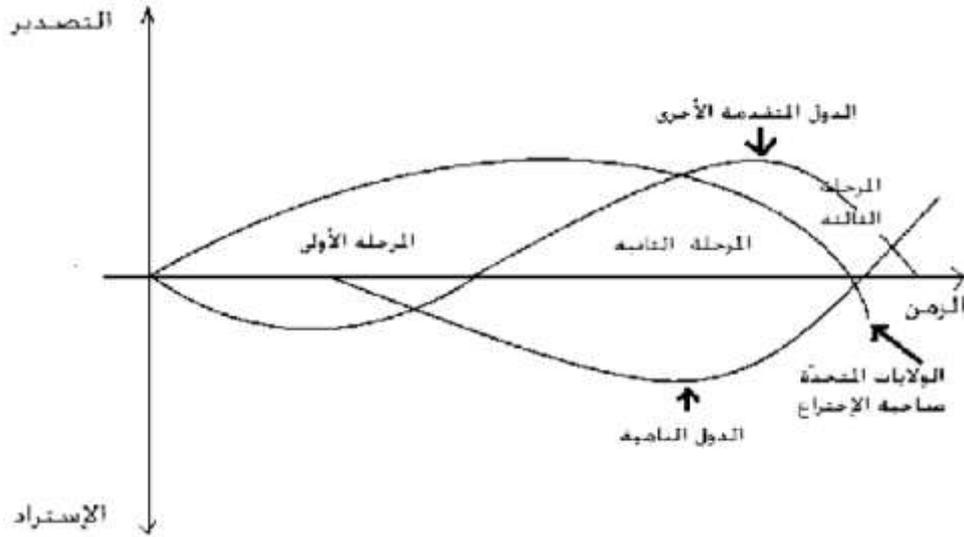
## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية، فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تقاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدداً إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيوداً حمائية مثل الرسوم الجمركية والضرائب...الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة؛ أي تنفيذ استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج. ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية وارداً واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمراً وارداً. وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

**4- مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً استراتيجياً للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهماً للغاية، وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثاً عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، وأحجامها، وألوانها، وعبواتها، وأسعارها...الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزوا بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية. والشكل رقم (2-1) الآتي يوضح مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (2-1): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص64.

على المستوى التجريبي نجد دراسة هورست (Horst) سنة 1972 التي تناولت بالتحليل كل من الصادرات الأمريكية والاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كندا. حيث توصل إلى أن الصناعات الأمريكية الكثيفة للتكنولوجية هي أكثر قربا من الارتباط بمجموع الصادرات الصناعية ومبيعات الفروع في كندا، من ارتباطها سواء بالصادرات أو بمبيعات الفروع كل على حدة. ومن ذلك استنتج إلى أنه يمكن للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر أن يستبدل كل واحد الآخر، حيث أن الاختيار بين الصادرات والانتاج المحلي يتأثر بسياسة التعريفية الجمركية الكندية؛ فكلما زادت التعريفية الجمركية الكندية كلما زادت نسبة مساهمة الانتاج المحلي في المبيعات الاجمالية الصناعية في كندا.

كذلك دراسة بالدوين (Baldwin) سنة 1979 والتي توصل فيها إلى أن متغير التعريفية الجمركية لا يملك دلالة إحصائية، كما توصل أيضا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في قطاع التصنيع يتحقق بشكل واسع في خطوط الإنتاج التي تكون فيها المنتجات متنوعة والتي يملك المستثمرون فيها الفرصة للحصول على العوائد اعتمادا على تنوع هذا المنتج، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي يكون مرتفع نسبيا في الصناعات التي تستخدم عدد كبير نسبيا من المستخدمين ذو درجة التعليم العالية. دراسة جوهل (Juhl) سنة 1979 التي أظهرت أيضا بعض الدعم لصلاحيّة نظرية دورة حياة المنتج على الاستثمار

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر الألماني في الدول النامية، وأيضا دراسة باري (Parry) سنة 1975 على الصناعة الصيدلانية التابعة للمملكة المتحدة.<sup>1</sup>

ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية الآتي:

- بالنسبة لترتيب وتسلسل المراحل عبر الزمن، فإنه ليس بالضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذُكرت في دورة حياة المنتج، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.<sup>2</sup> كذلك يمكن القفز من مرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة، كما أن السلعة ممكن أن تمر في مرحلتين مختلفتين في نفس الوقت مثل التصدير (المرحلة الثانية) والاستثمار الأجنبي المباشر (المرحلة الثالثة).

- على الرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات يصعب تطبيق هذه النظرية بفروضها السابقة عليها، فهذه النظرية مثلا لا تستطيع تحليل سلوك الشركات المصنعة لسلع الرفاهية التي لا يلعب السعر أو التكلفة الدور الرئيسي والأكبر في شرائها.

- عجزت هذه النظرية عن تحليل وتفسير الاستثمارات في قطاع الخدمات أو في الصناعات الاستخراجية كما غفلت عن القدرات التنظيمية لإدارة الشركة.<sup>3</sup>

- بالإضافة إلى ما سبق، فإن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا.

- كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الاستيراد... الخ.<sup>4</sup>

### ثالثا: نظرية تدويل الإنتاج

يرجع الفضل في طرح نظرية تدويل الإنتاج إلى كل من الاقتصاديان بُوكلِي وكاسن M. Casson et P.j. buckley من جامعة ريدِينغ (Reading) بإنجلترا في سنة 1976. وهي النظرية التي تحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات.

فنظرية التدويل عالجت المشكلة التي تكمن في أن نظرية الميزة الاحتكارية تشرح جزئياً سبب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها. ولهذا

<sup>1</sup> Jamuna P. Agarwal, **Determinants of foreign direct investment: A survey**, Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), Kiel Institute for the World Economy (Institut für Weltwirtschaft), Springer, Vol(116), Issue(04), 1980, p751.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص155.

<sup>3</sup> عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص162-163.

<sup>4</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص85.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

فهذه النظرية تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال من خلال الأخذ من مسألة تكاليف الانتقال التي حلها كُوَاسٌ ووليامٌ سُونٌ سنة 1937 أداة لشرح أسباب قيام الشركة بتدويل إنتاجها أو نشاطها الاقتصادي وذلك لتقليل تكاليف الانتقال.

كما أن نظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، وترى هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات. هذا وكانت فكرة خلق سوق داخلي ليكون بديلا عن سوق خارجي في ظل ظروف منافسة غير كاملة قد تم دراستها أيضا من قبل هايمز سنة 1970 إلى جانب كل من كَافَسٌ، وفِرَنُونٌ، وريجمان خلال الفترة (1981-1982).

إن نظرية التدويل تؤكد على رؤية أخرى لدور عدم كمال السوق في علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ فهي تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلا من تكاليف الأدرع الطويلة وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالأمر يكون شاقا على الشركة حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها.<sup>1</sup>

ومن ثم فإن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتدويل عملياتها داخليا، أي قيامها بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكار وبراءات الاختراع وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة داخل الشركة، أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية، كما يضمن لها من ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق، وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة.<sup>2</sup>

والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر يحقق للشركات المستثمرة العديد من المزايا منها:<sup>3</sup>

- تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه في الداخل؛
- تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن؛
- زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج؛
- التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على استخدام التمييز السعري.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص30.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص31.

رغم أن هذه النظرية استطاعت تفسير كيفية تحوّل الشركات من مجرد شركات غير عملاقة إلى شركات متعدّدة الجنسيات عن طريق التدويل في الإنتاج، إلا أنّها لم تسلم من بعض الانتقادات التي نذكر منها:

- ما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات.<sup>1</sup> وهو ما جعل هذه النظرية لا تهتم بمسألة تدويل الخدمات.
- إن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة، لأنها تخلق مشكلات متعلقة بالسيطرة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تدويل الإنتاج تحليلاً ثابتاً وليس متحركاً.<sup>2</sup>
- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية كمحدد رئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإهمالها للقيود المفروضة من قبل البلدان المضيفة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها هذه الدول، والتي تؤثر سلباً في الممارسات الوقائية التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات لحماية أنشطتها.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: النظريات القائمة على تنظيم المؤسسة والحماية

من بين النظريات التي حاولت تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تنظيم المؤسسة نجد تلك النظريات التي ارتكزت على تسيير المؤسسة، وتلك التي ارتكزت على استراتيجية المؤسسة، إلى جانب النظرية اليابانية ونظرية الحماية؛ أي حماية الأصول غير الملموسة للمؤسسة.

### أولاً: التفسير القائم على تسيير المؤسسة

ترتبط هذه المقاربة تجسيد الاستثمار الأجنبي من طرف مؤسسة ما بمدى تطع مسيرها لذلك، جديتهم وكفاءتهم. إذ تجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من أصحاب هذه المقاربة وجهوا أبحاثهم حول الدور الذي يمكن لعبه من طرف المسيرين لاتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالاستثمار المباشر في الخارج.<sup>4</sup> وهنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين:

<sup>1</sup> فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص77.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>3</sup> أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>4</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص77.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- الناحية الأولى وتتمثل في قدراتهم العلمية والتسييرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والمخاطر التي تحيط بها من جهة، وبراعتهم في إيجاد الحلول والطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى.

ب- الناحية الثانية وتكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومدى سعة آفاقهم ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها، أو اكتفائهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار في الخارج.

لكن الشيء الملاحظ من خلال مضمون هذه الطروحات أنها ركزت في تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل واحد فقط هو المسيرين الذين يشكلون هرم المؤسسة دون إشراك عامل أساسي آخر الذي يشكّل حالياً طرفاً مهماً يساهم في صياغة استراتيجية المؤسسة وتسطير الأهداف، وفي اتخاذ القرار أيضاً وهو الذي يتمثل في طبقة العمال.<sup>1</sup>

### ثانياً: التفسير القائم على استراتيجية المؤسسة

حسب هذه المقاربة فإنه يوجد نوعين من الدوافع التحريضية التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج من قبل المؤسسة:

- **دوافع خارجية:** التخوف من فقدان السوق، أو الخوف من المنافسة الخارجية الحادة في السوق الذي تتواجد به هذه الأخيرة؛

- **دوافع داخلية:** الإرادة والرغبة الملحة المسجلة لدى بعض مسيرى المؤسسة للتوطن في الخارج. وعليه فالمؤسسة يمكنها أن تتبنى إما الاستراتيجية الدفاعية أو الاستراتيجية الهجومية، حيث تطبق الاستراتيجية الدفاعية بغرض تحقيق أهداف مختلفة كالحفاظ على حصتها في السوق، أو لتصبح لها الميزة الاحتكارية فيما يتعلق بمنتوج وحيد أو منتجات... الخ. أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الهجومية، فيستوجب على المؤسسة أن تتوطن كخطوة أولى في البلد الأصلي، وبعدها عندما تصبح تتوافر لديها التكنولوجيا والإمكانيات اللازمة لذلك يمكنها أن تتخذ قراراً بشأن الاستثمار في الخارج.<sup>2</sup>

على العموم يمكن القول أنّ هذه النظرية قد تمكنت من إضافة عامل أساسي آخر في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر وهو عامل استراتيجية المؤسسة المتبناة. لكن ورغم ذلك فما يعاب عليها أنها لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من قبل فروع الشركات في الخارج، وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للاستراتيجية الهجومية أو الدفاعية. لكن الواقع يُفصح أن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية.

<sup>1</sup> بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص 77، 91.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 78.

- اغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسيات والتي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

### ثالثاً: النظرية اليابانية(المدرسة اليابانية)

لقد عملت هذه المدرسة على توسيع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية. هذا ويعتبر كوجيما Kojima(1977-1978) وأوزاوا Osawa(1977-1979) من بين المساهمين الرئيسيين في هذه المدرسة، واللذان حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية، وتنظيمية، وتكنولوجية تختلف عن خصائص نظيرتها التقليدية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد استطاعا تطوير نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تمثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.<sup>2</sup>

ويعتبر كوجيما أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وركز على الاختلافات بين نماذج الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقودها كل من اليابان والولايات المتحدة في البلدان النامية. فالإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة، والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي الناتج عن ذلك.

وحسب كوجيما يوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري. ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجه للتجارة إذا أدى إلى حصول فائض في الطلب على الواردات وفائض عرض للصادرات عند معدلات التبادل التجاري الأصلية، ويكون العكس إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضاً للتوجه التجاري، والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف، وذلك عكس النوع الثاني الذي يؤدي إلى تناقص الرفاه.<sup>3</sup>

واعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1954، تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. وتوصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. هذا وقد برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية دولية. كما أن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، والاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها، والمواصفات المتعلقة

<sup>1</sup> بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص92.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>3</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص64.

بموقع الاستثمارات المباشرة اليابانية. فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي.<sup>1</sup>

كما أوضح كوجيما وأوزاوا أن هذه النظرية تركز على النقطتين التاليتين:<sup>2</sup>

- توجه الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج خاصة إلى الدول الآسيوية؛
- هذه الاستثمارات مجسدة من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية نذكر:

- حسب جون دابنغ (سنة 1988) فإن هذه النظرية تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة أنها تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلعب دورا إيجابيا في عملية الإصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة.<sup>3</sup>
- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجا كلاسيكيا، غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية.<sup>4</sup>
- اعتبرت النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبرز تعاضم دور الاستثمارات اليابانية في أوروبا، وأمريكا، وحتى في إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق.
- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الاستثمار بالخارج، إلا أن ذلك غير صحيح دائما، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.

### رابعا: نظرية الحماية

جاءت هذه النظرية نتيجة النقائص التي ميزت نظرية عدم كمال السوق، حيث ترى هذه النظرية وبخلاف نظرية عدم كمال السوق أن اختلاف المزايا النسبية بين الدول المانحة والدول المضيفة ليس كافيا لتدفق الاستثمارات الأجنبية بل إن سلوك الشركات في الدول المانحة يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة وشروط وقوانين مؤثرة في حرية الاستثمار. لذلك لجأت الشركات المانحة إلى إجراءات حماية وقائية كرد فعل على هذه الإجراءات مثل العمل على ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق واحتكار براءات الاختراع من أجل إجبار الدول النامية المضيفة على تغيير قوانين

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>2</sup> كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2012/2013، ص33.

<sup>3</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>4</sup> محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص80.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار واستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نظرية الحماية ترى أن حماية الشركات المانحة لأنشطتها يمهّد الطريق أمام تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة.<sup>1</sup> وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة المتعددة الجنسية تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلًا بالبحوث و التطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلًا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن يرى هُودُ وَيُونُغُ (Hood&Young) ضرورة احتفاظ الشركة المتعددة الجنسية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلًا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة الأجنبية لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية... إلخ.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بأهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيمكن تلخيصها في الآتي:<sup>3</sup>

- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلبًا أو إيجابًا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتقيب عن البترول... إلخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.
- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حينًا فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل... إلخ.
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرًا واضحًا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية، رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية.

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص169.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص61-62.

<sup>3</sup> بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص93.

- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

### المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع وتركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقتها، خصوصاً النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي دانييغ.<sup>1</sup>

#### أولاً: نظرية الموقع

نظرية الموقع عبارة عن دراسة بيئية شاملة لموقع الاستثمار قد تكون الأكثر شمولاً وقبولاً بالنسبة للبدان المضيفة، فهي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات بعضها ثابتة وخاصة بظروف البلد المضيف وأخرى متغيرة يمكن تكييفها لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب. وهذا ما أدى إلى سعي أغلب الدول المضيفة إلى تهيئة وتطوير ما يعرف بالمناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية وتفعيل حركتها الدولية.<sup>1</sup>

فقرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسية ينطوي بصفة عامة على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم). وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة. أو كما يرى "باري" إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها. ويضيف "دانييغ" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.

من المحتمل إذن من واقع النظرية السابقة وما أشارت إليه الكثير من الدراسات الميدانية، أن العوامل الموقعية الآتية فيما بعد، تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة.<sup>1</sup> وفيما يأتي عرض مختصر لأهم هذه العوامل الموقعية:<sup>2</sup>

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالتقرب من المواد الخام والمواد الأولية، أو الأيدي العاملة، وبالذات ما يتصل منها بنوعية عنصر العمل المطلوب، وأجوره المنخفضة، أو مدر توفر رأس المال، وتكاليف النقل، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف، والتي تؤدي إلى توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تنخفض فيها التكاليف ارتباطاً بالجوانب المذكورة، وبشكل يقل عن اقامته في الموقع أو المواقع البديلة للاستثمار.

- العوامل التسويقية والتي تمثلها درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، إضافة إلى حجم الأسواق ومعدل نموها، والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (التصدير)، وما إلى ذلك من عوامل تسويقية ذات صلة بالموقع.

- إجراءات الحماية وضوابط التجارة الخارجية ومحدداتها كنظام الحصص، والضرائب الجمركية، والقيود الأخرى التي تفرض على الواردات والصادرات، والتي تؤثر في تحديد الموقع الذي يتجه نحوه الاستثمار الأجنبي المباشر.

- العوامل الأخرى ذات الصلة بموقع المشروع، والبيئة التي يعمل فيها والتي تتصل بالقيود على الاستثمار الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات، أسعار الصرف، مدى الاستقرار في كل هذه الجوانب، وغيرها.

- الحوافز والتسهيلات التي توفرها حكومات الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تشجيعه وجذبه إليها.

- عوامل أخرى ذات صلة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، والقيود على تحويل الأرباح، ورؤوس الأموال، وتوفير الموارد الطبيعية وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على تحديد موقع المشروع والبيئة التي يقيم ويعمل فيها.

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيراً في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار. لكن بعد ذلك تم تطوير هذه النظرية لتصبح تعرف بنظرية الموقع المعدلة، والتي سيتم التفصيل فيها في ما يأتي.

### ثانياً: نظرية الموقع المعدلة

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص66-67.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2010، ص ص91-92.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

قام كل من رُوبوكُ وسِيمُونْدُسُ (Robock) و (Simmonds) بتقديم نظرية الموقع المعدلة من خلال تعديل نظرية الموقع الأصلية وذلك بإضافة بعض المحددات أو العوامل الأخرى إلى نظرية الموقع الأصلية والتي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما سيتضح فيما بعد.

اقترح رُوبوكُ وسِيمُونْدُسُ أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:

- المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، وتتمثل في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقات الدولة المضيفة بالدول الأخرى؛

- أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وتتمثل في الخصائص المميزة للشركة والموقع التنافسي لها؛

- أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، والتي تتمثل في خصائص الدولة المضيفة والدولة الأم والعوامل الدولية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات رُوبوكُ وسِيمُونْدُسُ في الجدول رقم (2-2) الآتي:

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(2-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	أمثلة
<p><b>1- العوامل الشرطية:</b></p> <p>أ- خصائص المنتج.</p> <p>ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</p> <p>ج- العلاقات الدولية للدولة مع الدول الأخرى.</p>	<p>- نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة / جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية...إلخ.</p> <p>- طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية والحضارية.</p> <p>- نظم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، والتجارة الدولية...إلخ.</p>
<p><b>2- العوامل الدافعة:</b></p> <p>أ- الخصائص المميزة للشركة.</p> <p>ب- المركز التنافسي.</p>	<p>- مدى توافر الموارد المالية، والبشرية، والفنية أو التكنولوجية، وحجم الشركة.</p> <p>- المقدر النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... إلخ</p>
<p><b>3- العوامل الحاكمة:</b></p> <p>أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</p> <p>ب- الخصائص المميزة للدولة الأم.</p> <p>ج- العوامل الدولية.</p>	<p>- القوانين، واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.</p> <p>-القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.</p> <p>- الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</p>

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص ص88-89.

ومن مضمون النظرية السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:<sup>1</sup>

- 1- إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها.
- 2- قدمت هذه النظرية العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.
- 3- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل: الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة/ الحكومات لتشجيع شركاتها

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص71.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها. أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم، أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات، وارتفاع تكاليف العمالة... إلخ

رغم تمكن هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وإضافة عوامل لم تذكر في النظريات السابقة، والمتمثلة أساسا في العوامل الحاكمة وأحد العوامل الشرطية- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى-. إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات التي وجهت إليها سواء في شكلها الأولي (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل (نظرية الموقع المعدلة) نلخص أهمها في الآتي:<sup>1</sup>

أ - لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات الدولية، وبالأخص المزايا المعرفية من حيث أنه يمكن للشركة الأم نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، وذلك رغم أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل شرطا ضروريا لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة والتحكم في الأسواق الدولية وتوجيهها وفق مصالحها، والذي يدفعها إلى إنجاز استثمارات في مناطق متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

ج- تستطيع الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع؛ أو تحمل بعض المخاطر في مناطق بهدف تجنب مخاطر أكبر منها في مناطق أخرى أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية و/أو الأمامية لها.

### ثالثا: النظرية الانتقائية

رغم أن النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي تم طرحها لأول مرة من قبل دَانيِنغ في ندوة نُوبِلْ بستوكهولم سنة 1976، إلا أن جذورها يمكن إرجاعها إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وذلك في أطروحة دَانيِنغ للدكتوراه والتي نشرت في وقت لاحق ككتاب حول الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في قطاع الصناعة التحويلية البريطانية.<sup>2</sup>

كانت نية دَانيِنغ وقتئذ هي توفير إطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وكذلك أسباب نمو هذا الإنتاج. حيث قام دَانيِنغ

<sup>1</sup> بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>2</sup> John H. Dunning, *The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future*, International Journal of the Economics of Business, Taylor & Francis Journals, Vol(8), Issue(02), 2001, p173.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا الإطار بالتقاط أفكاره من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

قام دانييغ بعمل توليفة للعديد من العوامل من أجل إنشاء نظرية جديدة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عكس النظريات السالفة الذكر التي ركزت على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر والذي جعلها غير قادرة على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض الدول. حيث قام دانييغ بدمج ثلاثة عناصر في نظرية واحدة بهدف الإجابة على الأسئلة التالية: (لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وأين سيتم القيام به؟ ولماذا؟). ومن حيث طريقة الدخول إلى السوق الخارجي، (فما هي الاستراتيجية التي سيتبناها؟) بمعنى، هل الاستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة؟ أم سيكون إنتاج من أجل التصدير؟<sup>1</sup>

فبدية أكد دانييغ على ان قيام المؤسسة بالاستثمار في الخارج يتطلب تحقق الشروط الثلاثة الآتية:<sup>2</sup>

• **الشرط الأول:** ضرورة امتلاك المؤسسة إمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة التي تدخل السوق الأجنبي والمتمثلة في:

- امتلاك تكنولوجيا عالية، تقنيات الإنتاج، طرق التمويل، التسيير، التسويق... إلخ
- امتلاك تسهيلات الحصول على الموارد المالية، عوامل الإنتاج، المعلومات... إلخ
- للمؤسسة مكانة مرموقة في السوق.

• **الشرط الثاني:** ضرورة استغلال المؤسسة للإمكانيات الخاصة بها، والإمكانيات المقدمة من قبل الدول المضيفة، ومن تم توظيفها من خلال الانتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطاتها، عوض التنازل عن الإنتاج تحت الترخيص أو البيع أو التأجير لمؤسسة أجنبية.

• **الشرط الثالث:** على المؤسسة أن تقوم باستغلال الإمكانيات الخاصة التي تحوزها خارج البلد الأصلي ولكن هذا يتطلب أيضا عوامل أخرى تشمل الموارد الطبيعية، والأسواق الأجنبية من أجل تصريف إنتاجها... إلخ. حيث يكون أمام هذه المؤسسة عدة خيارات لتوظيف هذه الإمكانيات وذلك حسب الميزة النسبية للدول والتخصص في مجال الإنتاج.

ويرى دانييغ أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة، فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثالية، يمكن أن تعوّض الشركة عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشأة المحلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص53، 57.

<sup>2</sup> Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, Op.Cit., p68.

<sup>3</sup> عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003/2002، ص50.

إلى جانب هذا ذكر أيضا بأن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مرتبطة أساسا بثلاثة أنماط من الميزات، حيث في هذا السياق ركّز تحليله على نموذج OLI<sup>(\*)</sup> لبيّين مختلف الإمكانات التي إن توافرت لدى المؤسسة، فإنّها تمكّنها من التوطن في الخارج، إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة. ووفق نموذج OLI فإنه توجد ثلاثة أنماط من المزايا تتمثل في الآتي:<sup>1</sup>

**1- ميزات خاصة بـ "المؤسسة":** لأجل التوطن في بلد أجنبي، يجب عليها أن تتمتع بإمكانات خاصة تميّزها عن باقي المؤسسات الموجودة في الدول المضيفة، أو حتى تلك المؤسسات الموجودة في الدولة الأصلية وتتمثل في تقنيات الإنتاج عالية، الخبرة الكبيرة، تسهيلات للحصول على الموارد المالية... الخ.

**2- ميزات خاصة بـ "التوطن":** هي متعلقة أساسا بمسألة اختيار الدولة التي يتم فيها التوطن، وهي متمثلة أساسا على سبيل الذكر وليس الحصر في نوعية الموقع، عدم وجود نظام ضريبي مجحف، توافر الموارد الطبيعية و قربها، تنظيم العمل، مستوى الأجور... الخ.

**3- ميزات مرتبطة بـ "التدويل":** بمعنى آخر هي ميزات مرتبطة بتوطين النشاطات وعمليات الاستثمار أين يتطلب التكامل فيما بينها بغية النقل أو التخفيض قدر الإمكان من تكاليف الصفقات المبرمة، وتتضمن هذه الميزات مراقبة فعّالية قنوات التوزيع على سبيل المثال.

إنّ تلك الميزات بمختلف أنماطها هي التي تشكّل في حدّ ذاتها محدّدات رئيسية ومختلفة والتي تدفع بالمؤسسات إلى القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي ومن ثم تعدّد جنسياتها، والجدول رقم(2-3) الآتي يتضمّن مختلف أنواعها:

<sup>1</sup> Frédéric Teulon, **la nouvelle économie mondiale**, 4<sup>ème</sup> édition, édition: Presses Universitaires de France, paris, 1998, pp421-424.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(2-3): المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر

مزايا التحويل (I)	مزايا الموقع (L)	مزايا خاصة (O)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض تكاليف الأسواق.</li> <li>- إزالة تكاليف حقوق الملكية.</li> <li>- الحاجة لحماية جودة المنتجات.</li> <li>- إمكانية تمييز السعر.</li> <li>- مراقبة إمدادات المدخلات بما فيها التكنولوجيا.</li> <li>- التعويض عن غياب أسواق مستقبلية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اختلاف أسعار المدخلات.</li> <li>- انخفاض تكلفة اليد العاملة.</li> <li>- توفر الهياكل القاعدية.</li> <li>- الحواجز الجمركية.</li> <li>- التقارب الثقافي واللغوي.</li> <li>- حجم سوق كبير وقريب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وفورات الحجم.</li> <li>- تنوع المنتجات.</li> <li>- خصائص تكنولوجية وعلامات تجارية.</li> <li>- حماية الحكومة.</li> <li>- امتياز النفاذ إلى الأسواق.</li> <li>- امتياز الحصول على الموارد.</li> <li>- القدرة على التحديد والتفرقة بين المنتجات (رقابة العلامة).</li> <li>- امتياز الوصول إلى التمويل بالإطارات ورؤوس الأموال.</li> </ul>

**Source:** John H. Dunning, **International production and the multinational Enterprise**, George Allen and Unwin publishers, UK, 1981, pp80-81.

ومنه حسب دَينينغ فإنَّ أمام المؤسسة ثلاثة خيارات لاختراق الأسواق الدولية، فإمَّا خيار القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي أو التصدير أو التنازل عن الرخص. ولكن كيف تتحدّد هذه الخيارات ؟ على ضوء ما جاءت به النظرية الإكليتكية فإن تلك الخيارات تتحدّد بحسب الإمكانيات التي يستوجب توافرها لدى أي مؤسسة، فهذه الأخيرة لا يمكنها في أي حال من الأحوال عند اختراق الأسواق الدولية أن تقرّ بأي خيار ما لم تكن تتمتع بالإمكانيات المطلوبة لذلك. وهذه الخيارات تتباين من حيث الإمكانيات التي يجب على المؤسسة أن تتوافر لديها، وهي على النحو الآتي:<sup>1</sup>

- **الخيار الأول:** يتمثل في حالة جمع المؤسسة لثلاثة مجموعات من الإمكانيات أي (O)،(L)،(I) بمعنى (OLI) فإنها حالة بلا شكّ تؤهلها للتوجّه نحو إقرار خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب لذلك.
- **الخيار الثاني:** في حالة عجز تحقيق الحالة الأنفة بالكامل، و تستطيع الجمع بين إمكانيات (O)، و(I)، ومن ثم غياب إمكانيات (L)، فإنها تندفع لا محالة لاختيار التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق الدولية.
- **الخيار الثالث:** يقتصر على استخدام أسلوب التنازل عن الرخص لكون أن المؤسسة تتوفر لديها فقط إمكانيات خاصة بها أي(O) مع تسجيل عدم توافر لديها لمجموعتين (L) و(I) وهذا الأسلوب يسمح للمؤسسة المحلية في الدول المضيفة باستغلاله لصالحها.

<sup>1</sup> Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, Op.Cit., p68.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

واستكمالاً لتوضيح تلك الخيارات وكيفية تحديدها، فسيتم الاستعانة بالجدول رقم(2-4)الآتي الذي يلخص أساليب اختراق الأسواق الأجنبية:

الجدول رقم(2-4): أساليب اختراق الأسواق الأجنبية

(I)	(L)	(O)	الإمكانيات الأساليب
+	+	+	الاستثمار الأجنبي المباشر
+	-	+	التصدير
-	-	+	التنازل عن التراخيص

(+) الإمكانيات متوفرة، (-) الإمكانيات غير متوفرة

Source: Jean – paul lemaire, *Stratégies d'internalisation*, Édition DUNOD, Paris, 1997, p100.

رغم أن النظرية الانتقائية تملك قدرة كبيرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنظريات الأخرى نظراً لاعتمادها على عوامل متعددة، إلا أنه يوجد العديد من الاقتصاديين الذين أشاروا إلى بعض المسائل التي لم تتمكن النظرية من حلها، من بينهم نذكر بُوْكلي 1982 الذي أشار إلى أن العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها. كما أشار أيضاً إلى أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية على شرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

كما قام كُوْجِيمَا سنة 1978 بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزاً على المسائل الكلية ومن تم قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار وفي الاستفادة منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة. كما أن غياب فكرة السوق الخارجي(المضيف)، يجعل من التمييز بين مميزات الملكية وتدويل الإنتاج يبدو غير مجدي.<sup>1</sup>

إن أساليب اختراق الأسواق لم تعد تقتصر على الثلاثة التي ذكرت آنفاً، فحالياً يتم تجاوزها نتيجة للأشكال الجديدة للاستثمارات الدولية، إلى جانب الاستراتيجيات الجديدة التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات حالياً والتي ساهمت فعلاً في اقتحام جُل الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص57.

سيتم في هذا المبحث تناول أهم النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، من خلال التركيز على النظريات التي تتوفر عليها أدلة عملية، والتي لا تؤدي إلى تكرار ظهور نفس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من نظرية. وعلى هذا الأساس سيتم في هذا المبحث تصنيف هذه النظريات إلى النظريات القائمة على المزايا التنافسية للشركة، والنظريات القائمة على المزايا التنافسية للدولة المضيفة، وأخيرا النظريات القائمة على المزايا التنافسية لكل من الشركة والدولة المضيفة.

### المطلب الأول: النظريات القائمة على المزايا التنافسية للشركة

من بين النظريات التي حاولت تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية من زاوية المزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركات من الدول النامية مقارنة بالشركات الأخرى الموجودة في الأسواق المُستهدفة، توجد نظرية التكنولوجيا الصغيرة الحجم، ونظرية تحديث الصناعة والابتكار التكنولوجي، ونظرية توطين التكنولوجيا.

### أولا: نظرية التكنولوجيا الصغيرة الحجم

بعد النمو الكبير الذي شهدته الشركات المتعددة الجنسيات الصادرة من الدول النامية مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، قام الاقتصادي الأمريكي لويس ويلس Louis.T.Wells سنة 1977 بتقديم ورقة بحثية بعنوان "تدويل المؤسسات الصادرة من الدول النامية"، أين قام في هذه الورقة البحثية بتحليل وتلخيص الخصائص السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات الصادرة من الدول النامية، من خلال إجراء تحليل معمق للكيفية التي تتحصل بها هذه الشركات على المزايا التنافسية. وفي سنة 1983 قام ويلس بإجراء مناقشة أكثر تفصيلا لهذا الموضوع في كتابه "الشركات المتعددة الجنسيات من العالم الثالث: نمو الاستثمار الأجنبي من الدول النامية"، وهو ما نتج عنه في الأخير بروز نظرية التكنولوجيا الصغيرة الحجم المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، والتي تناولت العنصرين الرئيسيين الآتيين:

1- **ميزة التكنولوجيا الصغيرة الحجم للشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية:** يعتقد ويلس أن المزايا التكنولوجية للشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية لها خصائص ذات طبيعة خاصة جدا، وترتبط ارتباطا وثيقا بهيكل السوق في الدولة الأم. وحسب ويلس دائما فإن المزايا التنافسية ذات الطبيعة الخاصة للشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية تتجسد أساسا في ثلاثة جوانب:

أ- **امتلاك تكنولوجية إنتاج صغيرة الحجم تلبى حجم الطلب الصغير للأسواق:** بسبب الحجم الصغير للأسواق الداخلية لمعظم الدول النامية (باستثناء عدد قليل من الدول النامية ذات اقتصادات الحجم الكبيرة مثل الصين والهند)، فإن ما يتم تطويره من تكنولوجيا وإلى حد كبير تكون مناسبة فقط لحجم صغير من الإنتاج، وهذا ما يجعل هذا النوع من تكنولوجيا الإنتاج الصغير الحجم يمتلك مزايا تنافسية على مستوى

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الأسواق الداخلية للدول المضيفة الأخرى التي لها نفس الحجم الصغير؛<sup>1</sup> حيث تتمثل خصائص هذه التكنولوجيا المناسبة للإنتاج الصغير في أنها تكون كثيفة لليد العاملة وذات مرونة إنتاج كبيرة.<sup>2</sup> وبما أن احتياجات الأسواق الداخلية للدول النامية من الإنتاج أقل بكثير من القدرات الكبيرة التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة والمتعلقة بتلبية الأحجام الكبيرة من الطلب، فإن هذا ما يجعل تكنولوجيا الإنتاج الكبير الحجم التابعة للدول المتقدمة غير قادرة على تحقيق وفورات ومزايا الحجم في هذا النوع من الأسواق ذات الطلب الصغير، الأمر الذي يُعطي تكنولوجيا الحجم الصغير للدول النامية مجال زمني يسمح بتحقيق التطور والبقاء، وأيضاً يعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدول النامية الحافز الاقتصادي والمزايا التنافسية رغم امتلاكها تكنولوجية غير متقدمة وحجم إنتاج ليس كبير بما فيه الكفاية.

إن تكنولوجيا الحجم الصغير لا تستخدم فقط في سد فجوة الأسواق في الدول النامية ومنه الحصول على مجال زمني للتطور والنمو، وإنما تحوز هذه التكنولوجيا على كفاءة استخدام عالية؛ حيث بينت الأبحاث في هذا الإطار أنه في تايلندا مثلاً: بلغ معدل استخدام طاقة المعدات الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة معدل 26%، في حين بلغ معدل استخدام طاقة المعدات الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية نسبة 48%.<sup>3</sup>

ب- امتلاك ميزة تنافسية في إنتاج منتجات قومية في الخارج: خاصية أخرى تمتاز بها الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول النامية هي ارتباطها بخصوصية الثقافة القومية؛ حيث تنشأ هذه الاستثمارات الدولية أساساً من أجل تلبية احتياجات بعض المجموعات القومية في الخارج. ومن أمثلة ذلك أن جزءاً من الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول ومناطق شرق آسيا وجنوب شرق آسيا هي بهدف تلبية حاجيات التجمعات ذات الأصول الصينية في الخارج على غرار المنتجات الغذائية، الإطعام، الإعلام والنشر...إلخ. وتقوم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية بتنفيذ استثماراتها الأجنبية المباشرة في مواقع جغرافية أو ضمن شروط إنتاج قريبة من الدولة الأم، الأمر الذي يسمح لها بالحصول على عناصر إنتاج تكون مناسبة للسوق المحلي المضيف وهو ما يُكسبها ميزة تنافسية خاصة في إنتاج المنتجات القومية، هذه الأخيرة تملك فيها هذه الشركات ميزة تكلفة واضحة عند إنتاجها في الخارج وهو ما أصبح يعرف بميزة الأسواق القريبة.

<sup>1</sup> 催日明, 徐春祥(Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), 跨国公司经营与管理(multinational companies operations and management), 第2版(second edition), 机械工业出版社(china machine press), 中国(china), 2009, p250.

<sup>2</sup> Wen Xiao, Liyun Liu, **Internationalization of Chinas Privately Owned Enterprises: Determinants and Pattern Selection**, World Scientific publishing and Zhe Jiang University Press, Singapore, 2015, p34.

<sup>3</sup> 催日明, 徐春祥(Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), Loc.Cit.

ج- استراتيجية تسويق منتجات منخفضة التكلفة في الخارج: مقارنة مع منتجات الدول المتقدمة، فإن أهم ما يميز منتجات الدول النامية هي خاصية السعر المنخفض والنوعية الجيدة، والتي تعتبر بمثابة السلاح المناسب الذي يسمح للشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول النامية بزيادة حصتها في الأسواق.

إن ما يميز استراتيجية التسويق للشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة هي إنفاقها الكبير على الإشهار وتكوين صورة للمنتج. في المقابل ومن خلال تحقيق أجراه الباحث الأمريكي بوسجيت Busjeet حول الشركات الصناعية الأجنبية التي تنشط في مناطق تجهيز الصادرات لدولة موريشيوس، توصل إلى أن حجم الإنفاق على الإشهار المتعلق بتسويق منتجات الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول النامية تقل بكثير عن نظيرتها من الشركات التابعة للدول المتقدمة، فمن مجموع المؤسسات التي شملها التحقيق، توصل بوسجيت إلى أن 96% من الشركات التابعة للدول النامية قُدر حجم الإنفاق على الإشهار فيها نسبة تقل عن 1% من قيمة المبيعات، أما فيما يتعلق بنظيرتها من شركات الدول المتقدمة، ففي 21% من هذه الشركات بلغ حجم الإنفاق على الإشهار فيها نسبة تزيد عن 2% من قيمة المبيعات.<sup>1</sup>

2- محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية: قام ويلس بتحديد مجموعة من العوامل التي تحفز الشركات من الدول النامية على الانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشمل:<sup>2</sup>

- السياسات الحكومية والتدابير التي تهدف إلى ترقية الاستثمار الصادر؛
- النقائص التي يعانيتها السوق المحلي والتي ترجع إلى الطلب الحالي أو المحتمل الغير كاف على منتجات هذه الشركات؛
- التوقعات بأن تحويل التكنولوجيا إلى الخارج سوف يجلب منافع مالية كبيرة عوض التنوع في مناطق جديدة داخل السوق المحلي الأم؛
- العمل على تأمين الإمدادات من الموارد الأولية؛
- استهداف إنشاء قواعد من أجل ترقية الصادرات؛
- استهداف التحايل على قيود الاستيراد؛
- تطوير منتجات تكون مناسبة لأسواق خاصة أو تكون مناسبة لمجموعة من المستهلكين الذين ينتمون عرقياً إلى البلد المُستثمر.

لقد جعلت نظرية التكنولوجيا الصغيرة الحجم لـ ويلس المُنظرين الغربيين يعتقدون أنها واحدة من النظريات التي لها دلالة كبيرة فيما يتعلق بالبحث في طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية؛ حيث عمل ويلس من خلال هذه النظرية على دمج كل من المزايا التنافسية للشركات المتعددة

<sup>1</sup> 张纪康(Zhang Ji Kang), 跨国公司直接投资(Multinational Companies and direct investment), 复旦大学出版社(Fudan university publication), 中国(China), 2004, pp184-185.

<sup>2</sup> Judith Cherry, **Korean Multinationals in Europe**, Routledge, London and New York, 2013, p15.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجنسيات التابعة للدول النامية مع مميزات الأسواق الخاصة بهذه الدول، ما نتج عنه من الجانب النظري توفير فضاء تحليلي كامل للبحوث المستقبلية.

كذلك توفر هذه النظرية للمؤسسات الصغيرة حافز كبير للتنافس على المستوى الدولي رغم عدم امتلاكها تكنولوجيا متقدمة بشكل كاف وأيضاً عدم امتلاكها مجال أعمال وحجم إنتاج كبير بشكل كاف. كما أن نشاط الابتكار لا يفيد فقط في تحقيق أهداف النمو الطويل الأجل واستراتيجية الأعمال، بل يؤدي إلى زيادة إمكانيات شركات الدول النامية فيما يتعلق بتنافسياتها الدولية.<sup>1</sup>

وعليه فنظرية تكنولوجيا الحجم الصغير لا ويلس لا تستخدم فقط في تفسير سلوك الاستثمار المباشر الصادر من الدول النامية والمتوجه نحو الدول النامية (الاستثمار الموازي)، وإنما يمكن استخدامها أيضاً في تفسير محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية والمتوجه نحو الدول المتقدمة (الاستثمار الصعودي أو الرجعي)؛ حيث تشير هذه النظرية إلى أنه وإضافة إلى امتلاك مؤسسات الدول النامية ميزة التكنولوجيا الصغيرة الحجم، فإن البعض منها يملك أيضاً ميزة إنتاج منتجات خاصة، تهدف إلى تلبية الطلب الاستهلاكي للمغتربين في الدول المضيفة وتعكس في نفس الوقت تفضيلات المستهلكين في الدول الأم. إن امتلاك منتجات الدول النامية مزايا خاصة، يؤدي بالاستثمار المباشر الصادر من الدول النامية والمتوجه نحو الدول المتقدمة إلى امتلاكه مزايا فريدة من نوعها.<sup>2</sup>

### ثانياً: نظرية تحديث الصناعة والابتكار التكنولوجي

شهدت فترة ما بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي نمو سريع في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، خاصة الاستثمارات التي صدرت من بعض المناطق والدول الصناعية الناشئة تُجاه الدول المتقدمة، بل وأصبحت الشركات من الدول النامية خلال تلك الفترة منافساً قوياً للشركات المحلية في الدول المتقدمة. بعد ذلك أصبح تفسير هذا الاتجاه الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية أهم تحدٍ واجه مُنظري الشركات المتعددة الجنسيات، حيث قام في هذا الإطار كل من العالم البريطاني كانتوال من جامعة ريدينغ (J.A. Cantwell)، وطالب الدكتوراه عنده تُولينتينو (P.E. Tolentino) سنة 1990 بتنفيذ بحث مشترك حول الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، والذي نتج عنه في الأخير بروز نظرية تحديث الصناعة والابتكار التكنولوجي، وهي النظرية التي تحصلت على تقييم عالٍ جداً من قبل المنظرين الاقتصاديين عند ظهورها.<sup>3</sup>

بداية تنص هذه النظرية على اقتراحين أساسيين:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> 催日明, 徐春祥(Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), Op.Cit., p251.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> 綦建红(Qi Jian Hong), 国际投资学教程(International investment Courses), 清华大学出版社(Tsinghua University Press), 中国(China), 2005, p52.

<sup>4</sup> Ibid, p53.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- تحديث الهيكل الصناعي في البلدان والمناطق النامية، يُفسّر التحسن والتوسع المطرد في القدرات التكنولوجية لشركات البلدان النامية، وأن تحسن القدرات التكنولوجية هو نتيجة للتراكم المستمر للتكنولوجيا.  
ب- إن تحسن القدرات التكنولوجية لشركات البلدان والمناطق النامية يرتبط ارتباطاً مباشراً بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها، كما أن مستوى القدرات التكنولوجية هو عامل يؤثر على الأنشطة الإنتاجية الدولية لهذه البلدان، وفي نفس الوقت يؤثر على شكل وسرعة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية.

ويعتقد كل من كانتوال وتولينتينو أنه من الناحية التاريخية لا توجد اختلافات جوهرية بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بدور التراكم التكنولوجي في تعزيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فالابتكار التكنولوجي لا يزال هو القوة الأساسية الدافعة لنمو كل من الصناعات والشركات في هذه الدول، وفي حالة مقارنة الشركات من الدول النامية مع نظيرتها من الدول المتقدمة، فإن شركات الدول النامية تُظهر خصائص مختلفة.

فالابتكار التكنولوجي للشركات من الدول المتقدمة يتجلى في الحجم الكبير من الاستثمارات في البحث والتطوير من أجل تطوير والتحكم في التكنولوجيا، في المقابل فإن الابتكار التكنولوجي في الشركات التابعة للدول النامية يعتمد على قدرات محدودة من البحث والتطوير، مع استخدام تجارب تعليمية مختلفة وقدرات تنظيمية من أجل الوصول إلى تطوير والتحكم في التكنولوجيا القائمة، وكذلك نذكر الدول والمناطق ذات الصناعات الناشئة التي تتجلى مزاياها التنافسية بشكل أساسي في المنتجات الصناعية خاصة النسيج، والملابس، والأحذية، واللعب، والمنتجات الإلكترونية وغيرها من السلع الاستهلاكية المصنعة؛ أين يكون مصدر التكنولوجيا المبتكرة المستخدمة في إنتاج هذه المنتجات، هو في البداية التكنولوجيا المستوردة من الخارج التي يتم تكييفها مع احتياجات السوق المحلي، ومع تراكم تجارب الإنتاج تقوم هذه الشركات بالابتكار المستقل للتكنولوجيا.<sup>1</sup>

كما قام كانتوال وتولينتينو أيضاً بتحليل السمات القطاعية والجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الشركات المتعددة الجنسيات للبلدان النامية. فحسب كانتوال وتولينتينو ونظراً لتأثيرات الهيكل الصناعي المحلي والقدرات الذاتية في الابتكار التكنولوجي، فإن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات للبلدان النامية يخضع لقواعد واجبة الاتباع؛ ففيما يتعلق بخصائص التوزيع القطاعي، يحدث أولاً تكامل رأسي لأنشطة الإنتاج التي تركز على استغلال الموارد الطبيعية، يعقبه تكامل أفقي لأنشطة الإنتاج التي تعتمد أساساً على إحلال الواردات والتوجه نحو التصدير، أما من منظور التوسع

<sup>1</sup>苏丽萍(Su Li Ping), 对外直接投资: 理论、实践和中国的战略选择(Outward FDI: Theories, Practice and China's Strategy Choices), 博士学位论文(Doctorate dissertation), 财务处(Finance Department), 厦门大学(Xiamen University), 中国(China), 2006, p66.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجغرافي للعمليات في الخارج، فإن الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية تتأثر بشكل كبير "بالمسافة النفسية" ويتبع استثمارها الأجنبي المباشر التسلسل التطوري التالي:

- أولاً تنفيذ الاستثمار المباشر في البلدان المجاورة، والاستفادة الكاملة من الروابط العرقية، ومع تراكم الخبرة في الاستثمار في الخارج، وتناقص أهمية العوامل العرقية، يتوسع تدريجياً الاستثمار المباشر من الدول المجاورة في اتجاه البلدان النامية الأخرى. واستناداً للخبرة المتراكمة، ومع تحسن درجة التصنيع، وتغيير الهيكل الصناعي بشكل ملحوظ، تبدأ الشركات في الانخراط في أنشطة الإنتاج والتطوير في مجال التكنولوجيا العالية.

- في الوقت نفسه، من أجل الحصول على تقنيات تصنيع أكثر تطوراً وتعقيداً، تبدأ في الاستثمار في البلدان المتقدمة؛ مثل ما هو حال الشركات المتعددة الجنسيات من مقاطعة تايوان الصينية في مجال الكيمياء، وأشباه الموصلات، ومجال الحاسب الآلي، والشركات متعددة الجنسيات من سنغافورة في مجال أجهزة الكمبيوتر، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الإلكترونيات، وشركات كوريا الجنوبية ومقاطعة هونج كونج في مجال أشباه الموصلات، والبرمجيات، وتكنولوجيا الاتصالات.

وإذا أخذنا كوريا الجنوبية كمثال مناسب لنظرية تحديث الصناعة والابتكار التكنولوجي، فإن النمو السريع للاستثمار المباشر من كوريا الجنوبية بدأ سنة 1968، لكن ورغم ذلك فقبل فترة الثمانينيات من القرن الماضي كان هذا الاستثمار يأخذ أساساً شكل الاستثمار الباحث عن الموارد، مركزاً أكثر على مواد الفحم، والبترو، وخامات الحديد، والغابات، من خلال استهداف بشكل أساسي دول جنوب شرق آسيا الغنية بالموارد الأولية. في هذا الإطار قدر نصيب قطاع الموارد الأولية من الاستثمار المباشر الصادر من كوريا الجنوبية خلال الفترة (1968-1986) ما نسبته 51.4%، في حين كان نصيب قطاع التصنيع خلال نفس الفترة فقط 21.7%.

أما خلال فترة ما بعد الثمانينات من القرن الماضي، فقد تحول الاستثمار المباشر من كوريا الجنوبية ليأخذ أساساً شكل الاستثمار الباحث عن السوق، أين ركز أكثر على مجال الفولاذ، والسيارات، والإلكترونيات وغيرها من الصناعات ذات المزايا التنافسية، كما أن نصيب قطاع التصنيع من الاستثمار المباشر في هذه الفترة أخذ في الزيادة بشكل تدريجي ثم ليتبوء الموقع الريادي.

أما خلال الفترة (1987-1994) فقد بلغ نصيب قطاع التصنيع ما قيمته 5.5 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 55.7% من الحجم الإجمالي للاستثمار المباشر الصادر خلال هذه الفترة، كما أن تدفقات الاستثمار المباشر خلال هذه الفترة تحولت نحو الدول المتقدمة أو نحو الدول الآسيوية ذات معدلات النمو الاقتصادي العالية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> 张纪康(Zhang Ji Kang), Op.Cit., p186.

وبشكل عام يمكن القول أن نظرية ترقية الصناعة والابتكار التكنولوجي التي اقترحها كَانْتَوَال وتولينتينو في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وصفت بالتفصيل كيف ان الاستثمار المباشر من الدول النامية ينتقل جغرافيا من البلدان المجاورة إلى البلدان النامية الأخرى ثم إلى البلدان المتقدمة، وكيف أنه يتحول تدريجيا من الصناعات التقليدية إلى الصناعات ذات التقنية العالية؛ أي الانتقال من الاعتماد على الموارد الأولية إلى الاعتماد على التكنولوجيا. وقد شددت هذه النظرية أيضا على أهمية التعلم والتراكم التكنولوجي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، كما سلطت الضوء على التأثيرات المهمة لكل من الابتكار والتراكم التكنولوجي والتحول والتحديث الصناعي في تحقيق التنمية الطويلة الأجل للبلدان النامية، وأيضا في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك فهذه النظرية تقدم تفسير مقنع للغاية لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المناطق والدول النامية وأيضا من قبل البلدان والمناطق الصناعية الحديثة خلال فترة ما بعد ثمانينيات القرن الماضي، مثل سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ تايوان وغيرها، كما توضح هذه النظرية أن للشركات من الدول النامية تنافسية قوية عند تنفيذها للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.<sup>1</sup>

### ثالثا: نظرية توطين التكنولوجيا

في سنة 1983 أصدر الاقتصادي البريطاني سَانْجَايَا لَال Sanjaya Ial كتاب تحت عنوان: "الشركات المتعددة الجنسيات الجديدة: نمو مؤسسات العالم الثالث"، وهو الكتاب الذي قام فيه بإجراء بحث معمق حول محفزات الاستثمار والمزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية وخاصة الشركات الهندية وذلك من زاوية التغير التكنولوجي، الأمر الذي نتج عنه بروز نظرية توطين التكنولوجيا. يعتقد لال في هذه النظرية أن الخصائص التكنولوجية للشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية ورغم أنها في طبيعتها هي خصائص صغيرة الحجم، ومعيارية، وكثيفة لليد العاملة، إلا أن التغييرات التي تُدْخِلها هذه الشركات على هذه التكنولوجيا نفسها، يمكن أن تجعل هذه الشركات تتمتع بمزايا تنافسية. حيث يُشير لال أن الابتكار التكنولوجي ورغم أنه يعتمد بدرجة كبيرة على الطفرات الجديدة في المعارف العلمية والتكنولوجية، إلا أن التغيير التكنولوجي يدفع بالشركات إلى أن تصبح قادرة على استيعاب، وتعديل وابتكار التكنولوجيا المستوردة من الخارج؛ أي تنفيذ ما يسمى (بالابتكار الثانوي) وجعل هذه التكنولوجيا تتناسب مع الظروف المحلية، ومنه تطوير وتحسين التكنولوجيا نفسها، ما يؤدي في الأخير إلى امتلاك المزايا التكنولوجية النسبية. وفي نفس الوقت أشار لال أنه حتى المزايا الاحتكارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة ليست متسقة بشكل عام، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل بلد، فالتكنولوجيا المبتكرة في الشركات الأمريكية تركز على توفير العمالة، أما في الشركات الأوروبية

<sup>1</sup> Zhui Zhi Ming, Fu Lei & Ding Xu Hui, *Management of Multinational Companies*, Tsinghua University Press, China, 2018, p49.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

فهي تركز على توفير المواد الخام.<sup>1</sup> والجدول رقم(2-5) الآتي يوضح اختلاف مصادر المزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة والنامية:

الجدول رقم(2-5): مقارنة مصادر المزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة والنامية

الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة	الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية
1- الحجم الكبير للشركة.	1- الحجم الصغير للشركة.
2- سوق رأس المال.	2- تكنولوجيا مناسبة للعرض والطلب في الدول النامية.
3- امتلاك براءة اختراع أو تكنولوجيا خاصة.	3- وجود درجة معينة من تميز المنتجات.
4- تميز المنتجات.	4- تكنولوجيا التسويق.
5- المهارات التسويقية.	5- تكنولوجيا الإدارة مناسبة للظروف المحلية.
6- تكنولوجيا الإدارة ومزايا المنظمة.	6- مدخلات منخفضة التكلفة.
7- مدخلات منخفضة التكلفة.	7- العلاقات العرقية.
8- التحكم (المراقبة العمودية) في عوامل الإنتاج وأسواق المنتجات.	8- دعم حكومة البلد المضيف.
9- دعم حكومة البلد المضيف.	

**Source:** 苏丽萍 (Su Li Ping), 对外直接投资: 理论、实践和中国的战略选择 (Outward FDI: Theories, Practice and China's Strategy Choices), 博士学位论文 (Doctorate dissertation), 财务处 (Finance Department), 厦门大学 (Xiamen University), 中国 (China), 2006, p64.

من الجدول أعلاه يتضح أن المصدر الأساسي للمزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات من الدول المتقدمة هي أحدث الابتكارات التكنولوجية مثل براءات الاختراع والمهارات التسويقية العالية وغيرها، أما بالنسبة للشركات من الدول النامية فإن مصدر مزاياها التنافسية هي التكنولوجيا المعيارية المنتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى التعديلات التي تدخلها هذه الشركات على بعض جوانب تسويق المنتجات غير المتميزة، أو على بعض الجوانب المتعلقة بتكنولوجية الإدارة، أو على بعض أوجه تكنولوجية الإنتاج ومعالجة المنتج.

ويعتقد لآن أنه توجد أربع محددات رئيسية تدفع الشركات من البلدان النامية إلى تشكيل وتطوير مزاياها الخاصة والتي تتمثل في الآتي:<sup>2</sup>

1- تقوم الشركات من البلدان النامية بتوطين التكنولوجيا والمعارف المستوردة، إلا أن بيئة تنفيذ هذه العملية تختلف اختلافاً كبيراً عن بيئة البلدان المتقدمة أين تنشأ هذه التكنولوجيا، حيث يتطلب ذلك تكنولوجيا ومعارف تتكيف مع البيئة الاقتصادية المحلية، وترتبط ارتباط وثيق بسعر وجودة العوامل المحلية.

<sup>1</sup> 催日明, 徐春祥 (Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), Op.Cit., p255.

<sup>2</sup> Zhui Zhi Ming, Fu Lei & Ding Xu Hui, Op.Cit., pp44-45.

2- إن قدرة الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية على إنتاج منتجات تكون مناسبة لاقتصاداتها واحتياجاتها يبدو واضحا، وهذا يعني أن هذه الشركات يمكنها أن تخلق ميزة تنافسية من خلال إدخال تغييرات طفيفة على التكنولوجيا والمنتجات المستوردة من أجل تلبية احتياجات الأسواق المحلية والمجاورة. هذا وتتعرز هذه المزايا الفريدة من خلال تأثير العنصرين الآتيين:

أ- تملك البلدان والمناطق النامية سهولة في الحصول على العمالة الماهرة المحلية مقارنة بالبلدان المتقدمة.  
ب- بإمكان الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية الحصول على دعم مالي حكومي، أو دعم إداري، أو فني...الخ.

3- رغم أن عملية الإنتاج الخاصة بالشركات من البلدان النامية تتكامل بشكل وثيق مع ظروف العرض والطلب المحلية وهو ما يكسبها ميزة تنافسية معينة، إلا أن منافعها الاقتصادية الأكبر تأتي من التكنولوجيات الجديدة الناتجة عن أنشطة الابتكار في ظل ظروف الإنتاج الصغير الحجم، وهي المنافع الاقتصادية التي تعطي دفعة قوية للمزايا التنافسية للشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية. وفي الحقيقة تعتبر هذه التكنولوجيا أكثر منفعة اقتصاديا في ظل ظروف الإنتاج الصغيرة الحجم، كما تزيد آثارها الإيجابية على الشركات المتعددة الجنسيات بزيادة بعض العوامل مثل العزق واللغة وغيرها.

4- فيما يتعلق بخصائص المنتجات، فإنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في كثير من الأحيان أن تطور منتجات استهلاكية تختلف عن المنتجات ذات العلامات التجارية المشهورة التي تنتجها شركات الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل منتجات البلدان النامية تملك قدرة تنافسية كبيرة خاصة عندما تكون أسواق البلدان المضيفة كبيرة نسبياً، وتوجد فيها اختلافات كبيرة في أذواق المستهلكين وقوتهم الشرائية.

أما بالنسبة لتقييم نظرية توطين التكنولوجيا فيمكن أن يتم ذلك من خلال النقاط الآتية:<sup>1</sup>

1- مقارنة بنظرية التكنولوجيا الصغيرة الحجم، فقد حققت نظرية توطين التكنولوجيا لـ لآل تقدما كبيرا، حيث أن هذه النظرية لم تحل فقط المزايا التنافسية الدولية للشركات من الدول النامية والتي تشمل كل من التقنيات المناسبة للعرض والطلب في العالم الثالث، وميزة المنتجات المتميزة، وتكنولوجيا التسويق، وتكنولوجيا الإدارة المناسبة للظروف المحلية، والاستثمار المنخفض التكلفة وما إلى ذلك، بل إن هذه النظرية أشارت أيضا إلى أن أنشطة الابتكار في مجال الأعمال هي مصدر المزايا التنافسية لهذه الشركات.

2- إن الشركات من البلدان النامية لا تقوم فقط بالتقليد والنسخ للتكنولوجيا المستوردة، بل إنها تقوم بتحسين وإدخال نشاطات ابتكارية على التكنولوجيا المكتسبة، حيث أن نشاطات الابتكار هذه هي عبارة عن عملية تجديد تمنح الشركات قاعدة لبناء مزايا تنافسية.

3- في السابق كان البحث في نظريات الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية يتم في المستوى الكلي، لكن بعد ان إقترح لآل نظرية التوطين التكنولوجي تم التحول نحو البحث في المستوى الجزئي. وذلك

<sup>1</sup> Ibid, p45.

من خلال ليس فقط توفير أساس نظري لدول العالم الثالث للمشاركة في المنافسة الدولية، بل من خلال الإشارة أيضا إلى كيفية الحصول على المزايا التنافسية، وهو ما من شأنه ان يعزز المشاركة النشطة للشركات من الدول النامية في المنافسة الدولية.

4- من وجهة أخرى لا يمكن لأنشطة الابتكار التكنولوجي للشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية أن تتحقق فقط من خلال استيعاب وتحسين التكنولوجيا المحلية المستوردة، بل يمكن أن تتحقق أيضا من خلال إنشاء شركات للبحث والتطوير التكنولوجي في الدول المتقدمة، أو إنشاء تحالفات تكنولوجية مع الدول المتقدمة، وهذا ما لم يُدركه لال.

### المطلب الثاني: النظريات القائمة على المزايا التنافسية للدولة المضيفة

ركزت هذه النظريات على مسألة أن المزايا التنافسية للدول المضيفة هي التي تلعب الدور الأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، وأن الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية غالبا ما تفتقر للمزايا التنافسية، ومن بين هذه النظريات نجد نموذج الربط والرفع والتعلم، ونظرية منصة الانطلاق.

#### أولا: نموذج الربط والرفع والتعلم

تم طرح نموذج الربط والرفع والتعلم (Linkage, Leverage, Learning) من قبل البروفيسور الأسترالي جون ماثيوس John.A. Mathews سنة 2006، في مقالة تحت عنوان "شركات التتبع المتعددة الجنسيات: لاعبون جدد في عولمة القرن الواحد والعشرون"، وذلك في محاولة منه لاستخدام هذا النموذج في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، حيث استخدم في دراسته على الخصوص مجموعة من الشركات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي أطلق عليها اسم "شركات التتبع المتعددة الجنسيات". حسب ماثيوس فإن الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية تفتقر إلى مزايا الملكية وهو ما يدفعها إلى تدويل عملياتها نحو الخارج من أجل الحصول على الموارد بغية تحسين مزاياها التنافسية، وذلك بتطبيق مفهوم الرؤية القائمة على الموارد (Resource Based View)، الأمر الذي يطرح حسب ماثيوس تحدي كبير بالنسبة لنظرية OLI لجون دينغ.

ان الاعتبارات التي تنطبق على التوسع الدولي الباحث عن الموارد(والعملاء) الذي تنفذه الشركات، تختلف تماما عن الاعتبارات التي تنطبق على التوسع الدولي المصمم لاستغلال الموارد الموجودة، وحسب ماثيوس فإن التوسع الدولي الباحث عن الموارد يكون مدفوعا بثلاثة اعتبارات وهي الربط والرفع والتعلم، والتي سيتم التفصيل فيها في الآتي:

**1- الربط:** يعبر الربط (Linkage) عن مفهوم التوجه عالميا، ذلك أن نقطة الانطلاقة الحاسمة بالنسبة للوافدين الجدد والوافدين المتأخرين من الشركات من الدول النامية تتمثل في تركيز هذه الشركات ليس على

مزايا الملكية التي تحوزها ولكن على المزايا التي يمكن الاستحواذ عليها من الخارج؛ أي التركيز على الموارد التي يمكن الوصول إليها من خارج الشركات نفسها. وهكذا يصبح التوجه عالمياً مصدراً للمزايا التنافسية، على اعتبار أن فرص التوسع من المرجح أن تكون في الأسواق العالمية عوض أن تكون في البيئة الداخلية للشركات، وهذا ما يجعل الآفاق العالمية التي تعتبر مجرد ترف غير ضروري بالنسبة للشركات القائمة من الدول المتقدمة، عبارة عن ضرورة حتمية بالنسبة للوافدين الجدد والمتأخرين من شركات الدول النامية.

إن التوجه إلى الخارج يحمل في طياته حجم من المخاطر وعدم التأكد بشكل أكبر من التوجه إلى الداخل، فالشركات التي تسعى لاكتساب الموارد والأصول التكميلية في الأسواق الخارجية مطالبة بالتغلب على مشكلات معلومات السوق وعدم التأكد المتعلقة بجودة المعارف المحتملة المتاحة. في هذا الإطار يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص أن تجد سُبُلًا للتغلب على هذه الأخطار أو مواجهة خطر الإفلاس في حالة حدوث خطأ ما، الأمر الذي أدى إلى بروز المشاريع المشتركة وغيرها من أشكال الشراكة التعاونية كخيار رئيسي للدخول إلى الأسواق الأجنبية.

وقد أشار ويلس إلى نفس النقطة قبل أكثر من عقدين من الزمن في نقاشه حول الشركات المتعددة الجنسيات من العالم الثالث؛ أين أشار إلى أن هذه الشركات تميل إلى التوسع في الخارج من خلال إقامة شراكات ومشاريع مشتركة بدلاً من إقامة شركات تابعة مملوكة من قبلها ملكية كاملة. فالشركات القائمة من الدول المتقدمة تنظر للشراكات والمشاريع المشتركة بشكل عام كمصدر لتسرب ملكية الأصول والمعارف، في حين أن الشركات الطموحة والمتطلعة من الدول النامية تنظر لها كوسيلة رئيسية للحد من المخاطر التي يتضمنها التوسع الدولي كما هو الحال في حالات الشراكات في التكنولوجيا الاستراتيجية.

هذا وتُظهِر العديد من الدراسات المتعلقة بتجارب تدويل الشركات حقيقة وجود دافع وحافز النفاذ إلى الموارد، فقد أشار باحثان من تايوان إلى أن حافز الوصول إلى الموارد يُمكن تفسيره على أنه "محاولة الوصول إلى الموارد الخارجية من أجل تعويض نقاط ضعف المُستثمر"، كما يمكن إيجاد نفس الحافز في الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تبدأ في التوسع انطلاقاً من قاعدة متقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل البحث عن عملاء جدد في الخارج.

في الأخير يمكن القول أن العولمة تُضاعف فرص تشكيل هذه الشبكات، وتُضاعف فرص الارتباط بها من قبل الوافدين الجدد والمتأخرين مثل الشركات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبذلك تُسحب هذه الشركات نفسها إلى داخل دوائر التبادل ومصادر المزايا التنافسية.<sup>1</sup>

**2-الرَّفْع:** يعبر الرَّفْع (Leverage) عن مفهوم نمط التدويل، من خلال تركيز التحليل هنا على الطرق التي يمكن من خلالها إقامة الروابط مع الشركات القائمة أو الشركاء حتى يمكن رفع الموارد والاستفادة منها، حيث

<sup>1</sup> John A. Mathews, **Dragon multinationals: New players in 21st century globalization**, Asia Pacific Journal of Management, Springer, Vol(23), Issue(01), 2006, pp18-19.

يتم توجيه التركيز نحو الموارد نفسها واحتمالية رفعها. كما يُعنى هذا التحليل أيضا بكيفية الوصول إلى هذه الموارد من خلال تقليدها أو تحوّلها أو إحلالها.

يتناقض هذا النوع من التحليل وبشكل حاد مع المقاربة التقليدية للنظرة القائمة على الموارد (Resource Based View) بالنسبة للشركة، ففي المقاربة التقليدية يُكمن هدف التحليل في نشر العوائق في حد ذاتها، وذلك من منظور أن الشركات القائمة تتطلع لتأخير دخول المنافسين أي التطلع للحفاظ على المزايا الحالية، لكن على النقيض من ذلك فمن منظور الوافدين الجدد يكمن هدف التحليل في كيفية التغلب على هذه العوائق.

وعليه فإن الربط والرفع عبارة عن فكرة تتناقض بشكل مباشر مع وجهة النظر التي مفادها أن الشركات متعددة الجنسيات تستمد مزاياها التنافسية من الموارد المتميزة التي تملكها ومن الاستخدام الداخلي للعمليات عبر الحدود (منظور نظرية OLI)، كما أنها فكرة تتماشى مع وجهة نظر الاقتصاد الدولي باعتبارها شبكة عبر وطنية أو شبكة عالمية من الاتصالات ما بين الشركات. إن دراسة الاقتصاد العالمي من هذا المنظور كانت سائدة في اسكندنافيا (ترتبط بدراسات موازية لعملية تدويل الشركات)، وقد نتج عن ذلك فهم ديناميكيات الروابط ما بين الشركات واستقرارها عبر الزمن وأيضاً تطورها.

إن نظرة الشبكة للاقتصاد الدولي هي في الحقيقة انحراف عميق عن وجهات النظر التقليدية؛ فمنظور تكلفة المعاملات لهياكل الشبكة يعتبر ساكناً نسبياً، ولديه تحيز ضد الاعتبارات الديناميكية التي قد تؤدي بالشركات إلى أن تصبح جزءاً من الشبكات العالمية - مثل ما تم النظر فيها من قبل الشركات المنافسة بشكل عام وخاصة من قبل شركات التين المتعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

**3-التعلم:** قد يؤدي التطبيق المتكرر لعمليات الربط والرفع إلى تعلم (Learning) الشركة أداء مثل هذه العمليات بشكل أكثر فعالية "التعلم التنظيمي"، كما في حالة شركة إسبات Ispat التي استحوذت بشكل متكرر على مصانع للصلب من أجل إضافتها إلى نظامها العالمي، أو شركة سي دي أل CDL من سنغافورة التي استحوذت مراراً وتكراراً على سلاسل فنادق قائمة من أجل بناء سلسلة فنادق عالمية.

كما يمكن أن تتعلم مناطق أو اقتصادات بأكملها عمليات الربط والرفع بشكل أكثر فعالية، بسبب إتقانها على سبيل المثال لتعقيدات تطوير التجمعات، أو تشكيل تحالفات أكثر فعالية للبحث والتطوير، وهذا ما يُطلق عليها "التعلم الاقتصادي".

وكمثال من منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الطريقة التي تعلمت بها مؤسسات البحث والتطوير من تايوان الطرق الأكثر فعالية، التي تسمح بانتشار التكنولوجيا بسرعة كبيرة انطلاقاً من مؤسسات البحث والتطوير العامة إلى القطاع الخاص.

<sup>1</sup> Ibid, p19.

إن النقطة الأساسية هنا هي أن الوافدين المتأخرين أو الوافدين الجدد من الشركات المتعددة الجنسيات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكن أن تربح كل شيء من خلال التطبيق المتكرر للربط والرفع، ومن خلال التعلم الذي يمكن بناؤه بطريقة تراكمية من مثل هذه العمليات، وهذه هي عملية البناء التي تساعد في تفسير الظهور المفاجئ والتدويل المتسارع للشركات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.<sup>1</sup> وفيما يتعلق بتقييم نظرية LLL فسيتم بشكل عام من خلال النقاط التالية:

- نموذج LLL يتوافق مع المنظور الموسع القائم على الموارد، ويعطي تفسير للظهور السريع للاعبين العالميين رغم افتقارهم للموارد والخبرات الدولية اللازمة.

- يصف نموذج LLL بنجاح كيف يمكن للشركة تعزيز سيطرتها على الموارد الأساسية، حيث يساهم بطريقتين مهمتين في فهم عملية تدويل الوافدين الجدد من الشركات المتعددة الجنسيات؛ فالطريقة الأولى هي الامتصاص النشط للموارد والتي تؤكد على نشاط البحث عن الموارد بالنسبة لهذه الشركات، أما الطريقة الثانية فهي توضيح أن التعلم يمثل قُدْرَات الوافدين الجدد من الشركات من الدول النامية على النقاط والتحكم في الموارد واستخدامها من خلال امتصاصها.<sup>2</sup>

- إن نظرية LLL تعتبر نظرية مكملة لنظرية OLI في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وليس نظرية بديلة؛ فإذا كانت نظرية OLI خاصة بالدول المتقدمة وتستخدم التحليل الساكن وتركز على الموارد الموجودة داخل المؤسسة، فإن نظرية LLL خاصة بالدول النامية وتستخدم التحليل الديناميكي وتركز على الموارد الموجودة في الخارج.

- في المقابل ورغم أن نموذج LLL يملك قوة تفسيرية كبيرة في شرح الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية تُجاه الاقتصاديات المتقدمة، إلا أن هذا النموذج يبقى محدود جدا عند تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية تُجاه الدول النامية الأخرى.<sup>3</sup>

- يوجد غموض في نموذج LLL فيما يتعلق بالتفرقة بين مفاهيم الربط، والرفع، والتعلم، حيث يبدو أن الربط والرفع هما وسيلتان استراتيجيتان لتحقيق التعلم، على اعتبار أن التعلم هو نتيجة التطبيق المتكرر للربط والرفع، وفي المقابل فإن الربط والرفع هما وسيلتان لعملة واحدة لا ينفصلان، إذ أنه من غير المحتمل أن يكون هناك ربط من دون رفع.

### ثانيا: نظرية منصة الانطلاق

<sup>1</sup> Ibid, p20.

<sup>2</sup> Yue Fang Si, Ingo Liefner & Wang Tao, **Foreign Direct Investment with Chinese Characteristics: A Middle Path Between Ownership-Location-Internalization Model and Linkage-Leverage-Learning Model**, Chinese Geographical Science, China, Vol(23), Issue(05), 2013, p596.

<sup>3</sup> Ibid, p594.

تم طرح نظرية أو مقارنة منصة الانطلاق ( Spring board approach ) من قبل لُوُو وتَانُغ Tung and Luo سنة 2007، في مقالة تحت عنوان "التوسع الدولي لشركات الأسواق الناشئة: من منظور منصة الانطلاق"، وذلك في محاولة منهما لاستخدام هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتدويل الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية، حيث تشرح هذه النظرية كيف يمكن لعملية التدويل ان تلعب دور الحافز في توسع الشركات.

تقوم هذه النظرية على الحجة التي مفادها أن الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية تستخدم بشكل منهجي ومتكرر التوسع الدولي كمنصة انطلاق لتحقيق هدفين أساسيين: أولاً، الحصول على الموارد الحيوية اللازمة لمنافسة المنافسين العالميين في الداخل والخارج بشكل أكثر فعالية، وثانياً، من أجل الحد من تعرض هذه الشركات للقيود المؤسسية والسوقية في البلد الأم.<sup>1</sup>

وتعتبر هذه الجهود جهود منهجية؛ أي في ما معناه أن خطوات منصة الانطلاق قد تم تصميمها كخطة كبرى لتسهيل نمو الشركات، وكاستراتيجية طويلة المدى من أجل إنشاء مواقع تنافسية أكثر صلابة للشركات من الدول النامية في الأسواق العالمية. كما تعتبر هذه الجهود جهود متكررة؛ أي في ما معناه أن أنشطة منصة الانطلاق قد تكون نشاطات متكررة (مثل تنفيذ سلسلة من نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج خلال مدى زمني معين، أين يكون كل نشاط استثماري عبارة عن استحواذ على أصول استراتيجية مختلفة). أو قد تكون الجهود عبارة عن نشاطات دوارة (أي أن النشاطات الصادرة إلى الخارج مندمجة بقوة مع النشاطات التي تعاود الرجوع إلى السوق الأم).<sup>2</sup>

وعلى العموم تقوم نظرية منصة الانطلاق على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الآتي:

**1- محفزات الاستثمار في الخارج:** بحسب نظرية منصة الانطلاق فإن للشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية محفزات خاصة من أجل الاستثمار في الخارج:<sup>3</sup>

أ- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية التوسع الدولي كمنصة انطلاق لتعويض النقائص التي تعاني منها، فعند الاستثمار في الدول المتقدمة تسعى الشركات من الدول النامية إلى البحث عن التكنولوجيا المتطورة ومعارف التصنيع المتقدمة، لذلك تلجأ للاستحواذ على الشركات الأجنبية أو على وحداتها الفرعية التي تمتلك هذه التكنولوجيا.

ب- استخدام التوسع الدولي كمنصة انطلاق من أجل التغلب على بعض النقائص الناجمة عن الدخول المتأخر، وذلك من خلال بعض الخطوات الاستباقية والمستقلة مثل عمليات الاندماج والاستحواذ، والبحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة. إذا فنظرية منصة الانطلاق تسمح بتخفيف بعض أوجه

<sup>1</sup> Yadong Luo, Rosalie Tung, **A general theory of springboard MNEs**, Journal of International Business Studies, Springer, Vol(49), Issue(02), 2017, p132.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> Yadong Luo, Rosalie Tung, **International Expansion of Emerging Market Enterprises: A Springboard Perspective**, Journal of International Business Studies, Springer, Vol(38), Issue(04), 2007, pp485-487.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

القصور عن الوافدين الجدد أو المتأخرين مثل خلق قاعدة من المستهلكين، ونشر العلامة التجارية، إضافة إلى تحقيق سبق التكنولوجي.

ج- تنفيذ هجوم مضاد على المواقع الرئيسية للمنافسين العالميين داخل أسواق بلدانها الأم، فبعد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات من الدول المتقدمة على أسواق الدول النامية، أدركت شركات هذه الأخيرة إلزامية دخولها للأسواق الأم لمنافسيها العالميين، من أجل البحث عن حصص في السوق ومواقع تنافسية وذلك من خلال تنفيذ بعض الأنشطة التي تحمل درجة من المخاطرة مثل تنفيذ عمليات اندماج واستحواذ وتأسيس استثمارات جديدة.

د- تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تجاوز العوائق التجارية في أسواق الدول المتقدمة (مثل قيود الحصص، وعقوبات مكافحة الإغراق، وعقوبات التعريفات الجمركية الخاصة)، ورغم أن هذا الحافز ليس بحافز خاص بالشركات من الدول النامية، إلا أنه يوجد بشكل خاص لدى الشركات من الدول النامية التي تنتج منتجات ذات تكنولوجية معيارية والتي تهدف إلى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة مثل شركة هاير Haier للتجهيزات الكهرومنزلية التي تمتلك مرافق إنتاج وتركيب في الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ- استخدام التوسع الدولي كمنصة انطلاق من أجل تخفيف القيود المؤسسية المحلية. فوجود الفراغات القانونية في السوق الأم (مثل غياب الحماية القانونية للملكية الفكرية، وضعف التشريعات التجارية...)، إضافة إلى وجود المخاطر السياسية (مثل عدم الاستقرار السياسي، والتدخل الحكومي، والبيروقراطية...)، يؤدي إلى تآكل تنافسية المؤسسات وبالتالي دفعها إلى التوجه نحو الأسواق العالمية بحثاً عن مناخ مؤسسي أكثر كفاءة وشفافية من دون تلك القيود والمخاطر، وذلك من أجل التركيز على بناء وتحسين المزايا التنافسية في الأسواق الدولية.

و- استخدام التوسع الدولي كمنصة انطلاق لضمان مُعاملة تفضيلية من قبل حكومات البلدان النامية. حيث يتحقق ذلك من خلال الاستثمارات الدوارة (revolving investment)، أين تستثمر الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية لأول مرة في الخارج وتنشأ شركة تابعة لها في بلد أجنبي، بعد ذلك تستخدم هذه الشركة التابعة في الخارج ككيان أجنبي للاستثمار في الوطن الأم من أجل الحصول على الامتيازات المالية كالإعفاءات الضريبية وغير المالية كالنفاذ إلى الموارد النادرة والتي تقدمها حكومات البلدان النامية.

ز- استخدام التوسع الدولي كمنصة انطلاق لاستغلال المزايا التنافسية التي تملكها شركات الدول النامية في أسواق الدول النامية والناشئة الأخرى.

2- **الاستراتيجيات والأنشطة المرتبطة بمنصة الانطلاق الدولي:** في الغالب تقوم العديد من الشركات من الدول النامية بتنفيذ العديد من الاستراتيجيات والأنشطة المرتبطة بمنصة الانطلاق الدولي والتي تشمل:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ibid, pp488-491.

أ- تحقيق فوائد تراكمية من أنشطة الاستثمارات المباشرة الواردة بدءاً بأنشطة الاستيراد والتصدير وتصنيع التجهيزات الأصلية، إلى التحالفات التعاونية والمشاريع المشتركة، وهو ما من شأنه تحفيز الشركات من الدول النامية على تنفيذ الاستثمار المباشر في الخارج. فمن خلال التدويل الوارد تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية من تجميع أصول تشغيلية ومالية معتبرة، وتطوير تكنولوجيات ومهارات إدارة العمليات، كما تمكنت من تطوير قدرات منفردة وخبرات التعلم، وهو الأمر الذي سمح لها من تعميق فهمها بالأسواق الدولية وتطوير خبراتها الدولية.

ب- مسار القفز (leapfrog trajectory) التي تعكس سلوكيات الانطلاق عند تنفيذ الاستثمار في الخارج من قبل الشركات من الدول النامية، والتي تشمل:

أولاً: الميول إلى التدويل بسرعة كبيرة وليس بشكل تدريجي مثلما تنص عليه نظرية التدويل التقليدية حتى تتمكن شركات الدول النامية من مواكبة سرعة الشركات القائمة من الدول المتقدمة، وذلك من خلال تنفيذ أنماط دخول ذات أخطار عالية ورقابة عالية مثل عمليات الاستحواذ والاستثمارات الجديدة.

ثانياً: ميول الشركات من الدول النامية إلى تغيير طريقة اختيارها للمواقع من خلال عدم اتباع نمط البدء في سوق مألوف ثم التنوع التدريجي في اتجاه أسواق أقل ألفة، فالعديد من شركات الدول النامية تدخل إلى الأسواق التي توفر فرص أكبر وهي في الغالب تدخل أولاً لأسواق الدول المتقدمة.

ج- التنافس والتعاون في آن واحد بين كل من الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية واللاعبين العالميين وذلك في كل من البلدان الأم والبلدان المضيفة. ففي حين تتنافس هذه الشركات فيما بينها في بعض المنتجات والمجالات الجغرافية، تُقيم في نفس الوقت تحالفات استراتيجية فيما بينها في مجالات أخرى.

**3- القوى المُسرِّعة للانطلاق الدولي:** كما قام كل من لُوُوُ وَتَانُغُ Tung and Luo في هذه النظرية بشرح بعض القوى الداخلية والخارجية التي تعزز وتسرع سلوكيات انطلاق الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية نحو الخارج والتي تتضمن:<sup>1</sup>

- دعم الحكومة المحلية من أجل الانطلاق نحو العالمية؛

- الرغبة في مشاركة وبيع الموارد الاستراتيجية وتوفير التكنولوجيا المعيارية في الخارج؛

- زيادة أعمال الشركات كمحفز قوي من أجل الدخول إلى الأسواق الخارجية الرئيسية؛

- زيادة الضغوط التنافسية من قبل المنافسين العالميين؛

- التغيرات السريعة في التكنولوجيا وفي خصائص الأسواق مع زيادة انفتاح الاقتصاد العالمي.

أما فيما يتعلق بتقييم هذه النظرية فقد تمكنت في الحقيقة من إعطاء تفسير لكيفية قيام الشركات من الدول النامية باستخدام التوسع الدولي كمنصة انطلاق للاستحواذ على الموارد الاستراتيجية، وتقليل القيود

<sup>1</sup> Ibid, pp491-492.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المؤسسية والسوقية التي تواجهها داخل السوق الأم، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب التي يتم تلخيصها في الآتي:<sup>1</sup>

- أحد العيوب الرئيسية في مقارنة منصة الانطلاق هو عجزها عن توضيح كيف تختلف الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية عن نظيرتها من الدول المتقدمة فيما يتعلق بمزايا الملكية قبل، وأثناء، وبعد التوسع الدولي.

- تتجاهل مقارنة منصة الانطلاق العجز في القوة الناعمة الذي تعاني منه العديد من الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية، والتي يُمكن أن تؤثر على مواقف وسياسات مواطني البلد المضيف تجاه المستثمرين من الأسواق النامية.

- لا تعالج بشكل كافٍ مسألة تطور الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة؛ أي متى وأين ستكون، وهل ستعتمد على نفس المسار عندما تنمو أو تحيد عليه. علاوة على ذلك، فمن الخطأ افتراض أن التعلم التنظيمي والخبرات الأجنبية ليست مهمة بالنسبة للشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

### المطلب الثالث: النظريات القائمة على المزايا التنافسية لكل من الشركة والدولة المضيفة

يبدو أن هذه النظريات تعتبر أكثر شمولية من سابقتها، بسبب أنها تجمع وتركب بين كل من مزايا الشركات من الدول النامية ومزايا الدول المضيفة، بغية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية؛ ومن بين هذه النظريات نذكر نظرية الشركات ذات الانبعاث العالمي، ونظرية مراحل تطور الاستثمار.

### أولاً: نظرية الشركات ذات الانبعاث العالمي

لاحظ راسموسن ومادسن Madson and Rasmussen سنة 2002 إدراك العديد من الباحثين لظاهرة البداية المبكرة للنشاط الدولي للشركات الناشئة، كما لاحظ استخدام مجموعة واسعة من المصطلحات لوصف هذه الظاهرة والتي تشمل: المشاريع الجديدة الدولية (international new ventures)، الشركات الناشئة العالمية (Global start-ups)، الشركات ذات القفزات الواسعة (Leapfrogging firms)، الشركات الناشئة ذات التكنولوجيا العالية (High technology start-ups).<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد يتم التمييز بين أربعة أنواع من الشركات المتعددة الجنسيات ذات البداية المبكرة للنشاط الدولي: الشركات الناشئة للتصدير والاستيراد (تشارك في عدد قليل من الأسواق والنشاطات)، الشركات التجارية المتعددة الجنسيات (تشارك في عدد قليل من الأنشطة ولكن في عدد كبير من الأسواق)، الشركات

<sup>1</sup> Yadong Luo, Rosalie Tung, A general theory of springboard MNEs, Op.Cit., p134.

<sup>2</sup> Rasmussen E.S., Madson T.K., the Born Global concept, paper presented at the 28<sup>th</sup> EIBA conference on: SME internationalization and born Globals-different European views and evidence, Athens, 8-10 December 2002, pp7-8.

الناشئة المتمركزة جغرافياً (تشارك في عدد كبير من النشاطات ولكن في عدد قليل من الأسواق)، الشركات الناشئة العالمية (تشارك في عدد كبير من النشاطات والأسواق).<sup>1</sup>

بغض النظر عن المنظور السابق، يعرف كانداسامي Kandassami الشركة ذات الانبعاث العالمي (Born Global Company) أو ذات الانبعاث الدولي (Born international)، بأنها: تلك الشركة التي تتخطى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة الاقتصادية في الخارج في أكثر من خمسة دول، وتبيع أكثر من 40% من منتجاتها في الخارج، ومن أجل تصنيفها أيضاً كشركة ذات انبعاث عالمي، يجب عليها بداية البيع على المستوى الدولي في غضون السنتين الأوليتين من تأسيسها.<sup>2</sup>

وبأخذ وجهة نظر أخرى، يرى ويكتوز Wictor أن الشركة ذات الانبعاث العالمي، هي الشركة التي يكون لديها في غضون ثلاثة سنوات من إطلاقها، مبيعات في الخارج تقدر على الأقل بـ 25% من إنتاجها الإجمالي، وتسعى لاشتقاق مزاياها التنافسية من خلال استغلال مواردها في أسواق متعددة.<sup>3</sup>

وبحسب نظرية الشركات ذات الانبعاث العالمي (Born Global) فإن توجه الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية نحو العالمية، يكون بسبب ثلاثة مجموعات من العوامل أو المحددات والتي تشمل: خصائص الشركات، خصائص البيئة (أي مزايا الأسواق الأجنبية)، وأخيراً خصائص صانع القرار أو رائد الأعمال، والتي سيتم التفصيل فيها في الآتي:

**1- خصائص الشركة:** خصائص الشركة هي تلك المزايا التنافسية التي تميز شركات الانبعاث العالمي، والتي قام مَادسون بحصرها في ثلاثة مزايا: الميزة الأولى هي الأعمال الاعتيادية للشركة (الروتين)، والثانية هي الكفاءات التي تحوزها الشركة بشكل عام والتي تشير إلى مدى إمكانية توسع هذه الشركات على مستوى الأسواق الدولية؛ مثل طبيعة خطوط الإنتاج التي تملكها في إطار علاقتها بالمستوى التكنولوجي، ودرجة التخصص، ومستوى تدويل الأسواق، أما الميزة الثالثة فهي هيكل الإدارة الرشيدة للشركة مثل طبيعة الأعضاء المشكلين لمجلس الإدارة وخلفياتهم وشبكاتهم.<sup>4</sup>

وقد أكد كل من نايث وكافوسجيل Cavusgil and Knight أن الشركات ذات الانبعاث العالمي لديها القدرات التنظيمية والكفاءات اللازمة التي تضمن لها أداء أحسن في بعض المجالات مقارنة مع الشركات القائمة المنافسة، وذلك بغية تحقيق حصة في الأسواق الدولية.<sup>5</sup> فأداء الشركات ذات الانبعاث العالمي يعتمد على هيكل الإدارة الرشيدة للشركة، بسبب أن الهيكل الإداري التنافسي والمُحفَّز يؤدي إلى نجاح الشركة ذات الانبعاث العالمي في الأسواق الدولية.

<sup>1</sup> Ibid, p9.

<sup>2</sup> Mustafa Sakr, Andre Jordaan, **Emerging multinational corporations: Theoretical and conceptual framework**, working paper 574, Economic Research Southern Africa (ERSA), South Africa, 2016, p11.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> Madsen T.K, Servais P., **The Internationalization of Born Globals: an Evolutionary Process?**, International Business Review, Elsevier, Vol(06), Issue(06), 1997, p581.

<sup>5</sup> Knight, G., Cavusgil, T. **Innovation, Organizational Capabilities and the Born Global Firm**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(35), Issue(04), 2004, p127.

2- **خصائص البيئة:** محددات البيئة هي تلك التغيرات التي طرأت على خصائص الأسواق الأجنبية في

العديد من الصناعات خلال العشريات الأخيرة، ومن بين أكثر هذه الخصائص التي تم ذكرها:

- زيادة درجة التخصص في الأسواق الأجنبية والتي أدت إلى بروز العديد من الأسواق المتخصصة على الصعيد العالمي، ما نتج عنه ظهور المزيد من الشركات التي تنتج أجزاء ومكونات محددة للغاية، بسبب أن الطلب المحلي محدود جدا حتى لو تعلق الأمر بالبلدان ذات الأسواق الكبيرة؛

- اعتماد العديد من الصناعات على أنشطة المصادر العالمية، وعلى الشبكات عبر الحدود قد نتج عنه إمكانية انتشار المنتجات المبتكرة وبسرعة كبيرة في الأسواق الأجنبية وفي جميع أنحاء العالم؛

- احتياجات وطلب المستهلكين على مستوى الأسواق الأجنبية والعالمية أصبح أكثر تجانسا.

فهذه الخصائص الجديدة للأسواق تجذب الشركات بسرعة كبيرة إلى العديد من الأسواق الأجنبية، كما أن هذه الخصائص الجديدة للأسواق لم تظهر من تلقاء نفسها، ولكن تسبب فيها بدرجة كبيرة بعض التغيرات التي حدثت في التكنولوجيا، فالتكنولوجيا الجديدة لعمليات الإنتاج تشير إلى أن العمليات الصغيرة الحجم ممكن تكون ذات جدوى اقتصادية، وبالتالي فإن التخصص والإنتاج المتخصص هي بدائل أكثر قابلية للتطبيق في أسواق اليوم.

ويضاف إلى الخصائص السابقة خاصية أخرى وهي خاصية زوال التكاليف الناجمة عن حواجز التوسع الدولي، بسبب أن نقل الناس والبضائع أصبح أكثر سهولة وموثوقية وحتى أرخص من أي وقت مضى، وبسبب أيضا التطورات التي عرفها قطاع الاتصالات والتي سمحت من وجهة بسهولة أكثر لدخول أسواق العالم (حتى بالنسبة للشركات الصغيرة) بتكلفة منخفضة باستخدام الفاكس والانترنت وغيره، ومن وجهة أخرى سمحت أيضا بتجميع المعلومات حول الأسواق الدولية وتحليلها وترجمتها بكل سهولة.<sup>1</sup>

3- **خصائص رائد الأعمال:** لرائد الأعمال دور مركزي في تأسيس الشركات، خاصة الشركات ذات الانبعاث العالمي، فهو عادة ما يملك خبرة في الأسواق الدولية، ويملك معرفة جيدة بتنظيم الأعمال كما يملك وعي ثقافي وشبكات في العديد من الدول.<sup>2</sup>

ففي هذا الإطار اقترح كل من أوفيات ومأكدوگال McDougall and Oviatt أن رائد الأعمال يُفسر البيئة التي يتواجد فيها من زاويتين؛ أي إذا ما كان يريد تدويل الشركة بإرادته هو، أم يشعر أنه مجبر على ذلك بسبب أن الأسواق الرئيسية موجودة في الخارج، أو بعبارة أخرى إذا ما كانت فكرة إنشاء الشركة تنطلق من الخصائص الخاصة برائد الأعمال مثل الخصائص الشخصية والشبكات الشخصية التي يملكها.

<sup>1</sup> Madsen T.K., Servais P., Op.Cit., pp565-566.

<sup>2</sup> Ingemar Victor, **Born Globals: Rapid International Growth in New Ventures**, Doctorate Dissertation, Jönköping International Business School, Jönköping university, Sweden, 2012, p33.

أما راسموسن وآخرون فقاموا بتقييم عملية تأسيس الشركة على أنها عبارة عن اتجاه تطوري ينطلق من القدرات الشخصية لرائد الأعمال إلى النية ثم إلى النشاط، أما أوفيات و ماكذوكال فيقترحون الحاجة إلى أسلوب إدارة منفرد وثقافة تنظيمية مفيدة.<sup>1</sup>

ويرى راسموسن وآخرون كذلك أن تأسيس الشركة يتطلب عمليتين مهمتين وهما عمليتي "خلق الإطار المنطقي" و"إقامة الشبكات"، وأن هذين العمليتين غير مختلفتين بل يجب أن تكونان متصلتين طوال عملية تأسيس الشركة. فوضع إطار منطقي للشركة يعبر عن الطريقة التي يمكن بها لرائد الأعمال أن يخلق منطق لتجاربه السابقة من أجل توضيح ما يجب أن تكون عليه الشركة الجديدة، خاصة عند محاولة تفسير لماذا ينظر رائد الأعمال للشركة الجديدة في سياق دولي. أما إقامة الشبكات فالمقصود بها هي شبكات العلاقات الخاصة برائد الأعمال والتي تعتبر مهمة جدا عند تأسيس الشركة، وفي حالات كثيرة تمثل الأصل الوحيد الذي يملكه رائد الأعمال، إذا فالنفاذ إلى الشبكات المختلفة يعتبر ذو أهمية بالغة للغاية.<sup>2</sup>

وهكذا فرائد الأعمال يستخدم المعارف التي تحصل عليها من الوظائف التي شغلها سابقا، سواء كانت معارف حول الأسواق، أو حول القيادة، أو حول كيفية إدارة الأعمال، كما يجمع أيضا المعلومات الجديدة من الشبكات التي سبقت تأسيس شركته ومن شبكاته الشخصية، من أجل استخدامها قبل وبعد تأسيس الشركة.<sup>3</sup> إذا فتجارب رواد الأعمال والالتزامات السابقة تؤثر على أول دخول للسوق الأجنبي أما تأسيس الشركة فهو يعتمد على شبكة علاقات رائد الأعمال.

### ثانيا: نظرية مراحل تطور الاستثمار

ترجع الفكرة التي مفادها أن موضع دولة ما من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد يرتبط آليا مع مستوى نموها الاقتصادي إلى الاقتصادي البريطاني جون دانيغ، الذي طرحها لأول مرة سنة 1979 في مؤتمر حول "الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية"، والذي جرى بمركز الشرق-الغرب بهونولولو بالولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين تم مراجعة وتطوير نظرية "مراحل تطور الاستثمار" أو كما تسمى أيضا بنظرية "دورة تطور الاستثمار" من قبل دانيغ نفسه وآخرون في العديد من الأوراق البحثية والكتب (دانيغ 1981، 1986، 1988a، 1993، 1993؛ نازولا 1996، 1996؛ دانيغ ونازولا 1994... وغيرهم).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Idem.

<sup>2</sup> Rasmussen E. S., Madsen T.K. & Evangelista F., **The founding of the Born Global company in Denmark and Australia: Sense making and networking**, Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics, Emerald, Vol(13), Issue(03), 2001, pp81-82.

<sup>3</sup> Ingemar Wictor, Op.Cit., pp34-35.

<sup>4</sup> John. H. Dunning, **Theories and Paradigms of international Business Activity: The selected essays of John H.Dunning volume I**, Edward Elgar Publishing, UK and USA, 2002, p138.

تعتبر هذه النظرية بمثابة الشكل الديناميكي للنظرية الانتقائية، حيث قام دانيغ بتطويرها اعتماداً على النموذج الانتقائي، كما أنها مؤطرة بمتغيرات النظرية الانتقائية (مزاي الملكية، مزاي الموقع، ومزاي الاستخدام الداخلي).<sup>1</sup> وقد قام دانيغ سنة 1981 باختبار هذه النظرية من خلال دراسة العلاقة التي تربط متوسط الناتج الوطني الخام الفردي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 67 دولة خلال الفترة 1967-1975، وقد توصل إلى وجود علاقة قوية جداً بينهما.<sup>2</sup>

تفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يدفع إلى تغيير هيكل كبير في الاقتصاد، وأن ذلك التغيير له علاقة منتظمة مع الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تزعم هذه النظرية أيضاً أن التغيير في مزاي الموقع لبلد ما ومزاي الملكية والاستخدام الداخلي لمؤسسات هذا البلد، في مقابل الاقتصادات الأخرى يُفسر كيف يتطور الوضع الاستثماري الدولي للبلد من مجرد استقبال للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

تنص هذه النظرية أنه اعتماداً على الناتج الوطني الخام الفردي فإنه يمكن تقسيم مراحل تطور الاستثمار لدولة نامية ما إلى أربعة مراحل كالاتي:<sup>4</sup>

**1- المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يكون الناتج الوطني الخام الفردي أقل من 400 دولار أمريكي، والدول التي تنتمي إلى هذه المرحلة تمتاز بضعف النمو الاقتصادي، كما تمتاز أيضاً بالافتقار للقدر الكاف من مزاي الملكية ومزاي الموقع، بالإضافة إلى أن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد صغيرة جداً، وقدرتها على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج معدومة، وهذا ما يجعل صافي الاستثمار المباشر يكون سالب.

**2- المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يكون الناتج الوطني الخام الفردي يتراوح ما بين 400 و 2000 دولار أمريكي، وبسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يتحسن مناخ الاستثمار الداخلي وهو ما يؤدي إلى تحسن مستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، لكن في المقابل يبقى حجم الاستثمار المباشر الصادر صغيراً، وهذا ما يجعل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سالب.

**3- المرحلة الثالثة:** يكون هنا الناتج الوطني الخام الفردي يتراوح ما بين 2000 و 4750 دولار أمريكي، وفي هذه المرحلة يزيد حجم الاستثمار المباشر الصادر الذي تقوم به المؤسسات التي تملك مزاي ملكية، كما ترتفع معدلات الأجور وتحسن القدرات التكنولوجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدولة التدريجي لمزاي الموقع التي تملكها. وبشكل عام فالدولة التي توجد في هذه المرحلة ورغم أن حجم الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> Fabienne Boudier-Bensebaa, **FDI-assisted development in the light of the investment development path paradigm: Evidence from Central and Eastern European countries**, Transnational Corporations, United Nations Publications, Vol(17), Issue(01), 2008, p39.

<sup>2</sup> Katherin Marton, Cornelia McCarthy, **Is China on the Investment Development Path?**, Journal of Asia Business Studies, Emerald, Vol(01), Issue(02), 2007, p2.

<sup>3</sup> Fabienne Boudier-Bensebaa, Loc,Cit.,

<sup>4</sup> 催日明, 徐春祥(Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), Op.Cit., pp251-252.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المباشر الوارد إليها أكبر من حجم الاستثمار المباشر الصادر منها، لكن سرعة تدفق الاستثمار الصادر أكبر من سرعة تدفق الاستثمار المباشر الوارد، ما يجعل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر السالب يتقلص.

4- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة الناتج الداخلي الخام الفردي أكثر من 4750 دولار أمريكي، وهنا تدخل الدولة المعنية مصاف الدول المتقدمة، حيث تمتلك مزايا ملكية قوية جدا، كما أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر يُصبح موجب.

والجدول رقم (2-6) الآتي يلخص المراحل الأربعة السابقة لتطور الاستثمار وخصائصها:

الجدول رقم (2-6): المراحل الأربعة لتطور الاستثمار وخصائصها

المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
معايير التصنيف (الناتج الوطني الخام الفردي)	أقل من \$400	\$2000-400	\$4750-2000	أكثر من \$4750
الدولة النامية المناسبة	ضعف قاعدة الموارد والقدرات - سوق داخلي متخلف.	تحسن في قاعدة الموارد والقدرات - اتجاه تصاعدي في السوق الداخلي.	تغير مهم في قدرات الابتكار الداخلية ورأس المال البشري - اتجاه تصاعدي في السواق الداخلي.	التصنيع يقترب من النضج - سوق غني وناضج (متطور) نسبيا.
الخصائص	1- الصادرات تتركز أساسا في القطاعات الكثيفة للموارد والقطاعات الكثيفة للعمل. 2- الواردات تتركز أساسا في السلع الكثيفة للتكنولوجيا المتوسطة، والسلع الاستهلاكية. 3- حجم متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وتركزها أساسا في القطاعات الكثيفة للعمل والقطاعات	1- الصادرات تتركز أساسا في المنتجات الكثيفة للموارد والكثيفة للعمل، مع نموها في قطاعات كل من التكنولوجيا المتوسطة والخدمات. 2- الواردات نفسها في المرحلة الأولى، مع تسجيل بعض الواردات في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. 3- رغم أن التجارة في القطاعات البيئية منخفضة للغاية إلا أنها تُظهر اتجاهها متناميا.	1- تزايد حجم الصادرات مع تركزها أكثر في السلع ذات التكنولوجيا المتوسطة وقطاع الخدمات، والصادرات الكثيفة للموارد تصبح أقل أهمية نسبيا. 2- الواردات تتركز أساسا في سلع المستهلكين ذو الدخل المرتفع والسلع الوسيطة الكثيفة للتكنولوجيا. 3- زيادة أهمية التجارة في القطاعات البيئية. 4- استمرار تحسن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، مع توفيرها	1- الصادرات تتركز أساسا في السلع المرتفعة الدخل، وذات التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة، وأيضا الخدمات. 2- الواردات مختلطة، فمن جهة استيراد منتجات كثيفة للموارد والعمل تكون تكلفتها أرخص من إنتاجها محليا، ومن جهة أخرى توجد زيادة في استيراد السلع الاستهلاكية النهائية. 3- اتجاه متنامي في

<p>نسبة تجارة القطاعات البيئية إلى حجم التجارة الكلية. 4- زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مع تركزها في السلع الكثيفة للتكنولوجيا وقطاع الخدمات الكثيفة للمعلومات. 5- تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بشكل سريع، مع تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في بعض الأحيان، ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أكثر في السلع ذات التكنولوجيا المرتفعة والخدمات، كما يتواصل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الباحث عن الأصول. 6- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في القطاعات البيئية أصبحت مكون مهم في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العابرة للحدود.</p>	<p>لسلع كثيفة للمهارة والخدمات. 5- نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، مع تركزها أساسا في القطاعات الكثيفة للتكنولوجيا المتوسطة، مع وجود جزء من الاستثمارات الباحثة عن الأصول في القطاعات الكثيفة للتكنولوجيا. 6- بداية نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات البيئية.</p>	<p>4- زيادة أكثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مع تركزها في قطاعات التكنولوجيا المتوسطة والسلع الاستهلاكية وكذلك في بعض الخدمات مثل (السياحة). 5- بداية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة مع تركزها أكثر في القطاعات الكثيفة للعمل. 6- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة البيئية ليست واضحة.</p>	<p>الكثيفة للموارد. 4- حجم محدود من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الأقاليم (الدول) المجاورة. 5- القليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات البيئية.</p>	
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

**Source:** 催日明, 徐春祥 (Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), 跨国公司经营与管理 (multinational companies operations and management), 第 2 版(second edition ), 机械工业出版社(china machine press), 中国(china), 2009, p252.

بشكل عام يمكن القول أن نظرية مراحل تطور الاستثمار لدينينغ تستخدم الإطار التحليلي الشامل للنظرية الانتقائية؛ من خلال الجمع بين مراحل النمو الاقتصادي لبلد ما، وكل من المزايا الملكية للشركات ومزايا الاستخدام الداخلي ومزايا الموقع، مع إجراء تحليل ديناميكي من منظور كلي. كما تعتبر هذه النظرية بمثابة وصف منهجي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل النمو الاقتصادي، وتصف الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات النمو الاقتصادي، وتلخص العلاقة الديناميكية بينهما.

في المقابل فإن هذه النظرية تعاني من مجموعة من العيوب يتم ذكر أهمها في الآتي:

- إن اعتماد دينينغ على الناتج الوطني الخام الفردي كمؤشر وحيد في تحديد مستوى النمو الاقتصادي للدول، إضافة إلى اعتماده على نفس المؤشر في تحليل المزايا التنافسية الثلاثة للشركات وتحليل حجم استثماراتها الأجنبية المباشرة في الخارج، يؤدي إلى استنتاجات غير مكتملة وغير مفصلة بشكل كافٍ.

- تعاني هذه النظرية من عيوب جادة في طريقة التحليل؛ حيث استخدم دينينغ الناتج الوطني الخام الفردي في تقسيم مراحل النمو الاقتصادي وأيضاً في شرح مركز البلد من الاستثمار الدولي، واعتماداً على هذا المنطق فكلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد نصيب الفرد من صافي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الواقع يشير إلى إمكانية ارتفاع صافي نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك ورغم الاختلافات الكبيرة في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول، إلا أن صافي نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن يكون مؤشر يعكس حقاً موقع البلد من الاستثمار الدولي.

- تركز هذه النظرية على إجراء تحليل مستقل لوضعية المزايا التنافسية للشركات، لكنها تتجاهل عملية تشكيل المزايا التنافسية الشاملة لهذه الشركات، كما تفقد إلى تحليل ديناميكي لطبيعة هذه المزايا التنافسية الشاملة.<sup>1</sup>

**المبحث الثالث: نظريات تعتمد على محددات أخرى ونظريات تعتمد على محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.**

توجد العديد من المحددات الأخرى التي استخدمت في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً في تفسير أنماط دخوله إلى الدول المضيفة، وذلك بغض النظر عن مصدر هذا الاستثمار سواء كان مصدره الدول المتقدمة أو الدول النامية، وسيتم في هذا المبحث عرض أهم هذه المحددات.

**المطلب الأول: نظريات تعتمد على محددات أخرى لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر**

<sup>1</sup> Zhui Zhi Ming, Fu Lei & Ding Xu Hui, Op.Cit., p47.

توجد العديد من المحددات الأخرى الذي تستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أهمها المحددات الآتية: محدد الخطر السياسي، ومحدد السياسة الضريبية، ومحدد السياسة التجارية، ومحدد السياسة الحكومية، والمحددات الاستراتيجية، والتي سيتم التفصيل فيها في الآتي.

### أولاً: الخطر السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي من المحددات الرئيسية التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار في الخارج، فالاستقرار السياسي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب أن المستثمرون الأجانب يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة والمستقرة، أين يضمنون الحصول على الأرباح وتتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدام الاستقرار السياسي.<sup>1</sup> إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسياً، بل يقوم بذلك إذا كان الربح كبير بشكل غير عادي.

وقد ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية؛ أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار في البلدان النامية. لذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ما سبق فإن حوادث الانقلابات السياسية، والاضطرابات، وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة المتكررة في الحكومات، تؤدي كلها إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقراراً كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر.<sup>3</sup>

إذا فالاستقرار السياسي في البلد المضيف يعتبر محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محددات تشجع على جذب واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نعيمة أوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف، الجزائر، المجلد (02)، العدد (03)، 2005، ص 93-94.

<sup>3</sup> مفيد دنون يونس، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العراق، المجلد (04)، العدد (04)، 2006، ص 104-105.

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن بين الدراسات القياسية التي تناولت المحددات السياسية وتأثيرها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، نذكر دراسة شنائيز وفراي Schneider and Frey سنة 1985 التي شملت 54 دولة من الدول النامية، وهي الدراسة التي تناول فيها الباحثان أهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وقد توصل هذان الباحثان إلى أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.<sup>1</sup>

دراسة رادولف ديسبورد Rodolphe Desbordes سنة 2010 حول ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية تأخذ في الحسبان كل من الأخطار السياسية العالمية والأخطار السياسية الدبلوماسية عند الاستثمار في الدول النامية المضيفة، حيث شملت هذه الدراسة 20 دولة نامية وذلك خلال الفترة (1998-1990). هذا وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) من أجل قياس المخاطر السياسية العالمية، في حين أن المخاطر السياسية الدبلوماسية والتي تعبر عن المناخ السياسي بين الدول الأم والدول المضيفة فتم قياسها باستخدام بيانات تتعلق بحدوث وكثافة الأحداث الدولية.

وقد أشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن الأخطار السياسية العالمية والدبلوماسية تأخذها الشركات الأمريكية بعين الاعتبار عند الاستثمار في الدول النامية؛ وذلك بسبب أن العائد على الاستثمار المطلوب يرتفع عندما تتدهور الأخطار السياسية التي تواجه المستثمرين الأجانب أو عندما تزيد التوترات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المضيفة، وذلك بسبب أنه في كلتا الحالتين تزيد درجة عدم اليقين المتعلقة بالعوائد المستقبلية.<sup>2</sup>

دراسة سينغ وان تشيان وكيونغي بايك XingWan Qian و Kyeonghi Baek سنة 2011 حول مدى إمكانية إعاقة الأخطار السياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الدول النامية والاقتصادات الصناعية بنفس الطريقة، أين شملت هذه الدراسة 116 دولة مضيفة (22 دولة صناعية و94 دولة نامية) خلال الفترة (2008-1984). حيث قام الباحثان في هذه الدراسة باختبار إمكانية تأثير الأخطار السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والصناعية، إضافة إلى بحثهما في طريقة تأثير هذه الأخطار على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا مقارنة آثار هذه الأخطار على الدول النامية والاقتصادات الصناعية، كما قام الباحثان أيضا في هذه الدراسة باختبار كيفية تأثير الأخطار السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول المتقدمة، وذلك خلال الفترة التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> Schneider F., Bruno S. Frey, *Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment*, World Development, UK, Vol(13), Issue(02), 1985, pp166-173.

<sup>2</sup> Rodolphe Desbordes, *Global and Diplomatic Political Risks and Foreign Direct Investment*, ECONOMICS & POLITICS, Vol(22), Issue(01), 2010, pp104-121.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الخطر السياسي يعتبر محدد مهم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من البلدان الصناعية والدول النامية، إضافة إلى التوصل من خلال دراسة المؤشرات الفرعية الاثنا عشر المكونة لمؤشر الخطر السياسي والصادر بدوره عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والصناعية تستجيب للأخطار السياسية بطرق مختلفة. كما توصلت هذه الدراسة أنه منذ هجمات 11 سبتمبر أصبحت الأخطار السياسية تمثل محدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول الصناعية، إضافة إلى وجود خطر سياسي وحيد لا يمثل أي أهمية على الإطلاق بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان الصناعية والنامية؛ وهو خطر الصراعات الداخلية.<sup>1</sup>

كذلك الدراسة القياسية لـ ماشفيك ابن أكبر و ماشرور خان Mashrur M.Khan و Mashfiq Ibne Akbar سنة 2013 التي تناولت أثر الخطر السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 94 دولة حول العالم خلال الفترة (1986-2009)، أين قام الباحثان في هذه الدراسة باستخدام مؤشر الخطر السياسي الصادر عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG index) والذي يعتبر مؤشر مركب يشمل 12 مؤشر فرعي (مثل درجة استقرار الحكومة، وجود نزاعات داخلية وخارجية، الفساد، الاضطرابات العرقية، سيادة القانون والنظام،.... وغيرها)، كما قام الباحثان أيضا في هذه الدراسة بتقسيم الدول محل الدراسة إلى أربعة مجموعات (الدول ذات الدخل المنخفض، الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط، الدول ذات الدخل الفوق المتوسط، الدول ذات الدخل المرتفع). وقد بينت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معظم المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الخطر السياسي وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العالم ككل والوارد إلى الدول ذات الدخل المرتفع، مع ملاحظة أن هذه العلاقة كانت قوية جدا مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول ذات الدخل الفوق متوسط.<sup>2</sup>

وعلى عكس الدراسات السابقة فالدراسة القياسية التي أنجزها عيماد داتو سعيد ومكيدش محمد سنة 2014 حول أثر كل من المحددات السياسية والاجتماعية، والمحددات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1972-2008)، توصلت إلى عدم معنوية العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومتغير الخطر السياسي (الحقوق السياسية)،<sup>1</sup> وهو ما يدعم أعمال قرين و بينيث Green و Bennet سنة 1972 اللذان توصلا أيضا إلى عدم معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> Baek Kyeonghi, Xingwan Qian, **An analysis on political risks and the flow of foreign direct investment in developing and industrialized economies**, Journal of Economics, Management and Financial Markets, Addleton Academic Publishers, New York, Vol(06), Issue(04), 2011, pp23-24.

<sup>2</sup> Mashrur M. Khan and Mashfiq Ibne Akbar, **The Impact of Political Risk on Foreign Direct Investment**, International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education, Canada, Vol(05), Issue(08), 2013, pp148-153.

<sup>1</sup> عيماد داتو سعيد، مكيدش محمد، دراسة قياسية لأثر المحددات السوسيوسياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد (05)، العدد(01)، 2014، ص ص 21-25.

المباشر الأمريكي والاستقرار السياسي في 46 دولة مضيضة ما بين دول متقدمة ونامية،<sup>1</sup> وهي نفسها النتيجة التي توصل إليها قرين وكُونِينْهُام Green و Cunningham سنة 1975، حول عدم معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي والاستقرار السياسي في الدراسة التي شملت 25 دولة مضيضة، وعدد أكبر من المتغيرات المستقلة مقارنة بدراسة فُرينْ وبيِنْت سنة 1972 السابقة.

### ثانيا: السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية تلك السياسات التي تؤثر على الصادرات والواردات والتي تساعد في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشمل:

**1- الحواجز التجارية:** إن وجود حواجز مرتفعة على الواردات في الدول المضيضة، يمكن أن يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى القفز على هذه الحواجز من خلال تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة كبديل عن التجارة. ورغم وجود العديد من البراهين التي تؤكد على أن الشركات تميل إلى إحلال الصادرات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون التعريفات الجمركية مرتفعة، إلا أنه توجد في نفس الوقت العديد من الدراسات التجريبية التي تظهر أنه بعدما كانت التعريفات ترتبط إيجابا مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الماضي، أصبحت الآن ترتبط سلبا، وذلك كنتيجة للتنظيم الجديد للإنتاج الدولي الذي تقوم فيه الشركات المتعددة الجنسيات باختيار مواقع أنشطتها في بلدان مختلفة بغية الاستفادة من فروقات التكلفة واقتصاديات الحجم.<sup>2</sup>

من وجهة أخرى وفيما يتعلق بالصادرات فرغم منع استخدام القيود الكمية في إطار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن فرض القيود على الصادرات مثل فرض تراخيص التصدير على بعض المنتجات مازالت حتى الآن موجودة في العديد من الدول، وهو ما من شأنه إعاقة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير والذي يحتمل أن يكون أكثر فائدة للاقتصاد المضيض.<sup>3</sup> إذا فالحوجز التعريفية وغير التعريفية يمكن أن تلغي المزايا التنافسية التي يوفرها الاقتصاد المضيض ومنه التأثير سلبا على اختيار المستثمرين للمواقع الاستثمارية في الخارج. ومن بين الدراسات التطبيقية التي تؤكد هذا الاتجاه نذكر دراسة فُرانسِينْكا دي مورو Francesca Di Mauro سنة 2000 حول تأثير الاندماج الاقتصادي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث شملت هذه الدراسة ثمانية دول خلال سنوات 1988، 1993، 1996. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجد تأثير للحوجز التعريفية على

<sup>1</sup> Harinder Singh, Kwang W. Jun, **Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries**, Policy Research Working Paper 1531, World Bank, Washington DC, USA, November 1995, p5.

<sup>2</sup> OECD, **A policy framework for investment: Trade Policy**, Paper presented at the Conference on: investment for development - making it happen, Organized by the OECD investment committee in partnership with the World Bank, Brazil, 25-27 October 2005, p6.

<sup>3</sup> Ibid, pp13-14.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني أن حجة القفز على الحواجز التعريفية لا يدعمها التحليل التجريبي، في المقابل وبالنسبة للحواجز غير التعريفية فالدراسة تشير إلى أن لها تأثير سلبي كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة؛ أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تتدفق فقط إذا ما تم تخفيض الحواجز غير التعريفية.<sup>1</sup>

في المقابل توجد دراسة دُومِينِيك سَالْفَاتُورُ Dominick selvatore في سنة 1991 التي توصل فيها إلى أن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة التي مصدرها اليابان خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، هي نتيجة لبعض تدابير حماية التجارة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية أو هددت بتنفيذها. فبحسب هذه الدراسة فإن البيانات المتوفرة حول قطاع صناعة التلفزيونات الملونة بالولايات المتحدة، وقطاع السيارات وصناعة الصلب تشير بوضوح إلى أن القوة الرئيسية التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة اليابانية على الدخول إلى الولايات المتحدة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي هي زيادة التدابير الحمائية الأمريكية على هذه القطاعات والمتمثلة في القيود غير التعريفية.<sup>2</sup>

وتؤكد دراسات أخرى على العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والانفتاح التجاري للدول المضيفة وخصوصا الدول النامية، والذي يمكن إرجاعه إلى حاجة هذا الاستثمار إلى المدخلات الوسيطة التي لا تكون متوفرة في الدول المضيفة النامية أو بسبب استهدافه للتصدير أو بسبب صغر حجم السوق المحلي في الدول المضيفة، وهو الأمر الذي يدفع هذا الاستثمار إلى التوجه نحو الدول الأكثر انفتاحا على التجارة. ومن بين الدراسات التي تؤكد هذا الاتجاه نذكر دراسة شَاكْرَابَارْتِي 2001 Chakrabarti, A، حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أشارت إلى أن الانفتاح التجاري أكثر ارتباطا بالاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى.<sup>3</sup>

كذلك دراسة Tonia Kandiero و Margaret chitiga سنة 2006 حول أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إفريقيا، باستخدام نموذج بيانات بانل لـ 50 دولة افريقية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2001، أين قام الباحثان بالتعبير عن الانفتاح التجاري ب(الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الداخلي الخام). وقد توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى أن النسبة المعبر عنها بالاستثمار

<sup>1</sup> Francesca Di Mauro, **the Impact of Economic Integration on FDI and Exports: A Gravity Approach**, Centre for European Policy Studies (CEPS) Working Document No 156, Archive of European Integration (AEI), Brussels, NOVEMBER 2000, pp12-22.

<sup>2</sup> Dominick Salvatore, **Trade Protection and Foreign Direct Investment in the U. S**, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications in association with the American Academy of Political and Social Science, USA, Vol(516), 1July 1991, p91.

<sup>3</sup> OECD, **A policy framework for investment: Trade Policy**, Op.Cit., p7.

الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام (FDI/GDP) تستجيب بشكل جيد مع زيادة الانفتاح التجاري للاقتصاد ككل وخاصة في قطاع الخدمات.<sup>1</sup>

أيضا دراسة Qamar Uz Zaman وآخرون سنة 2018 وهي عبارة عن دراسة مقارنة بين دول الهند وإيران وباكستان حول تأثير الانفتاح التجاري لهذه الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1982-2012) باستخدام نماذج بيانات بانل، أين تم التعبير عن الانفتاح التجاري ب(الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الداخلي الخام). وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنه كلما زادت درجة الانفتاح التجاري لهذه الدول كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وبناء على نتائج هذه الدراسة توصل الباحثون إلى أن زيادة الانفتاح التجاري ستكون أفضل خيار من أجل ضمان تدفقات أكثر ومستدامة من الاستثمارات الواردة على المدى الطويل وأيضا من أجل تحسين رفاهية السكان.<sup>2</sup>

دراسة Skandalis و Liargovas سنة 2011 حول دور الانفتاح التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وعددها 36 دولة موزعة بين أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا، ودول الكومنولث، وأوروبا الشرقية، باستخدام نماذج بيانات بانل خلال الفترة (1990-2008)، وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة ثمانية مؤشرات مختلفة لقياس الانفتاح التجاري تتمثل في: الصادرات مقسمة على الناتج الداخلي الخام، الواردات مقسمة على الناتج الداخلي الخام، حجم التجارة الكلي مقسم على الناتج الداخلي الخام، حجم التجارة الكلي مقسم على الناتج الداخلي الخام الفردي، إضافة إلى مؤشرات أخرى تشمل مؤشر RSTI مؤشر VI، مؤشر LI، مؤشر Outlie. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنه على المدى الطويل يؤثر الانفتاح التجاري إيجابا على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.<sup>3</sup>

**2- الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف:** إن الانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية يساعد الاقتصادات الصغيرة الحجم على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب خلق أسواق أكبر وتعزيز الأرباح المحققة من التجارة، وبسبب أيضا أن الجمع بين الأسواق الكبيرة الحجم ووفورات الحجم تجعل من الاستثمارات أكثر ربحية. ففي سياق سلاسل القيمة العالمية (الانتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات يتم في مواقع مختلفة)، لم يعد حجم السوق محددًا بالحدود الوطنية، بل إن حجم السوق يعتمد أيضا على شبكة الاتفاقيات التجارية الموقعة عليها الدول المضيفة، كما يمكن لاتفاقيات التجارة الإقليمية أن تجذب كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة. ويدعم هذا الاتجاه العديد من الدراسات التجريبية، من بينها نذكر دراسة Raymond MacDermott سنة 2006 حول أثر اتفاقية التجارة الإقليمية لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) على تدفقات الاستثمارات

<sup>1</sup> Tonia Kandiero, Margaret Chitiga, **Trade openness and foreign direct investment in Africa**, South African Journal of Economic and Management Sciences, South Africa, Vol(09), Issue(03), 2006, p362.

<sup>2</sup> Qamar Uz Zaman et al, **Trade Openness and FDI inflows: A comparative study of Asian countries**, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Czech, Vol(07), Issue(02), 2018, p393.

<sup>3</sup> Panagiotis Liargovas, Konstantinos S. Skandalis, **Foreign Direct Investment and Trade Openness: The Case of Developing Economies**, Social Indicators Research, Springer, Vol(106), Issue(02), 2012, pp328-329.

الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (1982-1997)، أين أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تخفيض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء الثلاثة (أمريكا، والمكسيك، وكندا) في إطار اتفاقية (NAFTA) كان له الأثر الإيجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، كما أن هذه الزيادة في التدفقات الواردة لا يبدو أن مصدرها هو الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى.<sup>1</sup>

أيضا دراسة Ponce Aldo Fernando سنة 2006 حول أثر اتفاقات التجارة الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا اللاتينية باستخدام نماذج بيانات بانل لـ 17 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1985-2003)، أين أشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن توقيع دول أمريكا اللاتينية على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية كان له الأثر الإيجابي في جذب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، وأن الدول التي وقعت على عدد أكبر من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية زادت درجة فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

**3- استراتيجية ترقية الصادرات:** يساعد تبني استراتيجيات التوجه نحو التصدير من قبل الدول المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه في تعزيز تنافسية الصادرات، إذا فالجمع بين تيسير التجارة وترقية الصادرات ستؤدي بالنسبة للكثير إلى نتائج مفيدة. فبسبب الصعوبات التي تواجهها الدول النامية عند إطلاق صادرات جديدة تملك فيها ميزة تنافسية، فإن سياسات ترقية الصادرات تعتبر خطوات استباقية لمواجهة تلك الصعوبات. كما أن استراتيجية ترقية الصادرات لا تعني بالضرورة تطبيق تدابير دعم حكومية، وإنما قد تعني الحياض التجاري أو الابتعاد عن التحيز، فالسياسات التجارية المحايدة التي تلغي التحيز ضد التصدير يمكن أن تكون كافية لجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير.

من وجهة أخرى فقد تمكنت العديد من الدول من إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب أن هذه المناطق تسمح بتحرير التجارة في منطقة محدودة مع منح مزايا خاصة للشركات المصدرة مثل الضرائب والوائح التنظيمية، إضافة إلى حماية المنتجين المحليين داخل الدولة من المنافسين الأجانب، لكن النتيجة كانت أن بعض الدول نجحت في هذا النوع من الاستراتيجيات والبعض الآخر لم ينجح.<sup>3</sup> وما يؤيد هذا الاتجاه هي دراسة Ronald B Davies و Radolphe Desbordes سنة 2018 حول تأثير مناطق تجهيز الصادرات في جذب مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة، وذلك باستخدام معطيات حول مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة حول العالم خلال الفترة (2003-

<sup>1</sup> Raymond MacDermott, **Regional trade agreement and foreign direct investment**, The North American Journal of Economics and Finance, Virginia Military Institute, United States, Vol(18), Issue(01), 2007, pp114-115.

<sup>2</sup> Ponce Aldo Fernando, **Openness and Foreign Direct Investment: The Role of free trade agreements in Latin America**, MPRA paper 8858, University of Connecticut, Germany, 2006, pp21-22.

<sup>3</sup> OECD, **A policy framework for investment: Trade Policy**, Op.Cit., pp14-15.

(2014)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مناطق تجهيز الصادرات حول العالم لها تأثير كبير في جذب مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في قطاعات التصنيع الكثيفة للتجارة واليد العاملة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: السياسة الضريبية

عند استخدام الأدوات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن العديد من الدول المضيفة تعتمد على المقاربة الموجهة؛ والمتمثلة بشكل أساسي في تخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات من خلال منح الإعفاءات الضريبية، والتخفيضات المؤقتة لأنواع معينة من الاستثمارات والشركات. كما تقوم العديد من الدول خاصة الصناعية باستخدام مقاربة موجهة أخرى عن طريق تغطية نفقات الاستثمار من خلال منح الإعفاءات الضريبية أو الائتمانات لكل أنواع الاستثمارات أو للاستثمارات التي ترغب الحكومة في ترقيتها، لكن هذه الإعفاءات الضريبية تكون موجهة لترقية الاستثمارات الجديدة بدلا من أن تستفيد منها الاستثمارات القديمة، مثل ما هو الحال في تخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات. ورغم ذلك تبقى هذه الإعفاءات الضريبية تعاني من بعض العيوب والنقائص، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تتطلب فترات نماء طويلة، والموجودة في بيئات اقتصادية كلية غير مستقرة، علاوة على أنها تشكل صعوبات إدارية لإدارة الضرائب وتتطلب أنظمة محاسبية متطورة.<sup>2</sup>

في المقابل فإن عدد قليل من الدول تختار مقاربة غير موجهة تتمثل في تخفيض معدل الضريبة الفعلي على الشركات عند تقديم حوافز محدودة أو غير محدودة، وهي نفسها المقاربة التي اعتمدها اقتصادات صغيرة الحجم مثل هونغ كونغ (الصين)، ولبنان، وموريشيوس. فالمستثمرون الدوليون ينظرون بشكل إيجابي إلى الدولة التي تقدم معدل ضريبة منخفض خاصة لما يكون أقل من المعيار الدولي الذي يتراوح ما بين 35% و40%، كما أن المعدل المنخفض يشير إلى أن الحكومة مهتمة بترك السوق هو من يحدد الاستثمارات الأكثر ربحية. لكن هذه المقاربة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض العوائد الضريبية، على الأقل خلال الفترة الانتقالية على اعتبار أنه على المدى الطويل يمكن لبساطة النظام الضريبي أن يجذب المزيد من المستثمرين وبالتالي زيادة القاعدة الضريبية ومنه تعويض الانخفاض الأولي في العوائد الضريبية.

كما توجد مقاربة أخرى تتمثل ببساطة في إلغاء الضرائب على جميع المستثمرين أو على مستثمرين محددين؛ مثل الدول التي تعرف بالجناات الضريبية والتي تلغي بشكل عام كل أنواع الضرائب المباشرة على الدخل، وتعتمد فقط على الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والعمالة، أو مثل الدول الأخرى التي تمنح حوافز ضريبية فقط على الأنشطة الموجهة للتصدير داخل مناطق تجهيز الصادرات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ronald B. Davies, Rodolphe Desbordes, **Export Processing Zones and the Composition of Greenfield FDI**, working paper18/07, Centre for economic research, school of economics, University College Dublin, Ireland, 2018, p17.

<sup>2</sup> Jacques Morisset, **Tax Incentives: using tax incentives to attract foreign direct investment**, Public policy for the private sector, Note no. 253, World Bank, Washington DC, 2003, p2.

<sup>1</sup> Idem.

وقد أجريت العديد من الدراسات القياسية لدراسة أثر السياسات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة سْتَيْفَانْ كَاسُو Steven P.Cassou سنة 1997، وهي دراسة قياسية حول أثر السياسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى، باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1970-1989)، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود معنوية إحصائية لكل من أثر معدلات الضريبة على الشركات ومعدل الضريبة على الدخل، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الدول الأم والدول المضيفة.<sup>1</sup>

دراسة شارفَاش Sharvesh وآخرون سنة 2017 حول أثر السياسة الضريبية لموريشيوس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أين تم في هذه الدراسة توزيع استبيان على 180 محاسب من أجل التعرف على رأيهم في الضريبة على رأس المال، أين أشارت معظم إجاباتهم إلى أن الضريبة على أرباح رأس المال تعتبر من العوامل المهمة المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاتفاقات الضريبية الثنائية، إلا أنها ليست العامل الوحيد.

كما أُستخدِم في هذه الدراسة أيضا تحليل الانحدار من أجل تأكيد النتيجة التي تم التوصل إليها في الاستبيان، أين تم التوصل إلى أن الضريبة على رأس المال إلى جانب الناتج الداخلي الخام الفردي، واللغة، والمسافة تعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريشيوس في إطار الاتفاقات الضريبية الثنائية. كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن المستثمرين الأجانب يستخدمون الاتفاقات الضريبية الثنائية التي تجمع موريشيوس مع الدول الأخرى، كمنصة للاستثمار في موريشيوس؛ بسبب أن الاستثمارات في موريشيوس تخضع لمعدل ضريبة على رأس المال يقدر بـ 0%.<sup>2</sup>

دراسة سْتَيْفَانْ فَانْ بَارِيْس Stefan Van Parys سنة 2012 التي اهتمت بالبحث في العلاقة بين الضريبة على الشركة والاستثمار في البلدان النامية مع إعطاء أهمية خاصة للحوافز الضريبية. حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة: هل تخفيض الضريبة على الشركات يشجع هذه الأخيرة على الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري غير الجذاب نسبياً، كما هو الحال في البلدان ذات المناخ الاستثماري الجذاب نسبياً؟ هل تعتبر الحوافز الضريبية المحددة فعالة في جذب الاستثمار؟. هل تأخذ الحكومات بعين الاعتبار سياسة الضرائب المطبقة في كل منها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الضريبية؟.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أقل حساسية للمعدل الفعال للضريبة على الشركات في البلدان ذات المناخ الاستثماري غير الجذاب نسبياً. كما أن المعدلات

<sup>1</sup> Steven P. Cassou, **The link between tax rates and foreign direct investment**, Applied Economics Journal, Routledge, Vol(29), Issue(10), 1997, p1295.

<sup>2</sup> Sharvesh Digumber et al, **Tax Policy and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Mauritius**, International Business Research Journal, Canadian Center of Science and Education, Canada, Vol(10), Issue(03), 2017, p42.

المنخفضة للضريبة على دخل الشركات إلى جانب الإعفاءات الضريبية الطويلة تعتبر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ولكن ليس إلى أفريقيا. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضا إلى أن تخفيض درجة تعقيد النظام الضريبي ومنح المزيد من الضمانات القانونية يساعد في جذب الاستثمار إلى منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي (CFA franc zone). وأخيرا، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأدوات الضريبية التي تكون الشركات أكثر حساسية لها (معدل ضريبة على دخل الشركة والإعفاءات الضريبية) هي الأدوات التي تتنافس فيها الحكومات بشكل أقوى.<sup>1</sup>

كذلك دراسة جَايمس هينس وميهير ديساي James R. Hines Jr و Mihir A. Desai سنة 2001 حول اختبار أثر الضرائب غير المباشرة (لا تتعلق بالدخل) على كل من اختيار موقع وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذ من قبل الشركات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات 1982، و1989، و1994. حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأعباء الضريبية غير المباشرة بالنسبة للشركات الأمريكية في الخارج تتجاوز بشكل كبير التزاماتها تجاه ضريبة الدخل الأجنبية، وعليه فالضرائب غير المباشرة تؤثر بقوة على سلوك الشركات الأمريكية في الخارج.

كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تأثير الضرائب غير المباشرة يُعزى جزئيا إلى عدم قدرة المستثمرين الأمريكيين على طلب إعفاءات ضريبية على التزاماتهم الضريبية داخل الدولة الأم إلا في حالة الضرائب الأجنبية على الدخل، وهذا ما يجعل من المنطقي أن الضرائب الأخرى غير المباشرة في الخارج لا تشجع على تنفيذ الاستثمارات المباشرة في الخارج. وحسب هذه الدراسة دائما فإن التقديرات تشير إلى أن زيادة معدل الضريبة غير المباشرة بـ 10% تؤدي إلى انخفاض دخل فروع الشركات الأمريكية التابعة في الخارج بنسبة 9.2%، وتؤدي أيضا إلى انخفاض نسبة (رأس المال/العمل) بنسبة 8.6%. إذا فهذه التقديرات من شأنها أن تؤثر على عملية المفاضلة بين الضرائب المباشر وغير المباشرة من أجل زيادة الإيرادات عند جذب رؤوس الأموال من قبل الدول المضيفة.<sup>2</sup>

### رابعا: السياسة الحكومية

ناذرا ما تتخذ حكومات البلدان المضيفة مواقف محايدة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الحكومات غالبا ما تعتمد على سياسات تستهدف إما تشجيع أو تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر. فتقريبا كل الدول المضيفة تضع حواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بشكل رسمي أكبر أو أقل، وبمستوى من الشفافية أكبر أو أقل، لكن في نفس الوقت فإن العديد من الحكومات المضيفة تقدم حوافز ضمنية وصرحة

<sup>1</sup> Stefan Van Parys, **the effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries**, Revue de Reflets et perspectives de la vie économique, De Boeck Université, Belgium, Vol(0), Issue(03), 2012, p129.

<sup>2</sup> Mihir A. Desai, James R. Hines Jr, **Foreign Direct Investment in a World of Multiple Taxes**, NBER Working Paper No.8440, National Bureau of economic research, Cambridge, UK, August 2001, pp1-2.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

للشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للأجانب من أجل تأسيس شركات تابعة لها في أسواق الحكومات المضيفة.<sup>1</sup>

هذا وتشمل الحواجز المباشرة مثلاً فرض قيود على نسب الملكية الأجنبية المسموح بها، وإجراءات الموافقة المرتبطة بمستويات الأداء مثل إلزامية زيادة حجم الصادرات من البلد المضيف، وعدم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المستثمرين الأجانب. من وجهة أخرى فالسياسات الحكومية قد تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تغيير جاذبية الدولة المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز التي تعرضها، فالعديد من هذه الحوافز هي حوافز غير مباشرة وضمنية مثل الحوافز التي تعزز تسريع النمو الاقتصادي وتعزز استقرار سعر الصرف والتي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. أما الحوافز الصريحة فهي تلك التي تتعلق بالضرائب واللوائح التنظيمية الموجهة نحو فئات استثمارية معينة، لكن دون التمييز بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية وبالتالي لا يمكن اعتبارها سياسات استثمار أجنبي مباشر في حد ذاتها.<sup>2</sup>

وبشكل عام فالحوافز التي تُمنح من قبل حكومات البلدان المضيفة من أجل جذب الشركات المتعددة الجنسيات تشمل الحوافز الآتية:<sup>3</sup>

- الحوافز الضريبية مثل خفض الضرائب والإعفاءات من الحقوق الجمركية وغيرها. ويمكن القول بأن الحوافز الضريبية يمكن لها أن تنجح في جذب مجموعة جديدة من الاستثمارات لكن لا يمكن لها جذب تلك الاستثمارات ذات الطبيعة الطويلة الأمد؛
- الحوافز المالية مثل الإعانات والمنح وضمانات القروض؛
- تفضيلات السوق، والتي تشمل حقوق الاحتكار، الحماية من المنافسة المتأتمية من الواردات، والعقود الحكومية التفضيلية؛
- توفير منشآت قاعدية ووقود وطاقة بتكلفة منخفضة؛
- توفير المعلومات عن طريق الوكالات التي تقع في الدول الأم؛
- توفير إطار من أجل تنفيذ سياسات مستقرة وواضحة وفعالة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- شروط مرنة فيما يتعلق بمشاركة الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

هذا ويرى بعض المراقبون أن هذه السياسات تستطيع أن تشوه النشاط الاقتصادي وبشدة، كما تستطيع أن تقلل من كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك فإن المكاسب المحققة من هذه السياسات تميل إلى أن تكون على حساب دول أخرى. كما يمكن القول أن الحوافز عادة ما تميل لصالح

<sup>1</sup> Steven Globerman, Daniel M. Shapiro, **The Impact of Government Policies on Foreign Direct Investment: The Canadian Experience**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(30), Issue(03), 1999, p513.

<sup>2</sup> Ibid, pp514-515

<sup>3</sup> Imad.A Moosa, **Foreign direct investment: theory, evidence and practice**, Palgrave Macmillan Press, New York, 2002, p55.

الشركات التي تنفذ الاستثمارات مهما كانت طبيعتها، وعليه فالنتيجة هي الإصراف في تقديم الحوافز بين الدول المضيفة المتنافسة، على الرغم من أن ما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة لا يتعلق بالحوافز فقط وإنما بالمناخ الاستثماري الإجمالي (الذي يتكون من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

فالحوافز والامتيازات غالباً ما تساعد فقط في الإشارة إلى أن المناخ الاستثماري لدولة ما هو مناخ جذاب، بل إنها تكلف الحكومات المضيفة جزء من عائدات الضرائب مقابل جذب حجم صغير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. علاوة على ذلك وبما أن الحكومات المضيفة تنفقر إلى المعلومات اللازمة من أجل تقييم المحفزات التي يجب تقديمها من أجل ضمان الحصول على مشاريع استثمارية معينة، وبسبب القوة التفاوضية للشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذه الأخيرة غالباً ما تكون في موقع يسمح لها بالحصول على محفزات تزيد عن احتياجاتها، بل ويمكن تزيد عن الفوائد التي تجلبها معها للدول المضيفة.<sup>1</sup>

وقد تناولت العديد من الدراسات التجريبية أهمية السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة راشمي بانغا Rashmi Banga سنة 2003 حول أثر السياسات الحكومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 15 دولة نامية تنتمي إلى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة (1980-2000)، أين قامت هذه الدراسة من خلال نماذج بيانات بآئل باختبار أثر كل من المحفزات الضريبية وإزالة الحواجز الاستثمارية واتفاقيات الاستثمار الثنائية الموقعة بين الدول المضيفة والدول المتقدمة والنامية الأخرى، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية. كما قامت هذه الدراسة من وجهة إجراء تحليل للتدفقات التي مصدرها الدول المتقدمة والنامية مجتمعة والمتجهة إلى الدول النامية، ومن وجهة أخرى إجراء تحليل منفصل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي مصدره الدول المتقدمة والمتجه إلى الدول النامية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي مصدره الدول النامية والمتجه إلى الدول النامية الأخرى.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المحفزات الضريبية لا تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكلية، لكن إزالة حواجز وعراقيل الاستثمار كان له الأثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي. ورغم ذلك فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي مصدره الدول المتقدمة والدول النامية كل على حدة ينجذب إلى سياسات انتقائية مختلفة؛ ففي حين أن تخفيض القيود الاستثمارية له أثر إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي مصدره الدول المتقدمة، فإن الحوافز الضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية له أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي مصدره الدول النامية. كما توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن اتفاقات الاستثمار الثنائية التي تركز على المعاملة غير التمييزية للاستثمار الأجنبي المباشر، تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي إلى الدول النامية، لكن

<sup>1</sup> Ibid, p56.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الاتفاقات الثنائية التي لها أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية هي الاتفاقات الموقعة مع الدول المتقدمة وليست الاتفاقات الموقعة مع الدول النامية.<sup>1</sup>

وقد ناقش بريور Brewer سنة 1992 آثار السياسات الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته خيار استراتيجي للشركات، أين قام بريور في دراسته هذه بتنفيذ تحليل شامل لمختلف السياسات الحكومية وآثارها المهمة على عدم كمال السوق ومنه على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دمج في تحليله توليفات متنوعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية. وبينت نتائج هذه الدراسة أن بعض السياسات الحكومية تُخفض من عدم كمال الأسواق في حين أن بعض السياسات الحكومية الأخرى تزيد من عدم كمال الأسواق، وأن بعض تلك السياسات الحكومية وآثارها على عدم كمال الأسواق تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر خيار استراتيجي أقل جاذبية بالنسبة للشركات مقارنة بالتجارة والترخيص، في حين أن السياسات الحكومية الأخرى وآثارها على عدم كمال الأسواق تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية.<sup>2</sup>

كذلك دراسة شابيرو وقلوبرمان Shapiro و Globerman سنة 1999 حول أثر التغيرات في سياسة الحكومة الكندية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كندا والصادرة منها، أين ركزت هذه الدراسة على التغيرات الرئيسية التي عرفتتها سياسة الحكومة الكندية خلال الفترة (1950-1995) والتي تمثلت في: إصدار قانون مراجعة الاستثمار الأجنبي سنة 1973 الذي يفرض مراجعة كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كندا، وقانون الاستثمار الكندي الذي صدر سنة 1985 والذي أشر على تحول كبير في سياسة الحكومة الكندية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأمريكا سنة 1989 واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994، بالإضافة إلى السياسات التي أصدرتها الحكومة الكندية على المستوى القطاعي مثل اتفاقية تحرير التجارة في قطاع السيارات بين كندا وأمريكا سنة 1965، وبرنامج الطاقة الوطني الكندي لسنة 1980 الذي يعطي الأفضلية للشركات الكندية في نشاطات الاستخراج على الحدود في مجال النفط والغاز.

وقد أشارت النتيجة الإجمالية لهذه الدراسة إلى أن السياسات الحكومية يمكن أن يكون لها تأثيرات معتبرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن ليس بشكل مطلق؛ ففي حالة كندا توصلت الدراسة إلى أن كل من اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وكندا (FTA)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من كندا، في حين أن قانون مراجعة الاستثمار الأجنبي (FIRA) لا تأثير له على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أنه لا تأثير لسياسات الحكومة الكندية على المستوى القطاعي (قطاع السيارات Autopact،

<sup>1</sup> Rashmi Banga, **Impact of Government policies and Investment Agreements on FDI Inflows**, Working Paper No116, Indian Council for Research on International Economic Relations, India, 2003, pp33-35.

<sup>2</sup> Thomas L. Brewer, **effects of government policies on foreign direct investment as a strategic choice of firms: an expansion of internalization theory**, the International Trade Journal, Routledge, Vol(07), Issue(01), 1992, pp166-126.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

والبرنامج الوطني للطاقة (ENP) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر الكلي، لكن هذا لا يعني أن هاتين السياستين لا تملكان أي تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السيارات والبرنامج الوطني للطاقة.<sup>1</sup>

أما دراسة ديزك ويلن تي فلذ Dirk Willen te Velde سنة 2001 فقام فيها بالربط بين السياسات الحكومية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة جعل هذا الاستثمار يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة. حيث يعتقد ديزك ويلن أن السياسات الحكومية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر غير كافية لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي لذلك اقترح سياسات حكومية إضافية لتحقيق ذلك.

وعموما فقد قام بتصنيف السياسات الحكومية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى تُعنى بسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة مثل توفير المحفزات المالية والضريبية. المجموعة الثانية تتعلق بسياسات تحسين وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أي بمعنى رفع مهارات العمليات الحالية من خلال مثلا تحسين المدخلات أو جذب عمليات جديدة كثيفة للمهارات، فسياسات الترقية والتحسين تعتبر مهمة للغاية في تحديد ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تستغل فقط وببساطة المزايا النسبية الساكنة في الدول المضيفة مثل أجور العمال المنخفضة أو الضرائب المنخفضة، أم أنها تعمل على تحسين المهارات ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات في الدول المضيفة. المجموعة الثالثة من السياسات الحكومية هي السياسات التي تتعلق بالروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية، والتي تعمل على تحقيق استفادة الشركات المحلية من الشركات الأجنبية من خلال مثلا تشجيع تدريب الموارد البشرية، وتشجيع نشاطات البحث والتطوير وترقية الصادرات... إلخ.<sup>2</sup>

### خامسا: المحددات الاستراتيجية

تتعلق المحددات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل الطويلة المدى التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد أجنبي،<sup>1</sup> ففي هذا الإطار قام روبرت Reuber وآخرون سنة 1973 بطرح العوامل الآتية التي تعتبر مفيدة في شرح قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Steven Globerman, Daniel M. Shapiro, Op.Cit., pp515-526

<sup>2</sup> Dirk Willem te Velde, **Government Policies Towards Inward Foreign Direct Investment In Developing Countries: Implications for human capital formation and income inequality**, Paper presented in Technical Meeting on: FDI, Human Capital and Education in Developing Countries, Organized by the OECD Development Centre, Paris, 13-14 December 2001, pp3-4.

<sup>1</sup> Bernard Michael Gilroy, Thomas Gries & Willem A. Naudé, **Multinational enterprises, foreign direct investment and Growth in Africa: South African Perspectives**, Physica Verlag Heidelberg Publisher, Germany, 2005, p59.

<sup>2</sup> ImadA. Moosa, Op.Cit., p58.

## الفصل الثاني:.....الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

- رغبة المستثمر الأجنبي في الدفاع عن الأسواق الخارجية القائمة، وأيضاً الدفاع عن الاستثمارات في الخارج مقابل المنافسين؛
  - الرغبة في الحصول على موطئ قدم في سوق محمي والمحافظة عليه، أو الرغبة في الحصول والمحافظة على مصدر إمداد والذي يمكن أن يكون مفيداً على المدى الطويل؛
  - الحاجة إلى تطوير علاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة لها في الخارج والمحافظة عليها؛
  - الرغبة في حث البلد المضيف على الالتزام الطويل المدى بنوع معين من التكنولوجيا؛
  - الاستفادة من ميزة التكامل مع نوع آخر من الاستثمار؛
  - اقتصاديات تطوير منتجات جديدة؛
  - المنافسة على حصص السوق بين الشركات الاحتكارية، والاهتمام بتعزيز المواقف التفاوضية.
- كما يرى فييتسوس Vaitsos سنة 1976 أن هذه العوامل لها آثار غير مباشرة، وطويلة المدى وأوسع على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تتعلق بشكل غير مباشر بربحية المجموعة ككل من خلال تأثيرها على تدفقات الدخل في المستقبل.
- في الأخير يمكن القول أنه إذا تعلق الأمر بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية، فالبلد المضيف يملك القليل مما يمكن أن يفعله من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً إلى أن الأمر يتعلق أكثر بخصائص الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نظريات تعتمد على محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعامل نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمناً مع نمط الدخول إلى الأسواق الأجنبية، ففي فترة الستينيات من القرن الماضي ركزت نظرية كيندلبرغر وهيمر (كيندلبرغر 1969، هيمر 1976)، ونظرية دورة حياة المنتج (فيرنون 1966) على مسألة الاختيار بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، أما في فترة السبعينيات فقد تمكن مدخل تدويل الإنتاج من تحديد أنماط أخرى للدخول إلى الأسواق الأجنبية والتي شملت كل من الترخيص، والامتياز، إضافة إلى تنفيذ ترتيبات مستقلة مثل التعاقد من الباطن، أما فترة الثمانينيات فقد تميزت ب بروز عمليات الاندماج والاستحواذ كنمط دخول مهم في الأسواق الأجنبية، وهو ما سلط الضوء على مسألة الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل استثمارات جديدة، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عمليات الاندماج والاستحواذ. في الوقت نفسه أدت المشاركة المتزايدة للشركات الأمريكية في المشاريع المشتركة الدولية إلى لفت الانتباه إلى دور الترتيبات التعاونية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Bernard Michael Gilroy, Thomas Gries & Willem A. Naudé, Loc.Cit.

<sup>1</sup> Buckley.P.J, M.Casson, **the multinational enterprise revisited: the Essential Buckley and Casson**, Palgrave Macmillan Press, London, UK, 2010, p177.

وقد ميز بُوكلي وكاسن سنة 2000 بين التصدير والترخيص والاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:<sup>1</sup>

- التصدير يتموقع محليا ويتم السيطرة عليه إداريا.
- الترخيص الأجنبي يتموقع في الخارج ويُسيطر عليه تعاقديا.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يتموقع في الخارج ويتم السيطرة عليه إداريا.

#### أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل التصدير

لقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية وعلى نطاق واسع لمسألة مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب التصدير، وذلك من خلال التركيز على الإشكالية الآتية: لماذا تقوم الشركات الكبيرة الحجم باستغلال مزايا احتكار القلة التي تملكها والمخاطرة بالإنتاج في الخارج بدلا من التصدير؟ وقد قام كل من سأنجايًا لال و بُول سْتريتنُ Sanjaya lall و Paul Streeten سنة 1977 بتحديد خمسة محددات رئيسية تفسر سبب تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير والتي يتم تلخيصها في الآتي:<sup>2</sup>

**1- تكلفة الإنتاج:** إن النظر إلى كل من سعر الصرف، وتقنيات الإنتاج، وتكاليف النقل وتحويل التكنولوجيا، بالإضافة إلى التكاليف المختلفة لعوامل الإنتاج، سيجعل بعض البلدان تملك مزايا اقتصادية بصفتها قواعد تصنيع مقارنة بالدول الأخرى، وهذا ما يوفر تفسير واضح لسبب قيام الشركات من دولة ما بإقامة مشاريع استثمارية في دول أخرى.

**2- سياسة الحكومة:** إن سياسة حكومة الدولة المضيفة فيما يتعلق بفرض تعريفات جمركية أو فرض قيود مباشرة وغير مباشرة على الواردات، بالإضافة إلى استراتيجيات احلال الواردات التي اتبعتها معظم البلدان الأقل نموا كانت مسؤولة إلى حد كبير على حث الشركات الأجنبية على التحول من التصدير إلى إقامة مرافق للتصنيع في هذه البلدان المضيفة.

**3- أهمية التسويق:** تَوَجُّه الشركات المتعددة الجنسيات نحو الخارج ليس فقط من أجل استغلال مزايا التكلفة، ولكن أيضا من أجل خدمة الأسواق المحلية بشكل أفضل، وعليه فمن المتوقع في الصناعات التي يكون فيها تمايز في المنتجات، وتشهد تغيرات سريعة في النماذج، ويمثل فيها الإعلان والبيع بالتجزئة أهمية كبرى، أن تَبْدُل الشركات الرائدة فيها قصارى جُهدِها لإرضاء الأذواق والمتطلبات المحلية، وهو الأمر الذي يستدعي إقامة منشآت تصنيع محلية بدلا من التصدير.

**4- رد فعل احتكار القلة:** حتى لو لم يكن أي من المحددات المذكورة سابقا، فإن الانتقال إلى الخارج لشركة واحدة في ظل ظروف احتكار القلة قد يدفع المنافسين للقيام بنفس الشيء. ففي إطار بنية المنافسة والتوازن

<sup>1</sup> Imad A. Mossa, Op.Cit., p59.

<sup>2</sup> Sanjaya Lall, Paul Streeten, **Foreign investment, Transnationals and Developing countries**, First Edition, Palgrave Macmillan Press, London, 1977, pp29-32.

في ظل احتكار القلة لا يستطيع أي من المشاركين تجاهل ما يفعله الآخر؛ فالانتقال إلى الخارج عادة ما يُفسَّر من قبل الآخرين على أنه تهديد للوضع الراهن، الأمر الذي يقتضي تحركات مضادة من قبلهم.

5- دورة حياة المنتج: التي اقترحها نموذج دورة حياة المنتج لفرنون، فبالرغم من أن هذا النموذج لا يقترح محدد جديد هنا، إلا أنه يستحق الذكر بسبب التسلسل الذي يفترضه، وبسبب الطريقة التي يجمع فيها ويعطي أدوارا مختلفة لكل من محددات التكنولوجيا، وتكاليف الإنتاج والتسويق.

وقد تم تقديم العديد من النماذج التي تفسر الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، من بينها نذكر النموذج الذي قدمه كل من بيتر إندرويك وهنري شونغ Peter enderwick و Henry chung سنة 2001 والذي يفسر سبب التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر عوض التصدير عند الدخول إلى الأسواق الأجنبية، ففي هذا النموذج اختار كل من هنري وبيتر عدد من المحددات التي تم اقتراحها في مختلف الأدبيات بصفتها محددات مهمة عند الاختيار بين هذين النمطين لدخول الأسواق والتي تشمل: الخبرة السابقة في تنفيذ الأعمال مع السوق المضيف، أثر وجود المغتربين في السوق المضيف، خصائص السوق المستهدف مثل حجم السوق، متطلبات خدمة المنتج (خدمات البيع القبلية والبعدي).

وباستخدام طريقة تحليل الانحدار اللوجستيكي لمجموعة من الشركات التي تمارس أعمالها في سوق أجنبي واحد، توصل هذان الباحثان إلى تحديد المحددات التي تظهر معنوية إحصائية والتي تفسر سبب توجه هذه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر عوض التصدير، ومنه التوصل إلى النتائج الآتية:<sup>1</sup>

- تتوجه الشركات التي تملك ميزة أثر المغتربين في الخارج إلى تبني نمط الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط دخول إلى الأسواق الأجنبية، في حين أن الشركات التي لا تملك مثل تلك الميزة تتوجه إلى اختيار نمط التصدير، فعند الدخول إلى بلد أجنبي مختلف ثقافيا، يساعد توظيف الشركات للمهاجرين في البلد المضيف على التغلب على عدم معرفتهم بالسوق الأجنبي، وذلك بسبب ما يملكه هؤلاء المغتربون من معارف حول البلد المضيف من لغة، وثقافة، وحتى علاقات أعمال.

- تميل الشركات التي تملك خبرات سابقة مع السوق المستهدف أو تملك خبرات سابقة مع أسواق أخرى لها نفس خصائص السوق المستهدف، إلى تبني نمط الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط دخول لهذا السوق المستهدف، في حين أن الشركات التي لا تملك مثل تلك الخبرات تميل إلى البدء بنمط التصدير.

- كما أشارت هذه النتائج أيضا إلى أن الشركات التي تستهدف بشكل أساسي تقديم خدمات في السوق الأجنبي المضيف تميل أكثر إلى تبني الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط دخول لهذا السوق.<sup>1</sup>

### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الترخيص

<sup>1</sup> Henry F.L. Chung, Peter Enderwick, *An Investigation of Market Entry Strategy Selection: Exporting VS Foreign Direct Investment Modes—A Home-host Country Scenario*, Asia Pacific Journal of Management, Springer, Vol(18), Issue(04), 2001, pp446-447.

<sup>1</sup> Ibid, p455.

بحسب لالٍ وسْترِيتن 1977 فإن المقصود بالترخيص هو بيع أو تأجير التكنولوجيا، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والخدمات الإدارية، والأصول الأخرى المماثلة.<sup>1</sup>

ومن بين المحددات التي تؤثر على الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص نذكر حجم السوق، وخطر الاستثمار، وسرية وحداثة التكنولوجيا، وسياسة الحكومة المضيفة، وإدارة الشركة واستراتيجيتها، وهيكل السوق الصناعي، بالإضافة إلى التكنولوجيات والمنتجات المتاحة. وبشكل عام فإن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الترخيص يرجع للمحددات الآتية:<sup>2</sup>

- السوق المضيف أكثر جاذبية وأكثر استقرارا سياسيا؛
- تكنولوجيا أكثر حداثة ومسيطر عليها بشدة؛
- شركات أكبر من حيث الحجم وأكثر انخراطا دوليا؛
- مصادر قوة السوق بالنسبة للشركة مُنتشرة على نطاق واسع؛
- قدرة استيعابية منخفضة للمُرخص له المحتمل من أجل تحويل الأصول.

على العكس من ذلك فإن تفضيل الترخيص على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى العوامل الآتية:

- انتشار التكنولوجيا على نطاق واسع؛
- صغر حجم السوق المضيف وزيادة خطورته؛
- إذا كانت الشركة عديمة الخبرة وذات نُفورٍ من المخاطر أو ذات توجه وطني؛
- إذا كانت الميزة الخاصة بالشركة أكثر تحديدا، وإذا ما زادت القدرات المحتملة للمُرخص له.

إن هذا يعتبر وصف مبسط ومقتضب لحالة معقدة، حيث أنه من الممكن أن نجد العديد من الوضعيات الوسيطة التي تتراوح بين الاستثمار في شركات تابعة مملوكة بالكامل، وبين الترخيص الذي يُمنح لشركات أخرى لا تربطها معها أي صلة.

### ثالثا: المشاريع المشتركة الدولية

رغم أن المشاريع المشتركة قد تم التطرق إليها في الفصل الأول بصفتها شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التطرق لها هنا بصفتها نمط من أنماط الدخول إلى الأسواق الأجنبية لن يَصُر في شيء، وذلك نظرا لبروزها كنمط دخول مهم في السنوات الأخيرة. فرغم أن الشركات المتعددة الجنسيات تُفضّل أن تكون الشركات التابعة لها في الخارج مملوكة من قبلها ملكية مطلقة أو تسيطر على الغالبية منها، إلا أنه توجد مجموعة من المحددات التي تجعلها توافق على إقامة مشاريع مشتركة في الخارج.

<sup>1</sup> Sanjaya Lall, Paul Streeten, Op.Cit., p34.

<sup>2</sup> Ibid, p35.

- ففي سنة 2000 قام كل من بُوْكَلِي وكاسُون بتلخيص المحددات التي تؤدي إلى إنشاء المشاريع المشتركة في الآتي:<sup>1</sup>
- استهداف حيازة أصول تكميلية؛
  - وجود فرص للتواطؤ؛
  - وجود عوائق تقف أمام الاندماج الكلي.

#### رابعاً: الاستثمارات الجديدة مقابل عمليات الاندماج والاستحواذ

عند اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط دخول للسوق الأجنبي فإنه لابد من اتخاذ قرار آخر والمتمثل في الاختيار بين تنفيذ استثمارات جديدة (إنشاء مرافق إنتاجية جديدة) أو تنفيذ عمليات اندماج واستحواذ. وعلى الرغم من أن هذين الشكلين من الاستثمار الأجنبي المباشر يُنظر لهما كشكلين بديلين لبعضهما البعض، إلا أنه نادراً ما يكونان بديلان مثاليان، فبعض المحددات والظروف الآتي ذكرها ربما لا تترك أي مجال للاختيار بين هذين البديلين. في هذا الإطار يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2000 إلى وجود أربعة محددات تجعل مسألة الاختيار بين الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ غير متاحة والتي تتمثل في:

**1- مستوى النمو الاقتصادي:** كلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي في البلد المضيف، كلما ارتفع المعروض من الشركات التي يمكن استهدافها عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ، وإذا كان خيار الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ متوفر في الدول المتقدمة، فإن الدول النامية تتوفر على شركات أقل من حيث إمكانية استهدافها رغم إمكانية توفر هذه الدول على فرص استثمارية، ومنه فمن المرجح أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل الاستثمارات الجديدة في الدول النامية.<sup>2</sup>

**2- سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:** قطعت الدول أشواطاً كبيرة في تحرير تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن معظم الدول الآن تعمل بنشاط على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أين يُطبق التحرير في كثير من الأحيان على كل من الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ، ومع ذلك ففي الواقع تعتبر عمليات الاستحواذ الأجنبية مقيدة في العديد من الدول النامية (إن لم يكن ذلك بحكم القانون)، بل وحتى في اللبدان المتقدمة هناك حاجة إلى الحصول على الترخيص من أجل الاستحواذ على الشركات في العديد من القطاعات، وهذا ما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ شكل الاستثمارات الجديدة في هذه الحالة.

<sup>1</sup> Imad A. Moosa, Op.Cit., p60.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Cross Border-Mergers and Acquisitions and Development**, New York and Geneva, 2000, p160.

3- الإطار المؤسسي: يتجسد دور العوامل المؤسسية في أن استخدام عمليات الاندماج والاستحواذ يتأثر بالاختلافات في حوكمة الشركات وهيكل الملكية حتى لو تعلق الأمر بين الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يفسر تباين أنماط الاندماج والاستحواذ ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من جهة، واليابان وألمانيا من جهة أخرى، أما في الدول النامية فإن الأسواق المالية البدائية والمعايير المحاسبية الضعيفة تجعل من الصعب تقييم قيمة أصول الشركات بدقة.

4- الظروف الاستثنائية: من المرجح أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل عمليات الاندماج والاستحواذ بغية إنقاذ المشاريع المتعثرة وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للحكومات، وذلك في حالة وقوع الأزمات المالية وتنفيذ برامج الخصخصة الواسعة، على اعتبار أن الاستثمارات الجديدة لا يمكن في هذه الظروف أن تلعب نفس الدور الذي تمارسه عمليات الاندماج والاستحواذ.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> Ibid, p161.

## خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الخلفية النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أين تم التوصل إلى أن محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بالتعدد والتباين، وذلك بسبب تعدد وتباين الزوايا التي اعتمدها كل نظرية في تفسير محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يجعل من الصعوبة الخروج بنظرية مثالية وعامة وشاملة تستخدم في تفسير محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العموم فقد تم في هذا الفصل محاولة تقديم بلورة لهذه المحدثات، من خلال تصنيفها إلى نظريات مفسرة لمحددات الاستثمار المباشر الصادر من الدول المتقدمة، وأخرى مفسرة لمحددات الاستثمار المباشر الصادر من الدول النامية، إضافة إلى نظريات تعتمد على محدثات أخرى.

فبالنسبة للنظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة، فقد أكدت النظريات التي تم تصنيفها تحت مجموع النظريات القائمة على هيكل السوق، والنظريات القائمة على تنظيم المؤسسة والحماية، والنظريات التجميعية، على ضرورة توفر الشركات من الدول المتقدمة على مجموعة من المزايا التنافسية حتى تتمكن من تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وهي المزايا التي عبرت عنها النظرية الانتقائية لِداينغُ بمزايا الملكية، ومزايا التدويل ومزايا الموقع.

أما بالنسبة للنظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، فقد أكدت النظريات التي تم تصنيفها إلى نظريات قائمة على المزايا التنافسية للشركات من الدول النامية، ونظريات قائمة على المزايا التنافسية للدول المضيفة، ونظريات تجمع بين المزايا التنافسية لكل من الشركات والدول المضيفة، على أن الشركات من الدول النامية تنفذ استثمارات مباشرة في الخارج رغم عدم امتلاكها في الكثير من الأحيان مزايا تنافسية، وحتى لو امتلكت في بعض الأحيان مزايا تنافسية فهي تبقى مزايا نسبية، مقارنة بالمزايا التنافسية للشركات من الدول المتقدمة.

وفي ختام هذا الفصل تم التطرق إلى نظريات أخرى تستخدم محدثات أخرى في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان هذا الاستثمار مصدره الدول المتقدمة أم الدول النامية؛ مثل محدد الخطر السياسي، ومحدد السياسة التجارية، ومحدد السياسة الضريبية، ومحدد السياسة الحكومية، والمحددات الاستراتيجية، وغيرها...، بالإضافة إلى التطرق إلى نظريات أخرى تستخدم محدثات أخرى في تفسير أنماط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

# الفصل الثالث

## تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة بروز كبير لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، إلا أن بروز هذا النوع من الاستثمار قد ميزه في الحقيقة مجموعة من الخصائص التي جعلته يختلف عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول الأخرى. إذا فالحقيقة التي تم التوصل إليها في الفصل السابق حول تعدد النظريات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم وجود نظرية عامة وشاملة، يضاف لها الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، هي كلها عوامل تجعل نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة غير قادرة على تقديم تفسير شامل لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وخصائصها، وغير قادرة على الإحاطة بكل محدداتها.

لذلك ومن أجل تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني وخصائصه، سيتم تبني اتجاه تفسيري يقوم على استخدام نوعين من المحددات التفسيرية؛ النوع الأول هو محدد الحكومة الصينية ودورها الكبير في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج، أما النوع الثاني فهي المحددات الاقتصادية التقليدية التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيضة معينة دون أخرى. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
- المبحث الثاني: محدد الحكومة الصينية ودورها في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني
- المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

### المبحث الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

يتناول هذا المبحث أهم الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ والتي تتمثل في خاصية البروز المتأخر والنمو السريع خلال فترة قصيرة، وخاصية الابتعاد التدريجي عن قطاع الموارد الأولية والتحول نحو استهداف أسواق الدول المتقدمة، والدور الكبير الذي تلعبه الشركات المملوكة للحكومة الصينية، بالإضافة إلى تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية وبحثها عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة، هذه الخصائص يتم التفصيل فيها في الآتي:

#### المطلب الأول: البروز المتأخر والنمو السريع

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في البروز مع بدايات الإصلاحات الاقتصادية الصينية أي في فترة ما بعد 1979، لكن مع التقدم في الإصلاحات الاقتصادية أخذ يتوسع شيئاً فشيئاً، ليشهد التوسع الحقيقي ابتداءً من سنة 2002 حتى يومنا هذا، وهو ما أكسبه ميزة فريدة من نوعها على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث لم يسبق لأي استثمار أجنبي مباشر صادر من أي اقتصاد أن نمى بهذه السرعة خلال فترة زمنية قصيرة (من 2002 حتى يومنا هذا) مثلما حدث مع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني. ويمكن تقسيم تطور حجم تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال تقريبا الأربعين سنة الماضية، إلى ثلاثة مراحل أساسية كالآتي:

#### أولاً: مرحلة البداية (1979-1991)

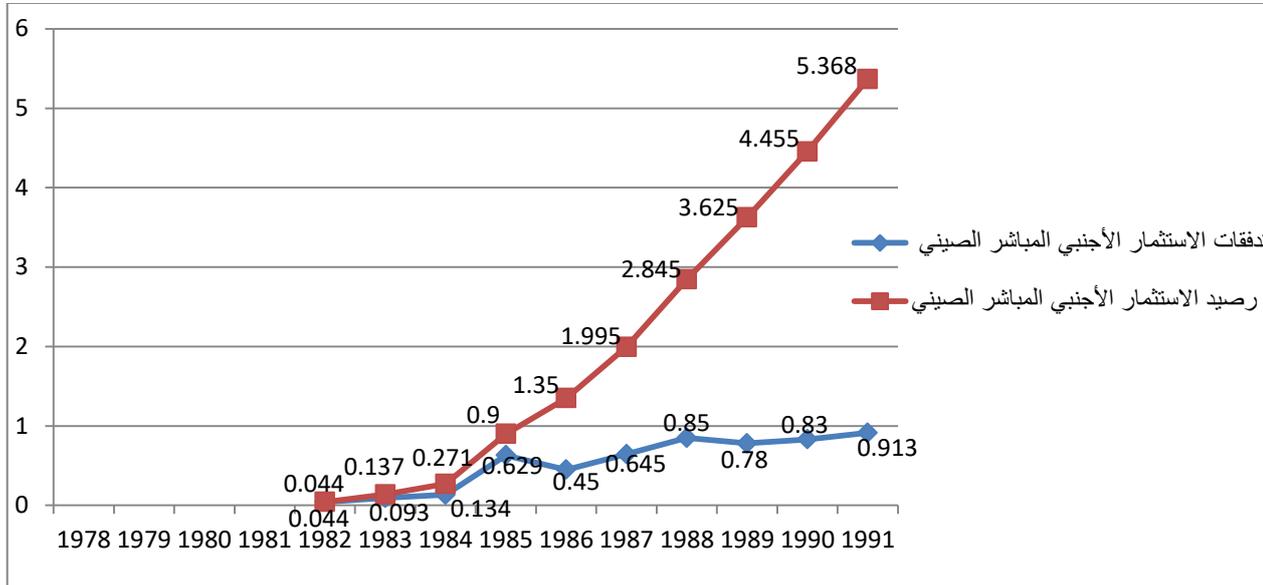
بعدما كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني معدوم تقريباً خلال الفترة التي سبقت 1979، بسبب أن اقتصاد البر الرئيسي الصيني كان خلال هذه الفترة عبارة عن اقتصاد مركزي مغلق، تحافظ الصين من خلاله على علاقات تجارية ومالية محدودة جداً مع دول العالم،<sup>1</sup> جاءت فترة ما بعد 1979 والتي شهدت بداية بروز وظهور الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، نتيجة تبني الصين لمجموعة من السياسات الإصلاحية والإنفتاحية، والتي كان لها تأثير إيجابي في بروز الاستثمار المباشر الصيني وزيادة حجمه شيئاً فشيئاً، مثلما يوضحه الشكل رقم (3-1) الآتي:

<sup>1</sup> Yue Fang Si, *Outward FDI from China: Historical Development, Geographical Distribution and the Obstacles to Subsidiary Business Success*, doctorate dissertation, Department 07: Mathematics, Computer Science, Physics and Geography, Institute of Geography, Justus-Liebig University, Germany, August 2013, p25.

الشكل رقم (3-1): تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة

الوحدة:(مليار دولار أمريكي)

(1991-1979)



Source:

-The world bank data, **Foreign direct investment, net outflows (BOP, current US\$)-China**, 20-03-2019, <https://data.worldbank.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN>

-UNCTAD, **Annex table04: FDI outward stock by region and economy (1990-2018)**, 20-03-2019, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

من الشكل أعلاه يتضح أن حجم تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال هذه المرحلة كان ضعيف جدا على الرغم من تحسنه مع مرور الوقت، فبعدما كان تقريبا معدوم خلال الفترة التي سبقت 1979، جاءت فترة ما بعد 1979 والتي شهدت بداية بروز وظهور الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، كنتيجة للإعلان في ديسمبر 1978 عن سياسات الإصلاح الاقتصادي لـ دَاَنْغ سَيَاو بِيَنْغ (Deng Xiaoping 邓小平)، وأيضا إعلان مجلس الدولة في أوت 1979 عن أولى التدابير التي سمحت للشركات الصينية بالاستثمار في الخارج.\* وقد نتج عن ذلك تنفيذ في نوفمبر من عام 1979 أول مشروع استثماري صيني في الخارج، أين قامت شركة بيكين للصداقة لخدمات الأعمال بتأسيس استثمار مشترك في طوكيو مع الشركة اليابانية مَارُوِيْشِي (Maruishi)؛ أين كان الهدف الأساسي من هذا الاستثمار المشترك هو استيراد التكنولوجيات والتجهيزات لشركات إنتاج الغذاء في بكين، وتقديم الخدمات والتدريب في اليابان،<sup>1</sup> وهو ما كان بمثابة إشارة انطلاق وبداية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

\* لتفاصيل أكثر حول سياسات الإصلاح والانفتاح خلال هذه الفترة أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

<sup>1</sup> 商务部(Ministry of Commerce), **商业史:中国外商直接投资的发展路径(The history of commerce: Chinese foreign direct investment development paths)**, 01-04-2019, <http://history.mofcom.gov.cn/?specialfour=dwzjztzsqb>

بعد ذلك بدأ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الزيادة شيئاً فشيئاً، على الرغم من بقاء رصيده الإجمالي صغير جداً خلال هذه الفترة؛ حيث يتضح من الشكل أعلاه أن حجم هذه التدفقات قدر سنتي 1982 و1983 بـ 44 و93 مليون دولار أمريكي فقط على التوالي، في حين أن الرصيد وبعدهما قدر سنة 1982 بـ 44 مليار دولار أمريكي ارتفع سنة 1983 إلى 137 مليون دولار أمريكي فقط. أما بالنسبة لعدد الشركات التي نفذت استثمارات في الخارج، فقد وصل عددها خلال فترة خمسة سنوات الممتدة من 1979 حتى 1983 إلى 61 شركة فقط،<sup>1</sup> كانت عبارة أساساً عن شركات تجارية مملوكة للحكومة الصينية إضافة إلى شركات تابعة للمحليات والمقاطعات؛<sup>2</sup> ويمكن تفسير هذا الحجم الصغير من الاستثمار الصيني والعدد القليل من الشركات، بالإصلاحات الاقتصادية الصينية التي كانت في مرحلة مبكرة، وأيضاً بانتشار تأثير المواقف السلبية تجاه الشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني كان مقيد وتسيطر عليه الحكومة الصينية باعتبار أن الشركات المسموح لها بالاستثمار في الخارج هي فقط الشركات المملوكة للدولة. لكن منذ عام 1984، بدأت الحكومة الصينية تخفض تدريجياً من بعض القيود حتى تمكن الشركات غير المملوكة للدولة من تنفيذ المزيد من أنشطة الاستثمار المباشر في الخارج،\* ما أدى في الحقيقة إلى دعم أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وهو ما كان له الأثر الإيجابي في زيادة حجمه. فمن الشكل أعلاه يتضح أنه بحلول عام 1986، بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني 450 مليون دولار أمريكي، في حين وصل الرصيد إلى 1,350 مليار دولار، أما في سنة 1991 فقد ارتفع حجم هذه التدفقات إلى 913 مليون دولار أمريكي، في حين أن حجم الرصيد وصل إلى 5.538 مليار دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بعدد الشركات الصينية المستثمرة في الخارج فقد انتقل من 277 شركة سنة 1986 إلى 1008 شركة سنة 1991؛ أي بزيادة قدرها (263.89%)،<sup>3</sup> لكن وعلى الرغم من ذلك بقي عدد الشركات الصينية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج خلال هذه المرحلة قليل جداً.

### ثانياً: مرحلة النمو (1992-2001)

انطلاقاً من سنة 1992، بدأت الحكومة المركزية تشجع الشركات على تنفيذ استراتيجية الاستثمار الموجه للتصدير والاستثمار في الخارج، وهو الأمر الذي سمح باستمرار نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> 白远, 范军(Bai Yuan, Fan Jun), 国际经济合作理论与实务(Theories and practices of international economic cooperation), 清华大学出版社 和 北京交通大学出版(qinghua university publication and Beijing communication university), 北京(Beijing), 2005, p96.

<sup>2</sup> Yuen Pau Woo, Kenny Zhang, **China goes global: the implications of Chinese outward direct investment for Canada**, Horizons: Policy Research Initiative, Government of Canada, Vol(02), Issue(09), 2006, p36.

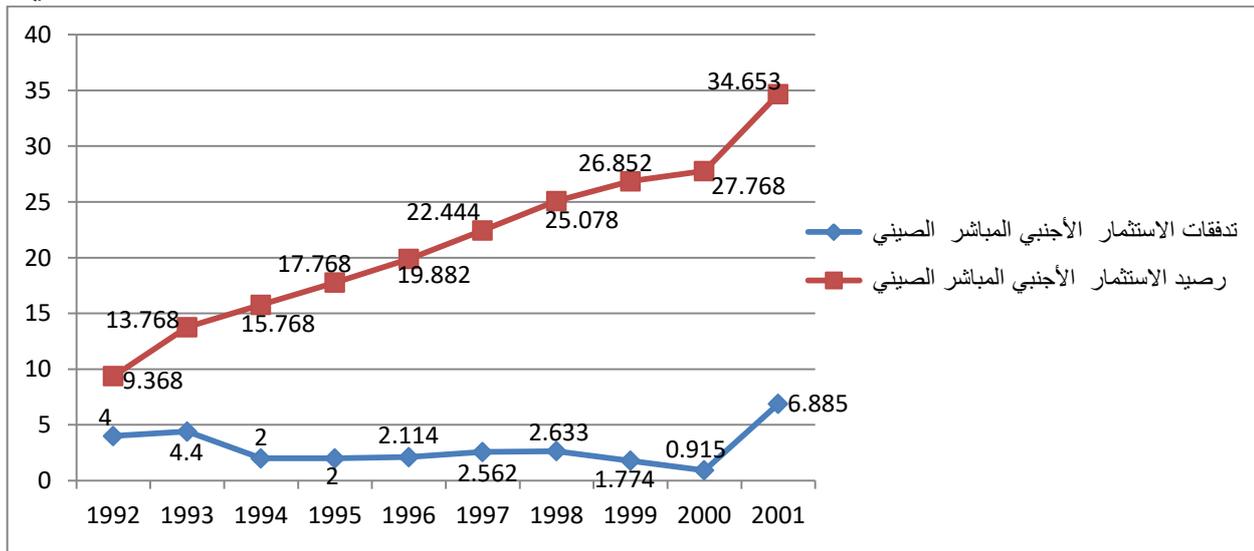
\* لتفاصيل أكثر حول التباين المتخذة خلال هذه الفترة أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

<sup>3</sup> 孙国辉(Sun Guo Hui), 集团公司全球战略(Global strategies for companies groups), 清华大学出版社(qinghua university publication), 北京(Beijing), 中国(China), 2005, p189.

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

المباشر الصيني على الرغم من بقاء رصيده الإجمالي منخفض. والشكل رقم (2-3) الآتي يوضح تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (1992-2001).

الشكل رقم (2-3): تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (1992-2001) الوحدة: (مليار دولار أمريكي)



### Source:

-UNCTAD, Annex table02: FDI outflows by region and economy (1990-2018), 20-03-2019, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

-UNCTAD, Annex table04: FDI outward stock by region and economy (1990-2018), 20-03-2019, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

من الشكل أعلاه يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني عرف تدبدا طوال هذه الفترة منخفضة تارة ومرتفعة تارة أخرى، فبعدما قدر حجم هذه التدفقات بـ 4 مليار دولار أمريكي سنة 1992، ارتفع إلى 4,4 مليار دولار سنة 1993 أي بنسبة زيادة (10%)، ثم لينخفض إلى 2 مليار دولار أمريكي في سنتي 1994 و1995 أي بنسبة انخفاض (54,54%) مقارنة بسنة 1993، حيث يفسر هذا الانخفاض بإجراءات الموافقة على المشاريع التي أصبحت أكثر تقييدا وتشددا خلال هذه الفترة، خاصة بالنسبة للاستثمارات الكبيرة الحجم؛<sup>1</sup> بغرض تجميع العملة الصعبة داخل الصين وتجنب الخروج غير الضروري لها.

بعد ذلك عرفت هذه القيمة تحسن طفيف، حيث قدرت سنة 1996 بـ 2.114 مليار دولار أمريكي، ثم 2.56 مليار و2.63 مليار دولار في سنتي 1997 و1998 على التوالي. ليشهد بعد ذلك حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني انخفاض معتبر في سنتي 1999 و2000 أين وصل إلى 1.77 و0.91 مليار دولار على التوالي، حيث يفسر هذا الانخفاض أساسا بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة

<sup>1</sup> Hinrich Voss, *The determinants of Chinese outward direct investment*, Edward Edgar publishing, UK, 2011, p74.

1997 والتي أدت إلى الانهيار المتكرر لبعض الشركات الصينية في الخارج خلال تلك الفترة، الأمر الذي دفع الحكومة الصينية إلى إعادة تشديد الإجراءات التنظيمية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وضمان أن رأس المال الصيني المستثمر في الخارج هو لأغراض إنتاجية حقيقية.<sup>1</sup> أما في سنة 2001 فقد ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى 6,885 مليار دولار أمريكي، والذي يمكن تفسيره أساساً بتحول موقف الحكومة الصينية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، من مجرد السماح بالاستثمار في الخارج إلى التشجيع المكثف للشركات الصينية والذي تجسد أخيراً في الإعلان عن استراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001.

وفيما يتعلق برصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني فمن الشكل أعلاه يتضح، أنه بعدما ارتفع من 9,368 مليار دولار أمريكي سنة 1992 إلى 19,88 مليار دولار سنة 1996 أي بزيادة تقدر بـ(212,21%)، ارتفع مرة أخرى إلى 34,65 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2001 وبنسبة زيادة تقدر بـ(174,29%) مقارنة بسنة 1996. لكن على الرغم من ذلك يبقى الرصيد الإجمالي منخفضاً وقليل. أما فيما يخص عدد الشركات الصينية التي تنفذ استثمارات في الخارج، فقد انتقل عدد هذه الشركات خلال فترة خمسة سنوات من 1363 شركة سنة 1992 إلى 1953 شركة سنة 1996، بمتوسط قدره 118 شركة جديدة تضاف كل سنة، ثم ليرتفع هذا العدد مرة أخرى مع نهاية 2001 أين وصل إلى 3091 شركة صينية مستثمرة في الخارج.<sup>2</sup>

### ثالثاً: مرحلة النمو السريع (2002-2018)

اعتمدت الصين رسمياً استراتيجية الذهاب إلى العالمية (走出去战略 *zouchuqu zhanlue*) (Go global strategy) سنة 2001؛ بعدما تم طرحها في إطار المخطط الخماسي العاشر،<sup>3</sup> كاستراتيجية اقتصادية وطنية للصين، تهدف الصين من خلالها إلى تشجيع الشركات المحلية على الاستثمار وتنفيذ العمليات والقيام بالأعمال في الخارج. وقد أدى تنفيذ استراتيجية الذهاب إلى العالمية إلى جانب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2001، إلى تعزيز التوسع الدولي للشركات الصينية، ونتيجة لذلك قفز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى مستويات كبيرة جداً خلال فترة زمنية قصيرة (2002-2018)، مشكلاً حالة فريدة من نوعها في تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر. والجدول رقم

<sup>1</sup> Buckley Peter J, *foreign direct investment, china and the world economy*, Palgrave Macmillan Press, London, UK, 2010, p127

<sup>2</sup> 商务部(Ministry of Commerce), *商业史:中国外商直接投资的发展路径(The history of commerce: Chinese foreign direct investment development paths)*, 01-04-2019, <http://history.mofcom.gov.cn/?specialfour=dwzjtztsqb>

<sup>3</sup> Hui Tan, Qi Ai, *china's outward Mergers and Acquisitions in 21st Century: motivations, progress and the role of the Chinese government*, *Advances in Mergers & Acquisitions*, Emerald, Vol(09), 2010, p31.

الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

(1-3) الآتي يوضح تطور حجم تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2002-2018).

الجدول رقم (1-3): تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2018-2002)

الرصيد		التدفقات			السنة
الترتيب العالمي	القيمة (مليار دولار أمريكي)	نسبة الزيادة (%)	الترتيب العالمي	القيمة (مليار دولار أمريكي)	
25	29.9	-	26	2.7	2002
25	33.2	5.6	21	2.85	2003
27	44.8	93	20	5.5	2004
24	57.2	122.9	17	12.26	2005
23	90.63	43.8	13	21.16	2006
22	117.91	25.3	17	26.51	2007
18	183.97	110.9	12	55.91	2008
16	245.75	1.1	5	56.53	2009
17	317.21	21.7	5	68.81	2010
13	424.78	8.5	6	74.65	2011
13	531.94	17.6	3	87.8	2012
11	660.48	22.8	3	107.84	2013
8	882.64	14.2	3	123.12	2014
8	1097.86	18.3	2	145.67	2015
6	1357.39	34.7	2	196.15	2016
2	1809.04	-19.3	3	158.29	2017
3	1982.27	-9.6	2	143.04	2018

Source: MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, p6.

ملاحظة: المعطيات خلال الفترة (2002-2005) تشمل فقط معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خارج القطاع المالي، أما معطيات الفترة (2006-2018) فهي تشمل كل القطاعات.

من الجدول أعلاه يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني شهد تزايداً سريعاً جداً منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2018، ولا سيما منذ عام 2005؛ فبعدما قدر حجم هذه التدفقات سنة 2002 بـ 2,7 مليار دولار أمريكي فقط والمرتبة 26 عالمياً، ارتفعت هذه القيمة إلى 2,85 مليار دولار سنة 2003 ومرتبة 21 عالمياً، ثم القيمة 5,5 مليار دولار سنة 2004 ومرتبة 20 عالمياً، ثم لترتفع هذه القيمة إلى 12,26 مليار دولار سنة 2005 وبنسبة زيادة (122,9%) مقارنة بسنة 2004 مع ترتيب 17 عالمياً،

حيث يمكن تفسير الزيادة الكبيرة التي حدثت سنتي 2004 و 2005 بالإصلاحات التي أدخلتها الحكومة الصينية سنة 2004 على اللوائح والإجراءات التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.\*

بعد ذلك ارتفعت قيمة هذه التدفقات إلى 21,26 مليار دولار سنة 2006 وبنسبة زيادة (43,8%) مقارنة بسنة 2005، كما قفزت الصين في نفس السنة إلى الرتبة 13 عالميا، حيث ترجع الزيادة الكبيرة التي حدثت سنة 2006 وفي جزء كبير منها إلى أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني أصبحت ابتداء من سنة 2006 تشمل كل القطاعات (أي القطاع المالي إضافة إلى القطاع غير المالي).

بعدها استمرت قيمة هذه التدفقات في الزيادة إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت قيمة هذه التدفقات بـ 55,91 مليار دولار ومرتبة 12 عالميا بنسبة زيادة (110,9%) مقارنة بسنة 2007 التي سجلت التدفقات فيها قيمة 26,51 مليار دولار؛ حيث تفسر الزيادة الكبيرة التي حدثت سنة 2008 أساسا باستغلال الشركات الصينية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والفترة التي تليها، من خلال استهداف الشركات في الخارج التي عانت من صعوبات مالية ناتجة عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

بعدها ارتفعت التدفقات إلى 56,53 مليار دولار سنة 2009، ثم 68,81 مليار دولار سنة 2010 بنسبة زيادة (21,7%) مقارنة بسنة 2009 ومرتبة 5 عالميا، إذ ترجع الزيادة المسجلة سنة 2010 أساسا إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2010، والتي أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الصينية المباشرة في أوروبا والتي استهدفت أساسا الشركات الأوروبية التي عانت مشاكل مالية، ففي هذا الإطار ارتفع نصيب أوروبا من هذه التدفقات إلى 6,76 مليار دولار سنة 2010 مقارنة بـ 3,35 مليار دولار سنة 2009 وبنسبة زيادة (201,76%)، ليصل بعد ذلك نصيب أوروبا من هذه التدفقات إلى 8,25 مليار دولار سنة 2011.<sup>1</sup>

كما استمرت كذلك التدفقات في الزيادة خلال سنوات 2011 و 2012 حيث قدرت بـ 74,65 مليار دولار أمريكي و 87,80 مليار دولار على التوالي، وفي سنة 2013 سجلت هذه التدفقات قيمة 107,84 مليار دولار وبنسبة زيادة (22,8%) مقارنة بسنة 2012 ومرتبة 3 عالميا؛ حيث يفسر ذلك أساسا بتبني الصين لمبادرة (الحزام والطريق) سنة 2013، والتي تقوم أساسا على ضخ استثمارات صينية ضخمة في المنشآت القاعدية في الدول الواقعة على طول طريق الحرير التاريخي، من أجل تعزيز تدفق التجارة وتسريع الاندماج الاقتصادي لهذه الدول.<sup>2</sup>

ثم استمرت التدفقات بعد ذلك في الزيادة بشكل مستقر؛ فبعدما قدرت سنة 2014 بـ 123,12 مليار ومرتبة ثالثة عالميا، ارتفعت سنة 2015 إلى 145,67 مليار ومرتبة ثانية عالميا لأول مرة، ولأول مرة كذلك

\* لتفاصيل أكثر حول هذه اللوائح والإجراءات التنظيمية أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

<sup>1</sup> MOFCOM, *Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment*, China, 2013, p129.

<sup>2</sup> Belt and Road initiative, *Belt and Road initiative*, 11-04-2019, <https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/>

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين بـ 10,07 مليار دولار معلنة دخول الصين مرحلة المصدر الصافي لرأس المال.<sup>1</sup> بعد ذلك ارتفعت التدفقات إلى 196,15 مليار دولار سنة 2016 بزيادة تساوي 7.26 مرة قيمة تدفقات سنة 2002، ثم انخفضت إلى 158,29 مليار سنة 2017، و143,04 مليار دولار سنة 2018، كنتيجة لبعض التغييرات التي طرأت على سياسة الحكومة الصينية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني؛ حيث قامت الحكومة منذ أواخر سنة 2016 بوضع تقييدات إضافية على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، من خلال العمل على تشديد الرقابة على الاستثمارات التي لا تمثل أهمية كبيرة والتي تؤدي إلى تحويل رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج واستفاد الاحتياطات الصينية من العملة الصعبة. كما عملت الحكومة الصينية في ماي 2017 على التدقيق في نشاطات الاستثمارات الصينية الخاصة الكبيرة الحجم بغرض التخفيف من أخطارها وتقليص تأثيراتها على القطاع المالي الصيني، حيث أبطأ هذا التدقيق من نشاطات المستثمرين في توجيه استثماراتهم إلى الخارج، وأجبر العديد منهم على بيع أصولهم في الخارج لتخفيض ديونهم. إضافة إلى قيام الحكومة الصينية في أوت 2017 بإصدار القائمة السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الصادرة، من خلال تصنيفها إلى ثلاثة فئات: المُحَفَّرَة، المُقَيِّدَة، المَمْنُوعَة، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمارات في القطاعات المقيدة مثل العقارات، الصحة، الرياضة ووسائل الترفيه، والتي كانت حتى السنوات الأخيرة مجالات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وخاصة عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في أوروبا وأمريكا الشمالية.<sup>2</sup> أما بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني فقد ارتفع كما يوضحه الشكل أعلاه من 29.9 مليار دولار أمريكي سنة 2002 ومرتبة 25 عالميا إلى 183,97 مليار دولار سنة 2008 ومرتبة 18 عالميا، ومن 660,48 مليار دولار أمريكي سنة 2013 ومرتبة 11 عالميا إلى 1357,93 مليار دولار سنة 2016 ومرتبة 6 عالميا، ثم ليرتفع إلى 1982,27 مليار دولار سنة 2018 ومرتبة 3 عالميا. كما أن الرصيد المحقق سنة 2018 تضاعف بحوالي 66 مرة مقارنة برصيد سنة 2002، وهو ما أدى إلى احتلال الصين المرتبة الثالثة عالميا سنة 2018 بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المرتبة الأولى وهولندا في المرتبة الثانية. والجدول رقم (3-2) الآتي يوضح ترتيب أكبر إحدى عشرة دولة من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مع نهاية سنة 2018.

<sup>1</sup> MOFCOM, statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2015, p90.

<sup>2</sup> Baker McKenzie, rising tension: assessing china's FDI drop in Europe and north America, Rhodium group, 2018, p7.

الجدول رقم(3-2): ترتيب أكبر إحدى عشرة دولة من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مع نهاية سنة 2018

النسبة (%) من الرصيد العالمي	الرصيد (مليار دولار أمريكي)	البلد(المنطقة)	الرتبة
20.9	6474.7	أمريكا	1
7.8	2427.3	هولندا	2
6.4	1982.3	الصين	3
6.0	1870.1	هونغ كونغ(الصين)	4
5.5	1696.5	المملكة المتحدة	5
5.4	1665.2	اليابان	6
5.3	1645.4	ألمانيا	7
4.9	1507.8	فرنسا	8
4.3	1325	كندا	9
4.1	1263.4	السويد	10
3.3	1021.1	سنغافورة	11
<b>73.9</b>	<b>22878.8</b>	<b>المجموع</b>	

Source: MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, p21.

من الجدول أعلاه يتضح أنه مع نهاية سنة 2018، وضمن ترتيب أكبر إحدى عشرة دولة من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، جاءت الصين في المرتبة الثالثة عالميا بقيمة 1982,3 مليار دولار أمريكي ونسبة (4,6%) من الرصيد العالمي، بعد أن احتلت المرتبة الخامسة والعشرون سنة 2002 ونسبة (4,0%) من الرصيد العالمي. وقبل الصين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى سنة 2018 بقيمة 6474,7 مليار دولار أمريكي ونسبة (9,20%)، ثم هولندا في المرتبة الثانية بقيمة 2427,3 مليار دولار ونسبة (8,7%)، ثم هونغ كونغ (الصين) في المرتبة الرابعة بقيمة 1870,1 مليار دولار ونسبة (6%)، ثم المملكة المتحدة (5,5%)، واليابان (5,4%)، وألمانيا (5,3%)، وفرنسا (4,9%)، وكندا (4,3%)، وسويسرا (4,1%)، ثم سنغافورة (3,3%).

كذلك وفيما يتعلق بحجم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج لسنة 2018، فإنه يساوي تقريبا (23,2%) رصيد الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2018، كما أنه يقترب من أرصدة الدول والمناطق الأخرى ضمن ترتيب السبعة الأولى أي هولندا، وهونغ كونغ، والمملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا.

أما فيما يتعلق بعدد الشركات الصينية التي تنفذ استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج، فإن عددها ارتفع خلال هذه الفترة من حوالي 3439 شركة سنة 2003،<sup>1</sup> إلى 13000 شركة سنة 2010،<sup>2</sup> ثم 15300 شركة سنة 2013،<sup>3</sup> ثم إلى 27100 شركة سنة 2018.<sup>4</sup>

#### المطلب الثاني: الابتعاد التدريجي عن قطاع الموارد الأولية والتحول التدريجي تجاه أسواق الدول المتقدمة

خاصية أخرى امتاز بها الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج في السنوات الأخيرة هي خاصية الابتعاد التدريجي عن قطاع الموارد الأولية تجاه قطاعات أخرى، بالإضافة إلى التحول نحو استهداف الدول المتقدمة والابتعاد التدريجي عن الدول النامية، وهو ما سيتم التفصيل فيه في الآتي.

#### أولاً: الابتعاد التدريجي عن قطاع الموارد الأولية

من أجل تحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، سيتم التمييز بين فترتين مختلفتين كالآتي:

**1- الفترة الأولى (1991-2001):** تشير إحصاءات إدارة الدولة للصرف الأجنبي (SAFE) حول المشاريع المرخص لها (توقف إصدار هذا النوع من البيانات سنة 2001)، أن التدفقات خلال هذه الفترة قد تركزت بشكل عام في قطاع الموارد الأولية، وذلك مثلما يوضحه الجدول رقم (3-3) الآتي:

#### الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة

(الوحدة (% من القيمة الإجمالية) (2001-1991)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
11	9	11	49	45	34	18	5	4	43	3	القطاع الأولي
52	56	56	30	5	31	36	61	29	28	47	قطاع التصنيع
31	25	30	20	49	22	33	18	49	15	34	القطاع الثالث
6	10	3	1	1	13	13	16	18	14	16	قطاعات أخرى

Source: Buckley Peter J, *foreign direct investment, china and the world economy*, Palgrave Macmillan Press, London, UK, 2010, p142.

من الجدول أعلاه يتضح أن النصيب الأكبر من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2001-1991) توجه نحو قطاع التصنيع الذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة متوسطة قدرت بـ (39,18%)، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الاقتصادي الثالث (قطاع الخدمات) بنسبة متوسطة بلغت

<sup>1</sup> MOFCOM, *Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment*, China, 2003, p5.

<sup>2</sup> MOFCOM, *Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment*, China, 2010, p79.

<sup>3</sup> MOFCOM, *Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment*, 2013, Op.Cit., p81.

<sup>4</sup> MOFCOM, *Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment*, China, 2018, p42.

(29,18%)، ثم القطاع الاقتصادي الأولي بنسبة متوسطة بلغت (21,09%)<sup>1</sup>، لكن بما أن إحصاءات إدارة الدولة للصرف الأجنبي تتعلق فقط بالمشاريع المرخص لها وليست بالمشاريع المنفذة، فإن ذلك يضعف من مصداقية هذه البيانات في التعبير عن الحقيقة.

في المقابل فإن البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الصينية التي بدأ إصدارها فقط سنة 2002 والتي تحصي المشاريع المنفذة في الخارج وليس المرخص لها، تشير إلى أنه فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنة 2003، والذي يعكس نسبيا اتجاه التدفقات الصادرة خلال الفترة التي سبقت سنوات الألفين، أن (18%) من الرصيد المسجل سنة 2003 اتجه نحو قطاع المناجم (الموارد الأولية)، و(6%) أتجه نحو قطاع التصنيع، و(6%) نحو قطاع الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال، و(20%) نحو قطاع تجارة الجملة والتجزئة، ثم القطاعات الأخرى؛ حيث تعكس هذه البيانات في الحقيقة الأهمية التي يمثلها قطاع الموارد بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة التي سبقت سنوات الألفين، خاصة إذا ما تم ملاحظة أن أكبر نسبة من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج المسجلة في سنة 2003 قد توجهت نحو قطاع الموارد الأولية بنسبة (48%) (أي قطاع استخراج الموارد بما يشمل ذلك من استخراج للغاز والبتروول وغيرها من الموارد...)<sup>2</sup>.

2- الفترة الثانية (2003-2018): تشير إحصاءات وزارة التجارة الصينية حول المشاريع المنفذة في الخارج (بدأ إصدارها فقط سنة 2002)، أن هذه الفترة تميزت بالابتعاد التدريجي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني عن قطاع الموارد الأولية وتحولها التدريجي نحو قطاعات أخرى مثل خدمات الأعمال والتصنيع وغيرها، مثلما يوضحه الجدول رقم (3-4) الآتي:

<sup>1</sup> Buckley Peter J, Op.Cit., p142.

<sup>2</sup> MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2003, Op.Cit., pp9,12.

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في سنوات مختارة

2018		2012		2004		2003		
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
1,8%	2,56	1,7%	1,46	5,25%	0,288	3%	0,087	- الزراعة والغابات وتربية الحيوانات والصيد
3,2%	4,63	15,4%	13,54	32,74%	1,8	48%	1,38	- المناجم
13,4%	19,11	9,9%	8,67	13,74%	0,755	21%	0,62	- التصنيع
2,5%	3,62	3,7%	3,25	0,87%	0,047	1%	0,029	- الإنشاءات
3,3%	4,7	2,2%	1,94	1,42%	0,078	1%	0,029	- إنتاج وتوفير الكهرباء والغاز والماء
35,5%	50,78	30,4%	26,74	13,62%	0,749	10%	0,28	- الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال
8,6%	12,24	14,8%	13,05	14,5%	0,799	13%	0,36	- تجارة الجملة والتجزئة
3,6%	5,16	3,4%	2,99	15,07%	0,83	3%	0,087	- النقل والتخزين والبريد
3,9%	5,63	1,4%	1,24	0,55%	0,03	-	-	- تحويل المعلومات وخدمات الكمبيوتر والبرمجيات
15,2%	21,72	11,5%	10,7	-	-	-	-	- المالية
2,1%	3,07	2,3%	2,02	0,154%	0,0085	-	-	- العقارات
2,7%	3,8	1,7%	1,48	0,32%	0,018	-	-	- البحث العلمي والخدمات التقنية
1,6%	2,23	1%	0,89	1,6%	0,088	-	-	- خدمات الساكنة والتصليح وخدمات أخرى
0,8%	1,17	0,22%	0,2	0,017%	0,0009	-	-	- الثقافة والرياضة والترفيه
0,9%	1,35	0,15%	0,14	0,03%	0,002	-	-	- خدمات الإيواء والإطعام
0,4%	0,57	0,11%	0,1	-	-	-	-	- التعليم
0,4%	0,52	-	-	0,0001%	0,00001	-	-	- الخدمات الصحية والاجتماعية
0,1%	0,18	-	-	0,02%	0,0012	-	-	- إدارة المياه والبيئة والمرافق العامة

### Source:

- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2003, pp6-7.
- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2004, p22.
- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2012, pp80-81.
- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, p15.

من الجدول أعلاه يتضح أن قطاع المناجم والموارد الأولية وبعبارة احتل الرتبة الأولى كأكثر قطاع جاذب للاستثمارات الصينية سنتي 2003، و2004 بحجم تدفقات 1,38 مليار دولار أمريكي، و1,8 مليار دولار أمريكي على التوالي، بدأت تدفقات الاستثمارات الصينية في هذا القطاع تتخفص تدريجيا مع مرور السنوات، ليحتل قطاع المناجم والموارد الأولية الرتبة الثامنة فقط سنة 2018 وبحجم تدفقات متدني بلغ 4,63 مليار دولار أمريكي ونسبة (3,2%) من حجم التدفقات الكلي لسنة 2018، بعد أن كان في الرتبة الثانية سنة 2012 بحجم تدفقات 13,54 مليار دولار أمريكي ونسبة (15,4%) من تدفقات 2012.

في المقابل فإن قطاع الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال احتل الرتبة الأولى سنة 2018 بحجم تدفقات بلغ 50,78 مليار دولار أمريكي ونسبة (35,5%) من تدفقات سنة 2018، بعد ان كان في نفس الرتبة سنة 2012 بحجم تدفقات 26,74 مليار دولار ونسبة (30,4%) من تدفقات 2012، وبعد ان احتل الرتبة الرابعة والخامسة سنتي 2003، و2004 على التوالي وبحجم تدفقات بلغ 0,28 مليار دولار أمريكي، و0,749 مليار دولار أمريكي على التوالي.

أما القطاع المالي فقد جاء في الرتبة الثانية سنة 2018 بحجم تدفقات 21,72 مليار دولار أمريكي ونسبة (15,2%) من تدفقات سنة 2018، بعد ان كان في الرتبة الرابعة سنة 2012 بحجم 10,7 مليار دولار أمريكي، وبعد ان كانت قيمته معدومة تماما سنتي 2003، و2004.

في حين أن قطاع التصنيع جاء في الرتبة الثالثة سنة 2018 بحجم تدفقات 19,11 مليار دولار أمريكي ونسبة (13,4%) من تدفقات 2018، بعد ان كان في الرتبة الخامسة سنة 2012 بحجم تدفقات 8,67 مليار دولار أمريكي ونسبة (9,9%) من تدفقات 2012، وبعد أن كان في الرتبة الثانية سنة 2003 بحجم تدفقات 0,62 مليار دولار فقط، ورتبة رابعة سنة 2004 بحجم تدفقات 0,755 مليار دولار أمريكي.

إن تحول تركيز الشركات الصينية خلال الفترة الثانية (2003-2018)، نحو الاستثمار بشكل أساسي في قطاع الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال، والقطاع المالي، وقطاع التصنيع، مقابل انخفاض استثماراتها في قطاع المناجم والمواد الأولية؛ يُفسّر بكون الشركات الصينية تعمل على الاندماج في سلسلة الصناعة العالمية من خلال التحكم أكثر في أنشطة المنبع والمصب عن طريق الاستثمار في الخارج، ما يدل على أن الشركات الصينية تتحول من مجرد المشاركة في هذه العملية إلى قيادتها.

ففي السنوات الماضية شاركت الصين في التقسيم الدولي للعمل من خلال الاستفادة من تكلفة العمل المنخفضة وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة بصفتها اقتصاد نامي مُصنِّع، لكن حالياً تتحرك الشركات الصينية صعوداً إلى قمة سلسلة القيمة العالمية من خلال الاستثمار في الخارج، ومحاولة استهداف الصناعات ذات التكنولوجيا العالية باستخدام خاصة عمليات الاندماج والاستحواذ من أجل الاستحواذ على المزايا التنافسية، واستخدامها تدريجياً في تحويل قدراتها الصناعية.

### ثانياً: التحول التدريجي نُجاه أسواق الدول المتقدمة

من أجل تحليل التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج فسيتم التمييز بين فترتين مختلفتين كالتالي:

**1- الفترة الأولى (1979-2001):** اعتماداً على إحصاءات إدارة الدولة للصرف الأجنبي (SAFE) حول المشاريع المرخص لها (توقف إصدار هذا النوع من البيانات سنة 2001)، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

المباشر الصيني خلال هذه الفترة قد تركزت في الأول في الدول المتقدمة ثم تحولت تدريجياً نحو التركيز على الدول النامية، مثلما يوضحه الجدول رقم (3-5) الآتي:

الجدول رقم(3-5):التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة

الوحدة(%)		(2001-1979)
2001-1991	1990-1979	
33,85%	67%	الدول المتقدمة
53,3%	30,3%	الدول النامية
5,7%	2,7%	دول أوروبا الشرقية والوسطى
-	-	الدول المتحولة

Source: De Xin Yang, *foreign direct investment from developing countries: a case study of china's outward investment*, PhD thesis, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University, Australia, 2003, p21.

من الجدول أعلاه يتضح أنه خلال الفترة (1990-1979)، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بشكل كبير في الدول (الاقتصادات) المتقدمة، وذلك بنسبة (67%) من التدفقات الصينية الصادرة، في حين أن الدول النامية استقبلت فقط نسبة (30,3%)؛ حيث يفسر ذلك بأن الاستثمارات الصينية تركزت أكثر خلال هذه الفترة على الدول المتقدمة الغنية بالموارد الأولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ونيوزيلاند، وأستراليا، وهو الأمر الذي يتعارض مع المتعارف عليه من أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية ينبغي أن يأخذ البلدان النامية الأخرى كوجهة رئيسية له، خاصة في المراحل الأولى من توسعه؛ وهو ما أكسب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خاصية فريدة في هذه المرحلة.

أما خلال الفترة (2001-1991)، فقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني أكثر في الدول (الاقتصادات) النامية على حساب الدول المتقدمة، حيث استقبلت الدول النامية والمتقدمة ما نسبته (53,3%) و(33,85%) على التوالي من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، في حين أن (5,7%) فقط توجهت إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية؛ حيث يفسر ذلك بكون الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني استهدف خلال هذه الفترة بشكل أكثر الدول النامية الغنية بالموارد الأولية من أجل تلبية الطلب الصيني المحلي المتزايد على الموارد الأولية الناتج عن النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس أصبحت دول كثيرة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مصدر مهم للموارد الأولية والطاقة من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي السريع في الصين، كما اعتبرت هذه الأسواق بمثابة أسواق مهمة لتصدير المنتجات الصينية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Zhi Qun Zhu, *Chinese investment in the USA and US-China relations*, Asian Education and Development Studies, Emerald, Vol(07), Issue(04), 2018, p330.

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

لكن إذا عُلِمَ أن الإحصاءات التي توفرها إدارة الدولة للصرف الأجنبي تتعلق فقط بالمشاريع المُرَحَّص لها وليست بالمشاريع المُنَفَّذة، فإن ذلك من شأنه أن يُنقِص من مصداقية هذه الإحصاءات في التعبير عن الحقيقة.

2- الفترة الثانية (2003-2018): تشير إحصاءات وزارة التجارة الصينية حول المشاريع المنفذة فعلا في الخارج (بدأ إصدارها فقط سنة 2002) إلى أن التدفقات استمرت في التركيز على الدول النامية خلال هذه الفترة، رغم أنه مع مرور الوقت انخفضت حصة الدول النامية من هذه التدفقات مقابل زيادة حصة الدول المتقدمة، وذلك مثلما يوضحه الجدول رقم(3-6) الآتي:

الجدول رقم(3-6): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة

الوحدة(%)

(2018-2003)

2018	2011	2009	2008	2005	2003	
%18,76	%17,97	%12,45	%4,98	%5,95	%7,40	الدول المتقدمة
%78,62	%81,60	%86,29	%93,11	%91,47	%91,24	الدول النامية
-	-	-	-	-	-	دول أوروبا الشرقية والوسطى
%2,6	%0,41	%1,24	%1,90	%2,57	%1,35	الدول المتحولة

Source:

- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2009, pp78-83.
- MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, pp50-55.

من الجدول أعلاه يتضح أن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال فترة ما بعد سنة 2000 أي خلال الفترة (2003-2018) يمكن تقسيمها إلى فترتين مختلفتين:

الفترة الأولى (2003-2008)، وأهم ما ميزها هو استمرار تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول النامية حيث قدرت هذه النسبة سنة 2003 بـ(91,24%) للدول النامية و(7,40%) للدول المتقدمة، ثم انتقلت سنة 2008 إلى (93,11%) للدول النامية و(4,98%) للدول المتقدمة، حيث يفسر ذلك أساسا بتلبية الطلب الصيني المتزايد على الموارد الأولية.

أما الفترة الثانية (2009-2018) فأهم ما ميزها هو أن حصة الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بدأت ترتفع تدريجيا مقابل انخفاض حصة الدول النامية، فبعدما قدر نصيب الدول النامية سنة 2008 بـ (93,11%) انخفضت هذه النسبة إلى (86,29%) سنة 2009، لتتخف مرة أخرى إلى نسبة (78,62%) سنة 2018، في حين أن نصيب الدول المتقدمة ارتفع إلى (12,45%) سنة 2009، بعدما كان (4,98%) سنة 2008، ثم لتصل هذه النسبة سنة 2018 إلى (18,76%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر.

فرغم عدم تأثر الصين الكبير بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن فترة ما بعد الأزمة شهدت بداية تطبيق الصين لإصلاحات هيكلية على الاقتصاد من خلال العمل على تشجيع الاستهلاك المحلي والابتكار، ما يعني أن النمو الاقتصادي الصيني سوف يبتعد تدريجاً عن التصنيع الموجه إلى التصدير ويتجه تدريجياً نحو الاستهلاك المحلي والابتكار، وبالتالي الانخفاض التدريجي للطلب الصيني على الموارد الأولية في الخارج، ما سيجعل أسواق الدول النامية أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني،<sup>1</sup> وفي نفس الوقت التحول التدريجي نحو استهداف أسواق الدول المتقدمة بغرض الحصول على التكنولوجيا المتقدمة خاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في مراكز البحث والتطوير وتنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ في هذه الدول؛ وما يؤكد ذلك هو أن إحصاءات وزارة التجارة الصينية، تشير إلى أن معظم رصيد الاستثمار المباشر الصيني مع نهاية 2018 قد تركز في عدد قليل من الدول المتقدمة، مثلما يوضحه الجدول رقم (3-7) الآتي:

---

<sup>1</sup> Ibid, p333

الجدول رقم(3-7): أكبر 20 دولة (منطقة) مضيفة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مع نهاية

سنة 2018

الرتبة	الدولة (المنطقة)	الرصيد(مليار دولار أمريكي)	النسبة(%)
1	هونغ كونغ(الصين)	1100.39	55.5
2	جزر الكايمين	259.22	13.1
3	الجزر العذراء البريطانية	130.5	6.6
4	الولايات المتحدة الأمريكية	75.51	3.8
5	سنغافورة	50.09	2.5
6	أستراليا	38.38	1.9
7	المملكة المتحدة	19.88	1.0
8	هولندا	19.43	1.0
9	لوكسمبورغ	15.39	0.8
10	روسيا	14.21	0.7
11	ألمانيا	13.69	0.7
12	إندونيسيا	12.81	0.7
13	كندا	12.52	0.6
14	ماكاو (الصين)	8.87	0.5
15	ماليزيا	8.39	0.4
16	جزر برمودا	8.32	0.4
17	لاوس	8.31	0.4
18	كازاخستان	7.34	0.4
19	السويد	6.9	0.4
20	كوريا الجنوبية	6.71	0.3
	المجموع	1816.86	91.7

Source: MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2017, p107.

من الجدول أعلاه يتضح أن هونغ كونغ (الصين) بصفتها جنة ضريبية استقبل لوحده تقريبا نصف رصيد الاستثمار المباشر الصيني مع نهاية 2018 وذلك بنسبة (55,5%)، تليها الجنات الضريبية الأخرى المتمثلة في جزر الكايمين، والجزر العذراء البريطانية، وسنغافورة بنسبة (13,1%) و(6,6%) و(2,5%) على التوالي، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (3,8%)، ثم أستراليا(1,9%)، والمملكة المتحدة(1,0%)، وهولندا، ولوكسمبورغ، وروسيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وكندا، ثم تليها بقية الدول الأخرى التي تمثل مجتمعة نسبة (2,8%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر في سنة 2018.

من وجهة أخرى وإذا ما استثنينا من قائمة أكبر 20 دولة مضيضة لسنة 2018 كل من هونغ كونغ (الصين)، وجزر الكايمن، والجزر العذراء البريطانية، إضافة إلى سنغافورة، باعتبارها جنات ضريبية، فس نجد أن أكبر الدول المضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر هي الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وهولندا، ولوكسمبورغ، وألمانيا، وكندا وغيرها؛ ذلك أن استبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الجنات الضريبية، هو بسبب أنه ليس استثمار انتاجي حقيقي نظرا لأن جزء كبير منه يشكل ما يعرف (بالاستثمارات الدوارة) (Round Tripping Investment)؛<sup>1</sup> أي الاستثمار التي يهدف أساسا إلى الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي توفرها دول الجنات الضريبية، ثم يعيد التوجه إلى دول مضيضة أخرى بما فيها الصين في حد ذاتها من أجل الاستفادة من الامتيازات التي تُمنح له بصفته أصبح استثمار أجنبي.

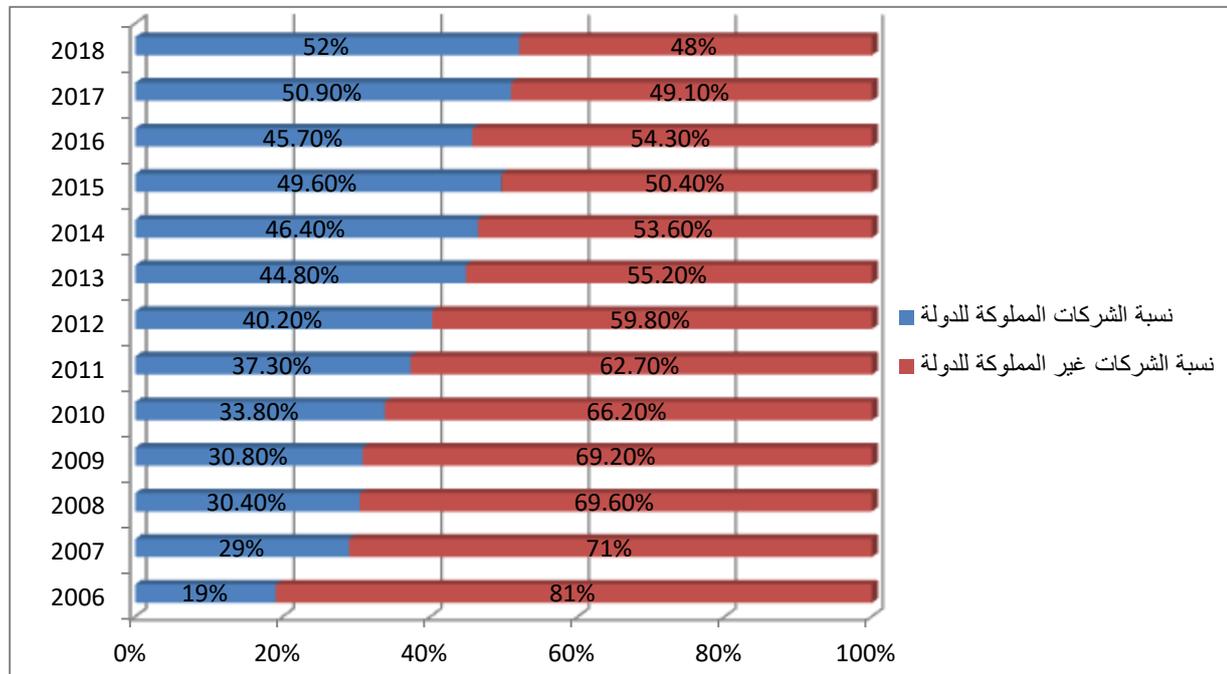
### المطلب الثالث: المساهمة المعتبرة للشركات المملوكة للدولة الصينية في تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني كذلك بخاصية أخرى وهي خاصية مساهمة الشركات المملوكة للدولة (State Owned Enterprises) (SOEs) بنسبة معتبرة في تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، فكون الاقتصاد الصيني هو اقتصاد مختلط (اشتراكي رأسمالي) فإن الحكومة الصينية مازالت حتى الآن تتحكم في عدد معتبر من الشركات على الرغم من مرور أربعين سنة من الإصلاحات،<sup>2</sup> ما يعني إمكانية تدخل الحكومة الصينية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خدمة لسياسات الحكومة الصينية. والشكل رقم (3-3) الآتي يوضح نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2006-2018)، حسب ما هو متوفر من إحصاءات من قبل وزارة التجارة الصينية.

<sup>1</sup> Dilek Aykut, Apurva Sanghi & Gina Kosmidou, **What to Do When Foreign Direct Investment Is Not Direct or Foreign - FDI Round Tripping**, Policy Research Working Paper No.8046, World Bank, Washington DC, USA, April 2017, p11.

<sup>2</sup> Davidson Sinclair, Larry Li, **Taxation in a mixed economy: the case of China**, Studies in Economics and Finance, Emerald, Vol(34), Issue(01), 2017, p01.

الشكل رقم(3-3): نسب مساهمة الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القطاع غير المالي خلال الفترة (2006-2018)



Source: MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, p31.

من الشكل أعلاه يتضح أن الشركات المملوكة للدولة (SOEs) تساهم بنسبة معتبرة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القطاع غير المالي، حيث قدرت هذه النسبة سنة 2006 بـ (81%)، مقابل (19%) للشركات غير المملوكة للدولة (Non-SOEs)، لكن نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة أخذت في التناقص تدريجياً مع مرور السنوات، حيث قدرت سنة 2007 بـ (71%)، ثم استمرت في الانخفاض في السنوات الموالية حتى وصلت إلى (59,8%) سنة 2012، ثم (50,4%) سنة 2015، ثم إلى نسبة (48%) سنة 2018، لكن انخفاض نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة قابله زيادة في نسبة مساهمة الشركات غير المملوكة للدولة والتي انتقلت من (29%) سنة 2007 إلى (40,2%) سنة 2012 ثم (49,6%) سنة 2015، لتصل إلى نسبة (52%) سنة 2018.

إن انخفاض نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني مقابل زيادة نسبة الشركات غير المملوكة للدولة خلال الفترة (2006-2018)؛ يمكن تفسيره بكون مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، كانت في بداياتها الأولى تنفذ من طرف الشركات المملوكة للدولة الكبيرة الحجم والمرخص لها من قبل الحكومة لتنفيذ استثمارات في الخارج، لكن مع الإصلاح الشامل وإعادة هيكلة قطاع الصناعة في الصين، انخفض عدد الشركات المملوكة للدولة (SOEs) بشكل تدريجي، مما أفسح المجال للشركات غير المملوكة للدولة بالبروز.

فمنذ عام 1998 بدأت الحكومة الصينية العمل على إصلاح الشركات المملوكة للدولة من خلال تطبيق أولوية "استيعاب الشركات الكبيرة وترك الشركات الصغيرة" *抓大放小 zhuada fangxiao* بهدف إنشاء شركات كبيرة، قوية وتنافسية وتطويرها لتدخل قائمة الأبطال العالميين (global champions)؛ أي أكبر الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي التي تتمتع باعتراف عالمي وتنافسية عالمية، كما قامت الحكومة الصينية في الوقت نفسه بالسماح للشركات المملوكة للدولة الصغيرة والمتوسطة الحجم بمواجهة قوى السوق، إضافة إلى قيامها بدمج الشركات المملوكة للدولة مع بعضها البعض، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في عدد الشركات المملوكة للدولة، وبروز العديد من الشركات الكبيرة.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاح المستمر للشركات المملوكة للدولة من طرف الحكومة الصينية، نتج عنه صدور بيان في 26 جويلية 2017، ينص على العمل على تحويل الشركات الصينية الكبرى المملوكة للحكومة المركزية إلى شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة، كجزء من الإصلاحات الرامية إلى إصلاح هيكلها غير العملية، وجعلها أكثر حداثة وكفاءة،<sup>2</sup> ما يعطي تفسير إضافي لانخفاض عدد الشركات المملوكة للدولة مقابل زيادة عدد الشركات غير المملوكة للدولة.

فعند إنشاء لجنة الإشراف وإدارة الأصول الحكومية (SASAC)\* من قبل مجلس الدولة سنة 2003، كان مجموع الشركات المملوكة للحكومة المركزية يقدر بـ196 شركة وبمجموع أصول بلغ 0,9 تريليون دولار أمريكي،<sup>3</sup> لينخفض هذا العدد حاليا إلى 98 شركة،<sup>4</sup> بالإضافة إلى الأخرى المملوكة للحكومات المحلية داخل الصين والتي يبلغ عددها 116000 شركة.<sup>5</sup> ومن أمثلة الشركات الصينية المملوكة للدولة التي تنفذ استثمارات في الخارج وتخضع مباشرة لرقابة لجنة (SASAC) نجد الشركات الصينية الآتية التي وردت في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، ضمن ترتيب أحسن 100 شركة غير مالية صادرة من الدول النامية والاقتصاديات المتحولة، حسب قيمة الأصول الأجنبية التي تملكها في الخارج:<sup>6</sup>

الشركة الصينية للنقل البحري (COSCO)، والشركة الوطنية الصينية للنفط خارج الحدود (CNOOC)، والشركة الصينية للمعادن (CMC)، والشركة الصينية للإنشاءات الهندسية المحدودة

<sup>1</sup> OECD, *Investment Policy Review of China: encouraging responsible business conduct*, OECD Publications, 2008, pp77-78.

<sup>2</sup> Reuters, *China's state firms to shed old corporate governance structures by end-2017*, 28-03-2017, <https://uk.reuters.com/article/us-china-economy-soe-reforms-idUKKBN1AB07F>

\* لتفاصيل أكثر حول مفهوم هذه الهيئة ومهامها أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

<sup>3</sup> Chen Xia Shi, *recent ownership reform and control of central SOEs in china: taking one step at a time*, University of New South Wales Law Journal, University of New South Wales Sydney, Australia, Vol(30), Issue(03), 2007, p860.

<sup>4</sup> 国有资产监督管理委员会(State asset supervision and administration commission), *央企名录(list of state owned enterprises)*, 26-03-2019, <http://www.sasac.gov.cn/n2588035/n2641579/n2641645/index.html>

<sup>5</sup> Andrew Collier, *china buys the world: analyzing china's overseas investments*, Palgrave Macmillan Press, London UK, 2018, p50.

<sup>6</sup> UNCTAD, *2016 top 100 non-financial MNEs from developing and transition economies, ranked by foreign assets*, 28-01-2019, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

(CSCEC)، والشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC)، ومجمع (sinochem) في مجال التعدين، المحاجر والبترو، والشركة الوطنية الصينية للكيماويات (chemchina)، وشركة الصين للبتروكيماويات (sinopec)، وشركة الصينية للهاتف النقال المحدودة (china mobile)، وشركة (cofco) للمواد الغذائية والمشروبات، وشركة الممرات الثلاث (three gorges) الصينية في مجال الكهرباء والغاز والماء، وشركة بناء الاتصالات الصينية المحدودة، والشركة الصينية لبناء سكك الحديد المحدودة (CRCC)، وشركة الصين للطاقة النووية العامة في مجال الكهرباء والغاز والماء.

إن الشركات المملوكة للدولة الصينية ليست عبارة عن شركات ترجع ملكيتها للدولة فقط، ولكن إلى حد كبير يتم توجيهها وإدارتها من قبل الحزب الشيوعي في الدولة (الحزب السياسي)، وهذا ما يجعلها تختلف عن الشركات المملوكة للدولة في العديد من البلدان الأخرى، بما فيها من البلدان المتقدمة.

فإدارة هذه الشركات تعكس في الحقيقة الخصائص الصينية وكذا هيمنة الحزب الشيوعي الصيني عليها، حيث تتحكم لجان الحزب المتواجدة على مستوى هذه الشركات في إدارتها من خلال سيطرتها على مجالس الإدارة وقيامها بتعيين الرؤساء التنفيذيين؛ فجزء كبير من الشركات المملوكة للدولة يتم تعيين رؤسائها التنفيذيين مباشرة من طرف الحزب الشيوعي، والبقية يتم تعيين رؤسائها من طرف لجنة الإشراف وإدارة الأصول الحكومية (SASAC).<sup>1</sup> بل أكثر من ذلك، يمكن لجهاز الحزب في بعض الأحيان أن يوفر واجهة سلسلة بين الشركات المملوكة للدولة وغيرها من أجهزة الدولة؛ فعلى سبيل المثال عندما تم التفاوض على مشاريع للموارد الأولية في أفريقيا كانت الشركات المملوكة للدولة الصينية ممثلة حينها بمجموعة من المسؤولين الرفيعين المستوى، والذين قاموا بعرض مشاريع للبنى التحتية، ومبادرات سياسية، وقروض ميسرة، وهبات في حزمة واحدة من أجل الحصول على المشاريع المنشودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الشركات غير المملوكة للدولة (Non-SOEs)، خاصة كبيرة الحجم تربطها علاقة بالحكومة الصينية بطريقة أو بأخرى، حيث أن كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة هم في الغالب أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، وفي بعض الأحيان نجدهم حتى في مناصب أعلى.<sup>2</sup> كما أن أسهم معظم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية ترجع ملكيتها إلى توليفة من المساهمين ممثلة في مجلس الدولة، والأشخاص القانونيين، والمؤسسات المالية الأجنبية والمستثمرين الأفراد؛ أين يملك مجلس الدولة معظم الأسهم في معظم الحالات، أما أسهم الأشخاص القانونيين فتسيطر عليها بشكل أساسي الحكومة المركزية والحكومات المحلية ومختلف الوزارات، في حين أن الشركات المالية الأجنبية والمستثمرين الأفراد لديهم القوة التصويتية الأقل في عملية صنع القرار.

<sup>1</sup> Fred Robins, **The uniqueness of Chinese outward foreign direct investment**, Asian Business & Management, Vol(12), 2013, pp527-528.

<sup>2</sup> Karl P. Sauvart, Michael D. Nolan, **China's Outward Foreign Direct Investment and International Investment Law**, Journal of International Economic Law, OXFORD, UK, Vol(18), Issue(04), 2015, p3.

ونتيجة لذلك فإن كل الأعمال التي تنفذها الشركات الصينية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، تسيطر عليها وبشكل كبير الحكومة الصينية.<sup>1</sup> بل أكثر من ذلك فالقطاع الخاص (الشركات الخاصة) لم يكن مسموح لها بالاستثمار خارج الصين إلى غاية سنة 2003، وهو ما جعلها تمثل فقط نسبة (7,1%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنة 2018، مقارنة بالشركات المملوكة للدولة.<sup>2</sup> يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات الصينية في الخارج والمنفذة من قبل الشركات الصينية بكل أشكالها بما فيها (الشركات الخاصة) تتطلب الترخيص والتسجيل من طرف الهيئات الحكومية المختصة، كما يجب أن تتبع دليل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني؛ ما يعني إمكانية منعها أو تقييدها،\* فالحكومة الصينية تضمن من خلال هذه الوسائل وغيرها أن كل النشاطات الاستثمارية حتى لو نفذت من قبل الشركات الخاصة، تتماشى مع السياسات الحكومية.

#### المطلب الرابع: تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية وتركيزها على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في حجم عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود المنفذة من قبل الشركات الصينية (Mergers and Acquisitions) (M&As)، حيث أصبحت تمثل نسبة معتبرة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، الأمر الذي يعكس في الحقيقة الأهمية الاستراتيجية لهذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بالنسبة للحكومة والشركات الصينية.

#### أولاً: النمو الكبير لحجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في السنوات الأخيرة

كانت عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية محدودة جدا قبل سنة 1990، ثم سُمِحَ لها فقط كعمليات تجريبية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي؛ أين قدر متوسط حجم تدفقاتها السنوية خلال الفترة (1990-1999) بـ 470 مليون دولار أمريكي فقط.<sup>3</sup> لكن إطلاق استراتيجية الذهاب إلى العالمية من طرف الحكومة الصينية سنة 2001، إضافة إلى انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، كان له الأثر الإيجابي في زيادة حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية. والجدول رقم (3-8) الآتي يوضح تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (2004-2018)، حسب ما هو متوفر من إحصاءات من قبل وزارة التجارة الصينية.

<sup>1</sup> Zi Yi Wei, **The Literature on Chinese outward FDI**, Multinational Business Review, Vol(18), Issue(03), 2010, p91.

<sup>2</sup> MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, 2018, Op.Cit., p31.

\* لتفاصيل أكثر حول اللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

<sup>3</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development**, New York and Geneva, 2000, p247.

الجدول رقم (3-8): تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (2004-2018)

السنة	قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ (مليار دولار)	نسبة عمليات الاندماج والاستحواذ من حجم تدفقات الاستثمار المباشر الصادر (%)
2004	3	54.4
2005	6.5	53
2006	8.25	39
2007	6.3	23.8
2008	30.2	54
2009	19.2	34
2010	29.7	43.2
2011	27.2	36.4
2012	43.4	31.4
2013	52.9	31.3
2014	56.9	26.4
2015	54.44	25.6
2016	135.33	44.1
2017	119.62	21.1
2018	74.23	21.7

Source: MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, p10.

ملاحظة: قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ خلال الفترة (2012-2018) تشمل أيضا الاستثمار في القطاع المالي، أما النسبة (%) فتعبر عن نسبة قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ من الحجم الإجمالي للتدفقات الصادرة في تلك السنة.

يشير الجدول أعلاه إلى أن حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية وبعدما قدر سنة 2004 بـ 3 مليار دولار أمريكي فقط وبنسبة (54,5%) من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنة 2004، ارتفع سنة 2005 إلى 6,5 مليار دولار، وبنسبة (53%) من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في سنة 2005، وبنسبة زيادة تقدر بـ(116,7%) مقارنة بسنة 2004. ليستمر بعد ذلك حجم هذه العمليات في الارتفاع تدريجيا إلى غاية سنة 2007 أين قدر بـ 6,30 مليار دولار وبنسبة (23,8%) من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في سنة 2007؛ حيث يمكن تفسير الزيادة التي تحققت عموما خلال الفترة (2004-2007) بالخطوات التحريرية التي اتخذتها الحكومة الصينية في سبيل تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج؛ من خلال تبسيط إجراءات الموافقة لعمليات الاندماج والاستحواذ الصادرة إلى الخارج، مع تحويل بعض السلطات إلى حكومات المقاطعات، بالإضافة إلى إصدار بعض السياسات الإضافية الداعمة.\*

\* لتفاصيل أكثر حول الإجراءات التنظيمية المتخذة خلال هذه الفترة أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

لتشهد بعد ذلك سنة 2008 زيادة كبيرة في حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، حيث وصلت إلى 30,20 مليار دولار بنسبة (54%) من حجم التدفقات الكلية الصينية لسنة 2008، وبنسبة زيادة تقدر بـ(349,4%) مقارنة بسنة 2007؛ حيث ترجع هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت سنة 2008 إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، والتي دفعت الشركات الصينية إلى التوجه أكثر للخارج للاستحواذ على الشركات التي تعاني صعوبات مالية، مستفيدة طبعاً من الاحتياطات الضخمة التي تحوزها الحكومة الصينية من العملة الصعبة.

وبعدما قدر حجم هذه العمليات سنة 2009 بـ 19,20 مليار دولار، ارتفع إلى 29,7 مليار دولار سنة 2010 بنسبة زيادة (43,2%) مقارنة بسنة 2009، حيث يرجع السبب الرئيسي لهذه الزيادة إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2010، والتي استغلتها الشركات الصينية في زيادة الاستحواذ على الشركات الأوروبية التي عانت من مشاكل مالية.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2011 حتى 2016، عرف حجم هذه العمليات زيادة تدريجية حيث انتقل من قيمة 27,2 مليار دولار سنة 2011، إلى 135,33 مليار دولار سنة 2016؛ حيث يفسر ذلك بالتسهيلات الإضافية، التي أقرتها الحكومة الصينية خاصة إجراءات الموافقة والتسجيل التي تم إقرارها سنة 2014<sup>1</sup>، إضافة إلى أن هذه الزيادة ترجع في جزء منها إلى أن إحصاءات عمليات الاندماج والاستحواذ أصبحت ابتداء من سنة 2012 تشمل القطاع المالي إضافة إلى القطاع غير المالي.

أما في سنة 2017 و2018 فتم تسجيل انخفاض في حجم هذه التدفقات أين قدرت بـ 119,62 مليار دولار أمريكي سنة 2017 و74,2 مليار دولار سنة 2018؛ وهو الانخفاض الذي يرجع إلى القيود التي وضعتها الحكومة الصينية على عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية الصادرة إلى الخارج والتي تندرج في إطار القيود التي وضعتها على الاستثمارات الصينية المباشرة بشكل عام، بالإضافة إلى المعاملة الحذرة والرقابة التي أصبحت تلاقيها نشاطات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج من طرف الاقتصاديات المضيفة<sup>2</sup>، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إلغائها من قبل هذه الدول.

ومن بين أشهر حالات الاندماج والاستحواذ الصينية؛ نذكر استحواذ شركة (TCL) على قسم شركة (Thomson) الفرنسية لإنتاج التلفاز سنة 2003، واستحواذ شركة (lenovo) على فرع شركة (IBM) للكمبيوتر الشخصي الأمريكية سنة 2004<sup>3</sup>، واستحواذ شركة (wanxiang) على شركة (ford) الأمريكية

<sup>1</sup> 商务部 (Ministry of Commerce), 境外投资管理办法 (Administrative measures for outward investment), [MOFCOM, No.3, 2014], issued on: 06-09-2014, <http://www.mofcom.gov.cn/article/fgsjk/201409/20140902649871.shtml>

<sup>2</sup> Baker McKenzie, Loc.Cit.

<sup>3</sup> 姜亚鹏 (Jiang Ya Peng), 制度嵌入的中国企业跨国并购后整合与能力重构研究 (study on the integration and capacity reconstruction of Chinese enterprise's post cross border M&A from institutional perspective), 西南财经大学出版社 (xi nan cai jing university publication), 中国 (china), 2017, p32.

للسيارات سنة 2008، واستحوذت شركة (Geely) للسيارات على شركة (VOLVO) السويدية للسيارات سنة 2009 بقيمة 1.8 مليار دولار،<sup>1</sup> واستحوذت شركة (chemchina) على الشركة السويسرية (Syngenta AG) لصناعة المبيدات بقيمة 43 مليار دولار سنة 2016،<sup>2</sup> وكذلك استحوذت شركة (Midea) الصينية على شركة (KUKA) الألمانية لصناعة الروبوتات في سنة 2016 بقيمة 5 مليار دولار.<sup>3</sup>

### ثانيا: التركيز على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة

عدم امتلاك الشركات الصينية للمزايا التنافسية نفسها التي تحوزها شركات الدول المتقدمة،<sup>4</sup> أدى إلى زيادة اهتمامها بالاستحواذ على الأصول الاستراتيجية خلال السنوات الأخيرة، وتركيزها أكثر على الدول الأكثر تصنيعا في أوروبا وأمريكا الشمالية ذات الصناعات المتقدمة والتكنولوجيات والعلامات التجارية الجذابة،<sup>5</sup> من أجل تعويض نقائصها الناتجة عن دخولها المتأخر في مجال المنافسة العالمية؛ أي أن الشركات الصينية تنفذ استثمارات في الخارج على الرغم من ضعفها التكنولوجي والإداري، والنقص الذي تعانيه في العلامات التجارية المعروفة دوليا، وافترارها كذلك للخبرة الدولية اللازمة.

في هذا الإطار وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه العمليات فقد أشارت مختلف النشرات الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنوات 2013 حتى 2018 (البيانات متوفرة فقط ابتداء من سنة 2013) أنه يوجد اتجاه عام للتحويل نحو التركيز على قطاع التصنيع والابتعاد عن قطاع المناجم والموارد الأولية، مثلما يوضحه الجدول رقم (3-9) الآتي:

<sup>1</sup> Pamela Ambler, **Volvo & Geely: The Unlikely Marriage of Swedish Tech And Chinese Manufacturing Might That Earned Record Profits**, 06-09-2019, <https://www.forbes.com/sites/pamelaambler/2018/01/23/volvo-geely-the-unlikely-marriage-of-swedish-tech-and-chinese-manufacturing-might-that-earned-record-profits/#47eba2624ecc>

<sup>2</sup> Alagu Perumal Ramasamy, **Acquisition of Syngenta by ChemChina: Implications and Lessons for India**, ICS occasional paper No15, institute of Chinese studies, India, 2017, p4.

<sup>3</sup> Reuters, **Midea to publish takeover offer for German robot maker Kuka on Thursday: sources**, 31-03-2019, <https://www.reuters.com/article/us-kuka-m-a-midea-group-offer/midea-to-publish-takeover-offer-for-german-robot-maker-kuka-on-thursday-sources-idUSKCN0Z026P>

<sup>4</sup> Zi Yi Wei, Op.Cit., p79.

<sup>5</sup> Rhys Owen Jenkins, **How china is reshaping the global economy: development impacts in Africa and Latin America**, Oxford university press, UK, 2019, p87.

الجدول رقم(3-9): التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في سنوات

2013 و 2015 و 2018

2018		2015		2013		
النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	
44,3	32,91	25,2	13,72	13,8	7,32	التصنيع
12,4	9,18	9,8	5,32	64,7	34,23	المناجم
11,3	8,39	0,7	0,38	0,7	0,35	إنتاج وتوفير الكهرباء والتدفئة والغاز والماء
-	0,06	5,0	2,71	1,5	0,77	خدمات الفنادق والإطعام
2,1	1,59	5,7	3,13	4,1	2,19	التأجير التمويلي وخدمات الأعمال
1,6	1,2	15,5	8,41	4,1	2,19	التكنولوجيا والبرمجيات وتحويل المعلومات
11,2	8,3	3	1,61	0,2	0,01	خدمات النقل والتخزين والبريد
3,8	2,83	12,1	6,61	0,2	0,02	الخدمات المالية
1,9	1,39	4,9	2,66	2,2	1,14	تجارة الجملة والتجزئة
0,5	0,35	3,8	2,07	5,8	3,08	العقارات
0,5	0,35	0,8	0,43	-	-	الصحة العامة والنشاط الاجتماعي
2,1	1,55	3,2	1,76	0,6	0,31	البحث العلمي والخدمات التقنية
2	1,48	0,5	0,26	1,1	0,59	الزراعة والغابات وتربية الحيوانات والصيد
0,2	0,12	5,9	3,23	0,9	0,48	الثقافة والرياضة والترفيه
5,1	3,75	1,6	0,88	0,2	0,02	تخزين المياه والبيئة وإدارة المرافق العامة
0,2	0,13	2,1	1,12	0,2	0,02	الإنشاءات
0,4	0,32	0,2	0,12	0,3	0,18	خدمات الساكنة والتوصيل وخدمات أخرى
0,4	0,32	-	0,02	-	-	التعليم
100	74,23	100	54,44	100	52,9	المجموع

Source:

- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, china, 2013, p86.
- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, china, 2015, p92.
- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, china, 2018, p11.

من الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الأول الذي استهدفته عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية سنة 2013 هو قطاع المناجم بقيمة 34,23 مليار دولار أمريكي وبنسبة (64,7%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2013، ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع التصنيع بقيمة 7,32 مليار دولار وبنسبة (13,8%)، ثم قطاع العقارات في المرتبة الثالثة بـ 3,08 مليار دولار وبنسبة (5,8%)، ثم باقي القطاعات. أما في سنة 2015 فيبدو أنه حدث تحول نحو التركيز على قطاع التصنيع الذي جاء في المرتبة الأولى بقيمة 13,72 مليار

دولار وبنسبة (25,2%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2015، يليه قطاع خدمات التكنولوجيا بقيمة 8,41 مليار دولار وبنسبة (15,5%)، ثم يليه قطاع الخدمات المالية بقيمة 6,61 مليار دولار وبنسبة (12,1%)، أما قطاع المناجم فجاء في المرتبة الرابعة بقيمة 5,32 مليار دولار وبنسبة (9,8%). أما في سنة 2018 فقد استمر الاتجاه نفسه من خلال التركيز على قطاع التصنيع الذي جاء في المرتبة الأولى بقيمة 32,91 مليار دولار أمريكي وبنسبة (44,3%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2018، ثم يليه قطاع المناجم في المرتبة الثانية بقيمة 9,18 مليار دولار وبنسبة (12,4%)، ثم قطاع إنتاج وتوفير الكهرباء بقيمة 8,39 مليار دولار وبنسبة (11,3%)، ثم بقية القطاعات الأخرى.

إن توجه عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية إلى التركيز على قطاع التصنيع في السنوات الأخيرة؛ يُفسر بتغير اهتمام الشركات الصينية نحو التركيز أكثر على الاستحواذ على الأصول الاستراتيجية في الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيات والعلامات والخبرات الإدارية، من أجل تعويض نقائصها الناتجة عن دخولها المتأخر في مجال المنافسة العالمية، وأيضاً خدمةً لاقتصاد بلدها الأم كنتيجة لتحول اهتمام الحكومة الصينية نحو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا، والمعرفة الفنية الصناعية والاستهلاك، وذلك في إطار خاصة إطلاق الحكومة في سنة 2012 مخطط تنمية صناعة السيارات في مجال اقتصاد الطاقة والطاقات الجديدة (2012-2020)،<sup>1</sup> وإطلاقها في سنة 2015 مشروع رؤية الصين 2025 من أجل تنمية الصناعة الداخلية ومعالجة نقائصها.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج فقد أشارت مختلف النشرات الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لسنوات 2014 حتى 2018 (البيانات متوفرة فقط ابتداء من سنة 2014) أنه يوجد اتجاه عام للتوجه نحو التركيز على الدول المتقدمة؛ ففي سنة 2018 لوحدها نفذت الشركات الصينية أكثر من 433 عملية اندماج واستحواذ في 63 دولة (إقليمياً) عبر العالم، وأن الدول المتقدمة كانت الوجهة المفضلة لها، حيث أن أكبر عشرة بلدان مضيضة لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في سنة 2018، هي تقريبا كلها دول متقدمة كالآتي: ألمانيا، وفرنسا، والبرازيل، والشيلي، وجزيرة برمودا، وهونغ كونغ (الصين)، والسويد، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا.<sup>3</sup> فتركيز العمليات الصينية أكثر على الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة؛ يُفسر بأن هذه الدول هي مصدر الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيات والعلامات والخبرات الإدارية، التي تستهدفها الشركات الصينية في السنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> 国务院(State Council), 关于印发节能与新能源汽车产业发展规划(2012-2020年)的通知(Notice on Energy-Saving and New-Energy Automotive Industry Development Plan) (2012-2020)), [Guo Fa, 2012, No. 22], issued on: 28-06-2012, [http://www.gov.cn/zwggk/2012-07/09/content\\_2179032.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2012-07/09/content_2179032.htm)

<sup>2</sup> 国务院(State Council), 关于印发中国制造 2025 的通知(Notice on Issuing: Made in China 2025), [Guo Fa, 2015, No. 28], issued on: 8-05-2015, [http://www.gov.cn/zhengce/content/2015-05/19/content\\_9784.htm](http://www.gov.cn/zhengce/content/2015-05/19/content_9784.htm)

<sup>3</sup> MOFCOM, Statistical Bulletin of Chinas outward Foreign Direct Investment, 2018, Op.Cit., p11.

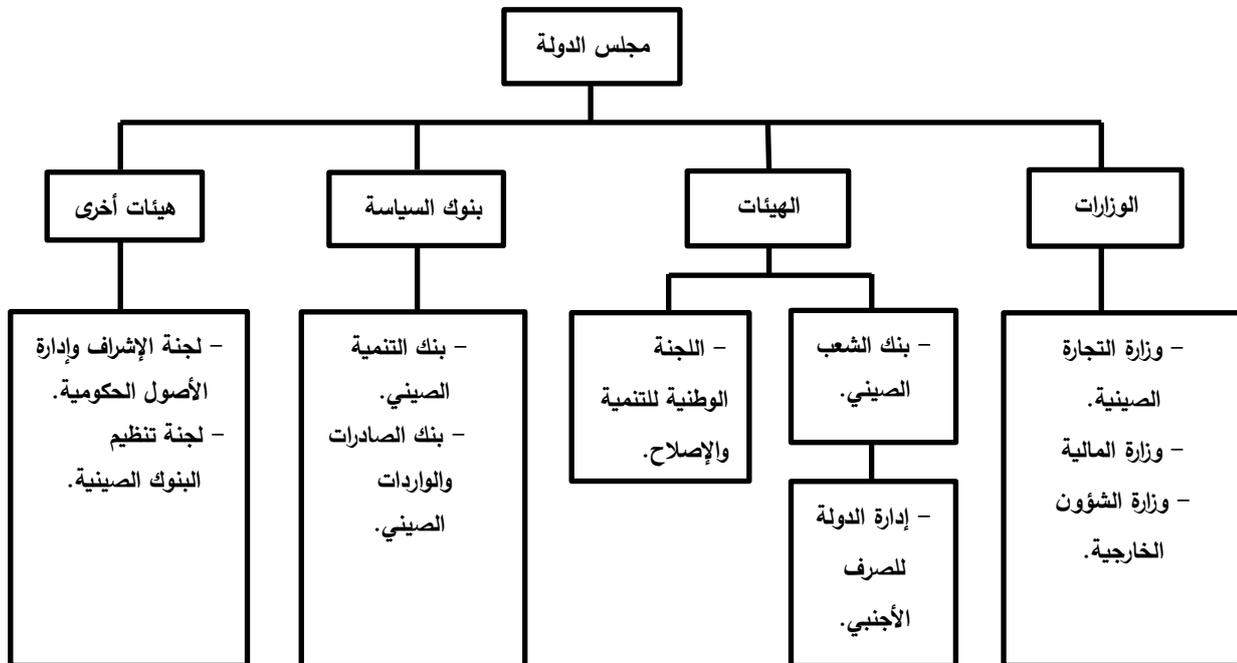
### المبحث الثاني: الحكومة الصينية ودورها في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

على الرغم من توفر الدولة الأم (الصين) على مجموعة من المحددات التي سهلت ودفعت الشركات الصينية المشاركة وبنشاط في الاستثمار والإنتاج الدولي، والتي تشمل تزايد المنافسة المحلية، والفائض في طاقات الإنتاج، وانخفاض هامش ربح المؤسسات، والوفرة في احتياطات العملة الصعبة وغيرها، إلا أن الحكومة الصينية كان لها الدور الأكبر والمهم في الدفع بالاستثمار المباشر الصيني إلى الخارج،<sup>1</sup> وعليه سيركز هذا المبحث على طبيعة الدور الذي مارسته الحكومة الصينية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، وذلك من خلال مجموع الهيئات والوكالات المسؤولة على دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، وأيضا مختلف السياسات والتدابير الداعمة سواء كانت سياسات عامة أو مختلف اللوائح والتنظيمات.

#### المطلب الأول: الهيئات والوكالات الرئيسية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

توجد العديد من الهيئات والوكالات الحكومية الصينية الرئيسية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، والتي يمكن أن ترتب في مستويين اثنين، مثلما يوضحه الشكل رقم (3-4) الآتي:

#### الشكل رقم (3-4): الهيئات والوكالات الرئيسية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مضمون هذا المطلب.

<sup>1</sup> Zi Yi Wei, Op.Cit., pp87-88.

فمن الشكل أعلاه يتضح أن مجلس الدولة يقع في المستوى الأعلى وهو المسؤول بشكل عام على الإدارة الشاملة للحكومة وعلى كل القرارات المؤثرة في الاقتصاد والمجتمع، ثم تأتي في المستوى الثاني بقية الهيئات والوكالات من وزارات، وبنوك، وغيرها من الهيئات.

#### أولاً: مجلس الدولة

مجلس الدولة (state council) (guo wu yuan 国务院) هو أعلى سلطة حكومية في الصين، يشرف مجلس الدولة على واحد وعشرون وزارة من بينها وزارة التجارة الصينية، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الخارجية، يضاف لهم رؤساء لجان أخرى مثل محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) ومسؤول لجنة التنمية والإصلاح الوطني.<sup>1</sup> وتتمثل مهام مجلس الدولة بشكل أساسي في:

- يمارس سلطة التشريع الإداري، وسلطة القيادة الإدارية، وسلطة الإدارة الاقتصادية، وسلطة الإدارة الاجتماعية، وغيرها من الصلاحيات الممنوحة له من طرف مجلس الشعب الصيني؛<sup>2</sup>
- يضع المخطط العام للاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه إلى الخارج ويدير تنفيذه؛ حيث يتعامل مع القضايا الأساسية، مثل التغييرات التنظيمية أو السياسية الرئيسية التي يكون لها تأثير على المدى الطويل؛<sup>3</sup>
- يقوم بصياغة وتطوير السياسات والقوانين واللوائح (يجب أن يوافق عليها مجلس الشعب الصيني)؛
- يقرر أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية وينسقها، إذ يتخذ القرارات الرئيسية التي تتعلق بالاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ويترك الإجراءات التفسيرية الخاصة بهذه السياسات للأجهزة التابعة في مستوى أدنى مثل إدارة الدولة للصرف الأجنبي (SAFE) أو وزارة التجارة الصينية (MOFCOM)؛<sup>4</sup>
- يشرف على الوزارات والكيانات الأخرى مثل لجنة الإشراف وإدارة الأصول المملوكة للدولة وبنك الشعب الصيني، كما يدير الشؤون الخارجية، ويبرم المعاهدات؛
- كما يشارك مجلس الدولة بشكل مباشر في الموافقة على المشاريع الصادرة إلى الخارج والتي تتطلب مبالغ كبيرة من العملة الصعبة أو الاستثمارات الكبرى في الموارد الطبيعية.<sup>5</sup>

#### ثانياً: الوزارات

<sup>1</sup> 中国中央人民政府(Central people's government of PRC), 国务院组织机构 (State Council Organization), 21-01-2019, <http://www.gov.cn/guowuyuan/zuzhi.htm>

<sup>2</sup> Kelly Sims Gallagher, QiQi, **Policies Governing China's Overseas Development Finance-Implications for Climate Change**, center for international environment and resource policy & climate policy LAB of fletcher school of tufts university, number18, USA, march 2018, p06.

<sup>3</sup> Ya Dong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, **How emerging market governments promote outward FDI: Experience from China**, Journal of World Business, Vol(45), Issue(01), 2010, p70.

<sup>4</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, **Analysis of China's overseas investment**, working paper No.79, Center for International Forestry Research Policies, Indonesia, 2011, p201.

<sup>5</sup> Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, **Chinese outward investment: An emerging policy framework**, The International Institute for Sustainable Development, Canada, 2013, p281.

- 1- **وزارة التجارة:** وزارة التجارة الصينية (shang wu bu 商务部) (ministry of commerce) ويرمز لها بـ(MOFCOM). أنشأت في شكلها الحالي سنة 2003، بعد أن كانت تسمى وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي (1993-2003)، وقبلها وزارة التعاون الاقتصادي الخارجي والتجارة (1982-1993).<sup>1</sup> من بين الأقسام التي تتكون منها نجد قسم الاستثمار الصادر والتعاون الاقتصادي، الذي يتولى تنفيذ المهام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر والتي يمكن حصر أهمها في الآتي:<sup>2</sup>
- تنظيم وتنسيق تنفيذ استراتيجية الذهاب إلى العالمية، وتوجيه وإدارة شؤون الاستثمار الصادر والتعاون الاقتصادي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، وأعمال التجارة والبحث والتطوير في الخارج، والتعاون في الموارد في الخارج، وهندسة الإنشاءات في الخارج والتعاون في مجال العمالة (بما في ذلك توظيف المواطنين في الخارج)؛
  - صياغة قوانين ولوائح الاستثمار الأجنبي الصيني الصادر، وبدل مجهودات مشتركة مع الإدارات ذات الصلة لتقديم مقترحات حول السياسة المناسبة للتمويل، والتأمينات، والصرف الأجنبي والدخول والخروج؛
  - صياغة وتطبيق المعايير المتعلقة بتأهيل المؤسسات المحلية العاملة في مجال الاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي والتدابير الإدارية، وتنظيم عملية التوجه بالاستثمار إلى الخارج والتعاون الاقتصادي؛
  - إنشاء وتطوير نظام إحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المتعاقد عليها في الخارج؛
  - صياغة وتنفيذ التدابير المتعلقة بتقييم الأداء والتفتيش السنوي للاستثمارات الخارجية وتوجيه الأعمال المتعلقة بالتصنيف الائتماني للمؤسسات العاملة في مجال التعاون في خدمات العمالة الأجنبية؛
  - تنفيذ المبادلات والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يشمل الاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي، والتفاوض من أجل تنفيذ مشاريع التعاون بين الحكومات؛
  - بذل جهود مشتركة مع الإدارات المعنية لحماية الاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي، كما يتولى تنفيذ الأعمال المتعلقة بحماية حقوق ومصالح العمال (بما في ذلك العاملين في الخارج)؛
  - توجيه، وتنظيم وتنسيق الأعمال المتعلقة بإنشاء مناطق التعاون الاقتصادي في الخارج.
- 2- **وزارة المالية:** وزارة المالية الصينية (cai zheng bu 财政部) (Ministry of finance) ويرمز لها بـ(MFA). أنشأت سنة 1949، ومن بين الأقسام التي تشرف عليها نجد قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم التعاون المالي الدولي، وقسم الميزانية وغيرها.<sup>3</sup> تتولى تنفيذ مجموعة من المهام من بينها تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> MOFCOM, the history of MOFCOM, 20-01-2019, <http://english.mofcom.gov.cn/column/history.shtml>

<sup>2</sup> Chinese Ministry of Commerce, Functions of department of outward investment and economic cooperation, 02-02-2019, <http://english.mofcom.gov.cn/departments/hzs2/>

<sup>3</sup> 财政部(Ministry of finance), 财政部主要职能 (The main Functions of the Ministry of Finance), 29-01-2019, <http://www.mof.gov.cn/zhengwuxinxi/benbugaikuang/>

<sup>1</sup> Sanne Van Der Lugt et al, assessing china's role in foreign direct investment in South Africa, center for Chinese studies, Stellenbosch University, South Africa, March 2011, p77.

- تحضير وتنفيذ الميزانية السنوية وحصص الصرف الأجنبي المخصصة لتشجيع الشركات الصينية على تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج؛
- تحضير وتنفيذ السياسات المالية والضريبية والقوانين واللوائح المتعلقة بالأعمال الصينية في الخارج؛
- إدارة أرباح أو عوائد رأس المال المملوك من طرف الدولة؛
- تشرف على تمويل الاستثمارات التي تربطها علاقة بالحكومة؛
- تقوم بإعطاء موافقتها على شطب الديون، كما تقوم بضخ الأموال اللازمة في نظام الدولة؛
- من خلال ضخ رأس المال في بنوك الدولة، تستطيع الشركات المملوكة للدولة الصينية النفاذ إلى التمويل الضروري لاستثماراتها في الخارج.<sup>1</sup>

**3- وزارة الشؤون الخارجية الصينية:** وزارة الشؤون الخارجية الصينية (wai jiaobu 外交部) (chinese ministry of foreign affairs)، ومن بين الأقسام التي تشرف عليها نجد قسم الشؤون الاقتصادية الدولية، وقسم إدارة الشؤون الخارجية وغيرها.<sup>2</sup>

تتولى وزارة الشؤون الخارجية الصينية بشكل عام تنفيذ وإدارة سياسة ومبادئ الصين الدبلوماسية، كما أنها توفر المشورة، والاتصالات والتنسيق مع الوزارات الأخرى؛ أين ساهمت في إصدار بعض السياسات الرئيسية الصينية المتعلقة بالاستثمار في الخارج والصادرة مؤخرا.<sup>3</sup> كما تعمل هذه الوزارة مع وزارة التجارة من أجل صياغة الخطة السنوية للمساعدات الاقتصادية، والتوقيع على التغييرات في خطة المساعدات وكذلك التوقيع جنباً إلى جنب مع وزارة التجارة ووزارة المالية على القرارات المتعلقة بالمساعدات النقدية.<sup>4</sup>

### ثالثاً: الهيئات

**1- بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني):** (zhongguo renmin yinhang 中国人民银行) (people's bank of china) ويرمز له بـ (PBC). تأسس بنك الشعب الصيني سنة 1948، ليتم تحويله إلى البنك المركزي الصيني سنة 1983، أين يخضع حالياً للإشراف المباشر لمجلس الدولة.<sup>5</sup> أما فيما يتعلق بدور بنك الشعب الصيني في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج، فيكون من خلال أسلوبين؛ السياسة النقدية، وسياسة الصرف الأجنبي. إذ يمارس البنك تأثيره على الاستثمار الصيني الصادر من خلال الرفع أو التخفيض من قيمة اليوان الصيني (RMB)، وسعر الفائدة

<sup>1</sup> Joel Backaler, **china goes west, everything you need to know about Chinese companies going global**, Palgrave Macmillan Press, UK, 2014, p31.

<sup>2</sup> ministry of foreign affairs, **the minister of foreign affairs**, 15-05-2019, [https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjb\\_663304/zzjg\\_663340/](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/)

<sup>3</sup> kelly Sims Gallagher & QiQi, Op.Cit., p07.

<sup>4</sup> Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, Op.C.it., p282 .

<sup>5</sup> People's Bank of China, **purposes and functions**, 31-01-2019, <http://www.pbc.gov.cn/en/3688066/3688080/index.html>

ونسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي؛ على سبيل المثال، فمع ارتفاع قيمة اليوان فإن وحدة واحدة من اليوان سوف تعطي مزيد من الدولارات الأمريكية، مما يحفز ذلك المزيد من الشركات الصينية على القيام بالاستثمار المباشر في الخارج، وبالمثل فإن التخفيض من نسبة احتياطي النقد الأجنبي، سوف يوفر المزيد من رأس المال الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي الصيني، مما يسمح للمزيد من الشركات الصينية بتمويل الاستثمار المباشر الصادر.<sup>1</sup>

من وجهة أخرى، فقبل عام 1992 كان بنك الشعب الصيني هو المسؤول على تنظيم قطاع الخدمات المالية بما فيها الاستثمارات المنفذة من قبل الشركات المالية الصينية في الخارج، أما في عام 1992، فقد تم فصل خدمات الأوراق المالية، التأمين والخدمات المصرفية وإلحاقها بسلطات تنظيمية منفصلة، من بينها لجنة تنظيم البنوك الصينية التي تتولى اليوم مهمة إصدار الموافقة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر التي تنفذها البنوك الصينية.<sup>2</sup>

**2- اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح:** اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (国家发展和改革委员会) (National development and reform commission) (guojia fazhan he gaige weiyuanhui) ويرمز لها بـ(NDRC)، تأسست في الأول تحت اسم هيئة تخطيط الدولة سنة 1952، ليتغير اسمها إلى هيئة تخطيط تنمية الدولة سنة 1998، ثم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) ابتداء من سنة 2003.<sup>3</sup> تمارس هذه اللجنة دورا مركزيا في التخطيط الاقتصادي للصين، كما لديها سلطة إصدار الموافقة على مشروعات الاستثمار الصادرة إلى الخارج والخطط الاقتصادية الوطنية على المدى المتوسط والطويل. ومن بين الأقسام التي تتكون منها نجد قسم الرأس المال الأجنبي والاستثمار الصادر إلى الخارج، الذي يتولى المهام الآتية:

- تحليل ديناميكية رأس المال الدولي وكذلك وضعية استخدام رأس المال الأجنبي والاستثمار في الخارج؛
- وضع الأهداف والسياسات المستقبلية المتعلقة بالاستراتيجيات والخطط والرصيد الإجمالي والتحسين الهيكلي لاستخدام رأس المال الأجنبي والاستثمار في الخارج؛
- صياغة خطط مشتركة مع الوكالات ذات الصلة للحصول على قروض من قبل المنظمات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، والتوصية بالمشاريع الرئيسية المرشحة؛
- صياغة دليل بالصناعات التي يمكن استهدافها من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ya Dong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, Op.Cit., p71.

<sup>2</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p4.

<sup>3</sup> China daily, **National development and reform commission**, 23-01-2019, [http://www.chinadaily.com.cn/business/2006-11/16/content\\_734828.htm](http://www.chinadaily.com.cn/business/2006-11/16/content_734828.htm)

<sup>4</sup> Chinese National Development and Reform Commission, **main functions of the department of foreign capital and overseas investment**, 25-01-2019, [https://en.ndrc.gov.cn/mfod\\_8236/200812/t20081217\\_1193972.html](https://en.ndrc.gov.cn/mfod_8236/200812/t20081217_1193972.html)

- الموافقة على مشاريع الاستثمار الرئيسية في الخارج والمرتبطة بالمواد الأولية؛ والمشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من العملات الأجنبية؛
- مسؤولية على تقييم ما إذا كان مشروع الاستثمار في الخارج يتماشى مع المصالح الوطنية للصين؛
- تخضع جميع المشاريع الاستثمارية في الخارج للمراجعة والموافقة من قبل لجنة (NDRC) أو من قبل فروعها المحلية على مستوى المحافظات وذلك اعتماداً على حجم الصفقة.<sup>1</sup>
- 3- إدارة الدولة للصرف الأجنبي: (guojia waihui guanli ju 国家外汇管理局) (state administration for foreign exchange) ويرمز لها بـ (SAFE). تأسست هذه الهيئة سنة 1979 وتتبع بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)،<sup>2</sup> من أهم مهام هذه الهيئة الآتي:<sup>3</sup>
  - اقتراح سياسات إصلاح نظام إدارة النقد الأجنبي، والوقاية من مخاطر ميزان المدفوعات وتعزيز توازنه؛
  - تقديم اقتراحات لبنك الشعب الصيني لصياغة سياسة سعر صرف اليوان؛
  - الإشراف والتحقق من صحة وقانونية استلام ودفع النقد الأجنبي؛
  - المسؤولية كذلك على تنفيذ إدارة النقد الأجنبي من خلال حساب رأس المال ووفقاً للقانون؛
  - تنفيذ الرقابة والتحقق من النقد الأجنبي وفقاً للقانون، ومعاقبة السلوكيات التي تنتهك إدارة النقد الأجنبي؛
  - إدارة احتياطات النقد الأجنبي واحتياطيات الذهب وغيرها من أصول النقد الأجنبي التابعة للدولة؛
  - تقديم تقارير ببيانات ميزان المدفوعات إلى مجلس الدولة وصندوق النقد الدولي؛<sup>4</sup>
  - الموافقة على صرف العملات الأجنبية بمجرد حصول المشروع الاستثماري المقترح في الخارج على الموافقة المطلوبة.<sup>5</sup>

#### رابعاً: بنوك السياسة

بنك السياسة (zhengce xing yinhang 政策行銀行) (Policy Bank) عبارة عن مؤسسة مالية تم إنشائها وضمائها من قبل الحكومة، لديها دعم مالي حصري وتحمل مسؤولية تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية.<sup>6</sup> بنك التنمية الصيني (CDB) وبنك الصادرات والواردات الصيني (EX-IM Bank) هما اثنان من

<sup>1</sup> Joel Backaler, Op.Cit., pp29-30.

<sup>2</sup> Karl P. Sauvnt, Geraldine McAllister & Wolfgang A. Maschek , **Foreign Direct Investments from Emerging Markets: The Challenges Ahead**, first edition, Palgrave Macmillan Press, USA, 2010, p308.

<sup>3</sup> State Administration for Foreign Exchange, **major functions**, 22-01-2019, <https://www.safe.gov.cn/en/MajorFunctions/index.html>

<sup>4</sup> Karl P. Sauvnt, Geraldine McAllister & Wolfgang A., Op.Cit., p308.

<sup>5</sup> Kelly Sims Gallagher, QiQi, Op.Cit., p06.

<sup>6</sup> Jun Da Jin, Xing Yue Ma & Kevin P. Gallagher, **China's Global Development Finance: A Guidance Note for Global Development Policy Center Databases**, Global Development Policy Center, Boston University, USA, July 2018, p2.

"بنوك السياسة" الثلاثة في الصين؛\* واللدان يمارسان دورا كبيرا في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج.

**1- بنك التنمية الصيني:** (zhongguo kaifa yinhang 中国开发银行) (china development Bank) والذي يرمز له بـ (CDB). تأسس هذا البنك سنة 1994، ويعتبر حاليا أكبر مؤسسة لتمويل التنمية في العالم، وأكبر بنك صيني لتمويل التعاون والإقراض الطويل الأجل وإصدار السندات، فمع نهاية 2017 بلغ حجم أصول هذا البنك 15.96 تريليون يوان صيني، في حين أن القروض الممنوحة بلغت 11.04 تريليون يوان صيني.<sup>1</sup>

كما يعمل هذا البنك على المزاجية بين دوره كبنك رائد في التمويل المتوسط والطويل الأجل والخدمات المالية بشكل عام، وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الصينية المتوسطة والطويلة الأجل؛ أي استغلال الموارد الاقتصادية في مجموعة من المجالات على غرار مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يشمل ذلك من المنشآت القاعدية، والصناعات الأساسية، والصناعات الداعمة، والخدمات العامة، بالإضافة إلى مجال البرامج الحيوية من أجل التنافسية الوطنية بما يشمل ذلك من المحافظة على الطاقة، وحماية البيئة، والتصنيع المتقدم، وتحويل وتطوير الصناعات التقليدية، وأيضا مجال التعاون الدولي بما يشمل ذلك من مبادرة الحزام والطريق، مشاريع القدرات الصناعية وتصنيع المعدات، الطاقة والموارد واستراتيجية الذهاب إلى العالمية الصينية.<sup>2</sup>

فنتقليديا قدمت هذه المؤسسة القروض من أجل تمويل في المقام الأول الاستثمارات في البنية التحتية المحلية (داخل الصين)، غير أن قروضها الموجهة إلى الخارج أخذت تتوسع بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة، ومن الأدلة على ذلك إطلاقه صندوق التنمية الصيني- الأفريقي عام 2007، والعمل مع بنك الصادرات والواردات الصيني (EX-IM Bank) لدعم المشاريع الكبرى الصينية في الخارج. كما يعمل البنك على تنفيذ وترويج استراتيجية "الذهاب إلى العالمية" "go global" في العديد من الدول من خلال العروض التي تقدمها وذلك من خلال مبادلات العملة، والائتمان والقروض، وإدارة الصناديق، والاستثمار في الأسهم، وتمويل الاندماج والاستحواذ، وعمليات الإيجار التمويلي. كما تغطي أنشطة البنك في الخارج المنشآت القاعدية، والصناعات الأساسية، والزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاسكان.<sup>3</sup>

**2- بنك الصادرات والواردات الصيني:** (zhongguo jinchukou yinhang 中国进出口银行) (Export-Import Bank) ويرمز له بـ (EX-IM Bank)، تأسس هذا البنك سنة 1994، ويقع مقره في بكين.<sup>1</sup>

\* بنك السياسة الثالث هو بنك تنمية الزراعة الصيني ولم يتم التطرق إليه لأنه لا يشارك في توجيه وتشجيع الاستثمارات الصينية في الخارج.

<sup>1</sup> China Development Bank, **about China Development Bank**, 02-02-2019, [http://www.cdb.com.cn/English/gykh\\_512/khjj/](http://www.cdb.com.cn/English/gykh_512/khjj/)

<sup>2</sup> China Development Bank, **2017 annual report**, Beijing china, 2017, p1.

<sup>3</sup> Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, Op.Cit., p282.

<sup>1</sup> EX-IM Bank, **2015 annual report of the export import bank of china**, china, 2015, p24.

هو عبارة عن مؤسسة لتمويل التنمية ممول ومملوك من طرف الدولة، يمارس مهامه ككيان قانوني مستقل ويخضع مباشرة لقيادة مجلس الدولة. فمع الدعم الائتماني للحكومة الصينية يلعب البنك دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي الثابت والتعديل الهيكلي، كما أن الدعم المالي للبنك يذهب إلى التجارة الخارجية، والاستثمار عبر الحدود، ومبادرة الحزام والطريق، والقدرة الصناعية الدولية، والتعاون في تصنيع المعدات، والعلوم والتكنولوجيا، والصناعة الثقافية، ومساعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الذهاب إلى العالمية، وبناء اقتصاد مفتوح.<sup>1</sup> ومن بين المجالات التي يهتم بها البنك نذكر:<sup>2</sup>

- القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة للتجارة الخارجية ولمساعي تنفيذ استراتيجية "الذهاب إلى العالمية"؛ والتي تشمل قروض التصدير، وقروض الاستيراد، وقروض العقود الخارجية والاستثمار في الخارج والقروض الميسرة من طرف الحكومة الصينية؛
- قروض خاصة موضوعة من طرف مجلس الدولة؛
- التبرعات من الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية التي يتحمل البنك مخاطرها.

#### خامسا: هيئات أخرى

1- لجنة الإشراف وإدارة الأصول الحكومية:(guoyou zichan jiandu 国有资产监督管理委员会) guanli weiyuanhui (state assets supervision and administration commission) ويرمز لها ب(SASAC). تأسست سنة 2003،<sup>3</sup> وتخضع مباشرة لمجلس الدولة، وتعتبر أول مؤسسة حكومية أنشأت لإدارة الأصول المملوكة للدولة في القطاعات غير المالية، كما أنها تعتبر أكبر مستثمر ومالك صيني في جميع الشركات الصينية المملوكة للدولة في القطاع غير المالي (الشركات المملوكة للدولة في القطاع المالي تخضع للرقابة من طرف وزارة المالية الصينية).<sup>4</sup>

عندما تأسست (SASAC) سنة 2003، كانت هناك تقريبا 196 شركة مملوكة للدولة تابعة لها، بعضها كبيرة ومهمة، والبعض الآخر صغير،<sup>5</sup> لينخفض هذا العدد إلى 98 شركة سنة 2017،<sup>6</sup> بسبب زوال العديد من المؤسسات الصغيرة أو الهامشية، أو اندماجها في الشركات الكبيرة. كما أن مشاريع الاستثمار

<sup>1</sup> EX-IM Bank, 2017 annual report of the export import bank of china, china, 2017, p29.

<sup>2</sup> EX-IM Bank, brief introduction to EX-IM Bank of china, 07-02-2019, [http://english.eximbank.gov.cn/tm/en-TCN/index\\_617.html](http://english.eximbank.gov.cn/tm/en-TCN/index_617.html)

<sup>3</sup> Barry Naughton, the state asset commission: A powerful New Government Body, china leadership monitor No.8, Hoover institution, USA, 2003, p1.

<sup>4</sup> Ya Dong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, Op.Cit., p72.

<sup>5</sup> Barry Naughton, SASAC and rising corporate power in china, china leadership monitor No.24, Hoover institution, USA, 2008, p2.

<sup>6</sup> 国有资产监督管理委员会(State asset supervision and administration commission), 央企名录(list of state owned enterprises), 26-01-2019, <http://www.sasac.gov.cn/n2588035/n2641579/n2641645/index.html>

- المباشر الصادر إلى الخارج من قبل الشركات المملوكة للدولة والتي تقع تحت إشراف هذه اللجنة لا يمكن أن يتم البث فيها دون موافقة صريحة من قبلها. وبشكل عام تتمثل مهام هذه اللجنة في الآتي:<sup>1</sup>
- تقوم لجنة (SASAC) بتنفيذ مهام ومسؤوليات المستثمر، وذلك من خلال الإشراف وإدارة الأصول المملوكة للدولة بالنسبة للشركات التي تعود ملكيتها للحكومة (باستثناء الشركات المالية)؛
  - تتولى مسؤولية المحافظة وزيادة قيمة الأصول المملوكة للدولة بالنسبة للشركات المشرف عليها؛
  - مسؤولة على إصلاح وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة؛
  - تتحمل مسؤولية تعيين وإزالة كبار المدراء التنفيذيين للشركات المشرف عليها؛
  - تحت الشركات المشرف عليها على تطبيق القواعد التوجيهية، والسياسات، والقوانين واللوائح ذات الصلة؛
  - مسؤولة عن صياغة القوانين واللوائح، وتوجيه والإشراف على إدارة أصول الشركات المملوكة للدولة.
- 2- لجنة تنظيم البنوك الصينية:** (zhongguo yinhangye jiandu 中国银行业监督管理委员会) guangli weiyuanhui (china Banking regulatory commission) ويرمز لها بـ (CBRC)، تأسست سنة 2003، وتخضع مباشرة لمجلس الدولة. تهدف إلى حماية حقوق ومصالح المودعين والمستهلكين الماليين الآخرين، وتعزيز أمان وسلامة القطاع المصرفي وتطوير القطاع المصرفي لتلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد والمجتمع، فلجنة تنظيم البنوك تبدل جهوداً متواصلة لتسليط الضوء على الإصلاح والابتكار، وتحسين فعالية وكفاءة الإشراف والتنظيم المصرفي،<sup>2</sup> وتتولى بشكل عام المهام الآتية:<sup>3</sup>
- صياغة قواعد الإشراف على المؤسسات المصرفية وأنظمة التحكم فيها؛
  - الترخيص بتأسيس، وتغيير، وإتمام مجال أعمال المؤسسات البنكية؛
  - تجميع ونشر إحصاءات وتقارير شاملة للصناعة المصرفية وفقاً للوائح ذات الصلة؛
  - إعطاء الموافقة على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من طرف البنوك الصينية.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ومراحل تطورها

قبل أن تبدأ الصين عملية التحرير الاقتصادي في أواخر السبعينيات، كانت الحكومة الصينية تتبنى سياسة اقتصادية قائمة على النظر إلى الداخل، مع التركيز على الاعتماد على النفس والاستقلالية الاقتصادية، كما كانت تقف بقوة ضد الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين سواء الوارد أو الصادر، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود تقريبا استثمار أجنبي مباشر صيني صادر إلى الخارج.

<sup>1</sup> State asset supervision and administration commission, **what we do**, 15-05-2019, [http://en.sasac.gov.cn/2018/07/17/c\\_7.htm](http://en.sasac.gov.cn/2018/07/17/c_7.htm)

<sup>2</sup> China Banking Regulatory Commission, **2013 annual report**, china CITIC press, China, 2014, pxii

<sup>3</sup> CBRC, **about the china Banking regulatory commission**, 01-02-2019, <http://www.cbrc.gov.cn/showyjhhjindex.do>

<sup>4</sup> Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, Op.Cit., p281.

لكن مع بداية التحرير الاقتصادي في الصين سنة 1979، بدأت الصين تتبنى موقفا مختلفا تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، ولم تبدأ فقط بالترحيب برأس المال، والتكنولوجيا وخبرات الإدارة القادمة من الخارج، بل تبنت سياسات مشجعة أيضا للشركات الصينية من أجل التوسع في الاستثمار في الخارج، وكنتيجة لذلك أصبح الاستثمار المباشر الصيني الصادر جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاقتصادية للصين.<sup>1</sup> وعليه سيتناول هذا المطلب بالنقاش مراحل تطور سياسات الحكومة الصينية المتعلقة بترقية الاستثمار المباشر الصيني الصادر، مع التركيز على أهم هذه السياسات وطبيعة التغييرات التي طرأت عليها خلال تقريبا الأربعين سنة الماضية، أي منذ بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية سنة 1979.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت مراحل تطور سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، إلا أن الملاحظ هو وجود اختلافات بين هذه الدراسات في تحديد طبيعة هذه المراحل وتواريخها، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- (Buckely وآخرون 2007) حددوا خمسة مراحل: المرحلة الأولى (1979-1985) "التدويل الحذر"، المرحلة الثانية (1986-1991) "تشجيع الحكومة"، المرحلة الثالثة (1992-1998) "التوسع والتنظيم"، المرحلة الرابعة (1999-2001) "تنفيذ سياسة الذهاب للعالمية" والمرحلة الخامسة (منذ 2001) "ما بعد الانضمام لـ(WTO)".<sup>2</sup>

- (Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R 2008) قاموا بتحديد ثلاث مراحل رئيسية وخمسة مراحل فرعية كالتالي: المرحلة الأولى (1979-1991) "تذوق الماء" (المراحل الفرعية: 1979-1985، 1986-1991)، المرحلة الثانية (1992-2001) "إيجاد نقطة الانطلاق" (المراحل الفرعية: 1992-1998، 1999-2001) والمرحلة الثالثة الأخيرة (2002- حتى الوقت الحاضر) "بناء الجسر".<sup>3</sup>

- (Han. B ،Xue .Q ، Luo.Y 2010) قاموا بتحديد ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (1984-1990)، المرحلة الثانية (1991-2000)، والمرحلة الثالثة (2001- حتى يومنا هذا).<sup>4</sup>

- (Yadong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C 2016) قاما بتحديد ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى (1979-1991) "مرحلة الإنطلاق"، المرحلة الثانية (1992-2001) "التكيف والتوقع"، المرحلة الثالثة (2002-2007) "النمو السريع"، المرحلة الرابعة (2008- حتى وقتنا الحاضر) "النمو المستقر".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Valtteri Kaartemo, **the Motives of Chinese foreign investments in the Baltic sea Region**, Pan European Institute working paper No.7, Turku school of economics, University of Turku, Finland, 2007, p7.

<sup>2</sup> Buckley Peter J et al, **The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, UK, Vol(38), Issue(04), 2007, p47.

<sup>3</sup> Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R, **Thirty years of Chinese outward foreign direct investment**, paper presented at Chinese Economic Association (UK) annual conference, Cambridge, UK, 1-2 April 2008, p7.

<sup>4</sup> Yadong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, Op.Cit., pp73-75.

<sup>5</sup> Hui Yao Wang, Lu Miao, **China Goes Global, How china's overseas investment is transforming its Business enterprises**, Palgrave Macmillan Press, UK, 2016, pp12-16.

فعلى الرغم من اختلاف مراحل تطور سياسات الاستثمار المباشر الصيني الصادر وتواريخها المحددة من قبل الباحثين، إلا أن هؤلاء الباحثون يشتركون عموماً في تحديد المراحل الرئيسية الآتية والتي سيتم اعتمادها في هذا المطلب؛ المرحلة الأولى (1979-1990) والتي تبدأ مع سياسة "الباب المفتوح" الصينية، المرحلة الثانية (1991-2001) وهي مرحلة السرعة، ثم (2002-حتى وقتنا الحاضر) وهي مرحلة ما بعد انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة وتنفيذها لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية.

### أولاً: المرحلة الأولى (1979 - 1990)

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، الفترة الأولى (1979-1982) والتي كانت بمثابة فترة تجريبية؛ حيث قامت الحكومة الصينية خلالها بالسماح بتنفيذ الاستثمارات الصينية في الخارج، وإعطاء صبغة قانونية لها، الأمر الذي أدى إلى بروز محاولات لتنفيذ بعض الاستثمارات في الخارج. والفترة الثانية (1983-1990) وأهم ما ميز هذه الفترة هو صدور أول إطار تنظيمي يعنى بالاستثمار المباشر الصيني الصادر، إضافة إلى سلسلة من السياسات المشجعة على الاستثمار في الخارج.

**1- (1979-1982):** إن بداية بروز وظهور الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر يمكن إرجاعه إلى تاريخ ديسمبر من سنة 1978، وهو تاريخ انعقاد الجلسة العامة الثالثة للجنة المركزية الحادي عشرة للحزب الشيوعي الصيني، والذي أعلن من خلالها عن سياسات الإصلاح الاقتصادي (سياسة الباب المفتوح) لـ دَانْغْ شِيَاوْ بِيَنْغْ (Deng xiao ping).<sup>1</sup> وبعد تقريباً عام من ذلك؛ أي في أوت 1979 أعلن مجلس الدولة الصيني عن 15 تدبير يتعلق بالإصلاح الاقتصادي؛ حيث نص التدبير 13 صراحة أن الشركات الصينية مسموح لها بالاستثمار في الخارج وذلك لأول مرة في تاريخ الصين،<sup>2</sup> أي أنها التدابير التي ستؤدي إلى تكسير الاحتكار الحكومي للاقتصاد والتجارة الخارجية.

خلال هذه الفترة ومع تنفيذ سياسة "الباب المفتوح"، كان الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر تسيطر عليه الحكومة الصينية، باعتبارها تنظر إليه على أنه من وجهة عبارة عن وسيلة من وسائل انفتاح واندماج الصين في الاقتصاد العالمي، ومن وجهة أخرى وسيلة يمكن استخدامها في تحقيق التنمية الوطنية والرفاه الوطني، وهذا ما جعل الشركات التجارية المملوكة للحكومة (تشرف عليها سابقاً وزارة التعاون الاقتصادي الخارجي والتجارة) إلى جانب مؤسسات التعاون التكنولوجي والاقتصادي التابعة للمحليات والمقاطعات (تشرف عليها سابقاً اللجنة الحكومية للتجارة والصناعة) هي فقط الشركات المسموح لها

<sup>1</sup> Chang Hong Pei, Wen Zheng, **china outbound foreign direct investment promotion system**, social sciences academic press, springer, 2015, p20.

<sup>2</sup> Lan Gao, **the internationalisation of chinese firms: determinants and the influence of dynamic capabilities and institutions on the post-internationalization performance**, Doctorate dissertation, School of Business and Economics, Loughborough university, UK, 2011, p21.

بالاستثمار في الخارج،<sup>1</sup> إلى جانب أن المشاريع المرخص لها بالاستثمار في الخارج كان يجب أن تكون ضمن أحد هذه الفئات الآتية:

- تسمح بالنفاذ للموارد الطبيعية النادرة محليا؛
- تسمح بالنفاذ وتحويل التكنولوجيا الى الصين؛
- تعزز امكانيات التصدير لصالح الشركات الصينية؛
- تسمح برفع و تحسين المهارات الإدارية.

كما كان من بين أهداف الصين خلال هذه الفترة هو تجميع العوائد بالعملية الصعبة، وعليه طبقت الصين ابتداء من سنة 1979 نظام للصرف الأجنبي يعرف ب"نظام الاحتفاظ بالعملية الصعبة"<sup>2</sup> وهو النظام الذي يسمح بتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر من خلال فقط العملات الصعبة التي كسبتها الشركة من عملياتها الخارجية، وقد استمر العمل بهذا النظام إلى غاية سنة 1995.<sup>3</sup>

كذلك تميزت هذه الفترة بعدم وجود إطار تنظيمي حقيقي للاستثمار الصادر وذلك إلى غاية سنة 1985 عندما صدر التنظيم الأساسي الذي يعنى بالاستثمار الصيني الصادر إلى الخارج.

**2- (1983-1990):** خلال الفترة من 1983 إلى 1990، عملت الحكومة الصينية وبنشاط على تشجيع توجه الاستثمار إلى الخارج؛ حيث قامت بنشر العديد من السياسات الملائمة التي من وجهة سهلت الأنشطة الاستثمارية للشركات، ومن وجهة أخرى وضعت الأسس الأولى لنظام إدارة الاستثمار المباشر في الخارج الموجود حاليا.

ففي سنة 1983، قام مجلس الدولة بتعيين وزارة التعاون الاقتصادي الخارجي والتجارة سابقا (وزارة التجارة حاليا) باعتبارها السلطة التي تمنح الموافقة للاستثمار المباشر الصيني الصادر إلى الخارج، كما تقوم بوضع الإجراءات التي تسمح للشركات بالاستثمار في الخارج.<sup>4</sup> فقط في عام 1984 أين صدر أول تنظيم يعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، من طرف وزارة التعاون الاقتصادي الخارجي والتجارة سابقا (المنشور المتعلق بالسلطات المخولة بمنح المصادقة والإجراءات الإدارية لفتح مشروع استثمار) مشترك غير تجاري في الخارج)، في حين أن الإطار التنظيمي الأساسي المتعلق بالفحص والمصادقة على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد صدر أول مرة سنة 1985، من طرف وزارة التعاون الاقتصادي الخارجي والتجارة سابقا، (منشور يتعلق بإجراءات المصادقة على إنشاء فرع في الخارج)، الذي حدد إجراءات التقدم بطلب الاستثمار في الخارج والمصادقة عليه، وذلك بغية تبسيط الإجراءات وتقليص وقت إصدار المصادقة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Buckley et al, Op.Cit., p47.

<sup>2</sup> Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R, Op.Cit., pp10-11.

<sup>3</sup> Karl P. Sauvart, Geraldine McAllister & Wolfgang A, Op.Cit., p312.

<sup>4</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p23.

<sup>5</sup> Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R, Op.Cit., p37.

فصدور الإطار التنظيمي المتعلق بالاستثمار المباشر الصيني الصادر خلال (1984-1985)، سمح لشركات أخرى بخلاف الشركات التجارية بتأسيس فروع استثمارية في الخارج، شريطة أن تثبت أنها تملك رأس مال كاف، وتملك معارف تقنية وعملية وتملك شريك مناسب.<sup>1</sup> كما سمح صدور الإطار التنظيمي هذا، بتحول إجراءات المصادقة من "المصادقة حالة بحالة" من طرف مجلس الدولة، إلى التدرج في الإجراءات من خلال مجموعة من الهيئات والسلطات مثل وزارة التجارة، وإدارة الدولة للصرف الأجنبي، وبنك الشعب الصيني، ولجنة الإشراف وإدارة الأصول الحكومية إلى جانب طبعاً مجلس الدولة، ما سهل في الحقيقة للحكومة الصينية مهمة مراقبة التوزيع الجغرافي والقطاعي وقيمة الاستثمار الصيني الصادر.<sup>2</sup> أما في سنة 1990 فقد أصدر بنك الشعب الصيني (طريقة إدارة المؤسسات المالية في الخارج)؛ إذ تعتبر أولى القواعد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من القطاع المالي، حيث حددت أساليب إدارة المحاسبة وطرق اقتسام المنافع للشركات التي تنفذ استثمارات في الخارج. في الأخير يمكن القول أن سلسلة السياسات والتدابير التي أطلقتها الحكومة الصينية خلال فترة الثمانينات، ساعدت على تأسيس نظام إدارة للاستثمار المباشر الصيني الصادر، والذي بدوره ساعد على بروز الاستثمار المباشر الصيني الصادر إلى الخارج.

### ثانياً: المرحلة الثانية (1991-2001)

إن الفهم الجيد لهذه المرحلة يكون من خلال معرفة أن تطور السياسات خلال هذه المرحلة شهد فترتين مختلفتين، في الفترة الأولى (1991-1998) عملت الحكومة الصينية على نشر العديد من السياسات التي شددت الرقابة على الاستثمار الصادر، كما عملت الحكومة على تعزيز سيطرتها على الاستثمارات الكبيرة الحجم. أما في الفترة الثانية (1999-2001) فقد تم إطلاق "استراتيجية تطوير التعاون الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية" ومن تم نشر كل السياسات ذات الصلة بهذه الاستراتيجية، الأمر الذي حفز نمو الاستثمار المباشر الصيني الصادر خاصة في أعمال المعالجة والتجميع.

**1- (1991-1998):** لقد وصل الجدل الذي كان قائماً حول "ما إذا كان الطريق اشتراكياً أم رأسمالياً" إلى نهايته مع رحلة دَانْغ سِيَاوُ بِيَنْغُ التاريخية إلى الجنوب سنة 1992، في إطار جهوده الداعمة للإصلاحات الاقتصادية وافتتاح السوق؛ حيث أعطت هذه الرحلة دعماً قوياً للسياسيين الليبراليين في الحزب الشيوعي الصيني إلى جانب البيروقراطيين على مستوى الوكالات الحكومية.<sup>3</sup> وكنتيجة لهذا الزخم التحرري الجديد، أصبح الاستثمار المباشر الصيني الصادر رسمياً جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية الوطنية للصين، كما

<sup>1</sup> Buckley et al, Op.Cit., p47.

<sup>2</sup> Yue Fang Si, **the development of outward FDI regulation and the internationalization of Chinese firms**, Journal of contemporary china, Routledge, Vol(23), Issue(89), 2014, p811.

<sup>3</sup> Hinrich Voss, **the foreign direct investment behavior of Chinese firms: Does the new institutional theory approach offer explanatory power?**, PHD thesis, Business School, University of Leeds, UK, June 2007, p63.

تلقي التأييد العلني آنذاك من طرف رئيس الحزب الشيوعي الصيني، ورئيس الصين لاحقاً، جيانغ تزي مين<sup>1</sup>. (Jiang Zemin)

لقد شهد الاقتصاد الصيني خلال الفترة (1989-1992) حالة من الركود الاقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم، وفي ظل هذه الظروف بدأت الحكومة الصينية في تعديل الاقتصاد وتنفيذ سياسات الحد من الواردات وتشجيع الصادرات والتحكم في حجم الاستثمار المحلي، كما أدركت الحكومة خلال هذه الفترة أن عدد الاستثمارات الفاشلة في الخارج كان في تزايد مستمر، وأن نقص الضوابط أدى إلى بعض الخسائر الكبيرة في رأس المال المملوك للدولة.<sup>2</sup>

فبسبب تخوف الحكومة الصينية من خسارة الأصول المملوكة للدولة بسبب عمليات الشركات في الخارج، وفي إطار الإصلاحات الكبيرة التي بدأت تطبيقها في الاقتصاد، قامت لجنة التخطيط الوطنية في مارس 1991 بإصدار (آراء لجنة التخطيط الوطنية بشأن تعزيز إدارة المشاريع الاستثمارية في الخارج)، والتي كان لها تأثير كبير طوال فترة التسعينات؛ حيث تشير هذه الوثيقة إلى الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الاستثمار المباشر الصيني الصادر، من خلال ضرورة تركيزه على اكتساب التكنولوجيات، والموارد والأسواق في الخارج، كما شددت من شروط منح الموافقة للاستثمارات الكبيرة الحجم، ومارست تقييداً أكثر عليها.

وعلى الرغم من صدور (تقرير المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني) سنة 1992، والذي أشار إلى أنه يجب على الدولة "أن تُسرّع في توسيع استثماراتها في الخارج والعمليات الدولية" "وتُسرع من استغلال الأسواق الخارجية وتطوير الاقتصاد الموجه إلى الخارج"<sup>3</sup>، فإن العديد من الهيئات قامت بإصدار سياسات منفصلة شددت من خلالها الرقابة على الاستثمار المباشر الصيني الصادر.

ففي أوت 1991، أصدرت لجنة التخطيط الوطنية (اللوائح المتعلقة بفحص واعتماد المشاريع المقترحة وتقارير الجدوى بشأن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الخارج)، إذ تعتبر وثيقة أساسية حددت إجراءات المصادقة للاستثمار المباشر الصيني الصادر وحدود التمويل وسمحت بستين يوماً لإظهار نتيجة المصادقة ما يعني عملياً تقييد الاستثمار الصادر إلى الخارج.<sup>4</sup> أما في مارس 1992، أصدرت وزارة التجارة (لوائح المصادقة وفحص الشركات غير التجارية في الخارج)، وهي اللوائح التي شددت الرقابة على الشركات غير التجارية في الخارج.<sup>5</sup> وفي سبتمبر 1993، أصدرت إدارة الدولة للصراف الأجنبي (معايير المصادقة على خطر الصراف الأجنبي للاستثمارات في الخارج وعلى فحص مصدر صناديق الصراف

<sup>1</sup> Karl P. Sauvant, Geraldine McAllister & Wolfgang A, Op.Cit., p316.

<sup>2</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p08.

<sup>3</sup> Yu Shan Li, china's Go out Policy, A Review on china's promotion policy for outward foreign direct investment from A historical perspective, IWE Working Paper No.244, Institute of World Economics-Center for economic and Regional Studies, Hungary Academy of Sciences, Hungary, September 2018, p10.

<sup>4</sup> Ya Dong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, Op.Cit., p73.

<sup>5</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p24.

الأجنبي)؛ والتي تنص على أن الاستثمارات التي تزيد عن مليون دولار أمريكي تفحص في الأول من قبل إدارة الدولة للصرف الأجنبي قبل إحالتها على وزارة التجارة للحصول على المصادقة النهائية.<sup>1</sup>

وعكس إجراءات المصادقة التي تم تشديدها بالنسبة للاستثمار المباشر الصيني الصادر، تم تخفيف اللوائح المتعلقة بالصرف الأجنبي، حيث قامت إدارة الدولة للصرف الأجنبي في سبتمبر 1995 بنشر (الإشعار التكميلي المتعلق بتدابير إدارة الصرف الأجنبي للاستثمار في الخارج)، والذي سمح للحكومة الصينية بالانتقال من نظام سياسة الصرف الأجنبي "الكسب من أجل الاستخدام" إلى "ال شراء من أجل الاستخدام"<sup>2</sup> أي إمكانية شراء العملات الأجنبية لتمويل الاستثمار المباشر الصيني الصادر، بغض النظر عما إذا كانت الشركة قد كسبت عملات أجنبية من عملياتها الخارجية أم لا.

كما عرفت سنة 1997 انعقاد المؤتمر الوطني للاستثمار الأجنبي للحزب الشيوعي الصيني، والذي أشار إلى أنه يجب على الحكومة أن تجمع بين استراتيجية "ال جذب إلى الداخل" واستراتيجية "الذهاب إلى الخارج"، من أجل تسهيل الاستثمارات للشركات التي تملك الإمكانيات، وتسهيل استخدام الأسواق والموارد المحلية. كما أن اللجنة المركزية الخامسة عشر للحزب الشيوعي الصيني أكدت مرة أخرى على أهمية مفهوم "إثنين من الأسواق واثنين من الموارد" كما أشارت إلى الحاجة إلى دعم الشركات التي تملك الإمكانيات من أجل الاستثمار في الخارج.<sup>3</sup>

في الأخير يُمكن القول أنه رغم صدور سياسات عن الحزب الشيوعي الصيني والتي تؤكد على ضرورة تسريع الاستثمارات الصينية في الخارج، وضرورة دعم الشركات التي تملك الإمكانيات على الاستثمار في الخارج، إلا أن السياسات التي صدرت عن بعض الهيئات في المستوى الأدنى عملت على تشديد الرقابة على الاستثمار المباشر الصيني الصادر، خاصة ما تعلق بالاستثمارات الكبيرة الحجم.

2- (1999-2001): لقد كان لنشوء الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 تأثيرا كبيرا على الصادرات الصينية، حيث أن انخفاض الطلب في أسواق جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1998، أدى إلى انخفاض الصادرات الصينية وهو ما أثر على النمو الاقتصادي الصيني. كما أسفر ضعف العملات في هذه البلدان عن انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الصينية وذلك بسبب القوة النسبية لليوان الصيني. ومن أجل التصدي لهذا الموقف، وفي نفس الوقت الدفع بنمو الاقتصاد المحلي، وضعت الحكومة الصينية استراتيجية تهدف إلى الاستفادة من العمالة الرخيصة في الخارج واستغلال المواد الخام المحلية (من الصين) بغية الدفع بالصادرات الصينية؛ هذه الاستراتيجية وبشكل غير مباشر عززت الاستثمار في الخارج.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> 国家外汇管理局(State Administration for Foreign Exchange), 境外投资外汇风险及外汇资金来源审查的审批规范(Approval standards for foreign exchange rate of foreign investment and for foreign exchange fund source examination), 20-02-2019, <http://m.safe.gov.cn/safe/1993/0920/5481.html>

<sup>2</sup> Karl P. Sauvart, Geraldine McAllister & Wolfgang A, Op.Cit., p312.

<sup>3</sup> Yu Shan Li, Op.Cit., p11.

<sup>4</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p9.

ففي نوفمبر 1999، أصدر مجلس الدولة (الآراء التوجيهية بشأن قروض دعم أعمال المعالجة والتجميع في الخارج باستخدام مواد من الصين)، حي كان الهدف من هذه السياسة هو تشجيع ومنح قروض للشركات في الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات، والأجهزة المنزلية، والإلكترونيات، وصناعة الملابس والشركات التي تملك ميزات نسبية في المعدات والتكنولوجيا من أجل تطوير أعمال التصنيع والتجميع خارج الصين، كما هدفت هذه السياسة أيضا إلى إعادة هيكلة الصناعة داخل الصين.<sup>1</sup> أما في سنة 2000 فقد أصدرت كل من وزارة التجارة الصينية ووزارة المالية وثيقة أخرى مهمة (تدابير إدارة صناديق تنمية الأسواق الدولية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وذلك بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام للمنافسة على مستوى الأسواق الدولية.<sup>2</sup>

من وجهة أخرى فقد شهدت سياسة الحكومة الصينية المتعلقة بترقية تدفقات الاستثمار المباشر الصيني الصادر، زخما متزايدا تحت عنوان سياسة الذهاب إلى العالمية (zou chu qu 走出去، go global) وذلك منذ بداية سنوات الألفين، وقد أطلقت هذه السياسة رسميا من طرف رئيس الوزراء السابق (zhou rong ji) في تقريره لعام 2000 المقدم إلى المؤتمر الشعبي الوطني التاسع حول عمل الحكومة، واستنادا إلى ذلك تم في سنة 2001 إدراج "سياسة الذهاب إلى العالمية" رسميا في المخطط الخماسي العاشر (2001-2005) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، الصادر عن الحكومة الصينية، أين تم اعتبار الاستثمار الخارجي من قبل الشركات الصينية كأحد الاتجاهات الرئيسية الأربعة لتمكين الاقتصاد الصيني من "التكيف مع اتجاه العولمة".<sup>3</sup> وقد نصت "سياسة الذهاب إلى العالمية" من خلال المخطط الخماسي العاشر (2001-2005)، على النقاط الرئيسية التالية:<sup>4</sup>

- تشجيع الاستثمارات التي تعكس المزايا التنافسية الصينية على التوجه إلى الخارج، مع توسيع المجال، والقنوات وطرق التعاون الاقتصادي والتقني الدولي؛
- العمل على زيادة الاستثمارات في الخارج، بغرض ترقية صادرات المنتجات، والخدمات، والتكنولوجيا؛
- تقديم الدعم من أجل استغلال الموارد الأولية في الخارج والتي تعاني الصين من نقص فيها؛
- تشجيع الشركات على استخدام موارد الملكية الفكرية في الخارج، من خلال إقامة مراكز للبحث والتطوير والتصميم في الخارج؛
- دعم الشركات القوية على تنفيذ العمليات في الخارج والتوسع عالميا؛

<sup>1</sup> Yu Shan Li, Op.Cit., p11.

<sup>2</sup> Karl P. Sauvart, Geraldine McAllister & Wolfgang A, Op.Cit., p312.

<sup>3</sup> OECD, **Investment Policy Reviews of China: Encouraging Responsible Business Conduct**, Op.Cit., p87.

<sup>4</sup> Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, Op.Cit., p2.

- تحسين نظام خدمة الاستثمارات في الخارج؛ أي خلق بيئة أعمال جيدة للاستثمارات من خلال تحسين أنظمة التحكم في المالية، والتأمين، والصراف الأجنبي، والضرائب، والملكية الفكرية، والقانون، وخدمات المعلومات، وإدارة الدخول والخروج؛

- تحسين حوكمة الشركات والآليات التنظيمية الداخلية للشركات التي تنفذ استثمارات في الخارج.

إن إطلاق استراتيجية الذهاب إلى العالمية كاستراتيجية وطنية من طرف الصين، كان بمثابة فصل جديد في تاريخ الاستثمار المباشر الصيني الصادر، حيث بصمت هذه الاستراتيجية على التنمية الشاملة والدعم القوي للحكومة الصينية للاستثمار المباشر الصيني الصادر، وكنتيجة لصدور هذه الاستراتيجية شهدت السنوات التي أعقبت 2001، صدور العديد من اللوائح والتنظيمات الداعمة للاستثمار المباشر الصيني الصادر.

### ثالثاً: المرحلة الثالثة (2002- حتى وقتنا الحاضر)

تقسم بدورها إلى فترتين، الفترة الأولى (2002-2012) التي تميزت بصياغة مضمون استراتيجية الذهاب إلى العالمية وكذا إطلاق العديد من السياسات التي سمحت بالانطلاقة الحقيقية والتوسع الكبير للاستثمار المباشر الصيني الصادر، أما الفترة الثانية (2013- حتى وقتنا الحاضر) فقد تميزت بانتقال دعم الحكومة الصينية إلى عهد جديد؛ من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات خاصة مبادرة الحزام والطريق.

**1- (2002-2012):** تبدأ هذه الفترة مع سنة 2002، وهي السنة التي أعقبت تطبيق الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية وانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001. لقد كانت هذه الفترة بمثابة الانطلاقة الحقيقية والدافع القوي لنمو وتوسع الاستثمار المباشر الصيني الصادر، وذلك نتيجة لتغير التوجه الرسمي لسياسة الاستثمار المباشر الصيني الصادر إلى الدعم والتشجيع. فخلال هذه الفترة تمت الصياغة الواضحة لمضمون استراتيجية "الذهاب إلى العالمية"؛ من خلال مجموعة اللوائح والتنظيمات التي صدرت والتي عملت الحكومة الصينية من خلالها على وضع سياسة شاملة لإدارة الاستثمار المباشر الصادر، وهو ما أشّر في الحقيقة على بداية "العصر الذهبي" للاقتصاد الصيني وللاستثمار المباشر الصيني الصادر إلى الخارج.

ففي إطار هذا التوجه، أصدر مجلس الدولة سنة 2006 (آراء مجلس الدولة حول تشجيع وتوجيه الاستثمار الأجنبي والتعاون من قبل الشركات الصينية) والتي أكد من خلالها على أن أهداف الاستثمار المباشر الصيني الصادر تتمثل في الاستفادة بشكل أكثر فعالية من نوعين من الموارد واثنين من الأسواق (المحلية والدولية)، وتسهيل التعديل الهيكلي للاقتصاد، وتعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد، وترقية التعاون مع البلدان الشريكة في الاستثمار المباشر الصادر، وترقية التنمية داخل الصين وتلك الخاصة بالدول النامية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Yu Shan Li, Op.Cit., p13.

وهي نفسها تقريبا الأهداف التي تضمنتها السياسة الصادرة عن إدارة الدولة للصرف الأجنبي وهيئات أخرى سنة 2006 (سياسة التوجيه القطاعي للاستثمار الصادر إلى الخارج) والتي قامت بتجميع الصناعات التي تستهدفها الشركات الصينية في ثلاثة فئات (الفئة الممتوعة، الفئة المسموحة والفئة المشجعة).<sup>1</sup>

كما قامت الحكومة الصينية بإصدار المخطط الخماسي 12 للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية (2011-2015) والذي اقترح اتجاهات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر؛ أين صدرت في هذا الإطار وثيقتان توضحان هذا الاتجاه:

• الوثيقة الأولى صدرت عن مجلس الدولة سنة 2011 وهي (المخطط الخماسي 12 للإصلاح والتحديث الاقتصادي) والتي حددت خمسة أولويات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تتمثل في:<sup>2</sup>

- الإنتاج في المواقع التي تتوفر على التكنولوجيات المحلية والتي يكون الطلب العالمي مرتفع فيها؛  
- إنشاء مناطق صناعية في الخارج في المناطق التي تكون فيها الظروف ملائمة؛  
- مشاريع التقريب والتعاون الدولي في مجالات الطاقة والموارد الأولية الهامة مثل النفط والغاز، وخام الحديد، واليورانيوم، والنحاس، والألمنيوم وبناء نظم إمدادات للموارد الأولية تمتاز بكونها طويلة الأجل، ومستقرة، وأمنة ومتعددة القنوات؛

- بناء مراكز البحث والتطوير في المواقع الخارجية كثيفة التكنولوجيا، والتعاون مع مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات المبتكرة الأجنبية؛

- المشاريع الهندسية الشاملة التي تنفذ من قبل الشركات الكبيرة التي تملك القدرة ورأس المال الكبير، وعمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات الجديدة، والتسجيل الدولي لحقوق الملكية الفكرية، وإنشاء شبكات التسويق والمبيعات العالمية ومراكز المبيعات الإقليمية ودمج سلسلة القيمة العالمية.

• أما الوثيقة الثانية فصدرت عن إدارة الدولة للصرف الأجنبي سنة 2012 (المخطط الخماسي 12 حول الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر) والتي تنص على تشجيع الحكومة الصينية للاستثمار في المجالات التي تمثل الأولوية؛ وهي مجالات الموارد الأولية والمجالات التي تسمح بالإسراع في تنفيذ التحديث التكنولوجي والتوسع في الأسواق الخارجة.

كما تنص الوثيقة صراحة على هدف الحكومة المتمثل في تعزيز القدرة التنافسية والاستقلالية للمستثمرين الصينيين في الخارج؛ حيث تشمل القدرة التنافسية تنمية القدرات في مجال البحث والتطوير، والتسويق، واللوجستيك، وأسماء العلامات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن الحوكمة

<sup>1</sup> 中国服务贸易指南网(Guide for china's service and trade), 关于印发境外投资产业指导政策的通知 (Notice on Guidelines for overseas investment industries), [Fa Gai Wai Zi, 2006, No.1312], issued on: 05-07-2006, <http://tradeinservices.mofcom.gov.cn/article/zhengce/hyfg/201710/447.html>

<sup>2</sup> 国务院(State Council), 关于印发工业转型升级规划 (2011—2015 年) 的通知 (notice on issuing industrial transformation and upgrading plan (2011-2015)), [Guo Fa, 2011, No.47], issued on: 30-12-2011, [http://www.gov.cn/zwggk/2012-01/18/content\\_2047619.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2012-01/18/content_2047619.htm)

والمعرفة الإدارية، كما شجعت هذه الوثيقة أيضا المؤسسات الخاصة خصوصا الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانطلاق في الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.<sup>1</sup>

2- (2013- حتى الآن): لقد عملت الحكومة الصينية خلال هذه الفترة على ترقية الاستثمار الصادر وذلك من خلال إصدار مجموعة من المبادرات، والتنظيمات واللوائح، لعل الأكثر تأثيرا من بين هذه الإصدارات، هي المبادرة الكبرى للبناء المشترك (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و(الطريق البحري لطريق الحرير في القرن 21) وتعرف اختصارا بمبادرة الحزام والطريق (yidai yilu 一带一路) بالإنجليزية ( Belt Road initiative)، والتي تم اقتراحها بصفة رسمية من طرف الرئيس الصيني سي جي بينغ، أثناء زيارته لبلدان آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2013.<sup>2</sup>

وفي نوفمبر 2013، أقر الاجتماع الشامل الثالث للدورة الثامنة عشر للحزب الشيوعي الصيني (قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول التعميق والإصلاح الشاملين لبعض القضايا الكبرى)؛ حيث أكدت هذه القرارات على ضرورة تسريع وتعزيز بناء الحزام والطريق، والانفتاح نحو الخارج في كل الاتجاهات، إلى أن ترقى هذه المبادرة وأصبحت استراتيجية وطنية كبرى على صعيد انفتاح الصين نحو الخارج؛<sup>3</sup> حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى دمج الصين أكثر في الاقتصاد العالمي من خلال دمج اقتصادها مع اقتصادات دول ومناطق كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا، كما تهدف إلى استدامة النمو الاقتصادي الصيني من خلال تطوير تعاون مشترك مع هذه البلدان.<sup>4</sup>

أما في 28 مارس من عام 2015، فقد أصدرت كل من اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة الخارجية ووزارة التجارة الصينية ما يعرف ب(الرؤية والتحرك المشترك لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرون) (يذكر اختصارا ب"الرؤية والتحرك")؛ حيث يشرح "الرؤية والتحرك" رسميا مبادرة الحزام والطريق للخارج، وذلك من خلال تعزيز ترابط البلدان والمناطق الواقعة ضمن نطاق مبادرة الحزام والطريق على صعيد السياسة، والبنى التحتية، والتجارة، والمالية، والمجال الإنساني وغيرها من المجالات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Michael Clark, *The belt and road initiative: Chinas new grand strategy?*, Asia policy, the national Bureau of Asian research, Seattle, Washington, Vol(24), July 2017, p7.

<sup>2</sup> 中国关键词——权威解读当代中国: 一带一路(china keywords—official interpretation of contemporary china: yidai yilu), 01-04-2021, [http://keywords.china.org.cn/2017-06/21/content\\_41070245.htm](http://keywords.china.org.cn/2017-06/21/content_41070245.htm)

<sup>3</sup> تشين يوي تساي، تشو قو بينغ & لوه وي دونغ، الحزام والطريق: مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرون، ترجمة نهى خالد زينب جمال، بيت الحكمة للاستشارات الثقافية، مصر، 2017، ص26.

<sup>4</sup> Lili kang et al, *harmony in diversity, can the one belt one road initiative promote china's outward foreign direct investment?*, Journal of Sustainability, published by MDPI, Switzerland, Vol(10), Issue(09), September 2018, p1.

<sup>5</sup> NDRC, MOFCOM & Ministry of Foreign Affairs, *Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road*, 30-04-2019, [http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330\\_669367.html](http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html)

بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق، أتت الحكومة الصينية هذه المبادرة بإصدار حزمة من السياسات الجديدة، التي دعمت من خلالها المبادرة، والاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر وخاصة عمليات الاندماج والاستحواذ المنفذة في الخارج من قبل الشركات الصينية؛ مثل قيام مجلس الدولة سنة 2014 بإصدار (آراء مجلس الدولة حول تحسين بيئة السوق المتعلقة بعمليات اندماج واستحواذ الشركات).<sup>1</sup> كذلك مبادرة أخرى أعلن عنها مجلس الدولة في ماي 2015، تتدرج في إطار دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر؛ هي مبادرة "صنع في الصين 2025" من أجل ترقية، وتحقيق توازن الصناعة التحويلية في الصين، وتحويل الصين إلى قوة صناعية عالمية قادرة على التأثير على المعايير العالمية، وسلاسل التوريد، وقيادة الابتكار العالمي؛<sup>2</sup> حيث تمتلك استراتيجية "صنع في الصين 2025" أهدافا محددة بدقة حتى عام 2025 وكذلك أهداف حتى 2035 ثم 2049. هذا وتتمثل أهداف 2025 في:<sup>3</sup>

- تحسين شامل لقطاع التصنيع في الصين؛
  - تقوية موقع الصين كدولة أساسية للتصنيع؛
  - التركيز على جودة التصنيع وتقنيات التصنيع الذكية؛
  - التحسين من كفاءة استهلاك الطاقة والعمل والموارد؛
  - جعل الشركات الصينية شركات رائدة في التصنيع؛
  - التمكن من التكنولوجيات المفتاحية في الصناعات الرئيسية (عوض استيرادها).
- كما قامت الحكومة الصينية في إطار إصدارها للمخططات الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإصدار في مارس 2016 المخطط الخماسي 13، والذي ينص على أنه في السنوات الخمس القادمة (2016-2020)، سيتم تعزيز جودة التنمية وفائدتها من أجل تأسيس مجتمع مزدهر بشكل عام في جميع المجالات؛ أين يكمن أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية في تحقيق نتائج كبيرة في التنمية المبنية على الابتكار، من خلال العمل على جعل العلم والتكنولوجيا أكثر تضمينا في الاقتصاد، وتوفير المدخلات اللازمة للابتكار لتحقيق تأثير أكبر، والعمل على إحراز تقدم كبير في التكنولوجيات الأساسية في القطاعات الرئيسية والعمل على التحسين الشامل لقدرة الصين على الابتكار.<sup>4</sup>

وفي جانفي 2017، قامت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح مع وزارات أخرى وكجزء من تنفيذ المخطط الخماسي 13 (2016-2020)، بإصدار (دليل المنتجات والخدمات للصناعات الاستراتيجية

<sup>1</sup> 国务院(State Council), 关于进一步优化企业兼并重组市场环境的意见(Opinions on Further Optimizing the Market Environment for Enterprises Mergers and Acquisitions), [Guo Fa, 2014, No.14], issued on: 24-03-2014, [http://www.gov.cn/zhengce/content/2014-03/24/content\\_8721.htm](http://www.gov.cn/zhengce/content/2014-03/24/content_8721.htm)

<sup>2</sup> Institute for Security & Development Policy, **Made in china 2025**, Sweden, June 2018, p2.

<sup>3</sup> Orestes Georgiou Daniel, Mark Hui Xu, **Made in china 2025: market opportunities for EU SMEs**, EU SME Center in partnership with China-Britain Business Council, China, March 2018, p5.

<sup>4</sup> National people's congress of china, **The 13th five year plan for economic and social development of the people's republic of china (2016-2020)**, Translated by Compilation and Translation Bureau, Central Compilation & Translation Press, Central Committee of the Communist Party of China, Beijing, China, 2016, pp22-31.

الناشئة- نسخة 2016) التي عوضت نسخة 2013؛ أين جاء ترتيب الصناعات الاستراتيجية الناشئة في نسخة 2016 وعددها تسعة كالاتي:<sup>1</sup> تكنولوجيا المعلومات من الجيل الجديد، وصناعة المعدات المتطورة، وصناعة المواد الجديدة، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقات الجديدة في مجال السيارات، والطاقات الجديدة، وتوفير الطاقة وحماية البيئة، والإبداع الرقمي والخدمات ذات الصلة، ما يعني أن النمو الاقتصادي للصين والاستثمار سيركز ابتداء من 2016 بالخصوص على تكنولوجيا المعلومات، وصناعة المعدات المتطورة والتكنولوجيا الحيوية، وهو ما من شأنه أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج خاصة عمليات الاندماج والاستحواذ على استهداف هذه القطاعات.

### المطلب الثالث: لوائح وتنظيمات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

تعتبر فترة ما بعد تبني الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001، بمثابة العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر وذلك بسبب اللوائح والتنظيمات التي صدرت خلال هذه الفترة من أجل وضع سياسة شاملة لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر، والتي كانت بمثابة الدافع القوي لنمو وتوسع هذا الاستثمار، وعليه سيتم في هذا المطلب تفصيل وتوضيح أهم هذه اللوائح والتنظيمات.

### أولاً: نظام إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

قبل عام 2000، كانت الاستثمارات الصادرة، وبغض النظر عن حجمها، تحتاج إلى الفحص والمصادقة من قبل مجلس الدولة باعتباره السلطة الوحيدة المخولة بذلك،<sup>2</sup> الأمر الذي قيد طموح الشركات في الاستثمار في الخارج. لكن تحول الاقتصاد الصيني توجاه اقتصاد السوق، وإطلاق الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001، عوامل عجلت بإصلاح نظام إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر. ففي 9 فيفري 2003 أصدرت وزارة التجارة والتعاون الاقتصادي الخارجي سابقاً (MOFTEC) منشور اختيار مناطق تجريبية في بعض المدن والمحافظات لتبسيط إجراءات المصادقة؛ أين تم في هذا الإطار اختيار خمسة مدن ومقاطعات، كما أصدرت هذه الوزارة في 19 فيفري 2003 (الرد بالموافقة على تفويض سلطات إصدار المصادقة للاستثمار غير التجاري في الخارج إلى الإدارات المسؤولة في المناطق التجريبية)، بالإضافة إلى إصدارها في 28 أفريل 2003 (منشور التنفيذ الجيد لإصلاح إجراءات المصادقة

<sup>1</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 战略性新兴产业重点产品和服务指导目录 (2016 版) (catalogue of key products and services for Strategic emerging industries (2016 Edition)), [NDRC, 2017, No1], issued on: 25-01-2017, pp1-88, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/gg/201702/W020190905485683837526.pdf>

<sup>2</sup> Yue Fang Si, the development of outward FDI regulation and the internationalization of Chinese firms, Op.Cit., p811.

في المناطق التجريبية للاستثمار المتجه إلى الخارج)، وبصدور هذه التدابير تم تخفيف القيود وتبسيط إجراءات المصادقة في المناطق التجريبية للشركات التي تنفذ استثمارات غير تجارية في الخارج.

كما قامت وزارة التجارة والتعاون الاقتصادي في 29 أبريل 2003، بإصدار (إعادة توسيع المناطق التجريبية لإصلاح إجراءات المصادقة للاستثمار في الخارج)<sup>1</sup>، والذي سمح بتوسيع نطاق المناطق التجريبية ليصل إلى اثني عشرة مقاطعة؛ أين أصبحت الفروع المحلية لوزارة التجارة والتعاون الاقتصادي في المناطق التجريبية هي المسؤولة عن منح المصادقة للشركات المحلية التي تنفذ استثمارات غير تجارية في الخارج، أما الشركات الصينية التي تقع خارج المناطق التجريبية فتتصل على المصادقة مباشرة من الوزارة.<sup>2</sup>

إن تطبيق فكرة المناطق التجريبية أدى إلى تراكم خبرات كافية، مهدت لإصدار مجلس الدولة في جويلية 2004 (قرار إصلاح نظام الاستثمار) الذي أنهى العمل بنظام الفحص والمصادقة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من قبل مجلس الدولة، والتحول إلى نظام المصادقة والتسجيل حسب الحالات.<sup>3</sup>

**1- نظام المصادقة والتسجيل من قبل وزارة التجارة الصينية (MOFCOM):** بعد صدور (قرار إصلاح نظام الاستثمار) لمجلس الدولة سنة 2004، قامت وزارة التجارة بنشر العديد من اللوائح والتنظيمات، من بينها في 1 أكتوبر 2004 (لوائح المصادقة ببدء الأعمال في الخارج)، وفي 31 أوت 2004 (تدابير المصادقة للشركات من البر الرئيسي الصيني بالاستثمار في هونغ كونغ وماكاو) والتي نصت على لامركزية سلطة إصدار المصادقة؛ فالشركات المملوكة للدولة والتابعة للحكومة المركزية (باستثناء الشركات المالية)، تتصل على المصادقة من وزارة التجارة، في حين أن الأشكال الأخرى من الاستثمارات تتصل على المصادقة من الفروع المحلية لوزارة التجارة.<sup>4</sup>

أما في 16 مارس 2009 فنشرت وزارة التجارة (التدابير الإدارية للاستثمار في الخارج)، التي سهلت أكثر من إجراءات ومتطلبات المصادقة وأعطت استقلالية أكبر للشركات في اتخاذ القرارات، ومن أهم ما جاء فيها الآتي:

- تمنح وزارة التجارة المصادقة للفئات التالية: الشركات المملوكة للدولة والتابعة للحكومة المركزية، والاستثمار في دولة لا تملك علاقات دبلوماسية مع الصين، والاستثمار في دولة أو منطقة خاصة، والاستثمارات التي تقدر قيمتها بـ 100 مليون دولار أو أكثر، والمشاريع الاستثمارية في الخارج التي تنطوي على مصالح مجموعة من الدول والمناطق والمشاريع الاستثمارية ذات الأهداف الخاصة.

أما الفروع المحلية لوزارة التجارة على مستوى المقاطعات فتتولى منح المصادقة للشركات المحلية، والمشاريع الاستثمارية التي تتراوح قيمتها ما بين 10 مليون وأكثر ولا تزيد عن 100 مليون دولار،

<sup>1</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., pp27-28.

<sup>2</sup> Chang Hong Pei, Wen Zheng, Op.Cit., p83.

<sup>3</sup> Xiu Ping Zhang, Bruce p. Corrie, **Investing in China and Chinese Investment Abroad**, springer, 2018, p141.

<sup>4</sup> Chang Hong Pei, Wen Zheng, Op.Cit., p83.

والاستثمارات في قطاع الطاقة والموارد المعدنية وأخيرا المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى تمويل من الصين.

- بسطت تدابير 2009 من إجراءات الموافقة، حيث أصبح يوجد نموذج طلب واحد فقط، وأصبح الرد من قبل وزارة التجارة لا يزيد عن 10 أيام، ولا يزيد عن 5 أيام من طرف الفروع المحلية للوزارة، أما في بعض الحالات الأخرى فلا يزيد عن ثلاثة أيام عمل.<sup>1</sup>

- ألزمت هذه التدابير وزارة التجارة الصينية بتوفير خدمات دعم للمشاريع الاستثمارية الصينية في الخارج، مثل إصدار (دليل الاستثمار والتعاون في الخارج حسب البلد/المنطقة) لمساعدة الشركات على فهم بيئة الاستثمار في البلد/ المنطقة المضيفة، وكذلك (دليل البلدان والصناعات لتوجيه الاستثمار في الخارج) بغرض توجيه الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج إلى بلدان/ مناطق معينة.<sup>2</sup>

وفي 19 أوت 2014 قامت وزارة التجارة بنشر (التدابير الإدارية للاستثمار الصادر 2014)، التي ألغت تدابير سنة 2009، ومن أهم ما جاء فيها الآتي:<sup>3</sup>

- كرست هذه التدابير لا مركزية سلطة إصدار المصادقة والتسجيل للمشاريع، حيث أصبحت المكاتب المحلية لوزارة التجارة مسؤولة عن المصادقة والتسجيل للمشروعات الاستثمارية ماعدا تلك التي تنفذها الشركات المملوكة للحكومة المركزية أو المشروعات التي تقع في الدول، والمناطق والقطاعات الحساسة.

- بسطت هذه التدابير أكثر إجراءات المصادقة والتسجيل حيث أصبحت مدة التسجيل لا تتجاوز 3 أيام.  
- خفضت هذه التدابير من الوثائق المطلوبة، ففي طلب التسجيل توجد وثيقة واحدة فقط هي رخصة الأعمال، أما في طلب المصادقة فتتمثل في: استمارة طلب تتضمن معلومات عن المستثمر والشركة المستثمرة ومبلغ الاستثمار ومصدر التمويل...، واستمارة طلب الاستثمار في الخارج، وعقد أو اتفاقية الاستثمار في الخارج، ووثائق رخصة التصدير، ونسخة عن رخصة العمل.

- كما كرست هذه التدابير كذلك دور وزارة التجارة كمزود للخدمات من خلال نشر الوزارة لكل من (دليل الاستثمار والتعاون الخارجي الخاص بالبلدان (الأقاليم))، و(المبادئ التوجيهية الخاصة بقطاعات البلد) وغيرها من الوثائق لمساعدة الشركات على فهم ظروف وجهة الاستثمار، كما تنشر الوزارة أيضا(المبادئ التوجيهية لحماية البيئة) بغية توجيه الشركات للامتثال مع قوانين الخارج، و(نظام خدمات معلومات الاستثمار والتعاون الأجنبي) لتوفير الإحصاءات، وفرص الاستثمار، وعوائق الاستثمار، والإنذار بالمخاطر وغيرها من المعلومات عن الاستثمار في الخارج.

<sup>1</sup> 国商务部(Ministry of Commerce), 境外投资管理办法(Administrative measures for outward investment), [MOFCOM, 2009, No.5], issued on: 16-03-2009,

<http://www.mofcom.gov.cn/aarticle/b/c/200903/20090306103210.html>

<sup>2</sup> Chang Hong Pei, Wen Zheng, Op.Cit., p84.

<sup>3</sup> 商务部(Ministry of Commerce), 境外投资管理办法(Administrative measures for outward investment), [MOFCOM, 2014, No.3], issued on: 06-09-2014,

<http://www.mofcom.gov.cn/article/fgsjk/201409/20140902649871.shtml>

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

واستنادا لهذه التدابير يمكن تلخيص إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل وزارة التجارة الصينية، في الجدول رقم (3-10) الآتي:

### الجدول رقم (3-10): إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل وزارة التجارة الصينية

الإجراء المطلوب	الهيئة المسؤولة	شكل الاستثمار	الحد الزمني للإجراء
طلب المصادقة	وزارة التجارة	مشاريع الاستثمار في الدول والمناطق والقطاعات الحساسة، المنفذة من قبل المؤسسات المملوكة من الحكومة المركزية.	20 يوما على الأكثر للرد بالقبول أو الرفض على طلب المصادقة.
	الفروع المحلية لوزارة التجارة على مستوى المقاطعات	مشاريع الاستثمار في الدول والمناطق والقطاعات الحساسة والمنفذة من قبل المؤسسات المحلية.	15 يوما على الأكثر حتى تقوم الفروع المحلية لوزارة التجارة بتحويل الطلب وموقفها منه إلى وزارة التجارة، في حين أن هذه الأخيرة تقوم خلال 15 يوما على الأكثر من تلقيها للطلب المحول إليها من المكاتب المحلية، بإصدار موقفها النهائي بالقبول أو الرفض لطلب المصادقة.
طلب التسجيل	وزارة التجارة	مشاريع الاستثمار في الدول والمناطق والقطاعات الأخرى غير الحساسة والمنفذة من قبل المؤسسات المملوكة للدولة.	3 أيام على الأكثر منذ تاريخ استقبال طلب التسجيل للرد بالقبول أو الرفض.
	الفروع المحلية لوزارة التجارة على مستوى المقاطعات	مشاريع الاستثمار في الدول والمناطق والقطاعات الأخرى غير الحساسة والمنفذة من قبل المؤسسات المحلية.	3 أيام على الأكثر منذ تاريخ استقبال طلب التسجيل للرد بالقبول أو الرفض.

Source: 商务部(Ministry of Commerce), 境外投资管理办法(Administrative measures for outward investment), [MOFCOM, 2014, No.3], issued on: 06-09-2014, <http://www.mofcom.gov.cn/article/fgsjk/201409/20140902649871.shtml>

2- نظام المصادقة والتسجيل من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC): في 9 أكتوبر 2004 قامت هذه اللجنة بنشر (التدابير الإدارية المؤقتة للمصادقة على المشاريع الاستثمارية في الخارج) والتي ألغت تدابير سنة 1991؛ ومن أهم ما جاء في هذه التدابير أنها نصت على السماح لجميع أنواع الشركات

بالاستثمار في الخارج، ووضحت أكثر إجراءات ومتطلبات المصادقة، وأدوار كل من اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ومجلس الدولة في عملية المصادقة، كما أعطت للشركات استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات.<sup>1</sup> وفي أبريل 2014، قامت هذه اللجنة بنشر (التدابير الإدارية للمصادقة وتسجيل المشاريع الاستثمارية في الخارج (التنظيم رقم 09)) والتي ألغت تدابير سنة 2004؛ حيث كرست هذه التدابير أكثر من لامركزية سلطة إصدار المصادقة والتسجيل للمشروعات المقترحة. ومن أهم ما جاء في هذه التدابير فيما يتعلق بإجراءات المصادقة والتسجيل؛ هو أن المشاريع الاستثمارية التي تبلغ قيمتها 2 مليار دولار فأكثر والتي تشمل الدول والمناطق الحساسة وأيضا القطاعات الحساسة، يقوم مجلس الدولة بإصدار المصادقة عليها. والمشاريع الاستثمارية التي تبلغ قيمتها 1 مليار دولار فأكثر، وأيضا المشاريع التي تقع في الدول والمناطق الحساسة والقطاعات الحساسة بغض النظر عن قيمة الاستثمار، فتنحصر على المصادقة من لجنة التنمية والإصلاح. أما المشاريع الاستثمارية التي تنفذها الشركات المملوكة من الحكومة المركزية أو الشركات المحلية، والتي تقدر قيمتها بـ 300 مليون فأكثر وأقل من 1 مليار دولار، فتقوم لجنة التنمية والإصلاح بالمصادقة عليها. في حين أن الاستثمارات التي تنفذها الشركات المحلية، وتبلغ قيمة المشروع أقل من 300 مليون دولار أمريكي، فتتطلب التسجيل لدى فروع لجنة التنمية والإصلاح على مستوى المقاطعات.<sup>2</sup>

أما في 26 ديسمبر 2017، فقامت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بإصدار التدابير الإدارية لشركات الاستثمار في الخارج (التنظيم رقم 11)، وهي التدابير التي ألغت تدابير سنة 2014، ومن خلال مقارنة بسيطة بين تدابير 2017 وتدابير 2014 سيتم ملاحظة التغييرات الأساسية الآتية:

- بخلاف التدابير القديمة التي تركز على الفحص والتسجيل قبل إبرام الصفقة، فإن التدابير الجديدة تغطي قبل وأثناء وبعد تنفيذ الصفقة؛ حيث تعمل هذه اللجنة مع الهيئات الحكومية الأخرى لإنشاء منصات جديدة للإشراف على مشاريع الاستثمار في الخارج عن طريق المراقبة عبر الإنترنت، وإجراء المقابلات، وإصدار استفسارات خطية وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة وما إلى ذلك. كما تنص التدابير الجديدة على الطلب من المستثمرين الصينيين تقديم تقارير على الخط حول اكتمال المشاريع وأي مستجدات تظهز.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 境外投资项目核准暂行管理办法 (interim measures for the approval of overseas investment projects), [NDRC, 2004, No.21], issued on: 09-10-2004, [https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/200507/t20050719\\_1046908.html](https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/200507/t20050719_1046908.html)

<sup>2</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 境外投资项目核准和备案管理办法 (Administrative measures for the approval and record filing of outbound investment projects), [NDRC, 2014, No.9], issued on: 08-04-2014, pp1-10, <https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201404/W020190909440616023780.pdf>

<sup>1</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 企业境外投资管理办法 (Administrative measures for outbound investment by enterprises), [NDRC, 2017, No.11], issued on: 26-12-2017, pp1-16, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/fzggwl/201712/W020190905495109740626.pdf>

- تنص التدابير الجديدة على إنشاء نظام جديد للإعلان عن أي عدم امتثال للتدابير الجديدة من قبل المستثمرين الصينيين.
- ألغت التدابير الجديدة "نظام تقرير المعلومات"، الذي ورد في تدابير 2014، والذي ينص على أن الاستثمار في الخارج، الذي يساوي أو يزيد عن 300 مليون دولار، مطالب بتقديم "تقرير معلومات عن المشروع" للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح قبل الشروع في تنفيذ أي عمل، من أجل الحصول على "رسالة تأكيد" حول مطابقة المشروع مع سياسات الاستثمار للصين.<sup>1</sup> فيإلغاء هذا النظام أصبح بإمكان المستثمرين الصينيين تسريع الأعمال المبدئية للمشروع الاستثماري في مراحله الأولى، ما يعني تعزيز وترقية عمليات الاندماج والاستحواذ، كما يمكن للمستثمرين الصينيين التواصل مع الإدارات الحكومية المناسبة في المراحل الأولى للمشروع (مثل المشاريع ذات القيمة الكبيرة أو المشاريع في القطاعات الحساسة...) وليس انتظار في الأول صدور رسالة التأكيد.
- قامت التدابير الجديدة بتوسيع مجال المشاريع الحساسة الخاضعة للجنة التنمية والإصلاح (الدول أو المناطق أو الصناعات الحساسة).
- وسعت التدابير الجديدة مجال المشاريع الخاضعة لفحص لجنة التنمية والإصلاح؛ حيث أصبحت تشمل الشركات في القطاع المالي إضافة إلى الشركات في القطاع غير المالي،<sup>2</sup> ما يعني أن الشركات في القطاع المالي لا تخضع فقط للمصادقة من قبل سلطاتها التنظيمية الخاصة (لجنة تنظيم البنوك الصينية أو لجنة تنظيم الأوراق المالية)، ولكن تخضع أيضًا للمصادقة أو التسجيل من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.
- أدخلت التدابير الجديدة مجموعة من التغييرات بهدف تخفيف إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل لجنة التنمية والإصلاح، وهي الإجراءات التي يتم تلخيصها في الجدول رقم(3-11):

<sup>1</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 境外投资项目核准和备案管理办法 (Administrative measures for the approval and record filing of outbound investment projects), [NDRC, 2014, No.9], issued on: 08-04-2014, pp1-10, <https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201404/W020190909440616023780.pdf>

<sup>2</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 企业境外投资管理办法 (Administrative measures for outbound investment by enterprises), [NDRC, 2017, No.11], issued on: 26-12-2017, pp1-16, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/fzggwl/201712/W020190905495109740626.pdf>

## الفصل الثالث:.....محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

### الجدول رقم (3-11): إجراءات المصادقة والتسجيل من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح

الحد الزمني للإجراء	شكل الاستثمار	الهيئة المسؤولة	الإجراء المطلوب
- الرد بالقبول أو الرفض لا يتجاوز 20 يوما. - يمكن إضافة عشرة أيام إلى 20 يوم الأولى في بعض الحالات مثل إذا كان المشروع معقد، أو يحتاج إلى استشارة خارجية. - دون احتساب وقت اللجوء إلى استشارة خارجية (إذا ما استدعت الحاجة ذلك).	المشاريع الحساسة (الاستثمار في المناطق أو الدول الحساسة أو القطاعات الحساسة) والمنفذة من قبل كيانات محلية صينية أو كيانات في الخارج مراقبة من قبل كيانات محلية.	اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.	طلب المصادقة قبل تنفيذ الاستثمار.
الرد بالقبول أو الرفض لا يتجاوز 7 أيام.	المشاريع غير الحساسة المنفذة من قبل الشركات المملوكة للدولة (تابعة للحكومة المركزية).	اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.	طلب التسجيل قبل تنفيذ الاستثمار
	المشاريع غير الحساسة المنفذة مباشرة من قبل الشركات المحلية بقيمة استثمار أكبر أو تساوي 300 مليون دولار.	الفروع المحلية للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.	
الرد حالاً إذا كانت المعلومات المقدمة كاملة.	المشاريع غير الحساسة المنفذة من قبل كيانات في الخارج والمراقبة من قبل الكيانات الصينية أو الأفراد وبقيمة استثمار أكبر من أو تساوي 300 مليون دولار.	اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.	الإشعار على الخط قبل تنفيذ الاستثمار
لا شيء	المشاريع غير الحساسة المنفذة من قبل كيانات في الخارج والمراقبة من طرف الكيانات الصينية أو الأفراد وبقيمة استثمار أقل من أو تساوي 300 مليون دولار أمريكي.	لا شيء	لا حاجة للمصادقة أو التسجيل قبل تنفيذ الاستثمار

Source: 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 企业境外投资管理办法(Administrative measures for outbound investment by enterprises), [NDRC, 2017, No.11], issued on: 26-12-2017, pp1-16, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/fzggwl/201712/W020190905495109740626.pdf>

ثانياً: نظام إدارة الصرف الأجنبي

بدأت الصين منذ سنة 2002 إصلاح نظام إدارة الصرف الأجنبي وذلك من خلال التركيز على أربع جوانب؛ تبسيط الإجراءات، وتخفيف الرقابة، وإطلاق البرامج التجريبية، وتوفير الدعم، وذلك كالآتي:

قامت إدارة الدولة للصرف الأجنبي سنة 2003 بنشر (إعلان حول القضايا المتعلقة بالمزيد من تكثيف إصلاح إدارة النقد الأجنبي للاستثمار الخارجي)؛ الذي ينص على تبسيط إجراءات الموافقة، وإنشاء مناطق تجريبية تتميز بإجراءات موافقة محلية أكثر توسع وأكثر تيسير. كما قامت إدارة الصرف الأجنبي سنة 2005 بنشر (إعلان حول القضايا المتعلقة بتوسيع نطاق الإصلاح التجريبي لإدارة الصرف الأجنبي المتعلق بالاستثمار في الخارج)؛ الذي يشير إلى تمديد إصلاح نظام الموافقة على الصرف الأجنبي ليشمل كل البلد من خلال مزيد من اللامركزية. أما في سنة 2006 فقامت إدارة الصرف الأجنبي بنشر (إعلان عن تعديل بعض سياسات رقابة النقد الأجنبي للاستثمار في الخارج)، والذي ألغى القيود المفروضة على مقدار النقد الأجنبي المتوفر سنويًا للمستثمرين لتنفيذ استثماراتهم في الخارج، حيث أصبحوا بإمكانهم استخدام العملات الأجنبية المملوكة ذاتيا، والعملات الأجنبية التي يتم شراؤها باليوان و/أو القروض المحلية).<sup>1</sup>

كما قامت إدارة الدولة للصرف الأجنبي خلال السنوات اللاحقة بنشر المزيد من اللوائح والتنظيمات من أجل تحسين وتعديل سياسات إدارة الصرف الأجنبي، من أهمها القيام سنة 2009 بنشر (لوائح إدارة الصرف الأجنبي للاستثمار المباشر الصادر من قبل الشركات المحلية)، والتي تم مراجعتها على الأقل مرتين؛ في نوفمبر 2012 وفي 13 فيفري 2015 كالآتي:

**1- لوائح سنة 2009 حول إدارة الصرف الأجنبي للاستثمار المباشر الصادر من قبل المؤسسات المحلية:** لقد لخصت هذه الوثيقة الإصلاحات التي شهدتها نظام إدارة الصرف الأجنبي خلال السنوات السابقة، كما بسطت وسهلت أكثر إجراءات الصرف الأجنبي، ومن أهم ما جاء في هذه الوثيقة الآتي:<sup>2</sup>

- الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج، مطالبة فقط بالتسجيل لدى (SAFE) عند تحويل أموالها إلى الخارج، حيث يتضمن ملف التسجيل (طلب التسجيل، الوثائق التي تثبت مصادر النقد الأجنبي، رخصة الأعمال أو رمز تسجيل المؤسسة، شهادة المصادقة أو التسجيل الصادرة عن سلطات الاستثمار المباشر (NDRC أو MOFCOM)، مستندات تثبت التحويل المسبق للأموال (في حالة وجود نفقات مسبقة)، مستندات أخرى مطلوبة من قبل (SAFE). وعليه يتضح أنه من مهام (SAFE) البحث عن مصادر النقد الأجنبي للاستثمار المباشر قبل تنفيذ التحويل، كما أن المستثمر مطالب بالحصول على شهادة المصادقة أو التسجيل لدى (NDRC أو MOFCOM) قبل طلب شهادة التسجيل لدى (SAFE).

<sup>1</sup> Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R, Op.Cit., pp39-41.

<sup>2</sup> 国家外汇管理局(State Administration for Foreign Exchange), 境内机构境外直接投资外汇管理规定 (Foreign exchange management regulations for overseas direct investment by domestic institutions), [Hui Fa, 2009, No.30], issued on: 13-07-2019, <http://m.safe.gov.cn/safe/2009/0713/5536.html>

- تقوم (SAFE) بتعيين البنوك الذي يتم تحويل الأموال عن طريقها، حيث يكفي تقديم الشركات لشهادة المصادقة أو التسجيل من (NDRC) أو (MOFCOM)، وشهادة التسجيل من (SAFE)، ليتم التحويل.
- يجب أن يتساوى المبلغ بالعملة الصعبة الذي يتم تحويله، مع المبلغ الذي تم طلبه من عند (NDRC) أو (MOFCOM)، كما أن نفقات ما قبل الاستثمار التي يتم تحويلها من قبل (SAFE) يجب أن لا تتجاوز نسبة (15%) من قيمة الاستثمار المباشر الصادر، وأن يكون من خلال تقديم طلب لـ (SAFE).
- إذا فشل استثمار ما في إتمام إجراءات المصادقة والتسجيل خلال 6 أشهر من تاريخ تحويل النفقات المسبقة، فيجب أن يعاد تحويل كل العملة الصعبة من الخارج إلى داخل الصين.
- 2- إعلان نوفمبر 2012 بشأن المزيد من تبسيط وتحسين سياسات إدارة الصرف الأجنبي: تم نشر هذا الإعلان من قبل (SAFE) في نوفمبر 2012، ومن أهم ما جاء فيه هو تبسيط إجراءات فتح حساب بنكي من خلال إلغاء الترخيص المسبق من (SAFE) لفتح حساب بنكي، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تحويل النفقات الأولية للمشاريع الاستثمارية إلى الخارج من خلال إلغاء كذلك الترخيص المسبق من (SAFE).<sup>1</sup>
- 3- إعلان فيفري 2015 بشأن المزيد من تبسيط وتحسين سياسات إدارة الصرف الأجنبي: اعتماداً على الخبرة المكتسبة من البرنامج التجريبي الذي تم تطبيقه في بعض المناطق، نشرت إدارة الصرف الأجنبي في 13 فيفري 2015 (إعلان بشأن المزيد من تبسيط وتحسين سياسات إدارة الصرف الأجنبي للاستثمار المباشر)، بهدف إدخال تحسينات إضافية، ومما جاء فيه:<sup>2</sup>
- تبسيط أكثر لإجراءات تسجيل الصرف الأجنبي، من خلال إلغاء التسجيل لدى (SAFE)، وتعويضه بالتسجيل مباشرة لدى البنوك المؤهلة بذلك؛
- تقوم (SAFE) بالإشراف غير المباشر على تسجيل الصرف الأجنبي من خلال البنوك المؤهلة، وهي تلك البنوك التي تحصلت على الرمز التعريفي للمؤسسات المالية من (SAFE)، وفعلت نظام معلومات حساب رأس المال الخاص بها لدى (SAFE)؛
- السماح للشركات باختيار البنك بغرض التسجيل من أجل الصرف الأجنبي للاستثمار المباشر، حيث أنه فقط بعد التسجيل على مستوى البنك يسمح للشركات بفتح الحسابات وتحويل الأموال؛
- تبسيط إجراءات بعض معاملات الصرف الأجنبي المتعلقة بالاستثمار المباشر؛
- تعمل (SAFE) وفروعها المحلية على تكثيف التدريب والتوجيه والتنظيم المسبق للبنوك.

<sup>1</sup> 国家外汇管理局(State Administration for Foreign Exchange), 关于进一步改进和调整直接投资外汇管理政策的通知(Circular on Further Simplifying and Improving Foreign Exchange Administration Policies on Direct Investment), [Hui Fa, 2012, No.59], issued on: 21-11-2012, <http://www.safe.gov.cn/safe/2012/1121/5542.html>

<sup>2</sup> 国家外汇管理局(State Administration for Foreign Exchange), 关于进一步简化和改进直接投资外汇管理政策的通知(Circular on Further Simplifying and Improving Policies for Foreign Exchange Administration for Direct Investment), [Hui Fa, 2015, No.13], issued on: 15-05-2015, <https://www.safe.gov.cn/shenzhen/2015/0515/135.html>

### ثالثاً: لوائح وإجراءات الدعم المالي والائتماني والضريبي

من أجل تشجيع الشركات الصينية على التوجه إلى الخارج، قامت الحكومة بنشر العديد من اللوائح والإجراءات المالية والائتمانية والضريبية إلى جانب تأسيس العديد من الصناديق، وذلك بغرض توفير الدعم المالي، وتوفير معدلات إقراض مرنة وشروط إقراض ميسرة، وأيضاً توفير تخفيضات وإعفاءات ضريبية.

1- إجراءات الدعم المالي والائتماني والضريبي: في أكتوبر 2004 قامت لجنة التنمية والإصلاح وبنك الصادرات والواردات بنشر (إعلان حول توفير السياسات الائتمانية الداعمة للمشاريع الرئيسية في الخارج والمشجعة من قبل الدولة)، الذي نص على منح قرض بشروط ميسرة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحقق على الأقل إحدى الشروط الآتية: مشاريع في مجال الموارد الطبيعية في الخارج من أجل تعويض النقص النسبي لهذه الموارد في الصين، والمشاريع في البنى التحتية، ومشاريع الإنتاج في الخارج التي تؤدي إلى تصدير التكنولوجيا والمنتجات والمعدات والخدمات العمالية المحلية، ومشاريع في مجال مراكز البحث والتطوير والتي تسمح بالاستفادة من التكنولوجيات الدولية المتقدمة والخبرات الإدارية والكفاءات المتخصصة، ومشاريع الاندماج والاستحواذ في الخارج التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركات وزيادة سرعة نفاذها إلى الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

أما في سبتمبر 2004 فقامت وزارة المالية ووزارة التجارة بإصدار (منشور حول تمويل التكاليف الأولية لمشاريع الاستثمار في الموارد الأولية في الخارج والتعاون الاقتصادي والتقني)؛ حيث أسست الصين صندوق خاص لتعويض الشركات عن التكاليف التي تسبق تنفيذ المشاريع، وذلك في مجال البترول والموارد المعدنية وغير المعدنية، بهدف تشجيع الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات في مجال استكشاف واستخراج الموارد الأولية في الخارج. وفي جوان 2005 صدر عن نفس الهيئتين منشور تكميلي لهذه السياسة، والذي زاد من مجال المشاريع المؤهلة وبسط من إجراءات طلب التمويل.<sup>2</sup>

كذلك نشرت لجنة التنمية والإصلاح، وبنك التنمية الصيني (CDB) في سبتمبر 2005 (إعلان حول المسائل المتعلقة بتعزيز الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية في الخارج)؛ إذ نص على وضع خطة سنوية لتوفير الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية، وبموجب هذه الخطة يقوم بنك التنمية بترتيب حصة ائتمانية من بورصة رأس المال من أجل تحسين القدرة التمويلية للمشاريع، كما يوفر لها الخدمات ذات الصلة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> 国家发展和改革委员会，中国进出口银行(National Development and Reform Commission & EX-IM Bank)，关于对国家鼓励的境外投资重点项目给予信贷支持政策的通知(Credit support policy for key overseas investment projects encouraged by the state)，[Fa Gai Wai Zi，2004，No.2345]，issued on: 27-10-2004，[http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_23\\_65879\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_23_65879_0_7.html)

<sup>2</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p27.

<sup>3</sup> 国家发展和改革委员会、国家开发银行(National Development and Reform Commission & CDB)，关于进一步加强对外国投资重点项目融资支持有关问题的通知(Notice on issues Related on Offering More Financing Support to Key Overseas-invested Projects)，[Fa Gai Wai Zi，2005，No.1838]，issued on: 25-09-2005，[http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_39\\_659\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_39_659_0_7.html)

وفي أكتوبر 2005، قامت وزارة المالية بنشر (الطريقة المؤقتة لمسح مخاطر الموارد المنجمية في الخارج) بهدف تشجيع وتوجيه المسح الجيولوجي من طرف الشركات والمنظمات المتعلقة باستكشاف الموارد المنجمية في الخارج (باستثناء البترول والغاز الطبيعي)، وقد أعطت هذه الطريقة الأولوية لتمويل مشاريع مسح المناجم ذات الآفاق الجيدة، وذات الاحتياجات الكبيرة والعوائد المتوقعة العالية.<sup>1</sup>

أما في ديسمبر 2005، فقامت وزارة المالية ووزارة التجارة بنشر (إعلان حول التدابير الإدارية للصندوق الخاص بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الخارجي)، والذي يهدف إلى دعم الشركات التي تنفذ استثمارات في الخارج، والتعاون الخارجي في مجال الغابات، والزراعة والصيد، وخدمات العمالة في الخارج، والبحث والتطوير في التكنولوجيا العالية في الخارج، وفي مجال الاستشارات الخارجية وذلك عن طريق التمويل المباشر ودعم الفائدة على الائتمان.<sup>2</sup>

وفي جانفي 2006، قامت الشركة الصينية لضمان ائتمان الصادرات وبنك الصين بنشر (إعلان بشأن المسائل المتعلقة بزيادة ضمان تمويل المشاريع الاستثمارية في الخارج) بهدف تشجيع ودعم الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، وتوفير التمويل والحماية من مخاطر الاستثمار للشركات الصينية.<sup>3</sup>

وفي مارس 2007، قامت إدارة الدولة للضرائب (SAT) بنشر (آراء حول التنفيذ الجيد للخدمات الضريبية والأعمال الإدارية المتعلقة باستثمارات الشركات الصينية في الخارج)، حيث حددت خمسة جوانب لتنظيم إدارة الضرائب للشركات في الخارج.<sup>4</sup>

أما في ديسمبر 2009، فقامت وزارة المالية وإدارة الضرائب بنشر (إعلان حول تخفيض الضريبة على الدخل والإعفاءات للشركات المستثمرة في الخارج)، والذي حدد الفئة الضريبية للشركات المستثمرة في الخارج.

وفي جويلية 2010، قامت إدارة الضرائب بنشر (دليل التخفيضات وإعفاءات الضريبة على الدخل بالنسبة للشركات المستثمرة في الخارج)، إذ حددت التخفيضات وإعفاءات الضريبة على الدخل بالنسبة للشركات والأفراد المستثمرين في الخارج.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p12.

<sup>2</sup> 财政部,商务部(Ministry of finance & MOFCOM), 对外经济技术合作专项资金管理办法的通知(Measures for the Administration of Special Funds for Foreign Economic and Technical), [Cai Qi, 2005, No.225], issued on: 09-12-2005, <http://fec.mofcom.gov.cn/article/ywzn/qtzcfg/201512/20151201202662.shtml>

<sup>3</sup> 中国侨网 (china bridge), 国开行加大对境外投资重点项目金融保险支持力度 (Increase financial and insurance support for key overseas investment projects), 12-03-2019, <http://www.chinaqw.com/news/2006/0301/68/18615.shtml>

<sup>4</sup> 国家税务总局(State Administration of Taxation), 关于做好我国企业境外投资税收服务与管理(notice on issues concerning outward enterprise income tax reductions and exemptions), [Guo Shui Fa, 2007, No.32], issued on: 20-03-2007, <http://www.chinatax.gov.cn/n810219/n810744/n1671176/n1671186/c1706682/content.html>

<sup>5</sup> Huang Wenbin, Andreas Wilkes, Op.Cit., p31.

وفي جويلية 2013 قام مجلس الدولة بإصدار (آراء توجيهية تتعلق بالدعم المالي لتعديل وترقية تحول هيكل الاقتصاد)؛ حيث أعلن مجلس الدولة من خلال هذا المنشور عن عشرة توجيهات تتعلق بالدعم المالي لتعديل هيكل الاقتصاد.<sup>1</sup>

وفي أبريل 2015 قامت إدارة الدولة للضرائب بإصدار (إعلان حول التنفيذ الجيد للخدمات الضريبية وأعمال الإدارة كمتطلبات لتطوير استراتيجية "الحزام والطريق")، بهدف وضع تدابير فعالة لتطوير استراتيجية الحزام والطريق في كل المنطقة التي تشملها المبادرة.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بمجموع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي وقعتها الصين منذ 1983 حتى سنة 2019، فقد بلغت 114 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع 107 دولة حول العالم؛ حيث أدى ذلك إلى تخفيف العبء على الشركات الاستثمارية الصينية وشجعها على توجيه استثماراتها نحو الخارج.<sup>3</sup>

وفي أبريل 2018، قامت لجنة التنمية والإصلاح بنشر (آراء توجيهية للنمو السليم لصندوق تمويل الاستثمار في الخارج)، بغية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر؛ حيث تنص آراء هذه اللجنة بشكل أساسي على تحسين طرق التمويل من خلال توسيع قنوات رأس المال الاجتماعي، وتشجيع الشركات المحلية للمشاركة في التمويل وتعزيز التعاون مع المنظمات المالية الدولية.<sup>4</sup>

**2- صناديق الدعم المالي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني:** أما بالنسبة للصناديق التي أنشأتها الصين بغرض الدعم المالي للاستثمار المباشر الصيني الصادر، فيوجد العديد منها نذكر على سبيل المثال صندوق الاستثمار في الموارد، والصندوق الخاص بمسح الأخطار المنجمية في الخارج، والصندوق الخاص بالتعاون التكنولوجي والاقتصادي في الخارج، والتي تطرقنا إليها سابقا، إلى جانب صناديق أخرى مثل:

أ- صندوق التنمية الصيني الأفريقي (CADFund) الذي افتتح رسميا في جوان 2007، ورأس مال أولي بلغ 5 مليار دولار أمريكي، بهدف ترقية التعاون بين الشركات الصينية والأفريقية من خلال الاستثمار المباشر، والدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة من خلال الاستثمار في قطاعات الزراعة، والطاقة

<sup>1</sup> 中央人民政府(The Central people's government of china), 关于金融支持经济结构调整和转型升级的指导意见(Guidance on the financial support for restructuring and upgrading the transformation of economic structure), [Guo Ban Fa, 2013, No.67], issued on: 01-07-2013, [http://www.gov.cn/zwggk/2013-07/05/content\\_2440894.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2013-07/05/content_2440894.htm)

<sup>2</sup> 国家税务总局(State Administration of Taxation), 关于落实“一带一路”发展战略要求做好税收服务与管理工作的(Notice on good Implementing the tax service and management for the Development of “Belt and Road” Strategy), [shui zong fa, 2015, No.60], issued on: 21-04-2015, <http://www.chinatax.gov.cn/n810341/n810755/c1575644/content.html>

<sup>3</sup> 国家税务总局(State Administration Taxation), 税收条约(tax treaties), 10-03-2019, <http://www.chinatax.gov.cn/chinatax/n810341/n810770/index.html>

<sup>4</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), 关于引导对外投融资基金健康发展的意见(Opinions on Guiding Healthy Development of Financial Fund for Foreign Investment), [Fa Gai Wai Zi, 2018, No.553], issued on: 11-04-2018, [https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201804/t20180411\\_1047057.html](https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201804/t20180411_1047057.html)

والكهرباء، والنقل، والاتصالات، والمنشآت القاعدية، واللوجستيك، والنفط والغاز، والموارد المعدنية والفضاءات الاقتصادية والتجارية.<sup>1</sup>

ب- صندوق الثروة السيادي المسمى شركة الاستثمار الصينية (CIC) الذي تأسس في 29 سبتمبر 2007، كشركة مملوكة بالكامل للدولة وبرأس مال أولي بلغ 200 مليار دولار. والذي يهدف إلى تنفيذ الاستثمارات في الأسهم العامة والسندات، وصناديق التحوط، والاستثمارات المتعددة الأصول والعقارات، والاستثمارات في صناديق الأسهم الخاصة (بما في ذلك الائتمان الخاص)، والاستثمارات المشتركة واستثمارات الأقلية بصفتها مستثمر مالي، كما يهدف كذلك إلى تنفيذ الاستثمارات المباشرة في الخارج وإدارة الصناديق التناثية والمتعددة الأطراف.<sup>2</sup> وقد بلغ مجموع أصول شركة الاستثمار الصينية أكثر من 941.4 مليار دولار أمريكي حتى أفريل من سنة 2018، محتلا المرتبة الثانية في العالم.<sup>3</sup>

ج- كذلك صندوق طريق الحرير الذي تأسس في 29 ديسمبر 2014، برأس مال 40 مليار دولار أمريكي و100 مليار يوان صيني، وهو عبارة عن صندوق استثماري وتنموي متوسط وطويل أجل، يهدف من خلال مجموعة متنوعة من الاستثمارات، والقروض والاستثمارات الأولية في الأسهم، إلى دعم تنمية المنشآت القاعدية، والطاقة، والموارد، والتعاون المالي والصناعي في الدول والمناطق التي تقع ضمن مبادرة الحزام والطريق.<sup>4</sup>

#### رابعا: تدابير نشر وتوفير خدمات المعلومات

عملت الحكومة الصينية على إصدار مجموعة من التدابير الهادفة لتوفير المعلومات والبيانات للشركات الصينية من أجل دعمها وتسهيل توجهها نحو الخارج:

ففي سنة 2002 أصدر المكتب الوطني للإحصاء (NBS) ووزارة التجارة (النظام الإحصائي للاستثمار الصادر إلى الخارج) الذي يوفر إحصاءات حول الاستثمار المباشر الصيني في الخارج، والذي تم تعديله بشكل مستمر منذ ذلك الوقت.<sup>5</sup>

وفي سنة 2003 أطلقت وزارة التجارة ولجنة التنمية والإصلاح قاعدة بيانات موجهة للشركات الصينية التي تنفذ استثمارات في الخارج، مع إدماج قاعدة البيانات هذه في الموقع الرسمي لوزارة التجارة الصينية، بهدف توفير معلومات حول الاستثمار المباشر الصيني الصادر، وتوفير المعلومات للشركات

<sup>1</sup> CADF, **China Africa development fund**, china, (n.d), pp1-38.

<sup>2</sup> China Investment Corporation, **2017 annual report**, China, 2017, p7.

<sup>3</sup> Sovereign Wealth Fund Institute, **Top 81 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets**, 14-03-2019, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>

<sup>4</sup> Silk Road Fund, **Silk Road Fund overview**, 15-03-2019, <http://www.silkroadfund.com.cn/enweb/23767/23775/index.html>

<sup>5</sup> Karl P. Sauvart, Geraldine McAllister & Wolfgang A., Op.Cit., p318.

والهيئات المحلية والأجنبية من أجل التعارف والتواصل وتبادل معلومات الاستثمار مع بعضها البعض، ومنه تسهيل نمو التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي للصين.<sup>1</sup>

كذلك قيام كل من وزارة التجارة ووزارة المالية ولجنة التنمية والإصلاح بإصدار (الدليل التوجيهي بالدول والصناعات من أجل الاستثمار الموجه إلى الخارج) في سنوات 2004، و2005، و2007، و2011، والذي لعب دور فعال في توفير قائمة بالدول والصناعات التي تفضلها الحكومة الصينية، وتدعم استهدافها من قبل الشركات الصينية.

وفي عام 2006 أسست وزارة التجارة (نظام التقرير بعوائق إدارة الاستثمار في الدول الأجنبية)؛ أين يتم تجميع هذه التقارير من قبل السفارات والشركات الصينية في الخارج حول طبيعة العوائق التي تصادفها، وهو ما يسمح بتوفير معلومات تسهل للشركات تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج.<sup>2</sup>

أما في عام 2009، فقد بدأت وزارة التجارة الصينية نشر (الدليل التوجيهي ببلدان (مناطق) التعاون في مجال الاستثمار الأجنبي) والذي استمر نشره حتى الآن (نسخة 2018)، وهو الدليل الذي أعطى تفسيرات وشروحات مفصلة حول حالة البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي.<sup>3</sup>

وفي عام 2014، ومع إصدار (التدابير الإدارية للمصادقة وتسجيل المشاريع الاستثمارية في الخارج ( الأمر رقم 09)، أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح عن افتتاح نظام إدارة تسجيل المشاريع الاستثمارية في الخارج على الخط، وهو ما من شأنه تسهيل تنفيذ وتوسع الاستثمارات الصينية في الخارج.<sup>4</sup> أما في سنة 2018 فقد قامت وزارة التجارة بإصدار (التدابير المؤقتة للتقرير بالاستثمارات الصادرة الخاضعة للتسجيل والمصادقة)، وهي التدابير التي عززت بناء منصة معلومات عامة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وهو ما من شأنه تسهيل تنفيذ الاستثمار الأجنبي، وتوفير الدعم الفعال للشركات الصينية في إطار توجيهها نحو الخارج.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Chinese Ministry of Commerce & Chinese National Development and Reform Commission, **Circular of the general office of the ministry of commerce on setting up an information database of foreign investment intention of enterprises**, [shang he zi, 2003, No.39], issued on: 28-11-2003, [http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_39\\_1713\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_39_1713_0_7.html)

<sup>2</sup> 商务部(Ministry of Commerce), **国别投资经营障碍报告制度(Report System on obstacles of investment management in foreign countries)**, 09-03-2019, <http://www.mofcom.gov.cn/article/zhengcejid/bq/200610/20061003576570.shtml>

<sup>3</sup> 商务部(Ministry of Commerce), **走出去公共服务平台 ("Go global" public service Platform)**, 10-03-2019, <http://fec.mofcom.gov.cn/article/gbdqzn/>

<sup>4</sup> 国家发展和改革委员会(National Development and Reform Commission), **境外投资项目核准和备案管理办法 (Administrative measures for the approval and record filing of outbound investment projects)**, [NDRC, 2014, No.9], issued on: 08-04-2014, pp1-10, <https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201404/W020190909440616023780.pdf>

<sup>5</sup> 商务部(Ministry of Commerce), **关于印发对外投资备案(核准)报告暂行办法的通知(interim measures for reporting the outward investment approval (filing))**, [shang he fa, 2018, No.24], Issued on: 18-01-2018, pp1-7, <http://images.mofcom.gov.cn/ao/20180125184818343/201801.pdf>

### المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني

رغم أهمية الدور الذي مارسته الحكومة الصينية في دعم الشركات الصينية من أجل تدويل أنشطتها والتوجه نحو الاستثمار المباشر في الخارج، إلا أن دور الحكومة يبقى عنصر غير كاف لتفسير هذه الظاهرة، الأمر الذي يطرح في الحقيقة الحاجة إلى فهم المحددات الاقتصادية (المكانية) للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ أي المحفزات التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيئة معينة دون غيرها؛<sup>1</sup> على اعتبار أن المحددات الاقتصادية في الدول المضيئة تلعب الدور الأساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ففي سنة 1993 قام العالم دانيغ بطرح تصنيف للمحددات الاقتصادية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محددات رئيسية تتمثل في محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الكفاءة، ومحددات البحث عن الموارد (تتضمن محددات البحث عن الأصول الاستراتيجية)،<sup>2</sup> ثم ليقوم بعد ذلك في سنة 2008 بفصل محددات البحث عن الأصول الاستراتيجية عن محددات البحث عن الموارد ليصبح مجموع المحددات الاقتصادية أربعة محددات.<sup>3</sup>

فاندفاع شركة ما إلى الاستثمار في الخارج، قد يكون بطرق مختلفة تتضمن البحث إما عن زبائن جدد (الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق والذي يمكن أن ينفذ في الاقتصاديات النامية المتوسطة الدخل)، أو تخفيض التكلفة (الاستثمار الباحث عن الكفاءة والذي يمكن أن ينفذ في اقتصاديات نامية منخفضة الدخل)، أو النفاذ إلى عناصر المدخلات الأساسية (الاستثمار الباحث عن الموارد والذي يمكن أن ينفذ في دول غنية بالموارد الأولية)، أو البحث عن تكنولوجيات جديدة من أجل تحسين الإنتاجية (الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية والذي يمكن أن ينفذ في الدول المتقدمة)، أو تكون طريقة الاستجابة بالمزج بين هذه المحددات.<sup>4</sup>

و فيما يأتي سيتم التطرق إلى الأنواع المختلفة للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج حسب تصنيف دانيغ لسنة 2008، وإلى أي مدى تنطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

#### المطلب الأول: محددات البحث عن السوق

<sup>1</sup> UNCTAD, **World Investment Report: trends and determinants**, New York and Geneva, 1998, p91.

<sup>2</sup> John H. Dunning, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Addison-Wesley, Wokingham, 1993, as cited in Buckley Peter J et al, **The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(38), Issue(04), 2007, p501.

<sup>3</sup> John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Edward Elgar Publishing, UK, 2008, p67.

<sup>4</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, New York and Geneva, 2006, p158.

يتم تنفيذ الاستثمار الباحث عن السوق إما من أجل الحفاظ على الأسواق الموجودة أو حمايتها، أو من أجل استغلال أو تطوير أسواق جديدة. وبحسب دانيغ فإلى جانب حجم السوق وآفاق نموه، فإنه توجد أربع أسباب رئيسية قد تدفع المؤسسات إلى الانخراط في الاستثمار الباحث عن السوق في الخارج:<sup>1</sup>

1- إتباع الموردين الرئيسيين أو العملاء الذين أقاموا منشآت إنتاجية في الخارج، بغية الحفاظ على الأعمال؛ مثل قيام حوالي 500 من موردي أجزاء السيارات اليابانيين بإقامة فروع تصنيعية في أمريكا أو إقامة مشاريع مشتركة مع شركات أمريكية، من أجل تزويد مصانع تجميع السيارات اليابانية التي أقيمت في أمريكا بأجزاء السيارات.

2- تكييف المنتجات مع الأذواق أو الاحتياجات المحلية، ومع الأعراف الثقافية، وكذلك مع الموارد والقدرات المحلية؛ فمن دون تكييف أنفسهم مع اللغة المحلية، والممارسات في قطاع الأعمال، والمتطلبات القانونية وإجراءات التسويق، قد يجد المنتجون الأجانب أنفسهم في وضعية غير تنافسية مقارنة بالشركات المحلية في بيع السلع الاستهلاكية مثل آلات الغسيل، والمنتجات الغذائية والمشروبات وغيرها، أو في توفير منتجات وسيطة مثل آلات البناء، البتروكيماويات وغيرها.

3- إقامة منشأة إنتاجية في دولة مجاورة بغرض تزويد السوق المحلي بالسلع، بسبب أن تكاليف الإنتاج وتكاليف الصفقة في البلد المجاور أقل من تكلفة التزود بالسلعة من بلد آخر بعيد؛ فإنتاج السلع التي تُكلف نسبيا عملية نقلها وتنتج بكميات قليلة، من الأحسن أن تتمركز قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية، مقارنة بتلك السلع التي تكلف عملية نقلها أقل ويؤدي إنتاجها إلى وفورات حجم كبيرة.

4- قد ترى شركة الاستثمار الأجنبي المباشر أنه من الضروري أن يكون لها حضور مادي في الأسواق الرائدة التي يملك منافسوها حضورا فيها، وذلك كجزء من استراتيجيتها العالمية للإنتاج والتسويق. وهكذا فإن معظم الشركات متعددة الجنسيات الكبرى في القطاعات التي يهيمن عليها عدد قليل من الشركات (احتكار القلة) مثل، النفط، والإطارات المطاطية، والسيارات، والمستحضرات الصيدلانية، وأشباه الموصلات، والمحاسبة والإعلان، ليس لديها وحدات تشغيل في كل منطقة فحسب، بل تشارك أيضًا بشكل متزايد في نشاطات البحث والتطوير (R&D) في هذه المناطق.

تشير نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر،\* إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان (المناطق) المجاورة هي خاصية مشتركة لتدويل الشركات لأنشطتها، وخاصة في المراحل المبكرة لنمو الشركات عبر الوطنية، وذلك بسبب المعرفة الجيدة لهذه المناطق، وسهولة النفاذ إليها، وانخفاض الآثار الجانبية العابرة للحدود والعوامل المماثلة. وقد لوحظ هذا النمط من الاستثمار في الشركات عبر الوطنية الصادرة من الدول النامية، حيث أن تقييم موسع للأدبيات يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق

<sup>1</sup> John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Op.Cit., pp70-71.

\* لتفاصيل أكثر حول نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر أنظر الفصل الثاني.

القريبة هو الموقع الأكثر شيوعا بالنسبة لشركات الاستثمار الباحثة عن السوق والصادرة من معظم الاقتصادات النامية، سواء من أمريكا اللاتينية، ومن أفريقيا أو من شرق وجنوب شرق آسيا.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للصين فإن محفزات البحث عن السوق هي نتيجة منطقية لسياسة التوجه نحو التصدير التي تبنتها الصين خلال السنوات السابقة، ذلك أن الشركات تتبع قنواتها التصديرية لتوسيع حصصها التسويقية وتجنب العوائق التجارية، وبالتالي فالوجهة قد تكون الدول الجارة القريبة أو الأسواق الأجنبية الأخرى، وبما أن استراتيجيات البحث عن الأسواق غالبا ما ترتبط إيجابا مع الأسواق الكبيرة، فإن دخول الشركات الصينية للأسواق الأجنبية الكبيرة يمكن تفسيره بمحفزات البحث عن الأسواق.<sup>2</sup>

وفيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية التي تناولت محددات الشركات الصينية المستثمرة في الخارج، نذكر الدراسة الاستقصائية حول الشركات الصينية التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سنة 2006، والتي تم فيها مساءلة الشركات الصينية حول ما إذا كان محدد ما مهم أم لا ضمن سلم من 1 إلى 3؛ فمن بين 148 شركة أجابت على التساؤلات اعتبرت (85%) من هذه الشركات أن محدد البحث عن السوق هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للشركات الصينية، مقارنة مع (51%) لمحدد البحث عن الأصول الاستراتيجية، و(40%) لمحدد البحث عن الموارد، و(39%) لمحدد البحث عن الكفاءة.<sup>3</sup>

وهي نتيجة لا تختلف عن الدراسة الاستقصائية على الدول النامية التي قامت بها الأونكتاد سنة 2006، والتي أكدت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق هو النوع الأكثر انتشارا بالنسبة لاستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية؛ فمن خلال الإجابة على أهمية أو عدم أهمية محدد ما، ضمن سلم من 1 إلى 3، وبعد إجابة 44 شركة على التساؤل، كانت نسبة (51%) من مجموع الإجابات قد أشارت لمحدد البحث عن السوق بصفته المحدد الأكثر أهمية.<sup>4</sup>

كما أشارت كذلك الدراسة الاستقصائية للمجلس الصيني لترقية التجارة الخارجية (CCPIT) في سنة 2010، أنه بين محددات البحث عن السوق التي تأخذها الشركات الصينية بعين الاعتبار عند اتخاذها قرار الاستثمار في الخارج؛ جاء محدد السوق المحتمل للدول المضيفة كأهم عامل حاسم بالنسبة للشركات الصينية بنسبة (86%)، ليأتي بعده محدد التحايل على الحواجز التجارية بنسبة (66%)، ثم محدد السوق المحلي الصيني البطيء بنسبة (57%).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Philippe Gugler, Bertram Boie, **The Emergence of Chinese FDI: Determinants and Strategies of Chinese MNEs**, Paper presented at the Conference on: Emerging Multinationals: Outward Foreign Direct Investment from Emerging and Developing Economies, Copenhagen Business School, Denmark, 9-10 October 2008, p16.

<sup>3</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., pp167-168.

<sup>4</sup> Ibid, pp158,167.

<sup>5</sup> Rhys Owen Jenkins, Op.Cit., 2019, p85.

هذا ويمكن حصر محددات البحث عن السوق بالنسبة للشركات الصينية التي تنفذ استثمار أجنبي مباشر في الخارج في الآتي:

1- تتمتع الصين بميزة العمالة المنخفضة التكلفة والإنتاج الكثيف للعمالة، وبسبب أن عنصر العمل بطبيعته عنصر يرتبط بالموقع، فإن متطلبات المنافسة الدولية لغالبية الشركات داخل الصين (سواء المملوكة للأجانب أو للمحليين) تستلزم الإنتاج محليا داخل الصين وخدمة الأسواق الخارجية عن طريق الصادرات. لكن في المقابل يواجه المصدرون الصينيون عادة في الخارج مجموعة من الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية، والتي كانت يُفترض أن تنخفض مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن العكس هو الذي حدث خاصة مع البلدان التي تملك الصين فائض تجاري كبير معها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ففرض تدابير حمائية ضد الصين من طرف دول تملك الصين معها فائض تجاري مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي دفع الشركات الصينية إلى تنفيذ استثمارات باحثة عن الأسواق في هذه الدول،<sup>1</sup> والمثال البارز هنا هو مجموعة هاير (Haier) التي أنشأت مصانع ووحدات للتجميع في الولايات المتحدة وأوروبا لتجنب قيود الحصص وعقوبات محتملة ضد الإغراق.<sup>2</sup> كما أن هذه الضغوط الحمائية فرضت على الشركات الصينية القيام بنقل وحداتها التصنيعية إلى دول (طرف ثالث) تُفرض عليها الدول المصنعة عدد قليل، هذا إن وُجدَ من حصص التصدير وتدابير ضد الإغراق؛ مثل استثمار الشركات الصينية في كمبوديا (أين يتمتع مصنعي الملابس الصينيين بعدد أقل من الحصص التقييدية في أسواق ثلاثة)، أو موريشيوس (حيث قيود الحصص التصديرية غائبة في الغالب)، وكذلك استثمار الشركات الصينية في جامايكا وفيجي.<sup>3</sup>

2- إن فتح السوق المحلي الصيني أمام الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر، نتج عنه زيادة حدة المنافسة داخل أسواق الدولة الأم، مما أدى إلى حدوث فائض كبير في الطاقات الإنتاجية في عدد من الصناعات مثل الملابس والأحذية والنسيج. هذا الفائض في الإنتاج أدى بدوره إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذي شجع الشركات الصينية على البحث على المبيعات في الخارج كنتيجة لانخفاض الأرباح داخل الدولة الأم.<sup>4</sup> كما أنه وإضافة إلى القطاعات السابقة فإن قطاع الإنشاء والبناء الصيني واجه كذلك درجة عالية من المنافسة داخل السوق الأم، مما ساهم في توسع عمليات الاستثمار المباشر الصيني في هذا القطاع في الخارج.<sup>5</sup>

وهو ما أكده جَانغ سِيَاو تِي (zhang xiao ji) الباحث في قسم أبحاث العلاقات الاقتصادية الخارجية، الذي هو جزء من مركز أبحاث التنمية لمجلس الدولة (عبارة عن هيئة استشارية تقدم توصيات سياسية لمجلس الوزراء الصيني)، والذي قال أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج يوضح أن

<sup>1</sup> Buckley Peter J, Op.C.it., p149

<sup>2</sup> OECD, **Investment Policy Reviews of China: encouraging responsible business conduct**, Op.Cit., p98.

<sup>3</sup> Buckley Peter J, Op.Cit., p149.

<sup>4</sup> Zi Yi Wei, Op.Cit., p97.

<sup>5</sup> Rhys Owen Jenkins, Op.Cit., p85.

هناك عدد قليل من فرص الاستثمار محليا، مقابل استمرار فائض الطاقات الإنتاجية الصناعية.<sup>1</sup> ومن أجل مواجهة ضغوط اشتداد المنافسة المحلية وانخفاض الأرباح هذه، تحاول الشركات الصينية إيجاد أسواق جديدة في الخارج من خلال ليس فقط إنشاء مراكز محلية للبيع والتوزيع، وإنما من خلال كذلك إقامة قواعد للإنتاج في الخارج يمكن من خلالها النفاذ مباشرة إلى الأسواق المحلية في كل من البلدان المتقدمة والنامية.<sup>2</sup>

3- إن اختناقات سلسلة التوريد، إضافة إلى الطلب المحدود والأسواق الوطنية المجزأة، والتي أصبحت من الأمور الشائعة في قطاعات معينة في الصين (مثل الأجهزة والآلات المحلية، والمنسوجات، والملابس والأحذية)، أدى إلى حدوث فائض في الطاقات الإنتاجية، الأمر الذي حفز الشركات الصينية على البحث عن الأسواق في الخارج.

4- زيادة الشفافية التنظيمية وشبكات التوزيع الجيدة في الخارج، تعني أنه من السهل غالبا على الشركات الصينية تطوير أسواق في الخارج مقارنة بالأسواق المحلية، خاصة تلك الشركات الصينية الموجودة في المقاطعات الساحلية القريبة من شبكات النقل الدولي، كما أنه بالنسبة للكثيرين فإن التحديات المرتبطة بالتوريد إلى الأسواق المحلية أقل من التحديات في الخارج.<sup>3</sup>

5- على الرغم من عدم كفاءة ونقص تنافسية الشركات الصينية عبر سلسلة من الصناعات والقطاعات، فإن عددا من متزايدا من الشركات الصينية أصبحت الآن قادرة على المنافسة بشكل أكثر فعالية في الأسواق الدولية، فالنسبة لهذه الشركات يعتبر التوسع الدولي بمثابة محفز آخر وخطوة استباقية من أجل تطوير أسواق جديدة في الخارج بسبب ظروف الطلب الجذابة في هذه الأسواق.

ورغم أن العديد من الشركات الصينية قادرة على المنافسة من خلال بيع منتجات بسيطة، غير متميزة وناضجة في البلدان المنخفضة الدخل (مثل إنتاج الدراجات الصينية في غانا ومبيعات مشغلات الفيديو في جنوب شرق آسيا). فإن عدد آخر من الشركات أصبحت قادرة وبشكل متزايد على المنافسة في القطاعات الأكثر كثافة للتكنولوجيا في كل من البلدان النامية والمتقدمة، من خلال القيام باستثمارات باحثة عن السوق وواسعة الحجم وكثيفة رأس المال؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نذكر شركات الإلكترونيات التالية: حُوَاوَي (Huawei)، وشركة زي تي أو (ZTE)، كُونْكَ إلكترونيكس (Konka Electronics)، سْكَاي وُورْت (Skyworth)، تَشَانْغْ خُونْغْ إلكترونيكس (Changhong Electronics)، لُونُوفُو (Lenovo) (المعروفة سابقاً باسم Legend) وهَايَر (Haier)، إضافة إلى عدد آخر من الشركات في قطاعات البلاستيك والكيماويات والأدوية.

6- تقوم الشركات الصينية أيضا بتأسيس نقاط للبيع والتسويق في الأسواق المستهدفة من أجل تخفيض درجة اعتمادها على الوسطاء، كما أن التقارب المادي من الأسواق المحلية الرئيسية، يسمح بالتقليل من

<sup>1</sup> The economist intelligence unit, **Chinese Investment in developed markets-An opportunity for both sides?**, UK, 2015, p9.

<sup>2</sup> OECD, **Investment Policy Reviews of China: encouraging responsible business conduct**, Op.Cit., p98.

<sup>3</sup> Buckley Peter J, Op.Cit., p150.

تكاليف النقل ويزيد من الوصول إلى المعارف حول السوق المحلية وكذا تدفق المعلومات من وإلى المستهلكين والموردين، كما يسهل هذا التقارب أيضا من تكييف المنتجات والخدمات مع الشروط المحلية. ومع مرور الوقت فإن الوجود المحلي للمستثمرين الصينيين في الأسواق المضيفة يؤدي إلى النظر لهم كمستثمرين محليين "من داخل الأسواق المضيفة"، وهو أمر مهم لأنه يخفف من الآثار السلبية لـ "بلد المنشأ" إذا ما زادت التوترات التجارية الحمائية أو السياسية بين الصين والدول المضيفة؛ وكمثال توضيحي، قيام المورد الصيني لقطع غيار السيارات وأن سِيَانْغ (Wanxiang)، بشراء عدد من الشركات الأمريكية المصنعة لأجزاء السيارات من أجل تأمين الوصول إلى مركبي السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا للمساعدة في التحايل على الدلالات السلبية المرتبطة بالجنسية الصينية لشركة وأن سِيَانْغ.<sup>1</sup>

7- كما تقوم الشركات الصينية بتنفيذ الاستثمار في الخارج عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ، من أجل النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة وبسرعة، أين توفر مثلا عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول المتقدمة للمشتري الفرصة لتحقيق مركز قوي على الفور على الساحة العالمية، فالجمع بين تكاليف التصنيع المنخفضة في الصين مع شبكات التوزيع وموارد البحث والتطوير (R&D) في الأسواق المتقدمة، يمكن ان يكون بمثابة نقطة انطلاق نحو تحقيق مكانة اللاعب العالمي القوي أو المُهَيِّمُن (Global champions).

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أسواق الدول المتقدمة، يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق للتوسع نحو الأسواق الناشئة المهمة استراتيجيا للصين، فمثلا يقول السيد مِيَا زَانُو (Miyazato) مدير شركة هَاي تُونْغ (Haitong) أن الاستحواذ على بِي إِي أَسْ آي (BESI) قد أعطى لشركته قاعدة قوية في الأسواق الناشئة التي تمثل أهمية استراتيجية للصين مثل البرازيل والهند.<sup>2</sup>

8- تقوم كذلك الشركات الصينية بتنفيذ الاستثمار المباشر في الخارج من أجل الاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي في بعض الأجزاء من العالم؛ مثل تنفيذ استثمارات صينية في المكسيك من أجل الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية للواردات المكسيكية في إطار شروط منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نَافْتَا)، وبالمثل فإن نسبة من الاستثمار المباشر الصيني في كمبوديا والفيتنام هو من أجل الوصول إلى دول جنوب شرق آسيا في إطار اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (الَاسِيَانْ).<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: محددات البحث عن الموارد

تدفع الشركات للاستثمار في الخارج بهدف الحصول على موارد خاصة، ومحددة، وذات جودة عالية وبتكلفة حقيقية منخفضة مقارنة بما يمكن لها الحصول عليه في البلد الأم (إذا كان يُمكن الحصول عليه

<sup>1</sup> Buckley Peter J, Op.Cit., pp150-151.

<sup>2</sup> The economist intelligence unit, Op.Cit., p8.

<sup>3</sup> Buckley Peter J, Op.Cit., p151.

أصلاً)، حيث يكون الحافز من وراء ذلك هو جعل الشركة الاستثمارية أكثر ربحية وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق التي تخدمها (أو تنوي خدمتها) أكثر مما يمكن أن تكون عليه في أسواق أخرى.<sup>1</sup>

وتشمل الاستثمارات الباحثة عن الموارد تلك الاستثمارات المنفذة من قبل المنتجين في القطاع الأولي وأيضاً من قبل الشركات الصناعية من البلدان المتقدمة والنامية التي تنخرط في الاستثمار الأجنبي المباشر تحت حافز تأمين مصادر الإمدادات. وتشمل قائمة الموارد المستهدفة كل من المعادن الصناعية، المعادن والمنتجات الزراعية، وخاصة تلك الموارد التي يتطلب إنتاجها إمكانات وقدرات معينة، وأسواق تكون الشركات المتعددة الجنسيات قد جهزت نفسها بشكل جيد لتزويدها بالموارد، هذا وتشمل قائمة هذه الموارد الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم والغاز، والمعادن مثل النحاس والقصدير والزنك والماس، والمنتجات الزراعية مثل المطاط والتبغ والسكر والموز والأناناس وزيت النخيل والقهوة والشاي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض أنشطة الخدمات يميل كذلك إلى استغلال الموارد المرتبطة بالموقع ومن الأمثلة على ذلك السياحة، وتأجير السيارات، والتقيب على النفط، والبناء والخدمات الطبية والتعليمية.<sup>2</sup>

فتاريخياً كان جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينفذ من قبل الشركات الأوروبية، والأمريكية واليابانية في القرن التاسع عشر، مدفوع بالحاجة إلى تأمين مصادر اقتصادية وموثوقة من المعادن والمواد الأولية لصالح الدول الصناعية في ذلك الوقت في أوروبا وأمريكا الشمالية.<sup>3</sup> لكن بحلول سنة 2004 زادت حصة الدول النامية زيادة كبيرة حيث وصلت إلى ثلث حصة رأس المال في القطاع الأولي، مدفوع جزئياً بالاستثمار الباحث عن الموارد الصادر من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند.<sup>4</sup>

يعتبر الصين بلد غني نسبياً بالموارد الأولية بسبب كبر مساحته الجغرافية، لكن نصيب الفرد الواحد في الصين من الموارد الأولية يعتبر أقل من المعدلات الدولية، الأمر الذي يجعل من الصين في الواقع بلد فقير من الموارد الأولية ويعتمد بشكل كبير على واردات الموارد الأولية من الخارج مثل البترول، وخام الحديد، والألمنيوم، والنحاس وغيرها.<sup>5</sup>

في هذا الإطار فإن الطلب الصيني على البترول والغاز بدأ في الزيادة منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي كنتيجة لزيادة احتياجات الاقتصاد الصيني للطاقة، إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان والذي أدى بدوره إلى زيادة استهلاكهم للسلع التي تحتاج للطاقة. أما بالنسبة للموارد المعدنية فقد بدأ الطلب الصيني عليها يتزايد بشكل متسارع منذ نهاية التسعينيات واستمر حتى وقتنا الحالي، كنتيجة لحركية

<sup>1</sup> John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Op.Cit., p68.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> John H. Dunning, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Addison-Wesley Publishing Company, Suffolk, p57 as cited in Hugo Chorell, Emma Nilsson, Chinese FDI in the Oil Sector - Can they be explained by the prevalent theory on FDI?, C level thesis, Department of economics, Uppsala University, Sweden, 2005, p9.

<sup>4</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., pp161, 266.

<sup>5</sup> Dennis Pamlin, Longbaijin, **Re-think china's outward investment outflows**, world wildlife fund, Geneva, April, 2007, p24.

التمدن وبناء المساكن في الصين وكذا الاستثمار في النقل والمرافق بما في ذلك مرافق توليد الطاقة، كما أن الطلب على الموارد المعدنية في الصين زاد بشكل أسرع من الإنتاج المحلي، ما جعل الصين في الحقيقة تعتمد وبشكل كبير على الواردات من العالم الخارجي.<sup>1</sup>

فحقيقة حياة الصين لموارد طبيعية قليلة، إضافة إلى نجاح الصين في تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة وتحولها إلى ورشة تصنيع عالمية خلال السنوات الأخيرة، كلها عوامل أدت إلى نقل الصين إلى موقع أصبحت فيه الموارد الطبيعية للدول الأخرى من بترول وغاز، والمعادن الحديدية وغير الحديدية، والمعادن الثمينة وغيرها، مهمة من أجل ضمان استمرار نموها الاقتصادي، الأمر الذي دفع المؤسسات الصينية إلى تنفيذ استثمارات ضخمة في قطاع الموارد الأولية (تأمين الاحتياجات اللازمة للسوق الصيني).

وهذا ما جعل الشركات الصينية تتشابه إلى حد كبير مع شركات الدول المتقدمة التي تقوم بشكل متزايد بتنفيذ استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الموارد الأولية لأسباب تتعلق بالبحث عن الموارد (تأمين الإمدادات اللازمة لأسواقها الأم - أو لأسواق الدول المتقدمة)، وفي نفس الوقت تختلف عن العديد من الشركات من البلدان النامية التي تستثمر في المقام الأول في قطاع الموارد الأولية في الخارج بهدف فتح أو تأمين الأسواق أي (البحث عن السوق)، باعتبارها سبق وأن تمكنت من الوصول والنفوذ إلى الموارد الأولية.<sup>2</sup> أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر الباحث عن الموارد لا يتوجه بالضرورة نحو الدول القريبة جغرافيا ولا يركز بالضرورة على الدول النامية، بل يتجه إلى الدول الوفيرة بالموارد الأولية حول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية مثل دول أفريقيا، ودول آسيا الوسطى، إلى جانب أستراليا، وروسيا وكندا.

كما أن ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الأخرى على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية والمدفوعة بشكل متزايد بالنمو الاقتصادي السريع لبعض البلدان النامية بما فيها الصين، أدى إلى اشتداد حدة المنافسة على الموارد الأولية، لاسيما في مناطق مثل أفريقيا، أين تتنافس الشركات من آسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا وجنوب أفريقيا على الاحتياطات النفطية والمنجمية وغيرها من الأصول. فاشتداد حدة المنافسة دفع الشركات الصينية إلى استخراج الموارد الأولية في البلدان التي تعاني من الحروب الأهلية، والاضطرابات العرقية أو غيرها من الظروف الصعبة؛<sup>3</sup> مثل الاستثمارات التي نفذتها المؤسسة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) في تسعينات القرن الماضي في السودان الذي عانى من كثرة الاضطرابات الأمنية، والتي تندرج في إطار إعادة الدفع بصناعة النفط والتقيب والإنتاج في السودان، وأيضا مثل المشروع

<sup>1</sup> Rhys Owen Jenkins, Op.Cit., p55.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., p158.

<sup>3</sup> Ibid, p161.

المشترك (Socomin) الذي نفذته الشركتين الصينيتين (CREC) و (sino-hydro) مع شركة (Gecamines) الكونغولية في الكونغو.<sup>1</sup>

هذا وقد أكدت الدراسة الاستقصائية التي أنجزتها الأونكتاد سنة 2006 حول الصين، على أهمية محدد البحث عن الموارد الأولية كمحفز أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج والتي أشارت إلى أن (40%) من الشركات التي شملها الاستجواب أشرت على أهمية هذا المحدد الذي جاء في المرتبة الثالثة بعد (85%) لمحدد البحث عن السوق و(51%) لمحدد البحث عن الأصول الاستراتيجية، أي التركيز العالي من طرف الشركات الصينية على قطاع الموارد الأولية. وذلك عكس الدراسة الاستقصائية على الدول النامية التي قامت بها الأونكتاد سنة 2006، والتي بينت أن محدد البحث عن الموارد، هو محدد ذو أهمية متواضعة بالنسبة لشركات الدول النامية؛ أين جاءت (13%) من الإجابات مع محدد البحث عن الموارد.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر في قطاع الموارد الأولية ينفذ إما من قبل الشركات التي تعمل بنفسها في القطاع الأولي أو تلك الموجودة في القطاعات الأخرى ذات الصلة بقطاع الموارد الأولية مثل تصنيع المعادن. وبسبب الأهمية الاستراتيجية لتأمين إمداد الاقتصاد الصيني بالموارد الأولية فإن نسبة كبيرة من الشركات الصينية التي تشارك في هذه الجهود هي شركات مملوكة للدولة، على غرار شركات (CNOC)، (CNPC) في البترول والغاز وشركات (Zijin)، (chalco)، (Minmetals) في صناعة المعادن.<sup>2</sup>

بشكل عام وفيما يخص الشركات الصينية المستثمرة في قطاع الموارد الأولية في الخارج، فيجب التفرقة بين كل من قطاع النفط والغاز، وقطاع الموارد المعدنية، إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى. ففي قطاع النفط والغاز نجد خاصة شركات النفط الصينية الوطنية الكبرى الثلاث المملوكة للحكومة المركزية؛ الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC)، والشركة الوطنية الصينية للنفط خارج الحدود (CNOOC)، والشركة الصينية للبترولوكيماويات (Sinopec). فبعد قيام الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) بالدخول في مشاريع قليلة المخاطر في كندا في عام 1992، ثم البيرو في أكتوبر عام 1993، وغينيا الجديدة وتايلاند في مارس 1993، أخذت وجهة الشركات النفطية الصينية الوطنية الكبرى بعدا استراتيجيا مهما منذ سنة 1997؛ حيث نَشِطَت الصين من خلال هذه الشركات في تأمين مصادر جديدة للطاقة في الخارج من خلال البحث في شتى أنحاء العالم عن صفقات واستثمارات في مجال البترول، من استكشاف وتنقيب وتطوير حقول منتجة وشراء حصص، هذا الاتجاه الذي مازال مستمرا حتى يومنا هذا.

<sup>1</sup> Theodore H. Moran, **china's strategy to secure natural resources: Risks, Dangers and opportunities**, Peterson institute for international economics Publication, Washington DC, USA, 2010, pp11,20.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., pp161,168.

وقد أنفقت الشركات الصينية الكبرى الثلاث (CNPC)، و(CNOOC)، و(SINOPEC) في السنوات العشر الماضية عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية في منافسات شرسة مع الشركات الغربية والآسيوية للحصول على امتيازات بترولية في السودان، وفنزويلا، والعراق، وكازاخستان، وأذربيجان، وبيرو، وكندا، وتايلاند، وبورما، وبابوا غينيا الجديدة، وأنغولا، وتشاد، وإندونيسيا، وتركمنستان وغيرها من البلدان. كما حاولت الشركة الوطنية الصينية للنفط خارج الحدود (CNOOC) دون نجاح شراء حصص رئيسية في شركات أمريكية مثل (UNOCAL)، وروسية مثل (ROSENEFT).<sup>1</sup>

هذا وتقوم الشركات الصينية باستثمار أموال ضخمة في هذه المشاريع بسبب زيادة مداخيلها الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية، وارتفاع حجم التمويل الناتج عن إدراج هذه الشركات في البورصات الخارجية وأيضا الدعم الحكومي الصيني تحت ما يسمى "بدبلوماسية الموارد" بما تشمله من مساعدات اقتصادية، بالإضافة إلى استخدام الصين ما يعرف بصفقات "القروض مقابل النفط" والتي تتمثل في منح قروض من بنوك السياسة الصينية (policy banks) إلى الحكومات الأجنبية أو شركات البترول المملوكة للحكومات الأجنبية والتي تسدد في المستقبل بصادرات البترول، هذه الطريقة تعرف بالنموذج الأنغولي (Angola mode) والتي استخدمت في إعادة بناء وتطوير المنشآت القاعدية في أنغولا بعد الحرب الأهلية. ومن الدول الأخرى التي استفادت من صفقات الطاقة هذه نجد بوليفيا، وفنزويلا، ومن الشركات الحكومية الأجنبية التي استفادت من هذه القروض في السنوات الأخيرة نجد (petrobras) في البرازيل، و(petroecuador) في الإكوادور، و(rosneft) و(transneft) في روسيا، و(Kasumunai Gas) في كازاخستان، و(Turkmengaz) في تركمنستان و(GNPC) في غانا.

أما فيما يتعلق بقطاع الموارد المعدنية، فإن عدد اللاعبين الصينيين أكبر والمشاريع المستثمرة في هذا المجال أقل شهرة، فمن أجل تأمين وتنويع إمدادات الصين من الموارد المعدنية عملت الشركات الصينية في مجال المناجم على التوسع في الاستثمارات في الخارج لكن ليس بنفس حجم الشركات الصينية الثلاث في قطاع النفط. ففي حين أن شركات النفط هي شركات مملوكة للدولة وتعود ملكيتها للحكومة المركزية فإن بعض الشركات الصينية في قطاع المناجم تعود ملكيتها للحكومات الإقليمية أو تعتبر خاصة، كما تبدو أنها أقل حجما من الشركات البترولية وأقل خضوعا للسياسات الحكومية لأنها ليست ذات أهمية استراتيجية.

ومع ذلك فإن شركات مثل (Minmetals)، و(Chinalco)، و(Shanghai Bao steel)، و(Wuhan iron and steel) نفذت استثمارات معتبرة في الخارج في قطاع المناجم. هذا وتوجد أمثلة قليلة حول بعض الصفقات الصينية المتعلقة بـ "القروض مقابل المعادن"؛ لعل أهمها اتفاقية (socomines) حول النحاس

<sup>1</sup> جعفر كرار أحمد، العلاقات السودانية-الصينية (1956-2011)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 2016، ص 319.

والكوبالت مع جمهورية الكونغو، ودخول (Minmetals) في ترتيبات مع الشركة الحكومية الشيلية (Codelco) لتزويد الصين بالنيحاس وكذلك في زيمبابوي أين يتم ربط الأرباح في مناجم الماس بالقروض الصينية.<sup>1</sup> أما ما يتعلق بالاستثمارات الصينية في الموارد الطبيعية الأخرى، مثل الصيد والأخشاب والمنتجات الزراعية، فهي ذات أهمية نسبية أقل، وكمثال على ذلك نذكر استحواذ شركة (huaguang forest co.ltd) الصينية على شركة (Rayonier Inc) النيوزلندية، بهدف الاستحواذ على مساحة لقطع الأشجار.<sup>2</sup> وما يؤكد هذا التحليل هي قائمة أكبر 100 مستثمرين صينيين في الخارج لسنة 2017 الصادرة عن وزارة التجارة الصينية والمرتبة على أساس مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، والتي توضح أنه من بين أكبر عشرة مستثمرين صينيين في الخارج، سبعة منهم هي شركات تعمل في مجال الموارد الطبيعية، مثلما يوضحه الترتيب التالي:<sup>3</sup>

- الصينية للهاتف النقال المحدودة (china mobile)؛
- الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC)؛
- شركة الاتصالات الصينية (unicom)؛
- الشركة الوطنية الصينية للنفط خارج الحدود (CNOOC)؛
- شركة الصين للبتروكيماويات (sinopec group)؛
- المجمع الصيني للتجارة؛
- الصينية للموارد (شركة قابضة)؛
- الشركة الوطنية الصينية للكيماويات (chemchina)؛
- مجمع (sinochem) في مجال التعدين، المحاجر و البترول؛
- الشركة الصينية للألمنيوم.

#### المطلب الثالث: محددات البحث عن الأصول الاستراتيجية

المجموعة الثالثة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج هي محددات البحث عن أصول الشركات في الخارج، بغية تعزيز الأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى للشركات المُستَحْوَذَة - خاصة تلك الأهداف التي تسمح لها بالحفاظ على تنافسيتها العالمية وتعزيزها؛ حيث تشمل الشركات المُستَحْوَذَة كلا من الشركات المتعددة الجنسيات القائمة والتي تتبع استراتيجية إقليمية أو عالمية متكاملة، كما تشمل أيضا

<sup>1</sup> Rhys Owen Jenkins, Op.Cit., pp64-65.

<sup>2</sup> Philippe Gugler, Julien Chaisse, **expansion of trade and FDI in Asia: strategic and policy challenges**, Routledge, London, 2010, p48.

<sup>3</sup> MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, 2017, Op.Cit., p155.

شركات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقام لأول مرة والباحثة عن النفاذ (الدخول) أو شراء بعض أنواع القوة التنافسية في أسواق جديدة وغير مألوفة.

إن الاستثمارات الباحثة عن الأصول الاستراتيجية هي أقل اهتماما باستغلال التكاليف الخاصة أو المزايا التسويقية (على الرغم من أنها قد تكون في بعض الأحيان مهمة)، وأكثر اهتماما بتحسين محافظتها العالمية من الأصول المادية والكفاءات البشرية، التي يُنظر لها على أنها سوف تحافظ أو تقوي مزايا الملكية التي تحوزها هذه الشركات المُستحوذَة، أو سوف تضعف مزايا منافسيها. كما أن الاستثمارات الباحثة على الأصول الاستراتيجية يتم تنفيذها وبشكل متزايد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات الصادرة من الاقتصادات الناشئة، كما هو عليه الحال في استحواذ شركة لُونُوفُو الصينية على شركة آي بي إم (IBM) الأمريكية لأجهزة الكمبيوتر في عام 2005، وشراء الشركة الهندية تَأتَا (TATA) لعملاق الصلب البريطاني شركة كُورُوس (Corus) في 2007.<sup>1</sup>

لقد جذبت مؤخرا الاستثمارات الصينية الباحثة عن الأصول الاستراتيجية اهتمام العديد من الأدبيات التي تعنى بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ وذلك نتيجة لتحول الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال السنوات الأخيرة نحو التركيز على الاستحواذ على الأصول الاستراتيجية، بعدما كان في السنوات الأولى موجه أكثر للبحث على الموارد الأولية.\* فمنذ الثمانينات والحكومة الصينية تطالب شركاتها بالتوجه إلى الخارج بغرض تحقيق هدف النفاذ إلى الموارد الأولية لتأمين إمدادات متواصلة لعمليات التصنيع المحلية والنمو الاقتصادي السريع في الصين، لكن في المقابل فإن اهتمام الشركات الصينية بالاستحواذ على الأصول الاستراتيجية شهد زيادة كبيرة فقط في السنوات الأخيرة، والذي شمل الاستحواذ على العلامات التجارية المعروفة عالميا وكذا التكنولوجيات المتقدمة، حتى تتمكن هذه الشركات من تعويض نقائصها الناتجة عن دخولها المتأخر في مجال المنافسة العالمية.<sup>2</sup>

فبعدها اتبعت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية استراتيجية الاستثمارات المشتركة في الخارج كنمط دخول رئيسي قبل سنة 2000، ثم الاستثمارات المملوكة بالكامل بعد سنة 2000، بدأت الشركات الصينية منذ سنة 2004 في استخدام استراتيجية الاندماج والاستحواذ بشكل متزايد كنمط دخول مُفضَّل من قبلها، وهذا بالتحديد ما تنص عليه الأدبيات الموجودة حاليا من كون الصين قد دخلت مرحلة عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود؛ فاستنادا لبيانات وزارة التجارة الصينية وبعدها قدرت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج سنة 2004 بـ 3 مليار دولار أمريكي فقط ارتفعت إلى

<sup>1</sup> John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Op.Cit., pp72-73.

\* لتفاصيل أكثر حول التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني أنظر المبحث الأول من هذا الفصل.

<sup>2</sup> Miedtank Tina, **International Human Resource Management and Employment Relations of Chinese MNCs**, in Drahoukoupil. J, Chinese Investment in Europe: Corporate Strategies and Labour Relations, ETUI Publication, Brussels, 2017, p80.

74.23 مليار دولار سنة 2018، وهو ما يمثل نسبة (51.89%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر في سنة 2018.<sup>1</sup>

لقد اختلفت درجة أهمية محدد البحث عن الأصول الاستراتيجية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، باختلاف العديد من الدراسات التي تناولته؛ حيث تنص الإحصاءات الصادرة عن لجنة التنمية الوطنية والإصلاح أن حوالي رُبُع المشاريع التي تم الترخيص لها من قبلها منذ سنة 2003، يمكن أن تصنف تحت محدد البحث عن التكنولوجيا، وهو ما يمثل حوالي (20%) من قيمة المشاريع الاستثمارية الصادرة.<sup>2</sup> أما بالنسبة للدراسات الاستقصائية، فقد أكدت الدراسة الاستقصائية على الصين التي أنجزتها الأونكتاد سنة 2006، على أهمية محدد البحث عن الأصول الاستراتيجية والذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة (51%) كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بعد (85%) لمحدد البحث عن السوق، وذلك عكس نتائج الدراسة الاستقصائية على الدول النامية التي قامت بها أيضا الأونكتاد سنة 2006، والتي بينت أن محدد البحث عن الأصول الاستراتيجية، هو محدد ذو أهمية قليلة بالنسبة لشركات الدول النامية (14%) من الإجابات مع محدد البحث عن الأصول الاستراتيجية مقارنة مع (51%) مع محدد البحث عن الأسواق.<sup>3</sup>

استنادا إلى الأونكتاد فإن عدد قليل من الشركات الصينية - أو الشركات التابعة للدول النامية الأخرى- تبحث بشكل خالص عن الأصول الاستراتيجية (pure strategic asset seeking) مقارنة مع الشركات الأخرى الباحثة عن السوق أو الكفاءة، بل إن غالبية هذه الاستثمارات لديها أهداف مختلطة. ومن بين أسباب محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الباحث عن الأصول الاستراتيجية بشكل خالص؛ هو أنه يجب أولا على الشركات الصينية الباحثة عن الأصول الاستراتيجية أن تتقن القدرات اللازمة لاستيعاب هذه الأصول قبل أن تتوجه للاستثمار في الخارج. ومن أمثلة ذلك نذكر شركتي هايزر ولونوفو الصينيتين واللتان خصصتا جزءا كبيرا من استراتيجيتهما التصنيعية السابقة من أجل بناء مزاياهما التنافسية الخاصة (غالبا بالتعاون مع الشركات الأجنبية) بما في ذلك ميزة القدرة على إدارة الاستحواذ على أصول جديدة.

ونظراً إلى الحاجة إلى تطوير هذه القدرة الاستيعابية قبل توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، فمن غير المرجح أن يكون البحث عن الأصول الاستراتيجية هو الحافز الرئيسي للشركات عبر الوطنية للبلدان النامية والصينية، بل وبدلاً من ذلك سوف يسير هذا الحافز جنباً إلى جنب مع حوافز استغلال الأصول الأخرى، خاصة البحث عن السوق والبحث عن الكفاءة.

<sup>1</sup> MOFCOM, Statistical Bulletin of china's outward foreign direct investment, China, 2018, Op.Cit., p10.

<sup>2</sup> Rhys Jenkins, Op.Cit., p87.

<sup>3</sup> UNCTAD, World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development, Op.Cit., pp162,168.

فشركة هَايَرُ الصينية وبسبب الحاجة إلى تأسيس علامة تجارية موجهة للمستهلكين في الأسواق الأجنبية بغية استكمال ما تحوزه من معارف وخبرات في ميدان التصنيع والهندسة، قامت بالترويج لعلامتها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب القيام بالتصنيع المكثف وإقامة مراكز البحث والتطوير،<sup>1</sup> وهو ما يعرف باستراتيجية الثالوث لـ هَايَرُ؛ أي توطين أنشطة البحث والتطوير، والإنتاج، والتسويق في الخارج.

فشركة هَايَرُ تعتبر حالة نموذجية من بين العديد من الشركات الصينية التي اتبعت نفس هذه الاستراتيجية؛ مثل فُويَاوُ غَلَّاسُ (Fuyao Glass)، وهَيْسَانْسُ (Hisense)، وسَانِي هِيْفِي (Sany heavy) وغيرها. لقد تمكنت هَايَرُ في هذا الإطار من توطين ثالوثها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وأماكن أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد مراكز التصميم، والإنتاج، والتسويق في كل من لوس أنجلس، ونيويورك، وكارولينا الجنوبية على التوالي، أما في أوروبا فتوجد مراكز البحث والتطوير، والإنتاج والتسويق في كل من ألمانيا (نورنبورغ)، وإيطاليا، وبولندا، وفرنسا على التوالي.<sup>2</sup>

كما عملت شركة هَايَرُ على تلبية احتياجات الأسواق الأجنبية، وتحسين تنافسية منتجاتها، وبناء صورة جيدة للشركة وعلامتها التجارية؛ ففي إطار بناءها لاستراتيجية العلامة التجارية العالمية قامت هَايَرُ بتطوير وتنويع الأجهزة الكهربائية لتلبية احتياجات الزبائن المحليين في الأسواق الأجنبية؛ مثل إنتاج ثلاجات صغيرة مُدَمَّجَة في مكاتب للدراسة موجهة خاصة للطلاب، وغسالات صحن ذات حجم صغير موجهة لربات البيوت، كما تمكنت بنجاح من عرض منتجاتها في سلسلة مراكز التسوق الكبيرة مثل مُول مَارْت (Mal-Mart) وسِيرْزُ (Sears) في أمريكا، إضافة إلى تقديمها منتجات جديدة للأسواق الأوروبية والأمريكية؛ مثل مبردات المشروبات والثلاجات الفاخرة ذات الباب المزدوج، وهو ما سمح لها بالفوز بثقة المستهلكين.<sup>3</sup>

أما شركة لُونُفُو فقد سلكت طريق آخر باستحواذها على قسم الكمبيوتر الشخصي لـ آي بِي أم (IBM) سنة 2005 واستحواذها مرة أخرى على إنْتَل (Intel) التابعة لـ آي بِي أم سنة 2014، بهدف اكتساب التكنولوجيا والخبرة لاستكمال المزايا الخاصة بالشركة في الصين، وأيضاً معالجة عيوب لُونُفُو المتعلقة بانتشار العلامة التجارية وسمعتها الدولية، كما يسمح كذلك هذا النوع من الاستحواذ للشركات الصينية بالانفاز إلى قنوات التوزيع في الخارج، المعارف الإدارية ورؤوس الأموال بسرعة.

كما يلاحظ أن عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات الصينية تركز بشكل أساسي على شركات البلدان المتقدمة التي تمتلك هذه الأصول التنافسية، إذ تقدم في هذا الإطار شركة نَانْجِيغ (Nanjing) للسيارات مثلاً جيداً على ذلك؛ من خلال تجاربها الناجحة في العديد من المشاريع المشتركة الدولية (IJVs)

<sup>1</sup> UNCTAD, *World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development*, Op.Cit., p162.

<sup>2</sup> Hui Yao Wang, Lu Miao, Op.Cit., p59.

<sup>3</sup> Ya Nan Wang, *Outward Foreign Direct Investment of Chinese Enterprises: Review and Analysis*, Industrial Engineering & Management Review, School of Engineering, Deakin University, Waurm Ponds campus, Geelong, Australia, Vol(04), Issue(04), 2015, p3.

التي أقامتها مع العديد من الشركات المتعددة الجنسيات من العالم المتقدم، وهو ما زاد من ثقتها وأدى إلى استحوادها على شركة (MG Rover) ذات الإنتاج الضخم في صناعة السيارات البريطانية، إذ تم تنفيذ هذا الاستحواذ بهدف استراتيجي وهو تطوير خط إنتاج السيارات لـ نَانْجِيْنْغْ، إضافة إلى تطوير قدرات البحث والتطوير الخاصة بها، ومما لاشك فقد مكن ذلك شركة نَانْجِيْنْغْ للسيارات من الوصول وبسرعة كبيرة إلى التقنيات الأجنبية الحديثة وبراءات الاختراع والمهارات الإدارية.<sup>1</sup>

إن الشركات الصينية الباحثة عن الأصول الاستراتيجية تهتم أكثر بالدول ذات الصناعات المتقدمة والتكنولوجيات والعلامات التجارية الجذابة؛ وهي الدول الأكثر تصنيعاً في أوروبا وأمريكا الشمالية،<sup>2</sup> لكن هذا لا يعني بالضرورة أن البحث عن الأصول الاستراتيجية يؤدي حتماً إلى توجه الاستثمارات الصينية نحو أسواق الدول المتقدمة؛ فاندماج شركة تِي سِي أَلْ (TCL) مع شركة تُوْمْسُونْ (Thomson) على سبيل المثال سمح من وجهة بتعاون تِي سِي أَلْ مع علامة تجارية مشهورة دولياً، ومن تم النفاذ إلى الأسواق الأجنبية والدولية، لكن من وجهة أخرى سمح أيضاً هذا الاندماج لـ تِي سِي أَلْ من الحصول على مرافق إنتاجية كبيرة في أسواق شرق وجنوب شرق آسيا.<sup>3</sup>

كما أن الأصول المستحوذ عليها من قبل الشركات الصينية في الدول المتقدمة، تعتبر أصول استراتيجية نظراً لأنها تقوي من قدراتها، ليس فقط في عملياتها على المستوى العالمي بل حتى في سوقها المحلي؛ حيث توفر هذه الأصول مثلاً التكنولوجيات المتقدمة وأسماء العلامات التجارية الدولية التي تعمل على تعزيز الموقع التنافسي للشركات الصينية مقابل منافسيها في السوق المحلي الصيني الأم، والأمثلة الآتية توضح ذلك:

- في عام 2006 نفذت شركة جِيْلِي (Geely) وهي شركة صينية خاصة بصناعة السيارات، أول استثمار مباشر لها في الخارج من خلال استحوادها على (23%) من أسهم شركة مَانْغَانِيْزُ بْرُونْزُ (Manganize Bronze) البريطانية (المشهورة بصناعة سيارات الأجرة في لندن)، حيث أصبحت بفعل ذلك أكبر مساهم في هذه الشركة. أما في سنة 2010 فقد قامت شركة جِيْلِي بالاستحواذ على نسبة (100%) من أصول شركة فُولْفُو (VOLVO) السويدية لصناعة السيارات والمملوكة بدورها من قبل شركة فُورْدْ (FORD) الأمريكية، ما جعلها أكبر عملية استحواذ لشركة صينية على شركة لصناعة السيارات في الخارج.

حيث لم تكن المحفزات الأساسية لهذه الاستحواذات مرتبطة بالأسواق الأوروبية أو تحسينات الكفاءة أو الوصول إلى الموارد، بل وبدلاً من ذلك، هدفت جِيْلِي في المقام الأول إلى استخدام علامة فُولْفُو كعلامة تجارية جديدة متميزة لمنافسة كل من علامة أُوْدِي (Audi)، وعلامة مَرْسِيدِيْسْ بَنْزْ (Mercedes-Benz)،

<sup>1</sup> Ibid, pp2,4

<sup>2</sup> Rhys Jenkins, Op.Cit., p87.

<sup>3</sup> UNCTAD, World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development, Op.Cit., p163.

وعلاوة بي أم دبُل يو (BMW) في سوق السيارات الفاخرة في الصين الذي يشهد نمو سريع في السنوات الأخيرة، كما هدفت كذلك جيلي إلى تطوير خطوط الإنتاج التي تملكها في الصين، إضافة إلى تعزيز صورتها في الصين من خلال النماذج الراقية وأحدث التقنيات التي تملكها فُوو<sup>1</sup>.

- وفي عام 2005 أدركت شركة أس جي أس بي (SGSB) الصينية لصناعة ماكينات الخياطة أنه من أجل ضمان البقاء وعدم الزوال في مواجهة المنافسين اليابانيين والألمان في السوق الصيني، فهي في حاجة إلى تحسين محفظتها من التكنولوجيا والعلامة التجارية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استحوذت أس جي أس بي على الشركة الألمانية المتوسطة الحجم دُور كُوب أدلُر (Dürkopp-Adler) التي كانت تكافح من الناحية المالية. هذه الشركة التي رغم أن اسم علامتها التجارية وتكنولوجياها حظيت بتقدير كبير جدا من قبل العملاء في صناعة السيارات ليس فقط في أوروبا بل حتى في الصين، إلا أن دُور كُوب أدلُر فشلت في بناء قنوات توزيع وشبكات خدمات لخدمة العملاء المحتملين في الصين، ما جعل إمكانات التداؤب واضحة بين الشركتين على الرغم من عدم سهولة تحقيقها. وبعد عدة فترات من الصعود والهبوط تخللت مرحلة ما بعد الاستحواذ، تمكنت أس جي أس بي من بناء مركز قوي ومريح في السوق الصينية، كما قامت كذلك في عام 2013 شركة أس جي أس بي (أعيد تسميتها الآن باسم مجمع أس جي) بتنفيذ عمليتا استحواذ أخريتان ما سمح لها بتعزيز إمكاناتها الصناعية ومواجهة قادة العالم اليابانيين في هذا المجال<sup>2</sup>.

إن مساهمة شركة جيلي وشركة أس جي أس بي في الشركات التي استحوذت عليها ليست عبارة عن استغلال للموارد (أو المزايا الخاصة بالشركة) التي تعمل الشركات الغربية عادة على نشرها في الخارج، بل بدلا من ذلك فإن المساهمة الرئيسية لهاتين المؤسستين هي توفير السيولة المالية للشركة المستهدفة التي تعاني من صعوبات في السيولة، أما المساهمة الثانية فتتمثل في الفهم الجيد لسياقات الاقتصادات الناشئة وكيفية النفاذ إلى قنوات التوزيع وطبيعة السلطات التنظيمية في هذه الأسواق. وهكذا فقد استثمرت هاتان الشركتان في بناء مرافق إنتاج جديدة في الصين أين يتم إنتاج منتجات موجهة للسوق الصيني، على الرغم من أن هاتان العلامتان التجاريتان تموقعتا في السوق على أساس أنهما علامتان أوروبيتان، ويتم تقديمهما في السوق من قبل المديرين التنفيذيين السويديين والألمان، وهو ما سمح بتحسين نظرة المستهلكين الصينيين تجاه العلامات التجارية الصينية<sup>3</sup>.

على الرغم من أن نمط الدخول عن طريق الاندماج والاستحواذ يعتبر الطريق الأسرع والأسهل للتوسع في أسواق جديدة بالنسبة للشركات الصينية؛ حيث يسمح نمط الدخول هذا بالنفاذ السريع إلى المعارف المحلية وفرص الأعمال وغيرها، إلا أنه لا يوجد ضمان لنجاح هذا النمط من الدخول بأي حال من الأحوال.

<sup>1</sup> Ilan Alon, March Fetscherin & Philippe Gugler, **Chinese international investments**, Palgrave Macmillan Press, Uk, 2012, p116.

<sup>2</sup> Klaus E. Meyer, **What is strategic asset seeking FDI?**, The Multinational Business Review, Emerald, Vol(23), Issue(01), 2015, p63.

<sup>3</sup> Idem.

فأنشطة الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج وخاصة الباحثة عن الأصول الاستراتيجية أصبحت تواجه العديد من التحديات في السنوات الأخيرة، تمثلت خاصة في تشديد الرقابة عليها بل والغائها في كثير من الأحيان من قبل الدول المضيفة بداعي تهديد الأمن القومي لهذه الدول. فعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج لها خصائص تميزها عن عمليات الاندماج والاستحواذ الصادرة من الدول الأخرى، بل إن هذه الخصائص هي التي تثير مخاوف الدول المضيفة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إلغائها، وفيما يأتي أهم هذه الخصائص:

1- البروز المتأخر والنمو السريع لحجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج، خاصة في الفترة الممتدة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حتى يومنا هذا.

2- تركيز عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في السنوات الأخيرة على الدول المتقدمة وعلى البحث عن الأصول الاستراتيجية، على الرغم من عدم امتلاك الشركات الصينية لمزايا ملكية مثل المزايا التي تحوزها شركات الدول المتقدمة (الضعف التكنولوجي والإداري، والافتقار للعلامات التجارية المعروفة دولياً، وافتقار الخبرات الدولية... وغيرها).<sup>1</sup>

3- تدخل الحكومة الصينية في عمليات الاندماج والاستحواذ التي تنفذها الشركات الصينية في الخارج، سواء من خلال ملكيتها لهذه الشركات، أو من خلال تنظيم وتوجيه ودعم عمليات الاندماج والاستحواذ بما فيها الدعم المالي، إضافة إلى الصلة التي يمكن أن تربط خاصة الشركات المملوكة للحكومة الصينية مع الحزب الشيوعي الصيني، والجيش الصيني أو وزارة أمن الدولة، مع ما يمكن أن يطرحه ذلك من حساسية بالنسبة للدول المضيفة.<sup>2</sup>

4- تبني الشركات الصينية لمقاربات خاصة في تنفيذها لعمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج؛ تتمثل في الآتي:

أ- قيام الشركات الصينية حسب ما تم التطرق إليه سابقاً بتوجيه العديد من الشركات التي تم الاستحواذ عليها في الخارج نحو السوق الصيني، من أجل تعزيز الموقع التنافسي للشركات الصينية مقابل المنافسين الأجانب في السوق الصيني الأم.

ب- قيام الشركات الصينية بتبني مقاربة "اللمسة الخفيفة" أي عدم إدخال الشركات الصينية لتغييرات كبيرة على الشركات المستحوذ عليها في الخارج في ما يتعلق بالإدارة الداخلية والتنظيم، حيث تميل الشركات الصينية إلى ترك الشركات المستحوذ عليها إلى حد كبير دون مساس، أين يتكون فريق الإدارة على حاله ويمنحونه استقلالية تشغيلية كبيرة، كما يلتزمون في كثير من الأحيان بالحفاظ على العديد من موظفي

<sup>1</sup> Jan Knoerich, Miedtank Tina, *The Idiosyncratic Nature of Chinese Foreign Direct Investment in Europe*, CESifo Forum Journal, The ifo Institute, Munich, Vol(19), Issue(04), December 2018, p4.

<sup>2</sup> Jerker Hellström, *china's acquisitions in Europe, European Perceptions of Chinese Investments and their Strategic Implications*, Report No.4384, Swedish Defense Research Agency(FOI), Sweden, December 2016, pp31-32.

الشركات المستهدفة، فيما يكتفي الصينيون فقط بدور الرئاسة وبعض المناصب من أجل الرقابة والدعم. فتبني الشركات الصينية لهذه المقاربة يرجع في جزء كبير منها إلى:

- قلة خبرة الشركات الصينية في إدارة عمليات الاستحواذ الدولية وفشلها في إدراك الأهمية الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية.

- طبيعة الأصول الاستراتيجية للعديد من صفقات الاستحواذ والتي في معظمها هي أصول غير ملموسة، مثل المعارف التقنية والمهارات الإدارية والتي يتطلب نقلها إلى الشركات الصينية، مسعى طويل ينطوي على تعاون إيجابي وفعال بين الشركات الصينية وفروعها في الخارج.<sup>1</sup>

- الاختلاف في الثقافة والممارسات الإدارية التي تواجهها الشركات الصينية في الأسواق الأجنبية؛ فاستنادا إلى تقرير صادر عن البنك الدولي فإن ما يقارب ثلثي الشركات الصينية فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة عند الاستثمار في الخارج، حيث أن (85%) من الرؤساء التنفيذيين لهذه الشركات صرحوا بأن "الاختلافات في ثقافة الشركة والممارسات الإدارية هي الأسباب الرئيسية للفشل" فعلى سبيل المثال، أعلن رئيس شركة تي سي آل (TCL) السيد لي (Li) بأن فشل الاندماج بين شركة تي سي آل وشركة آل كا تال (Alcatel) هو بسبب عدم التوافق الثقافي، ذلك أن معظم الكفاءات الإدارية الرئيسية بما في ذلك كبار المديرين وموظفي التسويق غادروا الشركة لأنهم لم يتمكنوا من التكيف مع المقاربات الإدارية للملاك الصينيين الجدد، "إنها إدارة ذات توجه إنساني في شركة آل كا تال، بينما تقوم على اتخاذ القرارات مركزيا في الشركات الصينية".

- نقص الموظفين المؤهلين تأهيلا جيدا والذين يحوزون المهارات الإدارية الدولية؛ فالمعرفة الكافية بالبلد المضيف، بما في ذلك معرفة اللغة الأجنبية، ثقافة الأعمال، سياسة المنافسة والبيئة المؤسسية، هي مهارات مطلوبة لإدارة الأعمال في الخارج. فعلى سبيل المثال، وضح الرئيس التنفيذي لشركة هايز السيد جانغ زوي مينغ (Zhang Ruimin)، في مقالة له أن "هناك فجوة كبيرة بين الشركات الصينية والشركات الأجنبية الكبرى- لكنها ليست في الأساس فجوة تقنية، بل إن الاختلاف الأساسي هو في المواهب الإدارية".<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: محددات البحث عن الكفاءة

محددات البحث عن الكفاءة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي عبارة عن ترشيح لهيكل الاستثمار القائم الباحث عن الموارد أو الباحث عن السوق، بطريقة يمكن للشركة المستثمرة أن تحقق فوائد من الإدارة المشتركة للأنشطة الموزعة جغرافيا؛ حيث تتمثل هذه الفوائد أساسا في فوائد اقتصاديات الحجم وتنويع المخاطر، والتي يُتَحَصَّل عليها من الإنتاج العابر للحدود، ومن خبرات التعلم الناتجة عن الإنتاج في ثقافات مختلفة. إذ تهدف الشركات الباحثة عن الكفاءة للاستفادة من الاختلافات الموجودة في كل من وفرة

<sup>1</sup> Jan Knoerich, Miedtank Tina, Op.Cit., p6.

<sup>2</sup> Ya Nan Wang, Op.Cit., p3.

عناصر الإنتاج، وفي الثقافات، وفي الترتيبات المؤسسية، وفي أنماط الطلب، وفي السياسات الاقتصادية، وفي هياكل السوق، من خلال تركيز الإنتاج في عدد محدود من المواقع وتوجيهه إلى أسواق متعددة.<sup>1</sup> وتكون الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة عادة عبارة عن شركات متعددة جنسيات تملك خبرات لازمة، وكبيرة الحجم، ومتنوعة، وتنتج منتجات معيارية إلى حد ما، وتشارك في عمليات إنتاج مقبولة دولياً، ففي الماضي كان مثل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عادة بمجرد أن تصبح الاستثمارات الباحثة عن الموارد أو الباحثة عن السوق كثيرة العدد وهامة بما يكفي لتبرير حد معين من الترشيح، كذلك ومن أجل تحقيق الإنتاج في الخارج الباحث عن الكفاءة يجب أن تكون الأسواق العابرة للحدود متطورة ومفتوحة، وهو السبب الذي يجعل الإنتاج في الخارج الباحث عن الكفاءة يزدهر في الأسواق المتكاملة إقليمياً.

هذا ويوجد نوعين رئيسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة، النوع الأول هو الذي يهدف إلى الاستفادة من الاختلافات في الوفرة والتكلفة النسبية لعناصر الإنتاج التقليدية في مختلف البلدان، وهذا ما يفسر الكثير فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل الشركات المتعددة الجنسيات التي تدير عمليات الإنتاج في كل من الدول المتقدمة والنامية؛ أين تتركز الأنشطة ذات القيمة المضافة كثيفة الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا والمعلومات في الدول المتقدمة، وتتركز الأنشطة كثيفة الاستخدام لمورد العمل والموارد الطبيعية في الدول النامية. أما النوع الثاني من الاستثمار الباحث عن الكفاءة هو ذلك الاستثمار الذي ينفذ في الدول الأخرى التي تتشابه إلى حد كبير في ما يتعلق بالهياكل الاقتصادية ومستويات الدخل، والذي يهدف إلى الاستفادة من وفورات الحجم، ومن الاختلافات في أذواق المستهلكين وقدرات العرض، حيث تلعب هنا وفرة عناصر الإنتاج التقليدية دوراً أقل أهمية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن كل من القدرات والكفاءات "المستحدثة"، وطبيعة الحوافز، ووفرة وجودة المؤسسات الداعمة، وخصائص المنافسة المحلية، وطبيعة طلب المستهلك والسياسات الكلية والجزئية للحكومات، تلعب دوراً أكثر أهمية.<sup>2</sup>

إن محدد البحث عن الكفاءة لا يمثل أهمية كبيرة للشركات الصينية التي تنفذ استثماراً أجنبياً مباشراً في الخارج، وذلك بسبب الانخفاض النسبي للتكاليف في الاقتصاد الصيني الأم؛ فنظراً لانخفاض الأجور والإنتاجية العالية لقطاع التصنيع في الصين، فإن إقامة استثمارات في مواقع منخفضة التكلفة في الخارج، لم يكن مظهر مهم للاستثمار المباشر الصيني الصادر حتى الآن.

ففي دراسة حول 293 مشروع استثماري صيني في الخارج نُفذ بواسطة 216 شركة، تحصلت على الموافقة من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح خلال الفترة الممتدة من 2003 حتى النصف الأول من سنة 2011، تم التوصل إلى أن سبعة مشاريع فقط يمكن أن تصنف على أساس البحث عن الكفاءة والتي تمثل نسبة (7,0%) فقط من القيمة الإجمالية للاستثمارات.

<sup>1</sup> John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, Op.Cit., p72.

<sup>2</sup> Idem.

أما بالنسبة للدراسات الاستقصائية، فاعتمادا على أول دراسة استقصائية تم إنجازها على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج من طرف مؤسسة آسيا المحيط الهادئ الكندية والمجلس الصيني لترقية التجارة الدولية سنة 2005، توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل التي تُجَبِّد البحث عن الكفاءة مثل تكاليف العمالة المنخفضة في الدول المضيفة لم تكن مهمة جدا؛ حيث بينت أن النفاذ إلى تكلفة العمالة المنخفضة هو العامل الأقل أهمية بين تسعة عشرة عامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج.

كذلك في دراسة استقصائية أخرى قامت بها مؤسسة آسيا المحيط الهادئ الكندية والمجلس الصيني لترقية التجارة الدولية في سنة 2013، جاء ترتيب هدف استخدام العمالة المنخفضة في الخارج كأخر هدف من بين واحد وعشرون هدف للاستثمارات المخطط لها في المستقبل من قبل الشركات الصينية.<sup>1</sup> كما أن نتائج هذه الدراسات لا تختلف في الحقيقة عن الدراسة الاستقصائية التي قامت بها الأونكتاد سنة 2006 على الشركات الصينية، والتي توصلت إلى أن محدد البحث عن الكفاءة لا يعتبر محدد مهم بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، أين جاء محدد البحث عن الكفاءة في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (39%) بعد المحددات الثلاثة الأخرى.<sup>2</sup>

وذلك في صورة تبدو معاكسة لنتائج الدراسة الاستقصائية على الدول النامية التي قامت بها الأونكتاد سنة 2006 والتي توصلت إلى أن محدد البحث عن الكفاءة يعتبر محدد مهم بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، أين بينت هذه الدراسة أن (22%) من الأجوبة أشارت إلى هذا المحدد على أنه محدد استراتيجي، رغم اختلاف أهمية هذا المحدد بين شركات الاستثمار المباشر من الدول النامية، لاسيما من حيث بلد المنشأ والقطاع التي تنتمي إليه هذه الشركات. كما بينت هذه الدراسة أن معظم الشركات التي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة أهمية كبيرة بالنسبة لها، هي الشركات الآسيوية وفي ثلاث قطاعات رئيسية، المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والملابس، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.<sup>3</sup>

وكمثال عن الاستثمارات الصينية في الخارج غير المحفزة بالرغبة في استغلال العمالة الرخيصة في الدول المضيفة نجد الاستثمارات الصينية في قطاع الإنشاء والبناء؛ فمعظم الشكاوى التي تواجهها الشركات الصينية في قطاع الإنشاء والبناء في الخارج، هي شكاوى تتعلق بإحضار الاستثمارات الصينية للعمالة الصينية الخاصة بها عوض خلق فرص عمل للمحليين في الدول المضيفة، الأمر الذي يدل على أن العمالة المحلية الرخيصة ليست بعامل محفز لشركات الإنشاءات الصينية.<sup>4</sup>

وما يدل كذلك على أن العمالة المحلية الرخيصة في الدول المضيفة ليست بعامل محفز لشركات الإنشاء الصينية، هو أن الشركات الصينية في قطاع الإنشاءات والبناء، تمتلك قدرة النجاح في الحصول

<sup>1</sup> Rhys Owen Jenkins, Op.Cit, pp86-87.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., p168.

<sup>3</sup> Ibid, pp159-160.

<sup>4</sup> Rhys Jenkins, Op.Cit, p86.

على مناقصات مشاريع الإنشاء والبناء في الخارج من خلال تقديم أرخص العروض، وهي الطريقة قد نجحت بشكل جيد في الدول النامية مثل إفريقيا؛ أين تقوم الشركات الصينية بجلب العمالة الرخيصة الخاصة بها لاستكمال هذه المشاريع في بيئة تنظيمية متساهلة نسبياً، في المقابل فإن الشركات الصينية قد واجهت تحديات في اقتحام أسواق الدول المتقدمة مثل السوق الأوروبية؛ أين تفرض القواعد في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توظيف المزيد من العمالة المحلية ودفع رواتب تكون غالباً أعلى من رواتب العمال الصينيين.<sup>1</sup>

من وجهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى أن الصين شهدت ارتفاعاً معتبراً في تكاليف العمالة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل الإنتاج في الصين وفي بعض المناطق أكثر تكلفة، وهو ما دفع العديد من الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الصين إلى تنفيذ استثمارات باحثة عن الكفاءة في دول أخرى، مثل شركة نايكي (NIKE) التي قامت بنقل بعض خطوطها الإنتاجية إلى خارج الصين وبالتحديد إلى فيتنام أين تكلفة العمالة منخفضة نسبياً.<sup>2</sup> أما بالنسبة للإنتاج الكثيف لليد العاملة مثل النسيج، فالوضع أصبح أكثر ديناميكية حيث تشهد الأجور زيادة معتبرة في المناطق الساحلية في الصين، خاصة في دلتا نهر اللؤلؤة الذي يواجه منافسة من طرف اليد العاملة المنخفضة التكلفة في الدول الجارة للصين مثل فيتنام وتايلند؛ حيث أن الإنتاج في هذه الدول لن يكون بالضرورة أرخص من المناطق النائية في الصين ولكن الوصول إلى هذه الدول هو أسهل نسبياً.<sup>3</sup>

إن الارتفاع المعتبر لتكاليف العمالة في الصين قد دفع العديد من الشركات الصينية في قطاع النسيج إلى تنفيذ استثمارات في بعض الدول النامية بهدف البحث عن موارد العمالة المنخفضة، مثل قيام العديد من الشركات الصينية بنقل استثماراتها إلى البلد المجاور للصين البنغلاديش والذي يرجع حسب مَحْمَد مَعْرُوف حَسَن إلى الأسباب التالية:<sup>4</sup>

- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية عند التصدير، في حالة إرسال تلك السلع إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من المناطق؛
- التحول الذي تشهده الصناعات الصينية حالياً من خلال التحول من إنتاج سلع أساسية موجهة للتصدير إلى الصناعات القائمة على المعرفة؛
- ارتفاع معدل أجور العمال الصينيين خلال السنوات الأخيرة أجبر العديد من المشتريين الغربيين على شراء السلع من دول أخرى؛

<sup>1</sup> Jan Knoerich, Miedtank Tina, Op.Cit., p6.

<sup>2</sup> Zi Yi Wei, Op.Cit., p98.

<sup>3</sup> Philippe Gugler, Bertram Boie, Op.Cit., p17.

<sup>4</sup> Mohammadmaruf Hasan, **Chinese Outward Foreign Investment in Developing Countries: A Case Study of Bangladesh**, Global Journal of Management and Business Research, Xiamen university, china, Vol(18), Issue(06), 2018, p6.

- إرتفاع قيمة اليوان الصيني خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة ارتفاع أسعار المواد وأجور العمال، والذي شكل ضغط على شركات النسيج؛  
- كما تأثرت شركات النسيج أيضا بعوامل أخرى مثل القيود المفروضة على إمدادات الكهرباء .  
ولكن نظراً لأن صناعات النسيج مدفوعة باستمرار بالضغوط التنافسية، فإن العوامل الأخرى لخفض التكاليف، بما في ذلك السياسات الوطنية والدولية يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على اختيار موقع الاستثمار. وهكذا فبسبب ارتفاع تكلفة اليد العاملة في الصين وارتفاع قيمة العملة الصينية، إضافة إلى التهديدات التي أصبحت تلاقيها الصادرات الصينية من الدول المتقدمة بسبب الفائض التجاري، وأيضاً الضغوط المستمرة التي تواجهها الشركات الصينية بسبب تحقيقات ضد الإغراق، فإن عددا متزايدا من الشركات الصينية بدأت بتنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى الوصول إلى قواعد تصديرية نحو الخارج (Export Platform)، بغية التقليل من عوائق التجارة وترقية الصادرات، ومن أمثلة ذلك استثمار الشركات الصينية في قطاع النسيج في كل من كمبوديا وأفريقيا للاستفادة من ميزة الدخول المجاني (بدون رسوم) لصادرات هذه الدول إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على التوالي.<sup>1</sup>

يضاف إلى ذلك عمل الحكومة الصينية بسبب ارتفاع تكاليف العمالة داخل الصين، على تسهيل خروج العديد من شركات التصنيع الصينية وانتقالها إلى دول ذات معدلات أجور منخفضة من بينها دول افريقيا جنوب الصحراء، من خلال رعايتها الرسمية لبناء مناطق اقتصادية خاصة صينية (chinese SEZs) في هذه الدول،<sup>2</sup> هذه المناطق الاقتصادية الخاصة وعلى عكس المناطق الاقتصادية المعتادة عبارة عن جيوب صينية على أراض أجنبية مدعومة وممولة من طرف الحكومة الصينية لاستضافة الشركات الصينية.<sup>3</sup>  
علاوة على ذلك فقد لاحظ شأو مينغ تشانغ أن الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن تحسين الكفاءة والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن توسيع السوق غالبا ما يكونان متشابكان ومكملان لبعضهما البعض، فتوفر ظروف السوق الجيدة (مثل التصدير المجاني إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) إلى جانب ظروف جيدة لتطبيق إنتاج ذي تكنولوجيا بسيطة وإنتاج كثيف لليد العاملة، ستؤدي إلى توفير ظروف إنتاج فعالة اقتصادياً.<sup>4</sup> فمن خلال الإنتاج في الدول النامية، تستطيع الشركات الصينية أن تقوم بتحويل

<sup>1</sup> Fang Fang Wang, Juan Liu & Cong Su, **Outward foreign direct investment and export performance in china**, Canadian Public Policy Journal, university of Toronto press, Canada , Vol(43), Issue(02), April 2017, p5.

<sup>2</sup> Miria Pigato, Wen Xia Tang, **China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context**, Working paper No.95161, World Bank Group, Washington, D.C., 2015, p17.

<sup>3</sup> Thierry Pairault, **China in Africa: Goods Supplier, Service Provider rather than Investor**, International centre for trade and sustainable development, 11-05-2019, <https://www.ictsd.org/bridges-news/bridges-africa/news/china-in-africa-goods-supplier-service-provider-rather-than>

<sup>4</sup> Philippe Gugler, Bertram Boie, Op.Cit., p17.

مهارتها الإنتاجية الكثيفة للعمالة والتكنولوجيا البسيطة إلى تلك الدول، والحصول على ميزة وفرة اليد العاملة وانخفاض تكلفتها كنتيجة لارتفاع الأجور في الصين.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> Zi Yi Wei, Op.Cit., p99.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وذلك من خلال أولاً عرض الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، ثم عرض المحددات المفسرة لخصائص هذه الظاهرة؛ من خلال تقسيمها إلى محددين رئيسيين: محدد الحكومة الصينية ودورها الكبير في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج، ثم المحددات الاقتصادية التقليدية التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيعة معينة دون غيرها.

ففيما يتعلق بالخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ فقد تم التوصل إلى أنها تتمثل في خاصية البروز المتأخر والنمو السريع خلال فترة ما بعد تبني الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001، وخاصية التحول التدريجي في السنوات الأخيرة نحو استهداف الدول المتقدمة والابتعاد عن قطاع الموارد الأولية، والدور الكبير التي تمارسه الشركات المملوكة للحكومة الصينية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو الخارج، بالإضافة إلى التزايد الكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج وتركيزها على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة.

أما فيما يتعلق بمحدد دور الحكومة الصينية في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ فقد تم التوصل إلى أن هذا الدعم يتم عن طريق مجموعة من الهيئات والوكالات الحكومية الصينية المتخصصة، وأيضاً عن طريق مختلف السياسات والتدابير الداعمة سواء كانت سياسات عامة مثل سياسة الذهاب إلى العالمية ومبادرة الحزام والطريق، أو مختلف اللوائح والتنظيمات.

ونظراً إلى أن دور الحكومة الصينية لوحده يبقى عنصر غير كافٍ لتفسير توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج، فقد تم التطرق في ختام هذا الفصل إلى المحددات الاقتصادية التقليدية التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيعة معينة دون غيرها، وهي المحددات التي صنفها دانيغ (Dunning) إلى محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الموارد، ومحددات البحث عن الأصول الاستراتيجية، ومحددات البحث عن الكفاءة.

## الفصل الرابع

## تمهيد

بعدها تم في الفصل السابق تبني اتجاه تفسيري نظري بغية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وخصائصه والإحاطة بكل محدداته، وهو الاتجاه التفسيري الذي يركز على محدد الحكومة الصينية ودورها الكبير في دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج، بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية (المكانية) التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيغة معينة دون أخرى.

سيتم في هذا الفصل الرابع والأخير اختبار الاتجاه التفسيري المقترح؛ من خلال محاولة بناء مجموعة نماذج قياسية تفسر وتحلل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، وذلك باستخدام بيانات بانل على عينة مكونة من ثمانية وأربعون دولة افريقية تنتمي إلى خمسة مناطق جغرافية مختلفة وذلك خلال فترة الدراسة (2003-2018).

من هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل أولاً إجراء تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا من خلال التطرق إلى الخلفية التاريخية لانخراطه في افريقيا وركائزه الحالية، وأيضاً تحليل تطور حجمه في افريقيا وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، ثم ثانياً الانتقال إلى الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشتمل على تعريف بيانات بانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها، ثم أخيراً التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا من خلال تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا
- المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل
- المبحث الثالث: التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

### المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

قبل إجراء الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا سيتم أولاً تخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بغية التعرف على مختلف التطورات والخصائص التي تميزه؛ وذلك من خلال التطرق إلى الخلفية التاريخية لانخراطه في افريقيا، والركائز الحالية لوجوده، وأيضاً تحليل تطور حجمه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية لانخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

يمكن إرجاع انخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا إلى سنة 1949، لكن منذ ذلك الحين مر تطوره في افريقيا، بأربعة مراحل مختلفة، يتم التفصيل فيها في الآتي:

#### أولاً: المرحلة الأولى (1978-1949)

ترجع بداية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا إلى بداية العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية والتي جاءت مع تولي الشيوعيين السلطة في الصين وتأسيس الصين الجديدة بقيادة ماو تزي دُونغ (毛泽东 mao ze dong) سنة 1949.<sup>1</sup>

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا كان محدوداً جداً مع تأسيس الصين الجديدة؛ بسبب خضوع معظم دول القارة الأفريقية للهيمنة الاستعمارية خلال هذه الفترة، إلا أن زيادة عدد الدول الأفريقية المستقلة حديثاً في سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أدى إلى توسعه التدريجي في افريقيا.

من وجهة أخرى قامت الصين سنة 1954 بصياغة مجموعة من القواعد التي تحكم علاقة الصين مع الدول الأخرى بما فيها الدول الأفريقية، وهي القواعد التي مازال يشار لها لحد الآن من قبل الرسميين الصينيين في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا وفي إطار العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية بشكل عام؛ وهي القواعد التي تعرف بـ "بالقواعد الخمسة للتعايش السلمي المتبادل" والتي تنص بشكل أساسي على المنفعة والمساواة المتبادلة بين الصين والدول الأفريقية.<sup>2</sup>

أما في سنة 1963 فقد قام رئيس مجلس الدولة آن ذلك جُو أن لآي برحلته الأولى إلى افريقيا،<sup>3</sup> وهي الزيارة التي أكد فيها على القواعد الخمسة التي توجه العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية والاستثمار

<sup>1</sup> Ian Taylor, *China and Africa: engagement and compromise*, Routledge, New York, 2006, p16.

<sup>2</sup> China daily, **Backgrounder: Five Principles of Peaceful Coexistence**, 10-10-2019, [http://www.chinadaily.com.cn/world/2015xivisitpse/2015-04/22/content\\_20509374.htm](http://www.chinadaily.com.cn/world/2015xivisitpse/2015-04/22/content_20509374.htm)

<sup>3</sup> Anja Lahtinen, *China's Diplomacy and Economic Activities in Africa*, Palgrave Macmillan Press, 2018, p3.

الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.<sup>1</sup> كما كانت هذه الزيارة بمثابة مؤشر للعالم على أن الصين أصبحت لديها مصالح في افريقيا، وأيضا بمثابة ترويج لوجود الصين في هذه القارة، وإبراز لصورة وهيبة بكين للعالم.<sup>2</sup> ورغم قيام الشركات الصينية خلال هذه الفترة بتنفيذ مشاريع استثمارية في افريقيا في مجال إنجاز الملاعب، والمستشفيات، وسكك الحديد وغيرها من المنشآت القاعدية،<sup>3</sup> إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بقي بشكل عام محدود خلال هذه الفترة، بسبب أن مشاريع الاستثمار كانت مُحدّدة من قبل الحكومة الصينية وتدخل فقط في إطار المساعدات التي تمنحها الحكومة الصينية لحكومات الدول الأفريقية، وذلك نتيجة إلى أن اهتمام الصين بإفريقيا في هذه الفترة كان أيديولوجيا في الأساس وليس اقتصاديا،<sup>4</sup> حيث كان الهدف هو إقامة علاقات مع الأصدقاء الأفريقيين (العالم الثالث) والحفاظ عليها، من خلال نشر الإيديولوجية الثورية وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري.<sup>5</sup>

ففي فترة السبعينيات على سبيل المثال قامت الصين بإنجاز العديد من المشاريع المهمة في قطاع المنشآت القاعدية الافريقية والتي أعطت الصين هيبة كبيرة، وخاصة إنجاز خط سكة الحديد بين زامبيا وتنزانيا الذي يعرف بـ تازارا (TAZARA) أو (سكة الحرية العظمى)، من خلال مساعدة مقدمة من قبل الحكومة الصينية عن طريق قرض من دون فوائد بقيمة 980 مليون يوان صيني،<sup>6</sup> وهو المشروع الذي ربط ميناء دار السلام بتنزانيا مع مدينة كابييري موشي (kapiri moshi) في وسط زامبيا على مسافة 1860 كلم من خط سكة الحديد، والذي تم بناءه ما بين 1970 و1975 من أجل تعزيز العلاقات الصينية الافريقية وفي إطار روح الاشتراكية الافريقية.<sup>7</sup>

أين كان الهدف الحقيقي من هذا المشروع هو تقليص تأثير موسكو على البلدان الجنوبية والشرقية لأفريقيا وخاصة على تانزانيا وزامبيا،<sup>8</sup> وأيضا القضاء على اعتماد زامبيا اقتصاديا على روديسيا (زيمبابوي حاليا) وعلى جنوب افريقيا، اللتان كانتا تُداران في ذلك الوقت من قبل حكومات من الأقلية البيض. وحتى

<sup>1</sup> Garth Shelton, Farhana Paruk, **The Forum on China-Africa cooperation: A strategic opportunity**, Monograph(156), Institute for Security Studies, South Africa, 2008, p53.

<sup>2</sup> Ian Taylor, **China and Africa-engagement and compromise**, Op.Cit., p25.

<sup>3</sup> Anja Lahtinen, Op.Cit, p4.

<sup>4</sup> Kossi Ayenagbo, **Sino-Africa economic and trade relations: Its impact and implications on the African continent**, African Journal of Business Management, Vol(06), Issue(21), 2012, p6421.

<sup>5</sup> Yin Wong Cheung et al, **China's Outward Direct Investment in Africa**, Review of International Economics, Wiley online library, Vol(20), Issue(02), 2012, pp3-4.

<sup>6</sup> Xiaojun Li, **Does Conditionality Still Work? China's Development Assistance and Democracy in Africa**, Chinese Political Science Review, Fudan University and Springer Science Business Media, Singapore, Vol(02), Issue(02), 2017, p205.

<sup>7</sup> Anja Lahtinen, Op.Cit, p4.

<sup>8</sup> Xu Yue, **The Formation of Chinese Outward FDI Strategy in Africa: A Historical Perspective**. In: Harris S., Kuivalainen O. & Stoyanova V, The Academy of International Business, Palgrave Macmillan Press, UK, 2012, p86.

يومنا هذا مازال خط تازارا لسكة الحديد يمثل رمز مستمر للدعم الصيني لاستقلال وتنمية افريقيا، مثلما يتم تكراره في الخطابات الرسمية الصينية.<sup>1</sup>

### ثانيا: المرحلة الثانية (1979 - 1989)

تبدأ هذه المرحلة مع انتهاء الثورة الثقافية في الصين بوفاة ماو تزي دُونغ، وإطلاق القائد الجديد للدولة دَانغ شِيَاو بِيْنغ (邓小平 deng xiaoping) سياسة الباب المفتوح سنة 1979؛ وهي السياسة التي هدفت من ورائها الصين إلى زيادة دور السوق في الاقتصاد المحلي الصيني عن طريق الحد من تخطيط الدولة والرقابة المركزية.<sup>2</sup> وبما أن مشروع التحديث هذا تحتاج فيه الصين بنفسها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الخارج، إضافة إلى حاجتها للمساعدة التقنية والتجارة مع الغرب، فقد نتج عن ذلك تخطيط في الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال هذه الفترة وفي العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية بشكل عام؛<sup>3</sup> كنتيجة منطقية لتركيز الصين على تنمية الاقتصاد المحلي.<sup>4</sup>

من وجهة أخرى فقد استمر خلال هذه الفترة تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا فقط في إطار المساعدات التي تمنحها الحكومة الصينية لحكومات الدول الأفريقية، لكن وبما أن عمليتا التحديث والتنمية الاقتصادية الداخلية أصبحتا من الأولويات في الصين في هذه الفترة، فقد أدى ذلك إلى تباطؤ برنامج المساعدات الصيني الموجه للخارج بين عامي 1979 و1982؛ إذ انخفضت التعهدات الصينية من 254 مليون دولار أمريكي سنة 1980 إلى 25 مليون دولار فقط سنة 1981،<sup>5</sup> كما بدأت المساعدات الصينية لأفريقيا تصبح ذات توجه إيديولوجي وسياسي أقل وتوجه تجاري أكثر؛ ففي هذا الإطار أعلنت الصين في سنة 1987 أن (69%) من أموال المساعدات الصينية يجب أن تُتَّفَقَ على المعدات الصينية، ما يعني ربط هذه المساعدات بضمان الأرباح الاقتصادية للصين.<sup>6</sup>

هذا وتشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 1990 قدر عدد المشاريع التي نفذتها الشركات الصينية في افريقيا في شكل استثمار أجنبي مباشر في إطار (حزمة المساعدات والتجارة والاستثمار) بـ 102 مشروع استثماري بقيمة إجمالية قدرت فقط بـ 51.19 مليون دولار أمريكي، وبقيمة

<sup>1</sup> Anja Lahtinen, Op.Cit., p4.

<sup>2</sup> Farhana Paruk, **Theories and practice of "soft power": Their relevance for China (as a rising power) in its relationship with African states**, PHD thesis, International politics, University of South Africa, South Africa, November 2014, p80.

<sup>3</sup> Ian Taylor, **China's foreign policy towards Africa in the 1990s**, The Journal of Modern African Studies, JSTOR, Vol(36), Issue(03), 1998, pp443-444.

<sup>4</sup> Thompson Ayodele, Olusegun Sotol, **China in Africa: An Evaluation of Chinese Investment**, IPPA Working Paper Series, Nigeria, 2014, p3.

<sup>5</sup> Idem.

<sup>6</sup> Farhana Paruk, Op.Cit., p81.

متوسطة لكل مشروع قدرت بحوالي 0.5 مليون دولار أمريكي، مع وجود بعض المشاريع المتوسطة والكبيرة الحجم على غرار إنجاز مصنع كينشاسا للأخشاب بالكونغو بقيمة استثمار تجاوزت 5 مليون دولار أمريكي.<sup>1</sup>

### ثالثا: المرحلة الثالثة (1990-1999)

تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا وذلك في إطار عودة العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية، بعد العزلة الكبيرة التي فرضت على الصين عقب أحداث تيان آن مان (天安门 tian an men) في الصين سنة 1989.

كما أن النمو الكبير الذي شهده الاقتصاد الصيني لأكثر من عقدين من الزمن، قد تسبب في زيادة وتوسع احتياجات الصين من الموارد الأولية بحلول فترة التسعينيات من القرن الماضي، وبما أن احتياجات النفط والمعادن في افريقيا بقيت غير مستغلة نسبيا، فقد كان هذا أيضا بمثابة فرصة لتجديد اهتمام الشركات الصينية بالاستثمار في افريقيا.

ومع بداية هذه المرحلة (بداية التسعينيات) بدأت الصين في تحويل شكل مساعداتها إلى الدول الافريقية لتأخذ شكل المشاريع المشتركة ما بين المؤسسات.

أما في سنة 1995 فقامت الحكومة الصينية بإصلاح نمط تنفيذ المساعدات الخارجية من خلال جعل المؤسسات بمثابة الهيئة التي تشرف على التعاون الصيني الأفريقي عوضا عن الحكومة الصينية، كما عملت الحكومة على تنويع أنماط وصناديق تمويل المساعدات الخارجية. إضافة إلى قيام الحكومة الصينية بمساعدة الدول الأفريقية المضيفة على إقامة مشاريع إنتاجية من أجل تسريع النمو الاقتصادي، ودمج المساعدات الخارجية الصينية بشكل وثيق مع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع التعاقدية في الخارج، والتعاون في مجال العمل، وصادرات التجارة الخارجية.

وخلال الفترة الممتدة من 1995 حتى 1999 قامت الحكومة الصينية بالتوقيع على اتفاقيات إطار حول القروض مع 23 دولة افريقية، لمساعدة الشركات الصينية على الاستثمار في افريقيا؛ حيث يُمكن فقط للشركات الصينية التي تجد مشاريع مناسبة في هذه الدول الأفريقية، التقدم بطلب الحصول على القروض.

أما خلال الفترة 1995 حتى 1997 فقامت الحكومة الصينية بإقامة 11 مركز لترقية الاستثمار والتجارة في كل من مصر، وكينيا، ومالي، وكوت ديفوار، ونيجيريا، والكاميرون، وغانا، وتانزانيا، وزامبيا، وموزمبيق، بهدف توفير الخدمات والحماية للشركات الصينية التي تريد تنفيذ أعمال في هذه الدول الأفريقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>朴英吉(Pu Ying Ji)، 中国对非洲直接投资的发展历史和未来趋势(Development history and future trends of Chinese foreign direct investment in Africa)، 海外投资和出口信贷杂志(Journal of overseas investment and export credit)، 中国社会科学院(Chinese Academy of social sciences)، 西亚非洲研究所(west-Asia Africa institute, china), Vol(05), 2006, p1.

<sup>1</sup> Idem.

وفي سنة 1998 قامت لجنة الدولة للتخطيط (تعرف حاليا بلجنة التنمية والإصلاح) بتحديد مخطط تنمية الاستثمار في افريقيا، من خلال إجراء لأول مرة تحليل كمي حول مجالات الاستثمار، وحجم وأهداف الاستثمار، ووضع آراء توجيهية حول ذلك. وهو ما يؤشر على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بدأ يشهد تغييرات استراتيجية في مواجهة القرن الواحد والعشرون، من خلال التحول من الاستثمار القائم على التجارة إلى الاستثمار القائم على الإنتاج وتنمية الموارد الأولية.

أما بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال هذه الفترة فالإحصاءات تشير إلى أنه بقي بشكل عام محدود، حيث قدر بـ 560 ألف دولار أمريكي سنة 1996، و820 ألف دولار سنة 1997، و880 ألف دولار سنة 1998، ثم 650 ألف دولار سنة 1999.<sup>1</sup>

### رابعا: المرحلة الرابعة (من 2000 حتى وقتنا الحاضر)

تميزت هذه الفترة بالتوسع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بل وانتقاله إلى مستوى آخر، وذلك في إطار التوسع الكبير الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية، كنتيجة للسياسات والمبادرات التي أطلقتها الحكومة الصينية خلال هذه الفترة خاصة إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي فوكاك سنة 2000، وإطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة باعتبارها تجسد الفترة الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، فسيتم تناولها بشكل مفصل في مطلبين مستقلين؛ حيث يخصص المطلب الثاني من هذا المبحث لتحليل الركائز الحالية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا؛ والمتمثلة في منتدى التعاون الصيني الافريقي ومبادرة الحزام والطريق. أما المطلب الثالث فيخصص لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا. والجدول رقم(4-1) الآتي يلخص أهم خصائص الخلفية التاريخية لانخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.

<sup>1</sup> Ibid, p2.

الجدول رقم(4-1):أهم خصائص الخلفية التاريخية لانخراط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

الخصائص	الفترة
<p>- استثمار أجنبي مباشر صيني في افريقيا محدود جدا، بسبب أن معظم دول القارة الافريقية كانت تعاني من الهيمنة الاستعمارية.</p> <p>- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر محددة من قبل الحكومة الصينية وتتدخل فقط في إطار المساعدات التي تمنحها الحكومة الصينية لحكومات الدول الأفريقية، وذلك نتيجة أن اهتمام الصين بإفريقيا في هذه الفترة كان أيديولوجيا في الأساس وليس اقتصاديا.</p>	(1978-1949)
<p>- مع تطبيق سياسة الباب المفتوح من قبل دَانْغ سِيَاوْ بِيْنْغ سنة 1979، تناقص تدريجيا اهتمام الصين بإفريقيا، وركزت الصين أكثر على تنمية الاقتصاد المحلي.</p> <p>- بدأت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية في افريقيا التي تتدرج في إطار المساعدات الصينية لإفريقيا، تصبح ذات توجه إيديولوجي وسياسي أقل وذات توجه تجاري أكثر.</p>	(1989-1979)
<p>- شهدت فترة ما بعد أحداث تِيَانْ أَنْ مَانْ، عودة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا في إطار عودة العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية.</p> <p>- تجديد اهتمام الشركات الصينية بالاستثمار في افريقيا من أجل تلبية احتياجات الصين من الموارد الأولية.</p>	(1999-1990)
<p>- شهدت هذه الفترة توسع كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، نتيجة العديد من السياسات والمبادرات التي أطلقتها الحكومة الصينية في هذه الفترة؛ خاصة إنشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي فوكاك سنة 2000، وإطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013.</p>	(2000- حتى وقتنا الحاضر)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مضمون هذا المطلب.

#### المطلب الثاني: الركائز الحالية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

تتمثل الركائز الحالية لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا في منتدى التعاون الصيني الافريقي الذي أنشأ سنة 2000، ومبادرة الحزام والطريق التي أعلن عنها سنة 2013، واللذان سيتم التفصيل فيهما في الآتي:

أولاً: منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك)

في إطار إطلاق الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية وبغية تعزيز العلاقة الصينية الإفريقية، تم الإعلان سنة 2000 عن إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك) (Forum on China Africa Cooperation) (FOCAC)؛ وهو عبارة عن منصة متعددة الأطراف للتبادل والتعاون بين الصين والدول الإفريقية، يشمل العديد من المجالات من بينها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ومنذ تأسيس هذا المنتدى تحول الاهتمام الصيني من التركيز على الجانب الأيديولوجي في السنوات السابقة إلى التركيز على الجانب الاقتصادي، ما نتج عنه توسع كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا.

انطلاقاً من سنة 2000 تم عقد سبعة مؤتمرات وزارية بمعدل مؤتمر كل ثلاثة سنوات، تستضيفه

بالتناوب مرة الصين ومرة دولة إفريقية، ومن بين المؤتمرات السبعة التي تم عقدها حتى الآن نذكر:

**1- المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى فوكاك:** انعقد هذا المؤتمر ما بين 10 و12 أكتوبر سنة 2000 في بكين.<sup>1</sup> ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا، والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر نذكر:<sup>2</sup>

- توفير إطار تشريعي يسمح بتشجيع وحماية الاستثمارات الصينية في أفريقيا ومنع الازدواج الضريبي؛
- تخصيص الصين لصناديق خاصة لدعم وتشجيع الاستثمارات الصينية في أفريقيا التي تراعي الاحتياجات المحلية المتعلقة بخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا؛
- موافقة الجانب الصيني على تبادل خبراته مع الدول الأفريقية في مجال ترقية الاستثمارات المتعلقة بإنشاء وإدارة المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة؛
- مواصلة تطوير خطط تمويل الاستثمار المتبادل والشراكة الاقتصادية بين الصين وإفريقيا؛
- تشجيع الشركات الصينية على المشاركة في إنشاء مشاريع البنى التحتية في البلدان الإفريقية، مع توفيرها التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة مثل العقود الهندسية والتعاون الفني والإداري؛
- مواصلة التعاون المالي بين الصين وكل من مجموعة البنك الإفريقي للتنمية (ADB)، وبنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في أفريقيا؛
- تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في مجال الموارد المعدنية، والمنشآت السياحية في أفريقيا.

**2- المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى فوكاك:** انعقد هذا المؤتمر في 15 و16 ديسمبر 2003 في اثيوبيا، تحت عنوان (تعاون واقعي ذو منحنى عملي)، كما صدر عن هذا المؤتمر وثيقة مخطط عمل فوكاك - أديس

<sup>1</sup> FOCAC archives, **Program for China-Africa Cooperation in Economic and Social Development**, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t606797.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t606797.htm)

<sup>2</sup> Kobus Jonker, Brayson Robinson, **china's impact on the African renaissance: the baobab grows**, Palgrave Macmillan Press, Singapore, 2018, p8.

ابابا(2004-2006)<sup>1</sup>. ومن أهم التزامات الحكومة الصينية التي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا نذكر الآتي:<sup>2</sup>

- دعم وتشجيع الشركات الصينية بغية تطوير البنية التحتية الزراعية، ونقل التكنولوجيا الزراعية في افريقيا؛
- تشجيع الشركات الصينية على إنشاء مشاريع تهدف لنقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل في افريقيا؛
- تدعيم الصين لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في الحد من التأثير السلبي لعدم النفاذ على البحر بالنسبة للاقتصادات المغلقة (غير الساحلية)، كما سيتم تشجيع الشركات من كلا الجانبين على التعاون في مجالات مثل الطرق والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة؛
- العمل على إنشاء غرفة صينية افريقية للتجارة والصناعة، يكون من مهامها ترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في افريقيا.

**3- قمة بكين للمؤتمر الوزاري الثالث لمنتدى فوكا:** انعقد هذا المؤتمر في 4 و5 نوفمبر 2006 في بكين، ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر نذكر:

- مواصلة تشجيع ودعم الشركات الصينية من أجل تطوير المنشآت القاعدية في افريقيا، خاصة في مجال النقل والاتصالات، وتخزين المياه، ومرافق توليد الطاقة؛
- تشجيع ودعم الشركات الصينية من أجل توسيع استثماراتها في القطاع الزراعي الافريقي، والاندماج أكثر في تطوير المنشآت القاعدية الزراعية، وإنتاج الآلات الزراعية، وتجهيز المنتجات الزراعية؛
- تسهيل مفاوضات إبرام وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية لتسهيل وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي<sup>3</sup>؛
- تأسيس الصندوق الصيني الافريقي للتنمية (CADF)، وتمويله بخمسة مليار دولار أمريكي، من أجل تشجيع ودعم الشركات الصينية للاستثمار في افريقيا في مجالات متنوعة على غرار الزراعة، والطاقة الكهربائية، والمناجم، والمجمعات الصناعية، إضافة إلى توفير 3 مليار دولار أمريكي كقروض تفضيلية؛
- إنشاء من 3 إلى 5 مناطق للتعاون التجاري والاقتصادي في إفريقيا خلال الثلاث السنوات اللاحقة، بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية.<sup>4</sup>

**4- المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى فوكا:** انعقد هذا المؤتمر ما بين 8 و9 نوفمبر 2009 في شرم الشيخ بمصر، تحت عنوان (تعميق الشراكة الاستراتيجية الجديدة الصينية الافريقية في إطار السعي لتحقيق التنمية

<sup>1</sup> FOCAC, Conference information, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/ljhy\\_1/dejbjzjhy\\_1/CI22009/](https://www.focac.org/eng/ljhy_1/dejbjzjhy_1/CI22009/)

<sup>2</sup> FOCAC, Forum on china-Africa Cooperation Addis Ababa Action Plan(2004-2006), 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t606801.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t606801.htm)

<sup>3</sup> FOCAC, Forum on China-Africa Cooperation Beijing action plan (2007-2009), 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t280369.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t280369.htm)

<sup>4</sup> Li An Shan et al, Forum on china Africa cooperation: from a sustainable perspective, Op.Cit., p35.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

- المستدامة)<sup>1</sup>. ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر نذكر الآتي:<sup>2</sup>
- العمل على إبرام وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بترقية وحماية الاستثمار وخلق بيئة سليمة تهدف إلى زيادة الاستثمار المتبادل؛
  - تعمل الصين على زيادة حجم صندوق التنمية الصيني الافريقي إلى 3 مليارات دولار أمريكي، بغرض دعم توسع استثمارات الشركات الصينية في افريقيا؛
  - الاستمرار في إنشاء مناطق التعاون التجاري والاقتصادي في افريقيا، وتكثيف الجهود لجذب الاستثمارات إليها، إضافة إلى تشجيع المزيد من الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات في هذه المناطق؛
  - تعمل الصين على زيادة حجم استثماراتها في قطاع المنشآت القاعدية الافريقية، كما ستعمل خلال السنوات الثلاثة اللاحقة على تقديم 10 مليارات دولار أمريكي من القروض التفضيلية للبلدان الأفريقية، بغية دعم مشاريع البنية التحتية؛
  - تشجيع البنوك التجارية من الصين وافريقيا على فتح فروع في كل منهما من أجل توفير الدعم التمويلي لمشاريع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وافريقيا؛
  - تتعهد الصين بالمحافظة على التعاون الزراعي الصيني الأفريقي وتعزيزه وتوسيعه خاصة ما يتعلق بتطوير المنشآت القاعدية الزراعية، ومعالجة وتخزين ونقل المنتجات الزراعية في الدول الافريقية؛
  - تشجيع شركات الاتصالات والمعلومات الصينية للمشاركة في بناء البنية التحتية للاتصالات في افريقيا.
- 5- المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى فوكاك:** انعقد هذا المؤتمر ما بين 19 و20 جويلية 2012 في بكين بالصين، تحت عنوان (البناء على الإنجازات الماضية وفتح آفاق جديدة لنوع جديد من الشراكة الاستراتيجية الصينية الافريقية)<sup>3</sup>. ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر نذكر الآتي:<sup>4</sup>
- تشجيع المؤسسات المالية الصينية على دعم استثمارات الشركات الصينية في مجال الزراعة، وتصنيع المنتجات الزراعية، وتربية الحيوانات، وصيد الأسماك، وتربية المائيات؛
  - تشجيع ودعم الشركات الصينية على الاستثمار في افريقيا، وتوجيهها لإنشاء منصات معالجة وتصنيع في أفريقيا، والمساعدة في رفع القيمة المضافة للصادرات الأفريقية، وزيادة الاستثمار في قطاعات الخدمات؛

<sup>1</sup> FOCAC, Declaration of Sharm El Sheikh of the Forum on China-Africa Cooperation, 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t626388.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t626388.htm)

<sup>2</sup> FOCAC, Forum on China-Africa Cooperation Sharm El Sheikh Action Plan (2010-2012), 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t626387.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t626387.htm)

<sup>3</sup> FOCAC, Beijing Declaration of the Fifth Ministerial Conference of the Forum on China-Africa Cooperation, 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t954245.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t954245.htm)

<sup>4</sup> FOCAC, the fifth ministerial conference of the forum on China-Africa cooperation Beijing action plan (2013-2015), 13-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t954620.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t954620.htm)

- مواصلة الجانب الصيني تعزيزه للتعاون مع أفريقيا في مجال التكنولوجيا والإدارة، وزيادة الدعم التكنولوجي، وتبادل الخبرات، ومساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة؛
- رفع رأس مال صندوق التنمية الصيني الأفريقي إلى خمسة مليار دولار أمريكي؛
- دعم الصين لتطوير مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري التي أنشأت في افريقيا، ومساعدة الشركات الصينية لدخولها، وتشجيعها على زيادة الروابط مع الشركات المحلية وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات؛
- تشجيع الشركات الصينية والمؤسسات المالية للاستثمار في بناء المنشآت القاعدية التي تؤدي إلى اندماج أكثر على مستوى القارة الأفريقية، وأيضاً منح قروض تفضيلية لدعم بناء المنشآت القاعدية في افريقيا؛
- توفير قروض بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لدعم تنمية المنشآت القاعدية، والزراعة، والتصنيع؛
- تشجيع ودعم الشركات الصينية للاستثمار في قطاع النقل في افريقيا مثل إنجاز الموانئ والمطارات؛ والاستثمار في بناء البنية التحتية للمعلومات، بالإضافة إلى تكثيف الاستثمارات في القطاع السياحي.
- 6- قمة جوهانسبورغ للمؤتمر الوزاري السادس لمنتدى فوكاك:** انعقد هذا المؤتمر ما بين 4 و5 ديسمبر 2015 في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، تحت عنوان (تقدم الصين وافريقيا معا: الشراكة رابح رابح لتنمية مشتركة)<sup>1</sup>. ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر، نذكر الآتي:<sup>2</sup>
- تعمل الصين على تشجيع شركاتها على تنفيذ الاستثمارات التي تركز على الدعم الفني في زراعة الحبوب، والتخزين، ومتطلبات الصحة النباتية، وتربية الحيوانات، ومعالجة المنتجات الزراعية، والغابات، والصيد؛
- العمل على نقل القدرات الصناعية الصينية الكثيفة لليد العاملة إلى افريقيا، وإنشاء عدد من المجمعات الصناعية، إضافة إلى انشاء صندوق التعاون في قدرات الانتاج الصينية الافريقية بقيمة 10 مليارات دولار؛
- تشجيع الشركات والمؤسسات المالية الصينية على توسيع استثماراتها في مجال المنشآت القاعدية الأفريقية، من خلال مثلاً الشراكة بين القطاع العام والخاص، وعقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT)؛
- تشجيع التعاون في مجال استغلال الموارد الأولية والطاقة، وتشجيع الشركات الصينية على مساعدة الجانب الأفريقي بالتكنولوجيات المفيدة، من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛
- دعم الصين للدول الأفريقية في بناء مناطق صناعية واقتصادية خاصة، ومساعدتها في جذب الاستثمار، وتشجيع ودعم مشاركة الشركات الصينية في تخطيط وتصميم وبناء وتشغيل وإدارة هذه المناطق؛
- تعمل الصين على تشجيع الشراكة الصناعية مع الدول الافريقية ومساعدتها في بناء قاعدة تصنيعية، كما تعمل الصين على تشجيع ودعم الصناعات الصينية الكثيفة للعمالة للانتقال إلى افريقيا؛

<sup>1</sup> FOCAC archives, **Declaration of the Johannesburg Summit of the Forum on China-Africa Cooperation**, 14-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1327960.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1327960.htm)

<sup>2</sup> FOCAC archives, **The Forum on China-Africa Cooperation Johannesburg Action Plan (2016-2018)**, 14-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1327961.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1327961.htm)

- تعمل الصين على تشجيع ودعم المؤسسات المالية الصينية على فتح المزيد من الفروع في افريقيا؛
- التزام الصين بزيادة رأس مال صندوق التنمية الصيني الافريقي من 5 إلى 10 مليار دولار أمريكي.
- 7- قمة بكين للمؤتمر الوزاري السابع لمندى فوكا: انعقد هذا المؤتمر ما بين 3 و4 سبتمبر 2018 في بكين، تحت عنوان (الصين وافريقيا: نحو مجتمع صيني أقوى مع مستقبل مشترك من خلال التعاون رابح-رابح).<sup>1</sup> ومن أهم التزامات الحكومة الصينية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، والتي وردت في مخطط عمل هذا المؤتمر، نذكر الآتي:<sup>2</sup>
- تساعد الصين الدول الأفريقية على عصرنه قطاعها الزراعي وضمان أمنها الغذائي، من خلال الاستثمار في الصناعة الزراعية والمنشآت القاعدية، والعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية؛
- تعمل الصين على دعم الشركات الصينية الخاصة على إنشاء مجمعات صناعية في افريقيا، ونقل التكنولوجيا لمساعدة الدول الافريقية على بناء اقتصادات أكثر تنوعا؛
- زيادة التعاون في مشاريع المنشآت القاعدية التي تعزز الاتصال القاري والإقليمي ودون الإقليمي، كما تعمل الصين على تدعيم الشركات الصينية في تطوير المنشآت القاعدية الأفريقية عن طريق نموذج الاستثمار، والبناء والتشغيل أو نماذج أخرى؛
- تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في قطاع الطاقة الافريقية وتطوير المشاريع الطاقوية؛
- تشجيع الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات في افريقيا بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي؛
- العمل على الاستفادة الجيدة من الصندوق الصيني الافريقي للتنمية والصندوق الصيني الافريقي للتعاون الصناعي بغية تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في افريقيا؛
- تعمل الصين على توسيع منح القروض ذات الطبيعة التفضيلية للدول الافريقية، مع خلق نماذج تمويل جديدة من أجل دعم مبادرة الحزام والطريق، حيث في هذا الإطار تم تخصيص 20 مليار دولار كخطوط قرض، مع دعم إنشاء صندوق خاص لتمويل التنمية بقيمة 10 مليار دولار أمريكي.

#### ثانيا: مبادرة الحزام والطريق وموقع الدول الافريقية منها

- 1- لمحة عن مبادرة الحزام والطريق: بعد أن أطلقت الصين سنة 2001 "استراتيجية الذهاب إلى العالمية" من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج، قامت سنة 2013 بإطلاق "مبادرة الحزام والطريق" وذلك في إطار مواصلة وتعميق استراتيجية الذهاب إلى العالمية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> FOCAC archives, **Beijing Declaration-Toward an Even Stronger China-Africa Community with a Shared Future**, 15-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1594324.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594324.htm)

<sup>2</sup> FOCAC, **Forum on China-Africa Cooperation Beijing Action Plan (2019-2021)**, 28-08-2020, [http://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1594297.htm](http://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594297.htm)

<sup>1</sup> Tchamy Jonathan et al, **China's one belt one road initiative and its implications for Sino-Ghanian investments relations (case of Ghana)**, International Journal of Economics, Commerce and Management, UK, Vo1 (07), Issue (07), July 2019, p510.

فمبادرة الحزام والطريق تعتبر بمثابة مسعى غير مسبوق من قبل الحكومة الصينية للاستثمار بشكل كبير في الطرق وسكك الحديد والموانئ وغيرها من المنشآت القاعدية الأخرى بغية تحقيق الطموح الصيني في ربط الصين مع الأسواق الخارجية عبر إنشاء طرق تجارية عبر آسيا وافريقيا وأوروبا، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تسهيل التجارة والاستثمار بين الصين والدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وأيضاً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في الصين والدول المشاركة في المبادرة.<sup>1</sup>

ويتكون مشروع مبادرة الحزام والطريق من مفهومين مترابطين ومتشابكين؛ "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري". يتكون "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" بشكل أساسي من شبكة من الطرق وسكك الحديد وشبكات الكهرباء وخطوط أنابيب الغاز، التي تمتد فوق الأرض من سي أن (xi an) عاصمة مقاطعة شان سي (shan xi) في وسط الصين مروراً بآسيا الوسطى، ثم موسكو وروتردام والبنديقية (EURASIA). في المقابل فإن طريق الحرير البحري يتضمن إنشاء شبكة من الموانئ البحرية في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ، وسيربط بشكل أساسي جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وشرق افريقيا وشمال افريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بتمويل مشاريع مبادرة الحزام والطريق فهو يأتي من مجموعة من المصادر من بينها صندوق طريق الحرير (SRF) برأس مال 40 مليار دولار أمريكي، والبنك الآسيوي للاستثمار في المنشآت القاعدية (AIIB) برأس مال 100 مليار دولار أمريكي، وبنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس (BRICS) برأس مال 100 مليار دولار أمريكي، وصندوق الثروة السيادي المسمى شركة الاستثمار الصينية بـ 50 إلى 100 مليار دولار أمريكي،<sup>3</sup> بالإضافة إلى بنك التنمية الصيني (CDB) وبنك الصادرات والواردات الصيني (EXIM bank)، واللذان تعهدا بألف مليار دولار أمريكي.<sup>4</sup>

**2- موقع الدول الافريقية من مبادرة الحزام والطريق:** يعتبر من الصعوبة تحديد عدد الدول الافريقية المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وذلك بسبب الغموض الذي يشوب حول عدد الدول المشاركة في هذه المبادرة بما فيها عدد الدول الافريقية. فرغم أنه من الناحية الرسمية تشير وثيقة المبادرة إلى ثلاثة دول افريقية فقط مشاركة في المبادرة وهي دول جيبوتي والسودان ومصر؛ وهي الدول الافريقية التي تشملها المبادرة بشكل مباشر بفضل طريق الحرير البحري (MSR)،<sup>1</sup> إلا أن الواقع يشير إلى وجود عدد كبير من

<sup>1</sup> Gorg Holger, Mao Haiou, **Does the belt and road initiative stimulate Chinese export? The role of state-owned enterprises**, KCG Working Paper, No. 21, Kiel Centre for Globalization (KCG), 2020, p4.

<sup>2</sup> Raphael Ziro Mwatela, Zhao Chang Feng, **Africa in China's 'One Belt, One Road' Initiative: A Critical Analysis**, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Vol(21), Issue(12), 2016, p11.

<sup>3</sup> Nancy Githaiga et al, **The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity**, China Quarterly of International Strategic Studies, Singapore, Vol(05), No(01), 2019, p119.

<sup>4</sup> Paul Nantulya, **Implications for Africa from China's One Belt One Road Strategy**, 09-10-2020, <https://africacenter.org/spotlight/implications-for-africa-china-one-belt-one-road-strategy/>

<sup>1</sup> Filip Kaczmarek, **African Dimension of the Belt and Road Initiative**, Przegląd Strategiczny Review, Poznań University of Economics and Business, Poland, Issue (12), 2019, p146.

الدول الافريقية التي تنتمي إلى مبادرة الحزام والطريق؛ وذلك باختلاف المعايير التي أُعتمدت لتصنيفها كدول كأعضاء في المبادرة:

- فمن وجهة توجد بعض الخرائط تشير إلى عدد كبير من الدول الافريقية التي تنتمي إلى طريق الحرير

البحري بخلاف الثلاثة الدول السابقة؛ على غرار الخريطة التي يوفرها معهد مركاتور لدراسات الصين (Mercator institute for china studies) حول شبكة الحزام والطريق، والتي تشير إلى وجود 16 ميناء

مخطط إنجازها أو في طور الإنجاز موزعة على 16 دولة افريقية، إلى جانب ستة موانئ تم الانتهاء من إنجازها موزعة على ستة دول افريقية.<sup>1</sup>

- كما يوجد بعض الدارسين يأخذون في الحسبان حجم ومستوى الاستثمارات الصينية ومدى ارتباطها بطريق

الحرير البحري؛ حيث يشيرون في هذا الإطار إلى دول مصر وجيبوتي وكينيا كدول رئيسية في المبادرة.

- وهناك فئة أخرى تركز على الدول التي تتمتع بصفة "دول التعاون في مبادرة الحزام والطريق"، والتي تشمل المغرب وتونس ومدغشقر وليبيا.

- من وجهة أخرى فإن قمة مبادرة الحزام والطريق والتي سميت "بمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي"

والتي انعقدت في 14-15 ماي 2017 في بكين، جمعت إلى جانب ممثلي الدول الأخرى، ممثلي الدول الافريقية الآتية: رئيس وزراء اثيوبيا، ورئيس كينيا إضافة إلى وفود وزارية من مصر وتونس.<sup>2</sup>

- كما توجد فئة تركز على الدول الافريقية التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق من خلال التوقيع على

مذكرة تفاهم مع الصين حول المبادرة؛ وهي الدول الافريقية التي بلغ عددها بحسب بوابة الحزام والطريق الحكومية الصينية وإلى غاية أكتوبر 2020 أربعة وأربعين دولة افريقية.<sup>3</sup>

- وتوجد فئة توضح أن المبادرة تشمل القارة الافريقية كاملة، بسبب أن المبادرة أصبحت متصلة بمنتدى التعاون الصيني الافريقي منذ القمة السادسة بجوهانسبورغ.

ومن بين أهم المشاريع التي أطلقتها الصين في بعض الدول الافريقية الرئيسية والتي تدخل في إطار

مبادرة الحزام والطريق توجد المشاريع الآتية:

- مصر: تعتبر مصر أول دولة افريقية وقعت على مذكرة تفاهم حول مبادرة الحزام والطريق مع الصين.

وفي سنة 2015 قام بنك الصادرات والواردات الصيني بالتوقيع على صفقة لتمويل مشاريع منشآت قاعدية

في مصر بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي تشمل قطاع الطاقة، وتوسيع ميناء الاسكندرية وإنشاء شبكة من

السكك الحديدية الحضرية.<sup>1</sup> كما تعمل الصين ومصر حاليا على توسيع قناة السويس في إطار مشروع يمتد

<sup>1</sup> Mercator Institute for China Studies, **Mapping the Belt and Road initiative: this is where we stand**, 15/10/2020, <https://merics.org/en/analysis/mapping-belt-and-road-initiative-where-we-stand>

<sup>2</sup> Filip Kaczmarek, Loc.Cit.,

<sup>3</sup> Belt and Road portal, **international cooperation**, 16/10/2020, [https://eng.yidaiyilu.gov.cn/info/iList.jsp?cat\\_id=10076](https://eng.yidaiyilu.gov.cn/info/iList.jsp?cat_id=10076)

<sup>1</sup> Global Construction Review, **China to Fund \$10bn Worth of Egyptian Infrastructure Schemes**, 16/10/2020, <https://www.globalconstructionreview.com/news/ch8i8n8a-f8u8n8d-10b8n-w2or0t8h6-4eg8y065p4t2i0a8n/>

ل 10 سنوات، إضافة إلى المشاركة في بناء عاصمة إدارية جديدة لمصر، وهما المشروعان اللذان خصصت لهما الصين 230 مليون دولار أمريكي و45 مليون دولار أمريكي على التوالي.<sup>1</sup>

- **جيبوتي:** رغم أنها دولة صغيرة وفقيرة الموارد الأولية، إلا أن لها موقع استراتيجي على الحافة الشرقية للقارة الافريقية والشاطئ الغربي للمحيط الهندي، على اعتبار أن 30% من الشحن العالمي يمر عبر البحر الأحمر قادما من المحيط الهندي وقناة السويس.<sup>2</sup> ففي هذا الإطار وكجزء من مبادرة الحزام والطريق أطلقت الصين 14 مشروع استثماري في جيبوتي بقيمة 9.8 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى بناء قاعدة عسكرية صينية ونهائي حاويات في ميناء Dolareh بقيمة 590 مليون دولار أمريكي والتي افتتحت سنة 2016؛ أين هدفت الصين من خلال هذه القاعدة العسكرية الأولى لها في الخارج إلى مكافحة القرصنة وحماية الخطوط التجارية بين آسيا وأوروبا عبر قناة السويس.<sup>3</sup> بالإضافة إلى ربط ميناء Doraleh ودولة اثيوبيا الغنية بالموارد الأولية بخط سكة حديد على مسافة 750 كلم ممول من قبل بنك الصادرات والواردات الصيني.<sup>4</sup>

- **كينيا:** تتبوء كينيا موقع استراتيجي مهم باعتبارها نقطة دخول طريق الحرير البحري إلى افريقيا من جهة آسيا. في هذا الإطار ومن بين المشاريع الرئيسية الصينية في كينيا التي يمكن ربطها بمبادرة الحزام والطريق نجد مشروع تطوير ميناء مومباسا (Mombasa)، وبناء ميناء عصري في لامو (Lamu)، وبناء خط سكة حديد يربط ميناء مومباسا مع كل من العاصمة نيروبي والدول المجاورة غير الساحلية. ومن المقرر أن يربط خط سكة الحديد إضافة إلى خط أنابيب كل من الموانئ في كينيا مع آبار النفط في جنوب السودان وأوغندا، كما يربط أيضا دول اثيوبيا ورواندا وبوروندي من أجل تسهيل صادرات هذه الدول. ومن المتوقع أن يغطي خط سكة الحديد 2700 كلم في مرحلة أولى، منها 610 كلم قيد الإنشاء تمتد من مومباسا إلى نيروبي، وبتكلفة إجمالية تقدر بـ 25 مليار دولار يتولى بنك الصادرات والواردات تغطية 90% من التكلفة.<sup>5</sup>

- **الجزائر:** وقعت الجزائر سنة 2018 على مذكرة تفاهم مع الصين حول التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق. ويعتبر مشروع الميناء المخطط إنجازها بالحمدانية ببلدية شرشال بتيبازة التي تبعد 80 كلم غربي العاصمة بمثابة أول مشروع يدخل في إطار هذه المبادرة في الجزائر. إذ سيتم تمويل هذا المشروع عن طريق تمويل مشترك جزائري صيني بقرض من الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الصيني إكزيم بنك EXIM-BANK، بقيمة تتراوح ما بين 5 و6 مليارات دولار أمريكي، وسيسمح هذا الميناء بتعزيز التجارة عن

<sup>1</sup> Raphael Ziro Mwatela, Zhao Chang Feng, Op.Cit, p13.

<sup>2</sup> Nancy Githaiga et al, Op.Cit., pp 121-122.

<sup>3</sup> Raphael Ziro Mwatela, Zhao Chang Feng, Op.Cit., p13.

<sup>4</sup> Julia Breuer, **Two Belts, One Road? The role of Africa in China's Belt & Road initiative**, Blickwechsel series, Stiftung Asienhaus foundation, Germany, Köln, July 2017, p4.

<sup>5</sup> Dossou, Toyo Amegnonna Marcel, **The impact of China's one belt one road Initiative in Africa: the Evidence from Kenya**, MPRA Paper 90460, University Library of Munich, Germany, 2018, p5.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

طريق البحر، كما سيكون محورا للمبادلات على المستوى الإقليمي، حيث يحوي 23 رصيفا تسمح بمعالجة 6.5 ملايين حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا وتوزيعه الجغرافي والقطاعي**

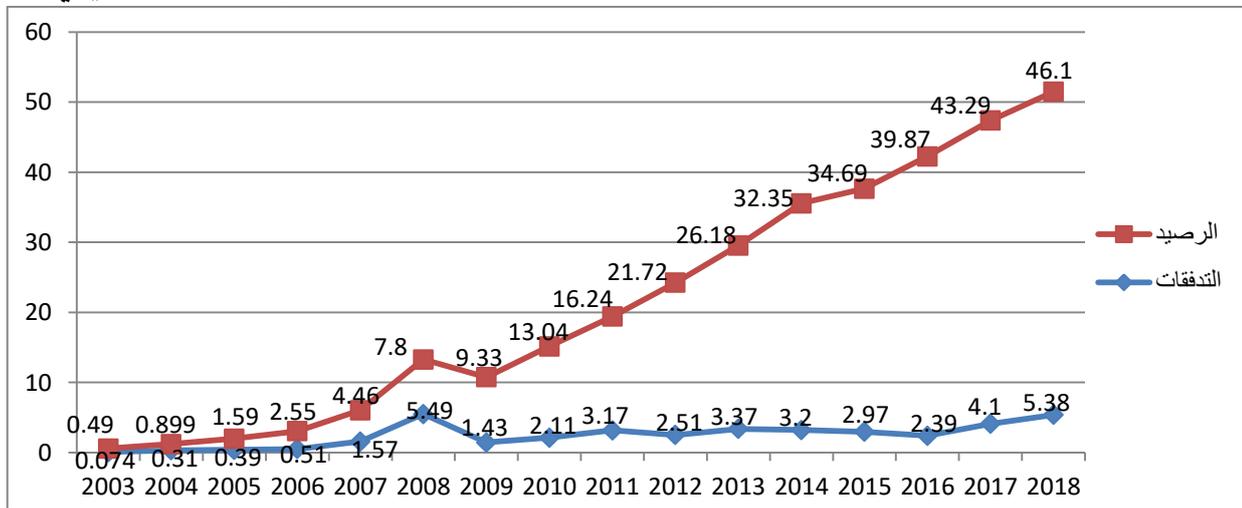
سيتم تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، من خلال تحليل تطور حجمه وأيضا تحليل توزيعه الجغرافي والقطاعي خلال فترة سنوات الألفين، باعتبار أن هذه الفترة تمثل الفترة الحالية وهي الفترة التي شهدت التوسع الحقيقي والكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.

**أولا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا**

شهدت العشرية الماضية من هذا القرن بداية النمو الحقيقي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا والذي استمر حتى يومنا هذا. والشكل رقم (4-1) الآتي يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2003-2018).

**الشكل رقم(4-1): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة**

**الوحدة (مليار دولار أمريكي) (2018-2003)**



**Source:**

- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, pp51-53, pp57-59.
- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2009, pp34-35, pp40-41.

<sup>1</sup> العربي الجديد، الجزائر تعيد بعث طريق الحرير عبر ميناء الحمداينة، 2021-04-01،

من الشكل أعلاه يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، كان محدود جدا خلال الفترة التي سبقت سنوات الألفين؛ حيث قدر في هذا الإطار رصيده في افريقيا في سنة 2003 والذي يعكس نسبيا حجم التدفقات للسنوات السابقة بـ 0,49 مليار دولار أمريكي فقط. لكن منذ سنة 2003 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا في الزيادة بشكل تدريجي؛ فبعدما قدرت قيمة هذه التدفقات سنة 2003 بـ 0,074 مليار دولار أمريكي فقط، ارتفعت هذه القيمة إلى 2,11 مليار دولار سنة 2010، ثم 4,10 مليار دولار أمريكي سنة 2017، ثم إلى 5,38 مليار دولار أمريكي سنة 2018. أما الرصيد فقد انتقل من 0,49 مليار دولار أمريكي سنة 2003 إلى 46,1 مليار دولار أمريكي سنة 2018. يمكن تفسير الزيادة التي شهدتها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2003-2018)؛ بسياسة الذهاب إلى العالمية التي أطلقتها الحكومة الصينية سنة 2001، مع مجموع الحوافز التي تضمنتها من أجل تشجيع الشركات الصينية على التوجه نحو الاستثمار في الخارج.\* وذلك في إطار الاحتياطات الضخمة التي تحوزها الصين من العملة الصعبة، وبغية تلبية طلب الصناعة المحلية من الموارد الأولية، وأيضا من أجل جعل الشركات الصينية في موقع تنافسي مقابل الشركات من العالم المتقدم. وتفسر أيضا هذه الزيادة بتأثير منتدى التعاون الصيني الافريقي فوكا الذي أطلقته الحكومة الصينية مع افريقيا سنة 2000، على ترقية التبادل والتعاون بين الصين وافريقيا، والذي أدى في الحقيقة إلى انتقال العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا إلى مستوى آخر؛ من خلال ما التزمت به الصين من تعاون مع الدول الافريقية خاصة في المجال الاقتصادي، كالاتزام بحجم أكبر من الاستثمارات الصينية في افريقيا، والمساعدة في تطوير المنشآت القاعدية، إضافة إلى تأسيس الصندوق الصيني الافريقي للتنمية.

كما تفسر هذه الزيادة كذلك بمجموع المبادرات واللوائح التي أطلقتها الحكومة الصينية ابتداء من سنة 2013 وما بعدها بغية ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، خاصة مبادرة الحزام والطريق التي تم الإعلان عنها سنة 2013، والتي تهدف إلى تعزيز الترابط على صعيد السياسة والبنى التحتية، والتجارة والمالية وغيرها من المجالات مع دول ومناطق كل من آسيا، وأوروبا، وافريقيا.

لكن ورغم ذلك يبقى نصيب الدول الافريقية من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ضئيل جدا بالمقارنة مع بقية المناطق الأخرى من العالم، فإحصاءات وزارة التجارة الصينية لسنة 2018 تشير إلى أن نصيب الدول الافريقية من تدفقات الاستثمار المباشر الصيني لسنة 2018 قد بلغ فقط نسبة (3,8%)، مقابل (73,8%) لقارة آسيا، و(10,2%) لأمريكا اللاتينية، و(6,1%) لأمريكا الشمالية، و(4,6%) لأوروبا، و(1,6%) لمنطقة المحيط الهادئ.<sup>1</sup> أما فيما يتعلق بنصيب الدول الافريقية من رصيد الاستثمار المباشر

\* لتفاصيل أكثر حول دور الحكومة الصينية في تشجيع الاستثمار المباشر الصيني على التوجه إلى الخارج، أنظر المبحث الثاني من الفصل الثالث.  
<sup>1</sup> MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, Op.Cit.,p16.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

الصيني حتى نهاية سنة 2018 فقد بلغ فقط نسبة (2,3%)، مقابل (64,4%) لقارة آسيا، و(20,5%) لأمريكا اللاتينية، و(5,7%) لأوروبا، و(4,9%) لأمريكا الشمالية، و(2,2%) لمنطقة المحيط الهادئ.<sup>1</sup>

### ثانيا: التوزيع الجغرافي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية، فإحصاءات وزارة التجارة الصينية لسنة 2018 توضح أن معظم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا مع نهاية 2018، تركز في عدد قليل من الدول الافريقية. والجدول رقم(4-2) الآتي يوضح ذلك.

### الجدول رقم(4-2): ترتيب أكبر سبعة دول مضيضة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا مع نهاية سنة 2018

النسبة(%)	الرصيد (مليار دولار أمريكي)	البلد
14,16%	6,53 مليار دولار أمريكي	جنوب افريقيا
9,64%	4,44 مليار دولار أمريكي	جمهورية الكونغو
7,64%	3,52 مليار دولار أمريكي	زامبيا
5,57%	2,56 مليار دولار أمريكي	اثيوبيا
5,32%	2,45 مليار دولار أمريكي	نيجيريا
4,98%	2,29 مليار دولار أمريكي	أنغولا
4,47%	2,06 مليار دولار أمريكي	الجزائر
51,8%	23,85 مليار دولار أمريكي	المجموع

Source: MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, pp57-59.

من الجدول أعلاه يتضح أن أكثر من نصف(51,8%) رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا مع نهاية 2018، تركز فقط في سبعة دول افريقية غنية بالموارد الأولية، جنوب افريقيا بنسبة (14,16%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا سنة 2018، وجمهورية الكونغو بنسبة(9,64%)، وزامبيا بنسبة(7,64%)، واثيوبيا(5,57%)، ونيجيريا(5,32%)، وأنغولا(4,98%)، والجزائر(4,47%).

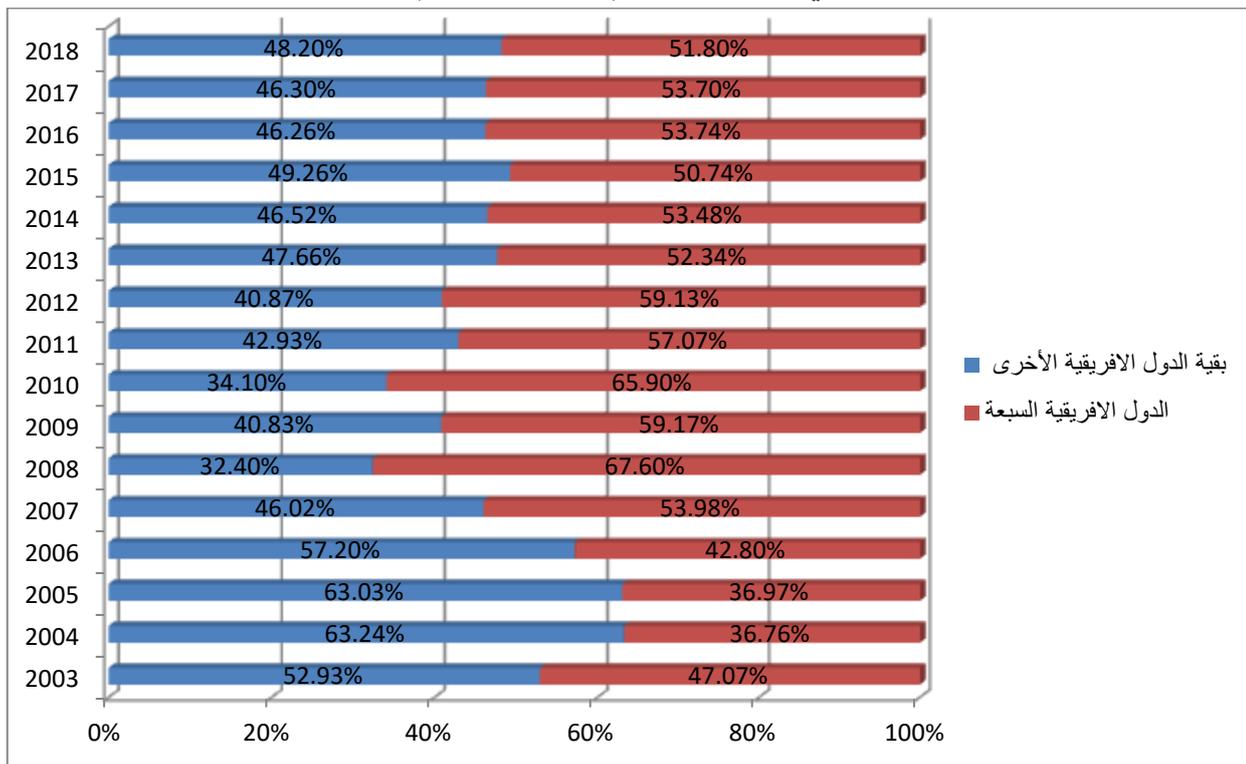
إن تركز أكثر من نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا مع نهاية 2018 في سبعة دول افريقية فقط، والتي تعتبر دول غنية بالموارد الأولية، يمكن تفسيره مبدئياً أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يركز بشكل كبير وحتى يومنا هذا على البحث عن الموارد الأولية، لتلبية حاجة الاقتصاد الصيني إليها، خاصة إذا علمنا أن نصيب هذه الدول السبعة كمجموعة من رصيد الاستثمار

<sup>1</sup> Ibid, p23.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بقي تقريبا ثابتا اعتبارا من سنة 2013 حتى يومنا هذا. مثلما يوضحه الشكل رقم(4-2) الآتي:

الشكل رقم(4-2): تطور نصيب أكبر سبعة دول مضيفة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2003-2018)



Source:

- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, pp57-59.
- MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2009, pp40-41.

من الشكل أعلاه يتضح أن تطور نصيب الدول السبعة الافريقية كمجموعة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2003-2018)، يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فترات؛ الفترة (2006-2003) وتميزت بأن نصيب هذه الدول الافريقية السبعة من الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا كان أقل من النصف في كل هذه السنوات. أما الفترة (2012-2007) فزاد فيها نصيب هذه الدول السبعة إلى أكثر من النصف حتى وصلت هذه النسبة إلى (67,6%) سنة 2008، و(65,9%) سنة 2010، لتتخفف بعد ذلك في سنوات 2011، و2012 إلى (57,07%) و(59,13%) على التوالي. في حين أنه في الفترة (2018-2013) امتاز نصيب الدول الافريقية السبعة من الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا بالثبات نسبيا عند حوالي النصف على مدار سنوات هذه الفترة.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

إن تباث نصيب الدول الافريقية السبعة من الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، منذ بداية سنة 2013 حتى يومنا هذا، يمكن تفسيره بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يقوم أساسا على البحث عن الموارد الأولية وأن هذا النموذج لم يطرأ عليه أي تغيير في السنوات الماضية.

### ثالثا: التوزيع القطاعي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

من أجل تحليل التوزيع القطاعي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا سيتم استخدام ما هو متوفر من إحصاءات من قبل وزارة التجارة الصينية، والمتعلقة بالتوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2013-2018)، والتي تشمل فقط القطاعات الخمسة الأولى الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا. والجدول رقم (3-4) الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-4): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا خلال الفترة (2013-2018) الوحدة (%)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
32%	29,8%	28,3%	27,5%	24,7%	26,4%	الإنشاءات
22,7%	22,5%	26,1%	27,4%	24,5%	26,1%	المناجم والموارد الأولية
13%	14%	12,8%	13,3%	16,4%	14%	الصناعة
11%	13,2%	11,4%	9,9%	13,6%	13,4%	المالية
6,4%	5,3%	-	-	-	-	الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال
-	-	4,8%	4,2%	4,2%	5,1%	البحث العلمي
85,1%	84,8%	83,4%	82,3%	83,4%	85%	المجموع

Source: MOFCOM, Statistical bulletins of china's outward foreign direct investment for these years, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.

من الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، تركز بشكل كبير خلال الفترة (2013-2018) في قطاعي الانشاءات، والمناجم والموارد الأولية؛ ففي معظم سنوات هذه الفترة كان نصيب هذين القطاعين أكثر من نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المحقق في السنة الواحدة؛ حيث في سنة 2018 لوحدها قدر نصيب هذين القطاعين بـ (32%) و(22,7%) على التوالي؛ أي (54,7%) من الرصيد المحقق سنة 2018. ما يؤكد في الحقيقة على أن نمط الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا القائم أساسا على إنجاز المنشآت القاعدية مقابل الحصول على الموارد الأولية أو ما يعرف بنموذج أنغولا مازال مستمرا حتى الآن. في المقابل فإن هذه الصورة تبدو معاكسة تماما للتوزيع

القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على المستوى العالمي والذي أصبح أكثر تنوعا في السنوات الأخيرة.\*

أما قطاعي الصناعة والمالية فقد حافظا طوال فترة (2013-2018) على ترتيبهما من خلال ورودهما في كل سنة بعد كل من قطاعي الإنشاءات، والمناجم والموارد الأولية؛ ما يعني أن هذين القطاعين أقل أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا من قطاعي الإنشاءات والمناجم والموارد الأولية. في المقابل فإن قطاع خدمات الأعمال قد دخل قائمة أكبر خمسة قطاعات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا فقط سنة 2017 و2018، ما يدل على وجود زيادة في حجم الاستثمارات الصينية تجاه الدول الافريقية التي تمثل مراكز مالية مثل موريشيوس أو زيادة في الاستثمارات التي تأخذ شكل الايجار التمويلي.

وفي حالة مقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، مع التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في كل من مناطق آسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ سنجد أن افريقيا وبخلاف المناطق الأخرى، هي المنطقة الوحيدة التي يعتبر فيها قطاع الإنشاءات هو أحد القطاعات الخمسة الأولى الأكثر جذبا للاستثمارات الصينية.<sup>1</sup>

كما أن قطاع المناجم والموارد الأولية يعتبر مهم بالنسبة للاستثمارات الصينية ليس فقط في افريقيا بل حتى في أوروبا، وأمريكا الشمالية، والمحيط الهادئ. ففي المحيط الهادئ يعتبر قطاع المناجم القطاع الأول الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بنسبة (48,2%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المحقق في منطقة المحيط الهادئ سنة 2018، أما في أوروبا فيعتبر القطاع الثاني بنسبة (20,2%)، وفي أمريكا الشمالية يعتبر كذلك القطاع الثاني بنسبة (17,7%).

أما قطاع التصنيع فقد اعتبر القطاع الأول من بين القطاعات الخمسة الأكثر جذبا للاستثمارات الصينية في منطقتين فقط؛ أوروبا بنسبة (29,6%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أوروبا لسنة 2018، وأمريكا الشمالية بنسبة (21,1%). حيث يفسر ذلك بكون أوروبا وأمريكا الشمالية تمتاز بالتقدم التكنولوجي ما يشكل حافز لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية نحو هذه المنطقتين للبحث عن التكنولوجيا.

في حين أن قطاع الإيجار التمويلي وخدمات الأعمال يعتبر القطاع الأول من بين القطاعات الخمسة الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني فقط في منطقة آسيا، بنسبة (43,7%) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في آسيا مع نهاية سنة 2018.<sup>1</sup> حيث يمكن تفسير ذلك بالمراكز المالية

\* لتفاصيل أكثر حول التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على المستوى العالمي أنظر المبحث الأول من الفصل الثالث.

<sup>1</sup> MOFCOM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, Op.Cit., p29.

<sup>1</sup> Idem.

والجنات الضريبية الموجودة في قارة آسيا مثل سنغافورة وهونغ كونغ، هذه الأخيرة التي تعتبر أكبر منطقة (بلد) مضيف لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على المستوى العالمي مع نهاية سنة 2018 بنسبة (55,5%)، أما سنغافورة فتحتل المركز الخامس بنسبة (2,5%)<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل

من أجل اختبار الاتجاه التفسيري المقترح في الجزء النظري من هذه الدراسة ومطابقته مع الواقع؛ أي مطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع العملي، سيتم في هذا المبحث استخدام أدوات القياس الاقتصادي، من خلال تسليط الضوء على الإطار القياسي المستخدم في التحليل والمتمثل في نماذج أو بيانات بانل؛ وهي تلك النماذج التي تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الوحدات المقطعية عند التقدير، وهو ما يجعل نتائجها تتمتع بدرجة عالية من الدقة.

### المطلب الأول: مدخل نظري حول بيانات بانل

يهتم القياس الاقتصادي بتحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية. وهو ما يعرف بالنمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.<sup>2</sup>

ويعني تشكيل النموذج الاقتصادي، تكوين الصيغة الكمية للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة. حيث يأخذ النموذج الاقتصادي بشكل عام الصيغة العامة الآتية:

$$Y=f(x_1, x_2, \dots, x_n)+\varepsilon$$

- حيث ترمز العبارة  $f(x_1, x_2, \dots, x_n)$  للصيغة الرياضية الكمية المفترضة التي تربط الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وطبيعة هذه الصيغة.
- ويرمز  $\varepsilon$  للخطأ العشوائي.

ومن أجل تكوين النموذج الاقتصادي يتم استخدام البيانات الاقتصادية وهي البيانات التي تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في بيانات السلاسل الزمنية، والبيانات المقطعية، وبيانات بانل(البيانات المقطعية الزمنية) وهي البيانات التي تمزج بين البيانات المقطعية والزمنية، والتي سيتم استخدامها في هذه الدراسة القياسية.

<sup>1</sup> MOFOCM, Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment, 2018, Op.Cit., p25.

<sup>2</sup> مكيد علي، الاقتصاد القياسي - دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9.

### أولاً: تعريف بيانات بانل

تعرف البيانات المقطعية الزمنية (بيانات بانل) على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة<sup>1</sup>. فهي إذا تتكون من مجموعة وحدات مقطعية Cross-Section (مثل أفراد، عائلات، شركات، محافظات، ولايات، دول) خلال فترة زمنية، ويتم الإشارة عادة إلى هذه الوحدات بمصطلح أفراد individual حتى وإن كانت الوحدات ليست أشخاصاً، فإذا تم مسح نفس الوحدات في العينة المقطعية مرتين أو أكثر؛ فإنها تسمى بيانات مقطعية زمنية (Panel) أو مجموعة البيانات الطولية Longitudinal<sup>2</sup>.

ولأن هذا النوع من البيانات له بُعدين: بُعد زمني وبُعد مقطعي؛ سيكون تحليل الانحدار لها معقداً أكثر من مجموعة البيانات المقطعية البسيطة. حيث يتم الإشارة إلى عدد الوحدات المقطعية بالرمز  $N$ ، وعدد الفترات الزمنية بالرمز  $T$ ، فعلى سبيل المثال تشير  $Y_{it}$  إلى GDP لمجموعة الدول  $i$  خلال الفترة الزمنية  $T$  كمايلي<sup>3</sup>:

$$Y_{it} \quad t=1, 2, 3, \dots, T \quad , \quad i=1, 2, 3, \dots, N$$

وبالمحصلة تتكون قاعدة البيانات من مشاهدات الأفراد  $N$  عند نفس النقطة الزمنية التي تسمى قاعدة بيانات مقطعية، وبعض البيانات المقطعية متوافر خلال الزمن، وبالتالي يكون لدينا عدد من العينات المقطعية عند نقاط مختلفة من الزمن، ومن الأمثلة على قواعد البيانات هذه: مسح القطاع العائلي التي تتكرر كل عام؛ مثل مسح نفقات ودخل الأسرة التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة خلال الفترة 1992-2010، كما أننا لا نستطيع تتبع نفس الأفراد خلال الفترات الزمنية.

وتسمح قواعد البيانات المقطعية الزمنية Panel بتكرار معلومات الفرد individual في البيانات المقطعية خلال عدة فترات زمنية. ومن الأمثلة عن ذلك المسح الذي أجرته دائرة العمل في الولايات المتحدة (NLS) مثل مسح NLSY79 الذي أجرته على 12676 رجل شاب وامرأة للأعمار 14-22 سنة.

إذا كانت قاعدة البيانات المقطعية الزمنية لها نفس عدد المشاهدات الزمنية لكل متغير ولكل فرد، فإنها تسمى البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة (Balanced panel). وعندما يكون لدينا فترات مختلفة من الزمن لبعض الأفراد فإنها تسمى بالبيانات المقطعية الزمنية غير المتوازنة (Unbalanced panel)<sup>1</sup>.

### ثانياً: مزايا استخدام بيانات بانل

<sup>1</sup> زكريا يحيى نوري الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل كلية علوم الحاسبات والرياضيات، العراق، المجلد (12)، العدد (21)، 2012، ص 268.

<sup>2</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص 371.

<sup>3</sup> خالد محمد السواعي، مدخل إلى القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص 34.

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 372.

- تتميز بيانات بانل مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية المنفردة أو البيانات المقطعية المنفردة بمجموعة من المزايا نوردتها في الآتي:<sup>1</sup>
- بما أن بيانات بانل تتعلق بالأفراد والشركات والولايات والدول وغيرها خلال فترة زمنية، فإنه لا بد أن يكون هناك تباين في هذه الوحدات. وعليه فإن تقنيات التقدير التي توفرها بيانات بانل تأخذ هذا التباين في الحسبان وبشكل صريح من خلال السماح بمتغيرات خاصة بالأفراد(الوحدات).
  - من خلال مزج ملاحظات السلاسل الزمنية المقطعية، فإن بيانات بانل توفر " محتوى معلوماتي أكثر، وتعددية خطية أقل بين المتغيرات، وزيادة في درجات الحرية، وكفاءة أكثر".
  - من خلال دراسة ملاحظات مقطعية تتكرر عبر الزمن، فإن بيانات بانل تعتبر أكثر ملائمة لدراسة ديناميكيات التغيير. فدراسة على سبيل المثال نوبات البطالة، ودوران العمل، وتنقل العمالة، يتم بشكل أفضل باستخدام بيانات بانل.
  - يمكن لبيانات بانل اكتشاف وقياس بشكل أفضل التأثيرات التي لا يمكن ملاحظتها بسهولة في بيانات مقطعية عرضية منفردة أو بيانات سلاسل زمنية منفردة. فعلى سبيل المثال، يمكن بشكل أفضل دراسة تأثيرات قوانين الحد الأدنى للأجور على التوظيف والأرباح إذا تم تضمين موجات متتالية من زيادات الحد الأدنى للأجور في الحد الأدنى للأجور الفيدرالي و/أو الولائي.
  - تسمح بيانات بانل بدراسة النماذج السلوكية الأكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال ظواهر مثل اقتصادات الحجم والتغير التكنولوجي، يمكن معالجتها بشكل أفضل من خلال بيانات بانل بدلاً من بيانات مقطعية منفردة أو بيانات سلاسل زمنية منفردة.
  - من خلال استخدام بيانات لعدة آلاف من الوحدات، يمكن لبيانات بانل أن تقلل من التحيز الذي قد ينتج إذا ما تم تجميع الأفراد أو الشركات في مجاميع واسعة.

#### المطلب الثاني: اختبارات تحديد شكل النموذج

- تكمن اختبارات تحديد شكل النموذج في التحقق ما إذا أمكن افتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات أم هناك خصوصية خاصة بكل مفردة؛ أي وجود الآثار الخصوصية الفردية. وتوجد عدة اختبارات للتأكد من وجود أو غياب الآثار الخصوصية الفردية؛ حيث سيتم التطرق إلى ثلاثة اختبارات في الآتي:

<sup>1</sup> Damodar N.Gujarati, **Basic Econometrics**, fourth edition, The McGraw-Hill Companies, 2004, pp637-638.

أولاً: اختبار مضاعف لاغرانج (LM) لبروش وبأغان

تم اقتراح هذا الاختبار من قبل بَرُوش وَبَاغَانُ Pagan و Breusch سنة 1980، من أجل معرفة ما إذا كان نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج المشترك (نموذج الانحدار التجميعي). يعتمد هذا الاختبار على بواقي النموذج المشترك الذي يعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية،<sup>1</sup> ويستخدم للعينات الكبيرة الحجم وتزداد قوته بزيادة حجم العينة.

يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين:<sup>2</sup>

- الفرضية الصفرية ( $H_0$ ): تنص على عدم وجود اختلافات بين الوحدات أي عدم وجود تأثيرات فردية، ومنه يعتبر النموذج المشترك هو النموذج الأفضل.

$$H_0: \sigma_u^2 = 0$$

- الفرضية البديلة ( $H_1$ ): تنص على وجود فروقات بين الوحدات تأخذ شكل التأثيرات الفردية، ومنه يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل.

$$H_1: \sigma_u^2 \neq 0$$

ويأخذ اختبار مضاعف لاغرونج الصيغة الآتية:

$$LM = \frac{NT}{2(N-1)} \left[ \frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right]^2 \longrightarrow X_1^2$$

حيث:

- تمثل  $N$  عدد المشاهدات.

-  $T$  تمثل عددة الفترات الزمنية.

-  $\varepsilon_{it}$  تمثل بواقي النموذج المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

ويتبع هذا الاختبار توزيع كاي تربيع  $\chi^2$  عند مستوى معنوية  $\alpha\%$  ودرجة حرية تساوي 1.<sup>1</sup> فإذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ل كاي تربيع، يتم رفض الفرضية الصفرية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$ ؛ أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة؛ أي أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الأفضل.

<sup>1</sup> Irsyad Ilham, Panel data regression modelling of economic impact on environmental quality: the case of Indonesia, proceeding contributed paper session volume 2, 62<sup>nd</sup> ISI world statistics congress 2019, Kuala Lumpur, 18-23 august 2019, p252.

<sup>2</sup> Breusch T. S., Pagan A. R., The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, UK, Vol(47), No(01), Jan 1980, p246.

<sup>1</sup> Irsyad Ilham, Loc.Cit.

ثانيا: اختبار هوندا (Honda)

من عيوب اختبار مضاعف لاغرونج لبزوش وبأغان هو افتراضه أن الفرضية البديلة هي ذو وجهين؛ أي أن تباين الأثر الفردي قد يكون موجبا أو سالبا، وهذا ليس له معنى بالنسبة للتباين على اعتبار أن مكونات التباين غير سالبة.<sup>1</sup>

ومن أجل معالجة هذا العيب اقترح هوندا Honda سنة 1985 اختبار موحد وأكثر قوة، يفترض أن الفرضية البديلة يجب أن تكون أحادية الجانب، ويقوم على مقارنة الجذر التربيعي لإحصائية بروش وبأغان بقيمة التوزيع الطبيعي المعياري،<sup>2</sup> ومنه إحصائية هوندا Honda تأخذ الشكل الآتي:

$$LM = \sqrt{\frac{NT}{2(N-1)}} \left[ \frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it})^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right]$$

ثالثا: اختبارات التجانس لـ (Hsiao 1986)

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معاملات النموذج المقدر في عينة تتكون من N وحدات مقطعية (i=1,.....N)، و T مشاهدات زمنية (t=1,.....T)، وبمجموع مشاهدات يقدر بـ N×T. ومع افتراض أن  $y_{it}$  هو دالة خطية لـ  $x_{it}$ ، وافترض أن معاملات النموذج  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  ثابتة ولا تتغير مع الزمن، ولكن يمكن أن تتغير بين الوحدات (الأفراد)  $i$ ، فإن الصيغة العامة للنموذج تأخذ الشكل الآتي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it}$$

وانطلاقا من الصيغة العامة السابقة، فإن النموذج يُمكن أن يأخذ أربعة صيغ ممكنة كالآتي:<sup>1</sup>

- 1- التجانس الكلي: في هذه الحالة تتماثل الثوابت  $\alpha_i$  وتتماثل المعاملات  $\beta_i$  بالنسبة لكل الوحدات  $i$ ؛ أي  $\alpha_i = \alpha$  و  $\beta_i = \beta$  بالنسبة لكل قيم الوحدات  $i$ ، ومنه النموذج يأخذ شكل معادلة واحدة مقدرة.
- 2- الاختلاف الكلي: في هذه الحالة تختلف الثوابت  $\alpha_i$  وتختلف المعاملات  $\beta_i$  بالنسبة لكل قيم الوحدات  $i$ ، ومنه يتم رفض بنية البائل للبيانات، ويتم تقدير النموذج في شكل معادلة بمعادلة لعدد N من المعدلات؛ (أي تقدير معادلة لكل وحدة  $i$ ).

- 3- اختلاف معاملات المتغيرات التفسيرية وتجانس الثوابت: في هذه الحالة تتماثل الثوابت في كل الوحدات  $(\alpha_i = \alpha)$ ، لكن تختلف معاملات المتغيرات التفسيرية بالنسبة لكل وحدة، ومنه يتم تقدير النموذج في شكل N من المعادلات (معادلة واحدة لكل وحدة).

<sup>1</sup> Badi H. Baltagi, *Econometric analysis of panel data*, Third Edition, Wiley online library, England, 2005, p61.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, *Econometrie Manuel et exercices corrigés*, 8<sup>e</sup> edition, DUNOD, Paris, 2011, pp346-347.

4- اختلاف الثوابت وتجانس معاملات المتغيرات التفسيرية- نموذج التأثيرات الفردية: تختلف الثوابت بالنسبة للوحدات، لكن معاملات المتغيرات التفسيرية تتماثل بالنسبة للوحدات ( $\beta_i=\beta$ )، وهذا النموذج يسمى بنموذج التأثيرات الفردية.

• خطوات اختبارات التجانس لـ (Hsiao 1986): ومن أجل التمييز بين الصيغ السابقة المختلفة والوصول إلى النموذج الجيد، ومنه تحديد هيكل البائل المناسب، اقترح Hsiao سنة 1986 اختبارات التجانس، وذلك من خلال اتباع الخطوات الآتية:<sup>1</sup>

- الخطوة الأولى(اختبار التجانس الكلي): تتمثل الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس الكلي للنموذج القائمة على تماثل الثوابت  $\alpha_i$  وتماثل المعاملات  $\beta_i$  بحيث أن:

$$H_0^1: \alpha_i=\alpha, \beta_i=\beta \quad \forall_i$$

ومن أجل اختبار فرضية بنية التجانس الكلي يتم استخدام إحصائية Fisher التي يمز لها بـ  $F_1$  والتي تكتب بالصيغة الآتية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1}-SCR)/(N-1)(k+1)}{SCR/NT-N(k+1)}$$

$SCR_{c1}$ : تمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^1$ ، والذي يتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام جميع المشاهدات، وحيث درجة الحرية تساوي  $(N \times T) - (K + 1)$ ؛ أين تعبر  $(N \times T)$  عن عدد المشاهدات و  $(K + 1)$  عن عدد المعاملات التي يتم تقديرها.

SCR: عبارة عن مجموع مربعات بواقي النموذج غير المقيد، وتساوي مجموع  $N$  من مجاميع مربعات بواقي النماذج المقدر لكل معادلة فردية أي:  $SCR = \sum SCR_i$  وعليه تكون درجة الحرية هي مجموع  $N$  درجات حرية لكل معادلة مقدر، أي:

$$ddl = \sum (T - (K + 1)) = N \times T - N(K + 1)$$

ومنه درجة حرية البسط (Numerator) التي يرمز لها بـ  $(ddl)$  تساوي الفرق بين درجات الحرية لـ  $SCR_{c1}$  و  $SCR$  أي:

$$ddl = [(N \times T) - (K + 1)] - [N \times T - N(K + 1)] = (N - 1)(k + 1)$$

ومن أجل الوصول إلى نتائج هذا الاختبار يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_1$ ) مع القيمة الجدولية ( $F$ ) عند درجات حرية البسط ( $ddl$ ) والمقام (Denominator) ( $ddld$ )، ومستوى الدلالة المعنوية  $\alpha$ :

<sup>1</sup> Ibid, pp348-349.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

- إذا كان  $F_1 < F_{ddl n, ddld}^\alpha$ ، يتم قبول الفرضية الصفرية  $H_0^1$  وبالتالي الحصول على نموذج بانل متجانس كليا أي:  $y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \varepsilon_i$

- إذا كان  $F_1 > F_{ddl n, ddld}^\alpha$ ، يتم رفض الفرضية الصفرية  $H_0^1$  ومنه يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في اختبار ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات  $\beta_i$ .

- **الخطوة الثانية(اختيار تجانس المعاملات  $\beta_i$ ):** تتمثل الخطوة الثانية في اختبار فرضية تجانس المعاملات  $\beta_i$  للنموذج بحيث أن:

$$H_0^2: \beta_i = \beta \quad \forall_i$$

ومن أجل اختبار فرضية تجانس المعاملات  $\beta_i$  للنموذج سيتم استخدام إحصائية Fisher التي يرمز لها ب  $F_2$  والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{C2} - SCR) / (N - 1)k}{SCR / NT - N(k + 1)}$$

$SCR_{C2}$ : تمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^2$ ، والذي يأخذ عند تقديره صيغة التأثيرات الثابتة الفردية، حيث درجة الحرية تساوي  $(N \times T) - (K + N)$ .

$SCR$ : مجموع مربعات بواقي النموذج غير المقيد. ومنه درجة الحرية البسط  $ddl n$  تساوي:

$$ddl n = [(N \times T) - (K + N)] - [(N \times T) - N(K + 1)] = (N - 1) \times K.$$

ومن أجل الوصول إلى نتائج هذا الاختبار يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_2$ ) مع القيمة الجدولية ( $F$ ) عند درجات حرية البسط  $ddl n$  والمقام  $ddld$  ومستوى الدلالة المعنوية  $\alpha$ :

- إذا كان  $F_2 > F_{ddl n, ddld}^\alpha$ ، يتم رفض الفرضية الصفرية  $H_0^2$  ومنه رفض بنية نموذج بانل، وبالتالي الحصول على  $N$  من النماذج المختلفة أي:  $y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_i$

- إذا كان  $F_2 < F_{ddl n, ddld}^\alpha$ ، يتم قبول الفرضية الصفرية  $H_0^2$  ومنه الاحتفاظ ببنية بانل للنموذج، ويتم الانتقال إلى الخطوة الثالثة المتمثلة في اختبار مدى تجانس الثوابت  $\alpha_i$  لكل المفردات في ظل تجانس المعاملات  $\beta_i$ .

- **الخطوة الثالثة(اختبار تجانس الثوابت  $\alpha$ ):** تتمثل الخطوة الثالثة في اختبار فرضية تجانس الثوابت  $\alpha_i$  للنموذج بحيث أن:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \quad \forall_i$$

ومن أجل اختبار فرضية تجانس الثوابت  $\alpha_i$  سيتم استخدام إحصائية Fisher التي يرمز لها ب  $F_3$  والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{C1} - SCR_{C2})/N(T - 1) - k}{SCR_{C2}/(N - 1)}$$

$SCR_{C2}$ : مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^2$ .

$SCR_{C1}$ : مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^1$ . ومنه درجة حرية البسط  $ddl_n$  تساوي:

$$ddl_n = [(N \times T) - (K + 1)] - [(N \times T) - (K + N)] = (N - 1)$$

ومن أجل الوصول إلى نتائج هذا الاختبار يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_3$ ) مع القيمة

الجدولية ( $F$ ) عند درجات حرية البسط  $ddl_n$  والمقام  $ddl_d$  ومستوى الدلالة المعنوية  $\alpha$ :

- إذا كان  $F_3 < F_{ddl_n, ddl_d}^\alpha$ ، يتم قبول الفرضية الصفرية  $H_0^3$  ومنه الحصول على نموذج بانل متجانس كلياً.

- إذا كان  $F_3 > F_{ddl_n, ddl_d}^\alpha$ ، يتم رفض الفرضية الصفرية  $H_0^3$  ومنه يتم الحصول على نموذج بانل ذو

التأثيرات الفردية، والذي يمثل بالصيغة الآتية:  $y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_i$

### المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

بشكل عام يمكن تقدير نماذج بانل باستعمال ثلاثة طرق مختلفة: النموذج التجميعي POLS،

ونموذج التأثيرات الثابتة fixed effects، ونموذج التأثيرات العشوائية Random effects.

### أولاً: النموذج التجميعي

يتم التقدير في هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (pooled OLS)، أو طريقة

الأثر الثابت (Common constant). تقوم هذه الطريقة على افتراض عدم وجود آثار فردية أي عدم وجود

اختلاف بين الوحدات المقطعية المقدرّة ومنه افتراض تجانس مجموعة بيانات الوحدات المقطعية. وفي هذه

الحالة يكون الحد الثابت نفسه في جميع الوحدات المقطعية؛ أي  $\alpha_i = \alpha$ ، ومنه فالنموذج المقدر في هذه

الحالة هو نموذج كلاسيكي عادي يأخذ الصيغة الآتية:  $Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + u_{it}$  ويتم تقديره باستخدام طريقة

المربعات الصغرى العادية OLS.

### ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة

نموذج الأثر الثابت هو نموذج انحدار خطي بحد ثابت يأخذ في الحسبان اختلاف الوحدات

المقطعية  $i$ ، من خلال ترك الحد الثابت يختلف بين الوحدات لكن بافتراض بقاء معاملات الميل ثابتة بين

الوحدات المقطعية وخلال الزمن. ويقصد بمصطلح «الأثر الثابت» أن الحد الثابت يختلف بين الوحدات

المقطعية لكن لا يتغير بمرور الوقت أي يبقى ثابت مع مرور الزمن،<sup>1</sup> ومنه يأخذ نموذج الأثر الثابت الشكل الآتي:<sup>2</sup>

$$Y_{it} = \alpha_i + x'_{it}\beta + u_{it} \quad u_{it} \sim iid(0, \sigma_\alpha^2) *$$

أو

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \beta_3 x_{3it} + \dots + \beta_k x_{kit} + u_{it}$$

حيث يعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض مفاده أن  $X_{it}$  مستقلة عن  $u_{it}$ ؛ أي أن:

$$E(x_{it} u_{it}) = 0$$

يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة إذا كان الأثر الفردي مرتبط بالمتغيرات المستقلة، وتوجد طريقتين لتقدير هذا النموذج: الطريقة الأولى هي مقدر المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية، أما الطريقة الثانية فهي صيغة ضمن المقدر.

1- مقدر المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية (Least Square Dummy Variables): في كثير من الأحيان يتم التعبير عن نموذج التأثيرات الثابتة بنموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية LSDV وهي الصيغة التي تسمح بالتعبير عن الاختلاف في الحد الثابت في نموذج الأثر الثابت بإضافة متغير صوري لكل وحدة مقطعية، وفق الصيغة الآتية:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^N \alpha_j d_{it}^j + x'_{it}\beta + u_{it}$$

حيث أن المتغير الصوري  $d_{ij}$  يساوي 1 عندما  $i=j$  و 0 في غير ذلك، ويمكن تقدير المعلمات  $\alpha_1, \dots, \alpha_n$  و  $\beta$  بالمربعات الصغرى العادية OLS.

من وجهة أخرى يمكن كتابة صيغة المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية LSDV بصيغة المصفوفات كالتالي:<sup>1</sup>

$$Y_i = D \alpha_i + X_i B + \varepsilon_i$$

<sup>1</sup> Damodar N.Gujarati, Op.Cit, p642.

<sup>2</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص375.

\* iid تعني أن المتغير العشوائي مستقل ومتماثل التوزيع independent and identically distributed

<sup>1</sup> William H.Greene, **Econometric analysis**, Sixth Edition, china ren min university press, china, 2009, pp103-104.

وبشكل أكثر تفصيل تكتب على النحو الآتي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

حيث أن D تشير إلى مجموعة المتغيرات الصورية التي تشير إلى الوحدة  $i$  ومنه:

$$Y = [X d_1 d_2 \dots \dots d_n] \begin{bmatrix} B \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

ومن الممكن توسيع نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية LSDV بتضمينه أثر خاص بالزمن Time specific effect وذلك بإضافة T-1 متغير صوري خاص بالزمن إلى النموذج السابق (يجب إسقاط واحد من تأثيرات الزمن لتجنب الازدواج الخطي التام)، فيتم الحصول على النموذج الآتي:<sup>1</sup>

$$y_{it} = x'_{it} \beta + \mu + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

ومن أجل تقدير مُيُول slopes هذا النموذج عن طريق المربعات الصغرى، يتم استخدام صيغتي الانحدار الآتيتين:

$$x_{*it} = x_{it} - \bar{x}_i - \bar{x}_t + \bar{x} \quad \text{و} \quad y_{*it} = y_{it} - \bar{y}_i - \bar{y}_t + \bar{y}$$

حيث:

$\bar{y}_t$ : تعبر عن متوسط المشاهدات المقطعية لكل فترة زمنية على انفراد وتأخذ الشكل:

$$\bar{y}_t = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_{it}$$

وكذلك بالنسبة لـ  $\bar{x}_t$

$\bar{y}$ : تعبر عن المتوسط الكلي لجميع المشاهدات وتأخذ الشكل:

$$\bar{y} = \frac{1}{nT} \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T y_{it}$$

وكذلك بالنسبة لـ  $\bar{x}$

ومنه وبالحصول على المقدرة  $b$  وبحساب مصفوفة التباين المشترك لـ  $b$  باستخدام مجموع مربعات

$x_{*it}$ ، يمكن استعادة الثابت الكلي ومعاملات المتغيرات الصورية كالاتي:

<sup>1</sup> Ibid, pp106-107.

$$\begin{aligned}\hat{\mu} &= m = \bar{y} - \bar{\mathbf{x}}'\mathbf{b}, \\ \hat{\alpha}_i &= a_i = (\bar{y}_i - \bar{y}) - (\bar{\mathbf{x}}_i - \bar{\mathbf{x}})'\mathbf{b}, \\ \hat{\gamma}_t &= c_t = (\bar{y}_t - \bar{y}) - (\bar{\mathbf{x}}_t - \bar{\mathbf{x}})'\mathbf{b}.\end{aligned}$$

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (y_{it} - \mathbf{x}'_{it}\mathbf{b} - m - a_i - c_t)^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

2- صيغة ضمن المقدر (within estimator): يعرف هذا المقدر أيضا بمقدر الأثر الثابت (Fixed effects estimator)، ويتمثل في تحويل البيانات مسبقا بحيث يصبح الانحدار يحتوي متغيرات تأخذ شكل الانحراف عن متوسط الأفراد، مما يعني حذف الأثر الفردي  $\alpha_i$ ، ويتم التحويل كالاتي:<sup>1</sup>

$$\bar{y}_i = \alpha_i + \bar{\mathbf{x}}'_i\beta + \bar{u}_i$$

حيث أن:  $\bar{y}_i = \sum_t y_{it}/T$  and وبالمثل بقية المتغيرات وأن  $\alpha_i$  ثابتة خلال الزمن.

وبطرح  $\bar{y}_i = \alpha_i + \bar{\mathbf{x}}'_i\beta + \bar{u}_i$  من  $y_{it} = \alpha_i + \mathbf{x}'_{it}\beta + u_{it}$  فإن النموذج المُحوّل يأخذ الصيغة الآتية:

$$y_{it} - \bar{y}_i = (\mathbf{x}_{it} - \bar{\mathbf{x}}_i)'\beta + (u_{it} - \bar{u}_i)$$

ويسمى الأثر المُحوّل ضمن التحويل within transformation وتسمى مقدرات OLS لمعاملات  $\beta$  الناتجة عن النموذج المُحوّل المسمى ضمن المقدر within estimator أو مقدر الأثر الثابت Fixed effects estimator، ويُماثل تماما مقدرات LSDV الموصوفة سابقا، ويُعطى هذا المقدر كمايلي:

$$\hat{\beta}_{FE} = \left( \sum_i \sum_t (\mathbf{x}_{it} - \bar{\mathbf{x}}_i)(\mathbf{x}_{it} - \bar{\mathbf{x}}_i)' \right)^{-1} \sum_i \sum_t (\mathbf{x}_{it} - \bar{\mathbf{x}}_i)(y_{it} - \bar{y}_i)$$

على افتراض أن:

-  $X_{it}$  مستقلة عن  $\varepsilon_{it}$ ، مما يجعل مقدرات الأثر الثابت  $\hat{\beta}_{FE}$  غير متحيزة للمعاملات  $\beta$ .

- توزيع  $\varepsilon_{it}$  هو توزيع طبيعي مما يجعل توزيع  $\hat{\beta}_{FE}$  طبيعي كذلك.

كما يتطلب الاتساق مايلي:

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

$$E[(x_{it} - \bar{x}_i)u_{it}] = 0$$

أي إذا كان  $X_{it}$  و  $X_i$  غير مرتبطين بحد الخطأ  $u_{it}$  فإن هذه الشروط تعني:

$$E\{x_{it}, u_{it}\}=0 \quad \forall_{it}$$

حيث يسمى المتغير  $x_{it}$  في هذه الحالة متغيراً خارجياً بالضبط *strictly exogenous*، وهو لا يعتمد على قيم حد الخطأ الحالية، والمستقبلية والسابقة. مع عدم تضمين إبطاء المتغير التابع في  $x_{it}$ ، لكن المتغير  $x_{it}$  يعتمد على ماضي  $y_{it}$  مع إمكانية انتهاك شرط المتغير الخارجي.<sup>1</sup>

### ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية

عندما يتم تحليل بيانات بائيل يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة للتخلص من عدم التجانس غير الملحوظ المتجسد في الحد الثابت، بسبب افتراض أن الحد الثابت مرتبط مع المتغيرات المستقلة. لكن عندما يكون الحد الثابت مستقل عن المتغيرات المستقلة يصبح مقدر الأثر الثابت غير كفؤ، ومنه يتم استخدام نموذج الآثار العشوائية والذي يعرف أيضاً بنموذج مكونات الخطأ *Error components model* والذي ينظر إلى عدم التجانس غير الملحوظ المُجسّد في الحد الثابت كمتغير عشوائي.<sup>1</sup> ففي حالة افتراض أن الحد الثابت هو عامل عشوائي مستقل ومتماثل التوزيع *iid* على الفرد، فإنه يمكن كتابة الأثر العشوائي كمايلي: الحد الثابت  $(B_0 + \alpha_i)$ ، أين يُفترض أن متوسط المتغير العشوائي المعياري  $\alpha_i$  يساوي صفر. ويأخذ نموذج الأثر العشوائي الشكل الآتي:<sup>2</sup>

$$Y_{it} = (\beta_0 + \alpha_i) + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \dots + \beta_k X_{kit} + u_{it}$$

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \dots + \beta_k X_{kit} + (\alpha_i + u_{it})$$

أو بصيغة المصفوفات:

$$Y_{it} = \alpha_i + x'_{it}\beta + \alpha_i + u_{it}, \quad u_{it} \sim iid(0, \sigma_u^2) \quad \alpha_i \sim iid(0, \sigma_\alpha^2)$$

حيث تُعامل  $\alpha_i + u_{it}$  كحد خطأ مكون من جزئين: المكون الفردي الذي لا يتغير مع الزمن، والمكون الآخر الذي يفترض أنه غير مترابط خلال الزمن، وتكون جميع ارتباطات حدود الخطأ خلال الزمن سمة

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 378.

<sup>1</sup> Tae Ho Eom, Sock Hwan Lee & Hua Xu, **Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices**, in Kaifeng Yang, Gerald J. Miller, handbook of methods in public administration, CRC Press of Taylor & Francis Group, 2008, p588.

<sup>2</sup> خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 381.

الأثر الفردي  $\alpha_i$ . على افتراض أن  $\alpha_i$  مستقلة عن  $u_{it}$  و  $\alpha_i$  مستقلة عن المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن مقدرات OLS للمعاملات  $\beta_0$  و  $\beta$  غير متحيزة ومتسقة. ويعني هيكل مكونات الخطأ أن مركب حد الخطأ  $\alpha_i + u_{it}$  يعرض شكل خاص للارتباط الذاتي (إلا إذا  $\sigma_\alpha^2 = 0$ )، ومنه يكون حساب الخطأ المعياري الروتيني لـ OLS غير صحيح، مما يستدعي استخدام مقدرات أخرى.

توجد على العموم طريقتين لتقدير هذا النموذج: الطريقة الأولى هي طريقة المربعات الصغرى المعممة، أما الطريقة الثانية فهي طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة.

**1- طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares):** إن مقدر المربعات الصغرى المعممة لمعاملات النموذج يأخذ الصيغة الآتية:<sup>1</sup>

$$\hat{\beta} = (X' \Omega^{-1} X)^{-1} X' \Omega^{-1} y = \left( \sum_{i=1}^n X_i' \Sigma^{-1} X_i \right)^{-1} \left( \sum_{i=1}^n X_i' \Sigma^{-1} y_i \right)$$

ومن أجل حساب هذا المقدر يتم تحويل البيانات إلى انحرافات جزئية، ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على البيانات المحولة، حيث يتطلب ذلك الحصول على الجذر التربيعي وعكس مصفوفة تباين الخطأ المشترك  $\Omega$ ؛ أي:

$$\Omega^{-1/2} = [I_n \otimes \Sigma]^{-1/2}$$

ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب فقط إيجاد  $\Sigma^{-1/2}$  التي تأخذ الصيغة الآتية:

$$\Sigma^{-1/2} = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \left[ I - \frac{\theta}{T} \mathbf{i}_T \mathbf{i}_T' \right]$$

حيث:

$$\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2 + T\sigma_u^2}}$$

وفي الواقع العملي يتم حساب مقدر المربعات الصغرى المعممة عن طريق تحويل بيانات كل من  $Y_{it}$  و  $X_{it}$  إلى انحرافات جزئية كمايلي:

<sup>1</sup> William H.Greene, Op.Cit., p111.

$$\Sigma^{-1/2} \mathbf{y}_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \begin{bmatrix} y_{i1} - \theta \bar{y}_i \\ y_{i2} - \theta \bar{y}_i \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta \bar{y}_i \end{bmatrix}$$

ونفس الشيء بالنسبة لـ  $X_{it}$ ؛ أي:

$$= \begin{bmatrix} x_{i1} - \theta \bar{x}_i \\ x_{i2} - \theta \bar{x}_i \\ \vdots \\ x_{it} - \theta \bar{x}_i \end{bmatrix}$$

ومن أجل حساب مقدر المربعات الصغرى المعممة يتم تنفيذ انحدار للانحرافات الجزئية لـ  $Y_{it}$  على الانحرافات الجزئية لـ  $X_{it}$ .

2- طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة (Feasible Generalized Least Squares): إذا كانت مكونات التباين  $(\sigma_u^2, \sigma_\varepsilon^2)$  معلومة، فيتم مباشرة حساب مقدر المربعات الصغرى المعممة (GLS) كما تم الإشارة إليه سابقا. لكن بما أن معاملات التباين هي معاملات مجهولة فيجب أولا تقدير هذه التباينات من أجل الحصول على قيمة مقدرة لـ  $\theta$  عوض القيمة الحقيقية؛ أي الحصول على مقدر جديد هو مقدر المربعات الصغرى المعممة الملائمة FGLS ومنه الحصول على النسبة المستخدمة في التحويل.

من أجل تقدير مكونات التباين  $(\sigma_u^2, \sigma_\varepsilon^2)$  يتم في الأول تقدير  $\sigma_\varepsilon^2$ ، ثم بعد ذلك استخدام  $\sigma_\varepsilon^2$  من أجل حساب المقدرة  $\sigma_u^2$  وذلك كما يلي:<sup>1</sup>

أ- تقدير  $\sigma_\varepsilon^2$

يتم تقدير  $\sigma_\varepsilon^2$  من خلال تقدير مقدرة التباين لنموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية LSDV، وهو ما يسمح بالتخلص من مشكلة عدم التجانس غير المشاهد (Heterogeneity) الخاص بكل وحدة، ويتم ذلك وفق المعادلتين الآتيتين:

$$y_{it} = \mathbf{x}'_{it} \boldsymbol{\beta} + \alpha + \varepsilon_{it} + u_i$$

<sup>1</sup> William H.Greene, Op.Cit., pp112-113.

و

$$\bar{y}_i = \bar{x}_i' \beta + \alpha + \bar{\varepsilon}_i + u_i$$

حيث يتم حساب الانحرافات عن متوسط الوحدات (المجموعات) من خلال الفرق بين المعادلتين السابقتين وهو مايسمح بإزالة عدم التجانس بين المجموعات، وذلك كالآتي:

$$y_{it} - \bar{y}_i = [x_{it} - \bar{x}_i]' \beta + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i]$$

ومن أجل حساب  $\sigma_\varepsilon^2$  يتم استخدام بواقي انحدار طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية LSDV، على اعتبار أن  $\beta$  لا يمكن ملاحظتها بل يجب تقديرها، وهو الأمر الذي يجعل مقدر LSDV هو مقدر متسق وغير متحيز بشكل عام، أين تأخذ  $\sigma_\varepsilon^2$  المقدر الصيغة الآتية:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = s_{LSDV}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T (e_{it} - \bar{e}_i)^2}{nT - n - K}$$

حيث أن:

$s_{LSDV}^2$ : تمثل بواقي انحدار طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية.

$nT$ : تمثل مجموع المشاهدات.

$K$ : تمثل عدد الميولات (Slopes).

ب- تقدير  $\sigma_u^2$

من أجل حساب المقدر  $\sigma_u^2$  يتم استخدام بواقي انحدار طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النموذج الإجمالي الذي يضم ثابت مشترك وحيد (النموذج التجميعي Pooled)، وذلك وفق الصيغة الآتية:

$$\text{plim } s_{Pooled}^2 = \text{plim } \frac{e'e}{nT - K - 1} = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$$

ومنه:

$$\hat{\sigma}_u^2 = s_{Pooled}^2 - s_{LSDV}^2$$

رابعا: اختبار هوسمان (Hausman test 1978)

يسمح اختبار هوسمان بمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج، سواء كانت التأثيرات الثابتة أم التأثيرات العشوائية. ومن أجل تحديد أي نموذج ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن اختبار هوسمان يستند على فرضيتين أساسيتين:

- **الفرضية الصفرية ( $H_0$ ):** تنص على عدم وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية ( $\alpha_i$ ) والمتغيرات التفسيرية ( $X_i$ ).

$$H_0: E(\alpha_i/x_i)=0$$

وتحت الفرضية الصفرية يعتبر مقدر التأثيرات العشوائية ( $\beta$ ) الذي يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) مقدرًا متسقًا وأكثر كفاءة، وهذا ما يجعل نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم<sup>1</sup>.

- **الفرضية البديلة ( $H_1$ ):** تنص هذه الفرضية على وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية ( $\alpha_i$ ) والمتغيرات التفسيرية ( $X_i$ ).

$$H_1: E(\alpha_i/x_i) \neq 0$$

وتحت هذه الفرضية يعتبر مقدر التأثيرات الثابتة ( $\beta$ ) الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أو المعممة بحسب شكل الخطأ العشوائي. عبارة عن مقدر متسق وأكثر كفاءة، وهذا ما يجعل نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم<sup>1</sup>.

ومن أجل اختبار الفرضية الصفرية قام هوسمان بوضع اختبار إحصائي يقوم على إجراء الفرق بين مقدر التأثيرات الثابتة ( $\beta$ ) ومقدر التأثيرات العشوائية ( $\beta$ ) من خلال: ( $q=\beta-\beta$ ). وبسبب أن كلا المقدران هما مقدران متسقان تحت الفرضية الصفرية، فإن الفرق بينهما يؤول إلى الصفر [ $H_0:\beta-\beta=0$ ]. أما في حالة الفرضية البديلة فيعتبر مقدر التأثيرات الثابتة فقط المقدر المتسق؛ ما يعني أن الفرق بين المقدرين لا يساوي الصفر [ $H_1:\beta-\beta \neq 0$ ]<sup>2</sup>.

ويأخذ اختبار هوسمان 1978 الصيغة الآتية:<sup>3</sup>

$$m = (\beta-\beta)' [\text{var}\beta - \text{var}\beta]^{-1} (\beta-\beta)$$

<sup>1</sup> Seung C. Ahn, Stuart Low, **A reformulation of the Hausman test for regression models with pooled cross-section-time-series data**, Journal of Econometrics, Elsevier Science, Vol(71), Issue(1-2), 1996, p311.

<sup>1</sup> Idem.

<sup>2</sup> Robert M. Kunst, **Econometric Methods for Panel Data—Part II**, University of Vienna, Austria, 2009, pp5-6.

<sup>3</sup> Ibid, p5.

حيث تتبع إحصائية  $m$  تحت فرضية العدم ( $H_0$ )، توزيع كاي تربيع ( $\chi^2$ ) مع مستوى معنوية ( $\alpha\%$ ) ودرجة حرية ( $K$ ) تمثل عدد المتغيرات التفسيرية. فإذا كانت إحصائية  $m$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ أي رفض نموذج التأثيرات العشوائية وقبول نموذج التأثيرات الثابتة بصفته النموذج الأفضل.<sup>1</sup> أما إذا كانت إحصائية  $m$  المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، فيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة؛ أي قبول نموذج التأثيرات العشوائية كنموذج مفضل، ورفض نموذج التأثيرات الثابتة.

### المبحث الثالث: التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

بعدها تم في السابق تقديم نماذج أو بيانات بانل وتبيان أهميتها عند تقدير معادلات الانحدار، سيتم في هذا المبحث تطبيق هذه التقنية، من أجل معرفة المحددات المفسرة للاستثمار المباشر الصيني في الدول الأفريقية، وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذه المحددات مع تدفقات الاستثمار المباشر الصيني في الدول الأفريقية. لذلك سيتم في هذا المبحث التطرق أولاً إلى منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم، ثم ثانياً وصف المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، وأخيراً خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج.

### المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم

تتمثل منهجية هذه الدراسة في استخدام أسلوب التحليل القياسي الكمي لاختبار صحة فرضيات الدراسة، حيث سيتم استخدام نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، نظراً للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها هذه النماذج في الآونة الأخيرة على مستوى الدراسات الاقتصادية، وذلك بسبب أخذها بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية عند تقدير معادلات الانحدار، مما يؤدي إلى الحصول على نتائج تقدير ذات دقة أكثر.

وانطلاقاً مما سبق فسيتم إجراء العديد من الاختبارات للوصول إلى النموذج المناسب لتقدير نماذج بيانات بانل، والتي من خلالها سيتم التحليل القياسي لطبيعة المحددات التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية، وتحليل طبيعة العلاقة التي تربط هذه المحددات مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية.

### أولاً: النموذج المستخدم في الدراسة

بغية قياس محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذه المحددات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى هذه الدول، وهل هذه العلاقة هي

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, Op.Cit., p356.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

نفسها بين الدول الافريقية أم أنها تختلف باختلاف التوزيع الجغرافي للدول الافريقية، فقد تم تطوير النموذج الذي سيستخدم في هذه الدراسة بالاعتماد أساسا على نموذج (Buckley P.J et al سنة 2007)، وأيضا نموذج (Andrew Grant Ross سنة 2015)، وذلك بعد إدخال تعديلات عليهما تماشيا والأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

وعلى هذا الأساس وعلى غرار دراسة (Buckley P.J et al سنة 2007)، سيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج لوجاريتمي بسبب التوقع مسبقا بوجود علاقات غير خطية وذلك اعتمادا على النظرية الاقتصادية والأعمال القياسية السابقة، وقد جاء النموذج بالصيغة العامة الآتية:

$$lfdi_{it} = \alpha_i + \beta_1 lgdp_{it} + \beta_2 lgdpg_{it} + \beta_3 lres_{it} + \beta_4 llabpro_{it} + \beta_5 SR_{it} + \beta_6 lpols_{it} + \beta_7 lmobs_{it} + \beta_8 linf_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

$lfdi_{it}$ : يمثل المتغير التابع ويعبر عنه بحجم التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى البلد الأفريقي  $i$  وفي الفترة  $t$ .

$\alpha$ : يرمز للتأثير الخاص بكل بلد أفريقي؛ عن طريق حصر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن، كما أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية من خلال تطبيق اختبار "Hausman".

$\beta$ : تمثل متجه عمودي  $K \times 1$  للمعاملات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

$\varepsilon_{it}$ : متجه عامودي  $Tn \times 1$  لحد الخطأ العشوائي للبلد الأفريقي  $i$  وفي الفترة  $t$ .

المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى البلد الأفريقي  $i$  وفي الفترة  $t$ .  
 $lgdp_{it}$ ،  $lgdpg_{it}$ ،  $lres_{it}$ ،  $llabpro_{it}$ ،  $SR_{it}$ ،  $lpols_{it}$ ،  $lmobs_{it}$ ،  $linf_{it}$ : فهي تمثل المتغيرات المستقلة

والجدول رقم (4-4) الآتي يتضمن التعريف بالمتغيرات المستقلة التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه:

الجدول رقم (4-4): التعريف بالمتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير
lgdp	الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف.
lgdpg	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.
lres	وفرة الموارد الأولية في البلد المضيف.
llabpro	إنتاجية العمل لكل فرد مستخدم.
sr	دور الحكومة الصينية.
lpols	درجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف.
lmobsub	عدد المشتركين في الهاتف النقال.
linf	معدل التضخم في البلد المضيف.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على متغيرات النموذج محل الدراسة

#### ثانيا: مصادر البيانات

لقد جرى اقتباس بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية والتي تُعنى بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، من مصدرين مختلفين تمثلا في وزارة التجارة الصينية، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

فبالنسبة لبيانات المتغير التابع التي سَيُتَمَدُّ عليها في هذه الدراسة؛ أي بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج، فقد تم الحصول عليها من مختلف النشرات الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر إلى الخارج (statistical bulletin of china's outward foreign direct investment)، والتي بدأت وزارة التجارة الصينية إصدارها فقط منذ سنة 2003 ولا زالت مستمرة حتى الآن، وهي بيانات يمكن الاعتماد عليها لأنها تتعلق بتتبع استثمارات الشركات الصينية الفعلية المنجزة في الدول المضيفة، كما أن طريقة جمع هذه البيانات تتوافق مع المعايير الدولية (أي معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي).<sup>1</sup>

أما بالنسبة لبيانات المتغيرات التفسيرية التي تغطي فترة الدراسة، فمصدرها هي مؤشرات البنك الدولي (world bank indicators) والمتواجدة على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي.

#### ثالثا: العينة وفترة الدراسة

<sup>1</sup> Deborah Brautigam et al, **Chinese investment in Africa: how much do we know ?**, Centre for Economic Policy Research: Private Enterprise Development in Low-Income Countries, Synthesis Series, No.2, London, UK, 2017, p2.

تم اختيار عينة دول هذه الدراسة استنادا لمعيار مدى توافر بيانات المتغيرات لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو لمعظم سنوات هذه الفترة، وهو ما نتج عنه تخفيض حجم العينة من 54 دولة إفريقية إلى 48 دولة إفريقية موزعة جغرافيا كآتي:

- 6 - دول تنتمي لمنطقة شمال افريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس)،
- 9 - دول تنتمي لمنطقة جنوب قارة افريقيا (أنغولا، بوتسوانا، لوزوتو، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، جنوب افريقيا، زامبيا، زيمبابوي)،
- 15 - دولة تنتمي لمنطقة غرب افريقيا (البنين، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو)،
- 10 - دول تنتمي لمنطقة شرق افريقيا (جزر القمر، اثيوبيا، اريتريا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، رواندا، السودان، تانزانيا، أوغندا)،
- 8 - دول تنتمي لمنطقة وسط افريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، وسط افريقيا، الكاميرون، بورندي، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو).

أما بالنسبة لفترة الدراسة فقد تم الاعتماد على الفترة (2003-2018) وذلك استنادا إلى مدى توافر كل أو معظم بيانات متغيرات الدراسة، وأيضا استنادا إلى أن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج الصادرة عن وزارة التجارة الصينية متوفرة فقط ابتداء من سنة 2003.

### المطلب الثاني: وصف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

تم اختيار المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة بالاعتماد على كل من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الدراسات السابقة التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بشكل عام، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وفي افريقيا بشكل خاص؛ لاسيما دراسة (Buckley P.J et al سنة 2007)، ودراسة (Andrew Grant Ross سنة 2015).

ففي هذا الإطار تم استخدام ثمانية متغيرات تفسيرية تعبر عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الافريقية، والتي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين؛ مجموعة تعبر عن المتغيرات الأساسية ومجموعة تعبر عن المتغيرات غير الأساسية. أما المتغيرات الأساسية فيمكن تجميعها حسب ما يشير إليه نموذج دانيينغ لسنة 1993 في ثلاثة فئات تعبر عن المحددات الاقتصادية البحتة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهي محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الموارد الأولية، ومحددات البحث عن الكفاءة، بالإضافة إلى متغير صوري يعبر عن دور الحكومة الصينية في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي

المباشر الصيني المتجه إلى افريقيا، في حين أن المتغيرات غير الأساسية فهي متغيرات أخرى في النموذج تعتبر غير أساسية وتصنف على أنها محددات ضابطة (Control variables).

من وجهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن محدودية الإحصاءات المتوفرة حول الدول الأفريقية أثرت سلبا في اختيار متغيرات الدراسة؛ فبعض المؤشرات غير متاحة تماما أو غير متاحة بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية، في حين أن مؤشرات أخرى تتضمن عدد معتبر من القيم المفقودة، حيث أدى ذلك إلى أنه كثيرا ما تم استبدال متغير يبدو أكثر ملائمة للدراسة بمتغير آخر أقل ملائمة منه. ورغم أن استبدال متغير بآخر يكون من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة إلا أنه يجب ادراك أن النتائج المتحصل عليها في الأخير لا تتوفر على تلك الدرجة العالية من المثالية.

وفي الآتي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لهذه الدراسة:

### أولا: المتغير التابع (Dependent variable)

يتم التعبير عن المتغير التابع في هذه الدراسة بحجم التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى الدول الأفريقية، ويتم التعبير عن المتغير التابع هنا بحجم التدفقات السنوية لأن معظم الدراسات القياسية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بما فيها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول المضيفة، تم التعبير فيها عن هذا المتغير بحجم التدفقات السنوية على غرار دراسة ( Buckley P.J et al سنة 2007)، ودراسة (Andrew Grant Ross سنة 2015).

### ثانيا: المتغيرات المستقلة الرئيسية (main independent variables)

**1- الناتج المحلي الإجمالي (lgdp):** من الناحية النظرية والتجريبية، توجد أسباب كثيرة للاعتقاد بأن الشركات تتخبط في الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف النفاذ أو الاستفادة من ميزة الأسواق الكبيرة. وهو نفس ما أشار إليه شاكربارتى Chakrabarti سنة 2001 من خلال مراجعته للعديد من الدراسات؛ أين توصل إلى أن حجم السوق هو محدد الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر قبولا، وأن وجود سوق كبير يعتبر ضرورة من أجل الاستخدام الفعال للموارد واستغلال وفورات الحجم<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للشركات الصينية فالعديد من الدراسات تشير إلى أنها تنفذ أيضا استثمار أجنبي مباشر في الخارج لأسباب تتعلق بالبحث عن السوق (Market seeking)، ومن بين الدراسات التي أثبتت ذلك نذكر دراسة ( Buckley P.J et al سنة 2007)، ودراسة (Kipeja Benedict Simon K سنة 2015)، ودراسة (Zachary Smith و Mumtaz.M.Z سنة 2018).

<sup>1</sup> Chakrabarti Avik. *The Determinants of Foreign Direct Investments: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions*, Kyklos: International Review for Social Sciences, Vol(54), Issue(01), 2001, p96.

ومن أجل قياس حجم السوق في الدول الأفريقية، ومنه دراسة محددات البحث عن السوق للاستثمار المباشر الصيني في الدول الأفريقية، فسيتم استخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف (lgdp) والذي يقيس حجم السوق المطلق للبلد المضيف؛ حيث كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف كلما دل ذلك على زيادة حجم السوق المطلق للبلد المضيف. وعليه واستنادا لما سبق فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباطا موجبا مع حجم السوق المطلق للبلد المضيف.

**2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg):** متغير آخر يتم استخدامه في هذه الدراسة لقياس حجم السوق في البلد المضيف، ومنه دراسة محددات البحث عن السوق بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، هو متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg) الذي يقيس معدل نمو السوق المضيف؛ أي يقيس فرص نمو السوق المضيف وما توفره من فرص تحقيق المزيد من العوائد. في هذا الإطار تشير النظريات الاقتصادية إلى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا مع نمو الطلب في السوق المضيف، كما أن الاقتصاديات ذات معدلات النمو السريعة توفر فرص أكبر لتحقيق الأرباح مقارنة بالاقتصاديات ذات معدلات النمو البطيئة أو المعدومة.<sup>1</sup> وباعتبار أن العديد من الدول الافريقية التي تتدرج ضمن عينة دول هذه الدراسة تعتبر من الأسواق الناشئة المهمة بسبب فرص النمو المعتبرة التي توفرها. فإنه من المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباطا موجبا مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف.

**3- وفرة الموارد الأولية (Ires):** تاريخيا ولفترة طويلة أُعتبر وفرة الموارد الأولية في البلد المضيف، أهم محدد جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا كان البلد المضيف الوفير بالموارد الأولية لا يملك رأس المال المطلوب لاستخراج الموارد، أولا يملك المهارات الفنية اللازمة لاستخراج الموارد أو بيعها في بقية أنحاء العالم.<sup>2</sup>

من وجهة أخرى فإن حياة الصين لموارد طبيعية قليلة نسبيا ونجاحها في تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة في السنوات الأخيرة، هي عوامل جعلت من الصين وبشكل متزايد في حاجة إلى التزود بالطاقة والموارد الأولية وتأمين مصادرها من الدول الأخرى من أجل ضمان استمرار النمو الاقتصادي الصيني.

<sup>1</sup> KIJPEJA Benedict Simon K, **Key Determinants of China's Outward FDI to Africa**, Journal of Economics and Sustainable Development, School of Economics, Capital University of Economics and Business, China, Vol(06), Issue(06), 2015, p224.

<sup>2</sup> UNCTAD, **World Investment Report: Trends and Determinants**, New York and Geneva, 1998, p106.

في هذا الإطار أشارت العديد من الدراسات على غرار دراسة (Shujie Yao et al سنة 2017)، إلى أن تفضيل الحكومة الصينية تنفيذ الاستثمارات في الدول الغنية بالموارد الأولية هو من أجل تأمين النفاذ إلى الموارد الأولية.

علاوة على ذلك، فقد أشارت دراسة (Smith Zachary و Mumtaz.M.Z سنة 2018) إلى أن حاجة الصين المتزايدة من الطاقة والموارد الأولية، جعلت من افريقيا جنبا إلى جنب مع دول آسيا وأوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريببي؛ مصدر مهم من أجل تأمين حاجة الصين للطاقة والموارد الأولية. وعليه فمن أجل قياس مدى وفرة الموارد الأولية في الدول الأفريقية، ومنه دراسة محدثات البحث عن الموارد الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، سيتم استخدام متغير وفرة الموارد الأولية في الدول الأفريقية (Ires) والذي يتم قياسه بالإيرادات الإجمالية للموارد الأولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ((Total natural resources rents as (%GDP)؛ حيث كلما زادت الإيرادات الإجمالية للموارد الأولية في البلد المضيف كلما دل ذلك على وفرة كبيرة في الموارد الأولية في ذلك البلد المضيف. وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباط موجب مع مدى وفرة الموارد الأولية في الدول الافريقية المضيفة.

**4- إنتاجية العمل (Ilabpro):** تجاهلت الدراسات السابقة المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص، دراسة محدثات البحث عن الكفاءة على أساس أن تكلفة اليد العاملة منخفضة أصلا في الصين؛ الأمر الذي يجعل المؤسسات الصينية غير محفزة بالبحث في الخارج عن مواقع منخفضة التكلفة من أجل الإنتاج.<sup>1</sup>

لكن في المقابل يبدو أن تغيرات حدثت في السنوات الأخيرة؛ فمنذ منتصف سنوات الألفين بدأت الأجور ترتفع داخل الصين نتيجة لرفض العمال الانتقال والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية بسبب الأجور المنخفضة والتدابير التمييزية ضدهم،<sup>2</sup> مما سبب نقص في العمالة في المدن وبالتالي ارتفاع تكاليفها.<sup>3</sup> لذلك فمن الممكن أن تكون الشركات الصينية قد قامت في السنوات الأخيرة بنقل عملياتها إلى افريقيا لدوافع متعلقة بخفض التكلفة، لكن التحقق من هذه المسألة يعوقها غياب الإحصاءات حول مستوى الأجور في الدول الافريقية سواء على مستوى إحصاءات المنظمة الدولية للعمل (ILO) أو قواعد البيانات الأخرى.

<sup>1</sup> Buckley Peter J et al, Op.Cit., p501.

<sup>2</sup> Meng, Xin, **The Labor Contract Law, Macro Conditions, Self-Selection, and Labor Market Outcomes for Migrants in China**, Asian Economic Policy Review, Vol(12), Issue(01), 2017, p45.

<sup>3</sup> Cui, Y., Meng, J., & Lu, C, **Recent developments in China's labor market: Labor shortage, rising wages and their implications**, Review of Development Economics, Wiley online library, Vol(34), Issue(01), 2018, p9.

من وجهة أخرى وعندما تتشابه تكاليف العمالة من بلد إلى آخر، فإنه يمكن لظروف سوق العمل أن تؤدي إلى أشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة وذلك ليس بالاعتماد على معدلات الأجور وإنما على جودة العمل،<sup>1</sup> وعليه سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على متغير بديل لدراسة محددات البحث عن الكفاءة هو متغير إنتاجية العمل (Ilabpro) الذي يعبر عن جودة العمل والذي يتم قياسه بالنواتج المحلي الإجمالي لكل فرد مستخدم (GDP per person employed)، حيث أن مستويات مرتفعة من إنتاجية العمل على المستوى الدولي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج.

وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباطا موجبا مع مستويات إنتاجية العمل في البلد المضيف.

**5- دور الحكومة الصينية (sr):** أشارت العديد من الدراسات إلى أن حكومات البلدان النامية تمارس دور كبير في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية. ففي هذا الإطار أشار تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006 أن بعض حكومات الدول النامية تدعم وتوجه الاستثمار المباشر الصادر من هذه الدول عن طريق مجموعة من السياسات والتدابير على غرار تحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، وإطلاق مبادرات سياسية داعمة، وإنشاء الهيئات والوكالات الداعمة، إضافة إلى العديد من اللوائح والتدابير.<sup>1</sup>

من وجهة أخرى فقد اتضح من خلال الفصل الثالث من هذه الأطروحة أن الحكومة الصينية تمارس دور كبير في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على التوجه إلى الخارج، وذلك من خلال مجموعة من الهيئات والوكالات الداعمة، وأيضا مختلف السياسات والتدابير الداعمة سواء كانت سياسات عامة أو لوائح وتنظيمات، وبذلك فالصين لا تختلف في دعمها للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر عن غيرها من حكومات الدول النامية الأخرى. وهو نفس ما أشارت إليه العديد من الدراسات على غرار دراسة (Ziyi Wei سنة 2010)؛ والتي أشارت إلى أن دور الحكومة الصينية يعتبر محدد مهم من بين المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.<sup>2</sup>

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة التي قامت بقياس دور الحكومة الصينية بصفته محدد مهم مفسر للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، فنجد في هذا الإطار دراسة (Buckely P J et al سنة 2007) التي

<sup>1</sup> De Mello L R, **Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey**, The Journal of Development Studies, Taylor & Francis Journals, Vol(34), Issue(01), 1997,pp1-34.

<sup>1</sup> UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, Op.Cit., pp209-215.

<sup>2</sup> ZiYi Wei, Op.Cit., pp89-94.

استخدمت متغير صوري (Dummy variable) يقيس تأثير تحرير سياسة الاستثمار المباشر الصيني سنة 1992 من قبل الحكومة الصينية في زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الصيني إلى الخارج.

لكن وبما أن موضوع الدراسة الحالية يهتم بدراسة المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، ونظرا إلى أن محدودية البيانات المتوفرة (2003-2018) تحول دون استخدام متغيرات أخرى أكثر مناسبة للتعبير عن دور الحكومة الصينية على غرار متغير إطلاق سياسة الذهاب إلى العالمية سنة 2001 أو متغير إطلاق الشراكة الاستراتيجية الصينية-الأفريقية من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي فوكاڭ سنة 2000.

فسيتم قياس دور الحكومة الصينية في هذه الدراسة باستخدام متغير صوري (sr) يعبر عن آخر مبادرة أطلقتها الحكومة الصينية في سبيل تشجيع الاستثمار المباشر الصيني في الخارج، وهي مبادرة الحزام والطريق التي أطلقت سنة 2013، والتي هدفت الحكومة الصينية من خلالها إلى تشجيع الاستثمار المباشر الصيني في قطاع المنشآت القاعدية في الخارج، وهي المبادرة التي تعتبر الدول الأفريقية معنية بها خاصة في جزئها المتعلق بـ "الطريق البحري لطريق الحرير في القرن الواحد والعشرون".  
وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباط موجب مع دور الحكومة الصينية.

### ثالثا: المتغيرات الضابطة (control variables)

**1- الاستقرار السياسي (Ipols):** يمكن لحافز الاستثمار أن يتأثر سلبا بوجود الخطر السياسي في البلد المضيف، فبالنظر إلى أن الدول الأفريقية تعتبر تقليديا ذات درجة خطورة سياسية عالية، فهذا يفسر لماذا الدول الأفريقية تستقبل حصة صغيرة من رأس المال من الدول الغربية.

ففي هذا الإطار تشير نظرية التدويل إلى أن الدول ذات درجة الخطورة السياسية العالية، تميل فيها الشركات الموجهة نحو السوق إلى تنفيذ أنماط الخدمات ذات الأذرع الطويلة (التصدير والترخيص)، عوضا عن إقامة فروع إنتاجية محلية مملوكة بشكل مباشر، في حين أن الشركات الموجهة نحو الموارد تكون غير مشجعة على تحمل تكاليف باهظة في شكل مشاريع استثمار أجنبي مباشر؛ أي أنه يمكن القول أن الأخطار السياسية المرتفعة تسبب بشكل عام تدفقات منخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

ومن أجل قياس درجة الخطر السياسي في البلد المضيف سيتم استخدام مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب في الدولة المضيفة (Ipols) والصادر عن البنك الدولي، أين يشير الترتيب المئوي

<sup>1</sup> KIFEJA Benedict Simon K, Op.Cit., p225.

الذي يوفره المؤشر إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر؛ حيث يدل 0 على أدنى مرتبة و100 على أعلى مرتبة، وأن أعلى مرتبة تشير إلى استقرار سياسي كبير في البلد المضيف.<sup>1</sup> وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباط موجب مع درجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف.

**2- عدد الاشتراكات في الهاتف النقال (Imobsub):** تعتبر المنشآت القاعدية المتطورة للبلد المضيف محدد مهم من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب أن المنشآت القاعدية المتطورة تزيد من إنتاجية الاستثمار، مع العلم أن المنشآت القاعدية تشمل على جوانب عدة من بينها المنشآت القاعدية للنقل، وإمدادات الطاقة، والاتصالات.

وبالنظر للأهمية التي تمثلها المنشآت القاعدية بالنسبة لإنتاجية الاستثمار، فإن البلدان ذات المنشآت القاعدية الضعيفة، بإمكانها أن تعوق جذب الاستثمار. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المنشآت القاعدية في افريقيا هي منشآت ضعيفة جدا مقارنة بالمعايير الدولية، فإنه المتوقع أن تعوق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا، بما فيه الاستثمار المباشر الصيني.<sup>2</sup>

ومن أجل قياس جودة المنشآت القاعدية في البلدان الافريقية، سيتم استخدام متغير (Imobsub) والذي يعبر عن عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 نسمة والصادر عن البنك الدولي؛ حيث كلما زاد عدد المشتركين زادت جودة المنشآت القاعدية.

وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباط موجب مع متغير عدد المشتركين في الهاتف النقال.

**3- معدل التضخم (linf):** يمكن لعدم الاستقرار الاقتصادي في البلد المضيف أن يشكل عائقا رئيسيا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فمعدلات التضخم المنخفضة يُنظر لها على أنها مؤشر على الاستقرار الاقتصادي الداخلي في البلد المضيف، في حين أن معدلات التضخم المرتفعة تشير إلى عدم قدرة الحكومة على موازنة ميزانيتها وإلى فشل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية المناسبة.

فمعدلات التضخم غير المستقرة وغير المتوقعة في البلد المضيف، تُثبط الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق، من خلال خلق حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بتحديد الأسعار وتوقعات الأرباح. كما

<sup>1</sup> World bank, **Political Stability And Absence Of Violence/Terrorism: Percentile Rank**, 23/03/2021, <https://datacatalog.worldbank.org/political-stability-and-absence-violenceterrorism-percentile-rank>

<sup>2</sup> Andrew Grant Ross, **An empirical analysis of Chinese outward foreign direct investment in Africa**, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Emerald, Vol(08), Issue(01), pp9,11.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

أن معدلات التضخم المرتفعة قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة الأرباح الحقيقية بالعملة المحلية بالنسبة للشركات المستثمرة.<sup>1</sup>

ومن أجل قياس درجة الاستقرار الاقتصادي في البلد المضيف سيتم استخدام متغير معدل التضخم في البلد المضيف (linf)، والذي يتم قياسه بواسطة مكمش الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية سنوية) (% (GDP deflator)؛ حيث أنه كلما انخفض معدل التضخم في بلد ما أدى ذلك إلى زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، ومنه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تلك الدولة.

وعليه فمن المتوقع أن ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ارتباطاً سالباً مع معدل التضخم في الدول المضيفة.

هذا وسيتم تلخيص مختلف المتغيرات التي تم التطرق لها سابقاً والتي تدخل في بناء النموذج القياسي لهذه الدراسة في الجدول رقم (4-5) الآتي:

الجدول رقم (4-5): مختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لهذه الدراسة

المتغير	وصف المتغير	أساسي أم ضابط	الإشارة المتوقعة	التبرير النظري	مصدر البيانات
lfdi	حجم التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني				وزارة التجارة الصينية
lgdp	الناتج المحلي الإجمالي	أساسي	+	محددات البحث عن السوق	البنك الدولي
lgdpg	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	أساسي	+	محددات البحث عن السوق	البنك الدولي
lres	وفرة الموارد الأولية	أساسي	+	محددات البحث عن الموارد	البنك الدولي
llabpro	إنتاجية العمل لكل فرد مستخدم	أساسي	+	محددات البحث عن الكفاءة	البنك الدولي
sr	دور الحكومة الصينية	أساسي	+	دور الحكومة الصينية	إعداد الطالب
lpols	درجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف	ضابط	+	تكاليف الصفقة	البنك الدولي
lmobsub	عدد المشتركين في الهاتف النقال	ضابط	+	المنشآت القاعدية	البنك الدولي
linf	معدل التضخم في البلد المضيف	ضابط	-	الاستقرار الاقتصادي	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مضمون هذا المطالب.

ملاحظة: كل القيم النقدية مثبتة بأسعار (2010) بالدولار الأمريكي.

### المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج

<sup>1</sup> Audria Philes Cosmas, Xi ai hua, **determinants of chinese outward foreign direct investments in Africa; SADC and NON-SADC countries**, Journal of Management and Science, India, Vol(05), Issue(01), 2015, p50.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

من أجل تقدير هذا النموذج سيتم في الأول تنفيذ مجموعة من الاختبارات الإحصائية على متغيرات النموذج، ثم اختبار مشكلة الارتباط المتعدد، ثم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، فاختبار عدم تباث التباين، ثم في الأخير تقدير النموذج باستخدام بيانات بانل.

### أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في البداية لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة وذلك لعينة مكونة من 48 دولة افريقية، وهذا وفق ما يوضحه الجدول رقم (4-6) الآتي:

الجدول رقم(4-6): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
fdi	660	5.37e+07	2.29e+08	-6.87e+08	5.26e+09
gdp	761	4.12e+10	8.15e+10	6.72e+08	4.69e+11
gdpg	761	4.560414	7.006621	-62.07592	123.1396
res	759	14.36068	13.03953	0.0011335	68.77825
labpro	768	15570.67	20369.42	1440.367	116512.1
sr	768	0.3125	0.4638145	0	1
pols	768	32.02095	21.8145	0.4761905	93.75
mobsb	758	54.56272	41.87287	0.0711148	175.8727
inf	761	7.719314	11.159	-29.69107	100.6265

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أن الوسط الحسابي للمتغير التابع (fdi) والذي يُمثل تدفقات الاستثمار المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية بلغ حوالي 53.7 مليون دولار أمريكي، والانحراف المعياري بلغ حوالي 229 مليون دولار أمريكي؛ أين بلغت أعلى قيمة 5.26 مليار دولار أمريكي وسجلت في جنوب افريقيا سنة 2008، في حين بلغت أدنى قيمة -687 مليون دولار أمريكي وسجلت أيضا في جنوب افريقيا سنة 2012.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فقد بلغ الوسط الحسابي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (gdp) حوالي 41.2 مليار دولار أمريكي، أما الانحراف المعياري فحوالي 81.5 مليار دولار، أما أعلى قيمة فبلغت 469 مليار دولار أمريكي وسجلت في نيجيريا سنة 2018، وأدنى قيمة بلغت 672 مليون دولار وسجلت في غينيا بيساو سنة 2003.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (gdp)، فقد بلغ وسطه الحسابي حوالي 4.56%، وانحرافه المعياري 7%، أين قدر أدنى معدل بـ 62.07% وسجل في ليبيا سنة 2011 وأعلى معدل 123.13% وسجل في نفس البلد ليبيا سنة 2012.

أما متغير وفرة الموارد الأولية (res) فبلغ وسطه الحسابي 14.36%، وانحرافه المعياري 13.03%، أما أدنى قيمة فبلغت 0.001% وسجلت في موريشيوس سنة 2015، وأعلى قيمة بلغت 68.77% وسجلت في ليبيا سنة 2006.

في حين أن متغير إنتاجية العمل (labpro) فبلغ وسطه الحسابي 15570.67 دولار أمريكي، وانحرافه المعياري 20369.42 دولار أمريكي، أين بلغت أدنى قيمة 1440.367 دولار أمريكي وسجلت في اثيوبيا سنة 2003، أما أعلى قيمة فبلغت 116512.1 دولار أمريكي وسجلت في غينيا الاستوائية سنة 2008.

وبالنسبة لمتغير دور الحكومة الصينية (sr) فقد بلغ وسطه الحسابي 0.3125، وانحرافه المعياري 0.4638145، وباعتبار أن هذا المتغير عبارة عن متغير صوري يعبر عن دور الحكومة الصينية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني ويجسد مبادرة الحزام والطريق التي أطلقت سنة 2013، فإن أدنى قيمة وهي الصفر سجلت في كل الدول الأفريقية من سنة 2003 حتى سنة 2013، أما أعلى قيمة وهي الواحد فسجلت في كل الدول الأفريقية من سنة 2014 حتى سنة 2018.

أما متغير الاستقرار السياسي (pols) فبلغ وسطه الحسابي 32.02095، وانحرافه المعياري 21.8145، أما أدنى قيمة فبلغت 0.4761905 وسجلت في افريقيا الوسطى سنة 2014، وأعلى قيمة بلغت 93.75 وسجلت في ناميبيا سنة 2008.

أما متغير عدد الاشتراكات في الهاتف النقال (mobsub)، فقد بلغ وسطه الحسابي 54.56272 مشترك وانحرافه المعياري 41.87287، أما أدنى قيمة فبلغت 0.0711148 مشترك لكل 100 نسمة وسجلت في اثيوبيا سنة 2003، وأعلى قيمة بلغت 175.8727 سجلت في ليبيا سنة 2010.

في حين أن متغير معدل التضخم (inf) بلغ وسطه الحسابي 7.719314%، وانحرافه المعياري 11.159%، أين بلغت أدنى قيمة 29.69107% وسجلت في جمهورية الكونغو سنة 2015، أما أعلى قيمة فبلغت 100.6265% وسجلت في غينيا سنة 2006.

### ثانيا: اختبار مشكلة الارتباط المتعدد

من بين المشاكل التي تواجه التقدير الإحصائي لمعاملات الانحدار توجد مشكلة الارتباط المتعدد؛ والتي تعني أن لا يكون في نموذج الانحدار المتعدد ارتباطا خطيا تاما(أو قويا) بين اثنين أو أكثر من

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

المتغيرات المستقلة في النموذج المراد تقديره، لأن وجود الارتباط المتعدد سيترتب عليه العديد من المشكلات عند تحليل الانحدار من حيث تقدير معاملات النموذج وكذلك الأخطاء المعيارية لهذه المعالم. ومن أجل الكشف عن مشكلة الارتباط المتعدد سيتم الاعتماد على اختبار عامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين (Tolerance) ويعني (1/VIF)، كما يوضحه الجدول رقم(4-7) الآتي:

الجدول رقم(4-7): نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد

1/VIF	VIF	المتغيرات
0.547925	1.83	lgdp
0.893270	1.12	lgdpg
0.854945	1.17	lres
0.485127	2.06	llabpro
0.736775	1.36	sr
0.707504	1.41	lpols
0.587749	1.70	lmobsub
0.921425	1.09	linf
-	1.47	Mean VIF

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيم عامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10 بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة، وهذا مؤشر جيد على عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد، حيث سجلت أعلى قيمة (2.06) بالنسبة لمتغير إنتاجية العمل (llabpro) وأقل قيمة (1.09) بالنسبة لمتغير التضخم (linf). وفي نفس الوقت بلغ الوسط الحسابي لعامل تضخم التباين (mean VIF) ما قيمته 1.47 وهو أقل من 10؛ مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

كما يبين الجدول أعلاه أيضا أن قيم معامل التباين (Tolerance) والتي يرمز لها بـ (1/VIF) تحقق شرط أقل من أو يساوي واحد بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة، مما يعتبر مؤشر كذلك على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بالوقوف على مدى قوة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية؛ وهي العلاقة التي يتم قياسها بمعامل الارتباط لبيرسون، والتي يجب أن تكون معدومة أو منخفضة على الأقل؛ أي معامل بيرسون منخفض. كما يعتبر اختبار فحص مصفوفة الارتباط بمثابة اختبار آخر للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة. ويعرض الجدول رقم(4-8) الآتي مخرجات مصفوفة الارتباط.

الجدول رقم(4-8): مخرجات مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

linf	lmobsub	lpols	sr	llabpro	lres	lgdpg	lgdp	
							1.0000	<b>lgdp</b>
						1.0000	0.0977	<b>lgdpg</b>
					1.0000	-0.0031	0.1039	<b>lres</b>
				1.0000	-0.1582	-0.0978	0.5314	<b>llabpro</b>
			1.0000	0.0482	-0.0606	-0.1313	0.0999	<b>sr</b>
		1.0000	-0.0495	0.2541	-0.3411	0.0747	-0.1824	<b>lpols</b>
	1.0000	0.1733	0.4452	0.4627	-0.1384	-0.0447	0.3141	<b>lmobsub</b>
1.0000	-0.1441	-0.1006	-0.1587	-0.0685	0.1253	0.1470	0.0959	<b>linf</b>

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الارتباط ل بيرسون بين كل المتغيرات التفسيرية جاءت منخفضة؛ حيث أن أكبر قيمة قد قدرت بحوالي 53% بين (lgdp) و (llabpro). وبشكل عام جاءت نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية كالآتي:

- يرتبط متغير الناتج المحلي الإجمالي (lgdp) ارتباط سلبي ضعيف مع متغير الاستقرار السياسي (lpols)، في حين يرتبط ارتباط ايجابي ضعيف مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في: نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg)، ووفرة الموارد الأولية (lres)، وإنتاجية العمل (llabpro)، وسياسة الحكومة الصينية (SR)، والاستقرار السياسي (lpols)، والمنشآت القاعدية (lmobsub)، والتضخم (linf).

- يرتبط متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg) ارتباط ايجابي ضعيف مع (lpols)، و (linf)، و (lgdp)، وارتباط سلبي ضعيف مع بقية المتغيرات الأخرى.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

- يرتبط متغير وفرة الموارد الأولية (Ires) ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع (linf)، و (lgdp)، وارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع بقية المتغيرات الأخرى.
- يرتبط متغير إنتاجية العمل (llabpro) ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع متغيرات (lgdp)، و (SR)، و (lpols)، و (lmobsb)، في حين يرتبط ارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع (linf)، و (Ires)، و (lgdpg).
- يرتبط متغير سياسة الحكومة الصينية (sr) ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع (llabpro) و (lmobsb)، و (lgdp)، وارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع بقية المتغيرات الأخرى.
- يرتبط متغير الاستقرار السياسي (lpols) ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع متغيرات (lgdpg)، و (llabpro)، و (lmobsb)، في حين يرتبط ارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع بقية المتغيرات الأخرى.
- يرتبط متغير المنشآت القاعدية (lmobsb) ارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع (lgdpg)، و (Ires)، و (linf)، وارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى.
- يرتبط متغير التضخم (linf) ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً مع متغيرات (lgdp)، و (lgdpg)، و (Ires)، وارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع بقية المتغيرات الأخرى.

### رابعاً: اختبار عدم ثبات التباين لبروش وباغان Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity

من بين المشاكل التي يمكن مواجهتها عند تقدير الانحدار، توجد مشكلة عدم ثبات تباين (عدم تجانس) الأخطاء العشوائية، وفي هذه الحالة تكون الأخطاء حول خط الانحدار ليس لها نفس التباين، مما يؤدي إلى تقديرات لا تتمتع بالكفاءة.

ومن أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين سيتم الاعتماد على اختبار بروش وباغان (Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity). وبتطبيق هذا الاختبار على بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4-9) الآتي:

### الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لبروش وباغان

اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Breusch-Pagan/ test for heteroskedasticity	
93.13	Chi2 statistics
0.0000	Pro> Chi

المصدر: من اعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج STATA15.1.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

من الجدول أعلاه يتضح أن نتائج الاختبار تشير إلى وجود مشكلة عدم ثبات (عدم تجانس) الأخطاء العشوائية في بيانات هذه الدراسة، حيث أن قيمة كاي مربع (Chi2) المحسوبة قد بلغت 93.13 وهي أكبر من قيمة كاي مربع الجدولية عند درجة حرية (p-1) ومستوى معنوية 5% والتي بلغت 14.07، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص بعدم ثبات تباينات الأخطاء. أو مباشرة من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة الاحتمال (Propability) تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم ثبات التباين.

وللوصول إلى نتائج جيدة لابد من إزالة هذا الإشكال، وهذا ما سيتم لاحقاً باستخدام Robust Standard Errors بعدما يتم تقدير النموذج المختار، لأن عدم استخدام Robust Standard Errors في هذه المرحلة لا يغير من قيمة المعاملات ولا من قيمة  $R^2$  وبالتالي لا يؤثر على اختبار المفاضلة بين النماذج.

### خامساً: التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل وتحليل نتائجها

لتحقيق هدف تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تحديد وتفسير طبيعة المحددات التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية، سيتم استخدام منهج بيانات بانل من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية.

علماً أن هذه الدراسة تهتم فقط بالبحث في طبيعة إشارة معاملات المتغيرات؛ أي البحث عن أسباب تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، وليس البحث عن مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية.

**1- نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل:** يُظهر الجدول رقم (4-10) الآتي نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل الثلاثة:

### الجدول رقم (4-10): نتائج التقدير القياسي لبيانات الدراسة وفق نماذج بانل

المتغير التابع: يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI)				
عدد المشاهدات: 763		T=16	N=48	الفترة (2003-2018)
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	المتغيرات التفسيرية	
1.714858 (0.49)	-11.55676 (-0.30)	1.803778 (0.71)	constant	
0.622	0.762	0.481		
0.867099 (2.11)	-0.2892201 (-0.05)	0.8681682 (2.86)	lgdp	

الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

0.035 **	0.959	0.004 ***	
0.5964533 (1.81) 0.070 *	0.4266095 (1.23) 0.219	0.6422936 (1.95) 0.051 *	<b>lgdpg</b>
-0.4664381 (-1.41) 0.158	0.0832737 (0.09) 0.929	-0.5008015 (-2.05) 0.041 **	<b>lres</b>
-1.254223 (-2.16) 0.031 **	5.365074 (0.87) 0.386	-1.339346 (-3.06) 0.002 ***	<b>llabpro</b>
-0.6203553 (-1.72) 0.086 *	-0.6513795 (-1.35) 0.176	-0.6172812 (-1.69) 0.091 *	<b>sr</b>
0.4585294 (0.91) 0.364	-0.1031377 (-0.14) 0.892	0.5372642 (1.29) 0.197	<b>lpols</b>
-0.2546008 (-0.73) 0.468	-0.5673398 (-0.93) 0.353	-0.2061044 (-0.60) 0.547	<b>lmobsub</b>
0.3345987 (1.29) 0.198	0.1890498 (0.66) 0.507	0.4251861 (1.71) 0.088*	<b>linf</b>
0.0460	0.0192	0.0463	<b>R-squared</b>
-	1.73	4.57	<b>F-statistic</b>
-	0.0874	0.0000	<b>Prob(f-statistic)</b>
23.57	-	-	<b>Wald chi2</b>
0.0027	-	-	<b>Prob(Chi2)</b>

بالنسبة لنموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تمثل القيم بين قوسين القيم الإحصائية لـ (t statistic)، أما نموذج التأثيرات العشوائية فالقيم بين قوسين تمثل القيم الإحصائية لـ (z statistic).

\*\*\*، \*\*، \* تعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 1% أو 5% أو 10% على الترتيب.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

2- اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل: لاختيار النموذج المناسب للدراسة نقوم أولاً بتنفيذ اختبار مضاعف لاغرونج للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي، ثم تنفيذ اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك كالآتي:

أ- اختبار مضاعف لاغرونج (Lagrange Multiplier (LM test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي: يساعد اختبار مضاعف لاغرونج على الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ويتم الحكم على نتيجة هذا الاختبار من خلال: إما قيمة LM، حيث إذا كانت قيمة LM المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لـ كاي مربع، يتم رفض الفرضية الصفرية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$ ؛ أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة؛ أي أن النموذج الشامل (الانحدار التجميعي) هو الأفضل.

أو من خلال مباشرة القيمة الاحتمالية للاختبار (P.value) فإذا كانت القيمة أكبر من 5% يكون نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 5% فيكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، والجدول رقم (4-11) الآتي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار مضاعف لاغرونج

lfdi[countrynum,t]=xb+u[countrynum]+e[countrynum,t]		
Sd=sqrt(var)	var	
4.084205	16.68073	lfdi
13.00		Chi2
0.0002		Prob(Chi2)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM تساوي (0.0002) وهي أقل من 5%؛ مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة.

ب- اختبار هوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM): بعدما تم التوصل في الخطوة السابقة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي، الآن يتم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة ما بين نموذج التأثيرات

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، ومن أجل تحقيق ذلك يتم تطبيق اختبار هوسمان للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ويتم الحكم على نتيجة هذا الاختبار من خلال: إما إحصائية  $m$  حيث إذا كانت إحصائية  $m$  المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، فيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة؛ أي قبول نموذج التأثيرات العشوائية كنموذج مفضل، والعكس صحيح.

أو يتم الحكم على نتيجة الاختبار مباشرة من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار ( $P.value$ )، فإذا كانت القيمة أكبر من 5% يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 5% فيكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب. والنتائج جاءت موضحة في الجدول رقم (4-12) الآتي:

### الجدول رقم(4-12): نتائج اختبار هوسمان

نتائج اختبار هوسمان (Hausman Test)	
5.78	Chi2 statistics
0.6717	Prob(Chi2)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان تساوي 67.17% وهي أكبر من 5%؛ مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة.

### 3- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكلة عدم ثبات التباين بـ Robust Standard Errors:

أ- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الأساسي لكل الدول الافريقية: أظهرت نتائج اختبار بروش وباغان المبينة في الجدول رقم (4-9)، أن بيانات الدراسة تعاني من مشكل عدم تجانس التباين، مما يعني أن نتائج الدراسة ستكون غير دقيقة. ولهذا سيتم معالجة هذا الإشكال من خلال Robust Standard Errors والذي يعمل على جعل النموذج يعطي تقديرات تحتوي على أصغر الأخطاء القياسية الممكنة، وقد جاءت النتائج بعد المعالجة مبينة في الجدول رقم(4-13) الآتي:

الجدول رقم(4-13): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية الأساسي لكل الدول الأفريقية

Robust			Variable
p.value	z.statistic	coefficient	
0.532	0.63	1.714858	constant
0.012 **	2.5	0.867099	lgdp
0.247	1.16	0.5964533	lgdpg
0.186	-1.32	-0.4664381	lres
0.093 *	-1.68	-1.254223	llabpro
0.140	-1.48	-0.6203553	sr
0.376	0.89	0.4585294	lpols
0.314	-1.01	-0.2546008	lmobsb
0.243	1.17	0.3345987	linf
% 4.60			R-squared
prob		value	Wald chi2
0.0002		29.74	

\*\*\*, \*\*, \*: تعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 1% أو 5% أو 10% على الترتيب.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

يشير الجدول أعلاه إلى نتائج التقدير القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا وفق نموذج التأثيرات العشوائية الأساسي لكل الدول الأفريقية بعد معالجة مشكلة عدم ثبات التباين. فباعتبار أن هذه الدراسة تهتم فقط بالبحث في طبيعة إشارة معاملات المتغيرات؛ أي البحث عن أسباب تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، وليس البحث عن مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول الأفريقية، فإنه يمكن تجاهل قيمة معامل التحديد  $R^2$  في هذا النموذج والتي قدرت فقط بـ 4.60% (أقل من 60%)، خاصة وأن النموذج ككل لديه معنوية إحصائية بسبب أن القيمة الاحتمالية لتوزيع Wald قد بلغت 0.2% وهي أقل من 5%، وعليه سيتم مناقشة وتحليل نتائج المتغيرات المُحصَل عليها في الآتي:

#### • مناقشة وتحليل نتائج المتغيرات الأساسية:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف (lgdp) والذي يعبر عن محددات البحث عن السوق في هذا النموذج ويقاس حجم السوق المطلق في البلد المضيف، جاءت إشارته موجبة بشكل يتوافق مع فروض النموذج (مع الإشارة المتوقعة)، كما أكد اختبار Z على المعنوية الإحصائية لهذا المتغير أين قدرت قيمة (P-value) بـ 1.2% وهي أقل من 5%.

من وجهة أخرى تؤكد الإشارة الموجبة لهذا المتغير على العلاقة الطردية والإيجابية بين حجم السوق المطلق للبلد المضيف والاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد، إذ أن ارتفاع الناتج المحلي للبلد المضيف بـ 1% يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى البلد المضيف بـ 0.867%، وهو الأمر الذي يُفسر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن السوق، وذلك من أجل تحقيق هدف النفاذ والاستفادة من ميزة الأسواق الكبيرة للدول المضيفة بغية تصريف المنتجات الصينية وتحقيق وفورات الحجم، وهي نتيجة تتطابق مع النتائج التي توصل إليها (Buckley P J. et al سنة 2007).

- متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg) والذي يعبر أيضا عن محددات البحث عن السوق في هذا النموذج ويقاس فرص نمو سوق البلد المضيف، أظهرت النتائج أن إشارة هذا المتغير كانت موجبة مثل ما يفترضه النموذج لكن دون معنوية إحصائية، ما يعني أنه لا يوجد أثر لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى افريقيا.

وهذه النتيجة تتطابق مع النتيجة التي توصل إليها (Buckley P J et al سنة 2007)، و (Andrew Grant Ross سنة 2015) حول الإشارة الموجبة وعدم وجود معنوية إحصائية لهذا المتغير في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، لكن في المقابل لا تتطابق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (KIPeJA Benedict Simon K سنة 2015) والتي تنص أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذو معنوية إحصائية ودو إشارة موجبة عند تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا.

إن عدم معنوية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره أنه ورغم أن العديد من الدول الأفريقية تعتبر أسواق ناشئة إذا نُظِرَ لها من زاوية حجم السوق المطلق، إلا أنه في المقابل فإن معظمها عبارة عن أسواق محدودة إذا ما تم مقارنتها على المستوى الدولي؛ ذلك أن معظم الدول الأفريقية تعاني من التخلف والفقر وهو ما يجعل فرص نمو السوق محدودة في هذه الدول، الأمر الذي نتج عنه عدم وجود أثر لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى افريقيا.

- متغير وفرة الموارد الأولية (Ires) والذي يعبر عن محددات البحث عن الموارد في هذا النموذج، كانت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية، وهو ما لا يتوافق مع فروض النموذج، فالإشارة السالبة هنا تشير إلى العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الأولية في البلدان الأفريقية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إليها.

كما أن الإشارة السالبة وعدم معنوية متغير وفرة الموارد الأولية يمكن تفسيره بعدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات البحث عن الموارد الأولية؛ ذلك أن الدول التي تتوفر على كميات كبيرة من الموارد الأولية لا تعني بالضرورة أنها تجذب حجم أكبر من الاستثمار الأجنبي

المباشر الصيني، وهذه النتيجة تتطابق في الحقيقة مع النتائج التي توصل إليها كل من (Shan Shan et al) سنة 2018) في حين تتعارض مع نتيجة (Andrew Grant Ross سنة 2015) الذي توصل إلى أن هذا المتغير ذو معنوية إحصائية وإشارة موجبة.

- متغير إنتاجية العمل (Ilabpro) والذي يعبر عن محددات البحث عن الكفاءة في هذا النموذج ويقاس إنتاجية العمل في البلد المضيف، كانت إشارته سالبة ودو معنوية إحصائية أين قدرت قيمة (P-value) لاختبار Z بـ 9.3% وهي أقل من 10%، لكن الإشارة السالبة جاءت عكس فروض النموذج. إن الإشارة السالبة لمتغير إنتاجية العمل والذي يقاس جودة سوق العمل ومنه إنتاجية الاستثمار في البلد المضيف، جاءت عكس فروض النموذج؛ وهو ما يُفسر بعدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات البحث عن الكفاءة؛ أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لا يجذب إلى الدول الأفريقية التي تتميز بإنتاجية عمل مرتفعة، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Andrew Grant Ross سنة 2015).

- متغير دور الحكومة الصينية (sr) والذي يقاس دور الحكومة الصينية في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، جاءت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية، وذلك عكس فروض النموذج، مما يعني أنه لا يوجد أثر لدور الحكومة الصينية في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى افريقيا. وقد جاءت هذه النتيجة عكس النتيجة التي توصل إليها (Buckely P J et al سنة 2007) حول التأثير الإيجابي لتحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني سنة 1992 في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج بشكل عام، من وجهة أخرى وبسبب غياب دراسات سابقة حول التأثير الخاص لمبادرة الحزام والطريق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وفي افريقيا، فسيتم تفسير غياب تأثير دور الحكومة في هذه الدراسة كالآتي:

يمكن إرجاع عدم وجود أثر لدور الحكومة الصينية في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا إلى طبيعة المتغير المستخدم لقياس دور الحكومة الصينية وهو متغير مبادرة الحزام والطريق، على اعتبار أن هذه المبادرة تمثل فقط جزء من مختلف السياسات والتدابير واللوائح والتنظيمات التي تقوم بها الحكومة الصينية في سبيل تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على التوجه إلى الخارج، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الدول الأفريقية، وبالتالي فمن المرجح أن استخدام مبادرة الحزام والطريق للتعبير عن دور الحكومة الصينية قد أدى إلى الحصول على نتائج لا تتمتع بتلك الدرجة العالية من الدقة.

من وجهة أخرى فإن مبادرة الحزام والطريق تعتبر مبادرة جديدة نسبياً أين تم إطلاقها فقط سنة 2013، وهذا ما يجعل العديد من المشاريع التي تم إطلاقها في إطار هذه المبادرة لم يكتمل إنجازها بعد،

والبعض منها لم يتم الانطلاق في إنجازها أصلا، وحتى لو تم الانتهاء من إنجاز العديد من المشاريع في إطار هذه المبادرة، فإن الفترة الزمنية المدروسة قد تكون أقصر من أن تسمح بظهور تأثيرات دقيقة لهذه المبادرة، وبالتالي توجد إمكانية أن يتضح تأثير هذه المبادرة أكثر مع مرور الوقت.

### • مناقشة وتحليل نتائج المتغيرات الضابطة:

- متغير الاستقرار السياسي (Ipols) والذي يقيس درجة الخطر السياسي في البلد المضيف، جاءت إشارته موجبة مثل ما يفترضه النموذج لكن دون معنوية إحصائية، مما يعني عدم وجود أثر لدرجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى افريقيا.

إن الإشارة الموجبة لمتغير درجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف، يمكن تفسيرها بأن مستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة تسبب تدهور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى افريقيا والعكس صحيح، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني أصبح يشبه في سلوكه الاستثمار الأجنبي المباشر التابع للدول المتقدمة من خلال استهدافه الدول التي تتمتع بدرجة استقرار سياسي عالٍ، لكن وبالنظر إلى أن معامل متغير الاستقرار السياسي جاء دون معنوية إحصائية، فإنه لا يمكن الإقرار ما إذا كان هذا هو الحال بالفعل.

إن هذه النتيجة لا تتوافق ونتيجة دراستي ( Mourao P R سنة 2017) و(Shan Shan et al سنة 2018)، الذين توصلوا إلى أن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى افريقيا؛ أي أن البلدان الأفريقية التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

- متغير عدد الاشتراكات في الهاتف النقال (Imobsub) والذي يقيس جودة المنشآت القاعدية في البلد المضيف، كانت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية وهو ما لا يتفق مع فروض النموذج، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد أثر لجودة المنشآت القاعدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى البلدان الأفريقية. إن الإشارة السالبة لمتغير المنشآت القاعدية يمكن تفسيرها بالعلاقة العكسية التي تربط المنشآت القاعدية في افريقيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، ما يعني أن ضعف المنشآت القاعدية في افريقيا وتخلفها يعتبر حافز مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى البلدان الأفريقية، من أجل الاستثمار في إنجاز وتجديد المنشآت القاعدية الأفريقية، وهو الأمر الذي لا يشكل مفاجئة على اعتبار أن جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا هو في قطاع المنشآت القاعدية، لكن وبالنظر إلى أن معامل متغير المنشآت القاعدية كان دون معنوية إحصائية، فإنه لا يمكن الجزم بذلك.

من وجهة أخرى فقد جاءت النتيجة التي تم التوصل إليها هنا متطابقة مع نتيجة دراسة ( Shan Shan et al سنة 2010)، أين جاء متغير المنشآت القاعدية سالبا ودون معنوية إحصائية، وفي نفس الوقت جاءت النتيجة معاكسة لدراسة ( Sanfilippo Marco سنة 2010)، و(Andrew Grant Ross سنة 2015)؛ أين جاء متغير المنشآت القاعدية موجب ودو معنوية إحصائية.

- متغير معدل التضخم (inlf): والذي يقيس درجة استقرار الاقتصاد الكلي في البلد المضيف، جاءت إشارته موجبة ودون معنوية إحصائية، وهو ما لا يتوافق مع فروض النموذج، الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين درجة الاستقرار الاقتصادي في البلدان الأفريقية المضيئة والاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى هذه الدول. وهو أمر مفاجئ بعض الشيء على اعتبار أن توفر الاستقرار الاقتصادي في بلد معين معناه أن قرارات الاستثمار التي ستتخذ في ذلك البلد ستكون على درجة عالية من التأكد، ومنه سيكون ذلك البلد أكثر تفضيلا، باعتبار أن معدلات التضخم غير المستقرة وغير المتوقعة تخلق حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بتحديد الأسعار وتوقعات الأرباح، وقيمة العملة المحلية.

إن الإشارة الموجبة لمتغير معدل التضخم، يمكن تفسيرها بأن الشركات الصينية لا تعمل بنفس المبدأ الذي تعمل به الشركات من العالم المتقدم وهو تعظيم الأرباح، الأمر الذي أدى بالشركات الصينية إلى التوجه نحو البلدان التي تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك بسبب أن الشركات الصينية تخضع أكثر لرغبة الحكومة الصينية، هذه الأخيرة التي تقوم بدعم الشركات الصينية بواسطة سياسات تفضيلية، على غرار منحها قروض خاصة بشروط ميسرة بشرط تنفيذها استثمارات في الخارج تتماشى في المقام الأول مع سياسة الحكومة الصينية، لكن وبالنظر إلى أن معامل متغير التضخم كان دون معنوية إحصائية، فإنه لا يمكن الجزم بذلك.

من وجهة أخرى فقد جاءت هذه النتيجة متطابقة مع نتيجة (دراسة Audria Philes Cosmas و Xi Aihua سنة 2015)، و(Andrew Grant Ross سنة 2015)، أين جاء متغير التضخم موجبا ودون معنوية إحصائية، وموجب ودو معنوية إحصائية في دراسة (Sanfilippo Marco سنة 2010)، وفي نفس الوقت جاءت النتيجة معاكسة لدراسة (Wiig A و Kolstad I سنة 2011)، و(KIPEJA Benedict Simon K سنة 2015)، و(Shan Shan et al سنة 2018)؛ أين جاء متغير التضخم سالب ودو معنوية إحصائية.

ب- تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية: بعدما تم في السابق اختيار نموذج التأثيرات العشوائية والخاص بكل الدول الأفريقية بصفته النموذج الملائم للدراسة، سيتم الآن تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية، من أجل اختبار ما إذا كانت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا تختلف من منطقة جغرافية افريقية إلى أخرى. وذلك في محاكاة لعمل (Buckley P J et al سنة 2007)، الذي بعدما توصل في دراسته إلى أن نموذج التأثيرات

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا

العشوائية الخاص بكل دول عينة الدراسة هو النموذج الملائم، قام بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين(دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ودول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ثم ليقوم بعدها بتطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على كل عينة فرعية من عينة الدراسة.

وعلى العموم سيتم تقسيم عينة الدول الأفريقية إلى خمسة مناطق جغرافية مختلفة وفقا للتصنيف الذي حدده الاتحاد الأفريقي (منطقة الشرق، ومنطقة الغرب، ومنطقة الشمال، ومنطقة الجنوب، ومنطقة الوسط)<sup>1</sup>، ونتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية مبينة في الجدول رقم(4-14) الآتي:

الجدول رقم(4-14): نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية

الجنوب	الغرب	الشرق	الوسط	الشمال	Variable
4.457224 (0.190)	-12.59906 (0.033)	-2.322016 (0.650)	13.29472 (0.032) **	-3.159999 (0.600)	<b>constant</b>
0.2486657 (0.680)	0.3220628 (0.425)	1.525084 (0.020) **	-1.017151 (0.289)	6.78398 (0.000) ***	<b>lgdp</b>
0.4584714 (0.624)	-0.6589746 (0.271)	1.031241 (0.436)	2.050864 (0.092) *	-1.441534 (0.300)	<b>lgdpg</b>
0.7452189 (0.654)	2.257137 (0.001) ***	-1.403234 (0.008) ***	-0.4199049 (0.852)	2.051859 (0.052) *	<b>lres</b>
-1.476629 (0.120)	3.345274 (0.009) ***	-1.912821 (0.240)	0.8618844 (0.591)	-14.52726 (0.000) ***	<b>llabpro</b>
-0.1726688 (0.895)	-0.726277 (0.418)	0.7575514 (0.251)	-2.637191 (0.000) ***	0.0089431 (0.994)	<b>sr</b>
2.122281 (0.151)	1.628255 (0.057) *	-0.110836 (0.929)	-1.800744 (0.149)	1.063923 (0.528)	<b>lpols</b>
0.1417489 (0.883)	-0.5833524 (0.215)	-0.4709905 (0.376)	1.391808 (0.017) **	-2.058909 (0.180)	<b>lmobsub</b>
0.4750112 (0.285)	-0.2143273 (0.572)	0.950381 (0.356)	-0.1947379 (0.789)	1.583125 (0.079) *	<b>linf</b>
142	238	159	128	96	<b>Observations</b>
9	15	10	8	6	<b>N</b>
%4.27	%6.41	%9.39	%17.36	%28.95	<b>R<sup>2</sup></b>

\*\*\*, \*\*, \*: تعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 1% أو 5% أو 10% على الترتيب.

<sup>1</sup> African union, African union Member states, 01-12-2020, [https://au.int/en/member\\_states/countryprofiles2](https://au.int/en/member_states/countryprofiles2)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج STATA15.1.

من الجدول أعلاه يتضح أنه عند تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية على مختلف المناطق الجغرافية الأفريقية، تم التوصل إلى أن المتغيرات التي كانت ذات معنوية إحصائية في النموذج الأساسي حافظت على معنويتها في بعض النماذج، في حين فقدت معنويتها في نماذج أخرى. أما المتغيرات التي لم تكن ذات معنوية في النموذج الأساسي ففي بعض النماذج أصبحت ذات معنوية وفي نماذج أخرى بقيت بلا معنوية، وعلى العموم سيتم مناقشة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها أعلاه في الآتي:

### • مناقشة وتحليل نتائج المتغيرات الأساسية:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي (lgdp) والذي جاءت إشارته موجبة ودو معنوية إحصائية في النموذج الأساسي الخاص بكل الدول الأفريقية بشكل يتفق مع فروض النموذج. حافظ على إشارته الموجبة ومعنويته الإحصائية فقط في نموذجي شرق وشمال القارة الأفريقية، أما في نماذج بقية المناطق فقد جاء هذا المتغير من دون معنوية إحصائية، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقتي شرق وشمال القارة الأفريقية يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن السوق؛ حيث أن كبر حجم الأسواق في هذين المنطقتين أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، من أجل تحقيق هدف النفاذ والاستفادة من حجم الأسواق، وتصريف المنتجات الصينية وتحقيق وفورات الحجم.

- متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (lgdpg) والذي كانت إشارته موجبة لكن دون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي، أصبح ذو معنوية إحصائية مع الاحتفاظ بإشارته الموجبة بشكل يتفق مع فروض النموذج وذلك فقط في نموذج دول وسط أفريقيا، أما في نماذج بقية المناطق فقد كان دون معنوية إحصائية، الأمر الذي يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة وسط افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن السوق؛ حيث أن فرص النمو التي توفرها أسواق منطقة وسط افريقيا أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، من أجل الاستفادة من فرص أكبر لتحقيق الأرباح.

- متغير وفرة الموارد الأولية (Ires) الذي كانت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي، بشكل لا يتفق مع فروض النموذج، تحول وأصبح ذو معنوية إحصائية مع إشارة موجبة بشكل يتطابق مع فروض النموذج فقط في نموذجي منطقتي شمال وغرب افريقيا، الأمر الذي يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقتي شمال وغرب افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن الموارد الأولية، وهي نتيجة منطقية باعتبار أن ما تزخر به منطقتي شمال وغرب القارة الأفريقية من وفرة واحتياطات ضخمة في الموارد الأولية، انعكست إيجابا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل تأمين حاجة الصين المتزايدة من الطاقة والموارد الأولية.

- متغير إنتاجية العمل (llabpro) الذي كانت إشارته سالبة في النموذج الأساسي، بشكل لا يتفق مع فروض النموذج، تحول وأصبح ذو معنوية إحصائية مع إشارة موجبة بشكل يتطابق مع فروض النموذج فقط في نموذج دول منطقة غرب افريقيا، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة غرب افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن الكفاءة؛ حيث أن مستوى إنتاجية العمالة في هذه المنطقة أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

- متغير دور الحكومة الصينية (sr) والذي يقيس دور الحكومة الصينية في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، وبعدها جاءت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي، وذلك عكس فروض النموذج، حافظ على إشارته السالبة لكن مع معنوية إحصائية فقط في دول منطقة وسط افريقيا، أما في بقية المناطق فقد جاء هذا المتغير دون معنوية إحصائية، ما يعني بشكل عام أنه لا يوجد أثر لدور الحكومة الصينية في دعم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى كل المناطق الافريقية.

حيث أن غياب هذا الأثر في كل النماذج الممثلة للمناطق الأفريقية، يمكن تفسيره مثلما تم في النموذج الأساسي، بطبيعة المتغير الذي استخدم لقياس دور الحكومة الصينية، وهو متغير مبادرة الحزام والطريق على اعتبار أن هذه المبادرة تُعبر فقط عن جزء وليس كل السياسات والتدابير واللوائح والتنظيمات التي أطلقتها الحكومة الصينية في سبيل تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على التوجه إلى افريقيا، وهو الأمر الذي جعل نتائجها لا تتمتع بتلك الدرجة العالية من الدقة، كما أن هذه المبادرة تعتبر مبادرة جديدة نسبيا (أطلقت فقط سنة 2013)، وهو ما جعل العديد من المشاريع التي تم إطلاقها في إطار هذه المبادرة لم يكتمل إنجازها بعد، والبعض منها لم يتم الانطلاق في إنجازها أصلا، وحتى لو تم الانتهاء من إنجاز العديد من المشاريع في إطار هذه المبادرة، فإن الفترة الزمنية المدروسة قد تكون أقصر من أن تسمح بظهور تأثيرات دقيقة لهذه المبادرة.

#### • مناقشة وتحليل نتائج المتغيرات الضابطة:

- متغير الاستقرار السياسي (Ipols) والذي يقيس درجة الخطر السياسي في البلد المضيف، وبعدها جاءت إشارته موجبة لكن دون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي، أصبح ذو معنوية إحصائية مع احتفاظه بالإشارة الموجبة بشكل يتوافق مع فروض النموذج وذلك فقط في نموذج منطقة غرب افريقيا، أما نماذج بقية المناطق فقد جاء هذا المتغير دون معنوية إحصائية؛ مما يعني أن عدم الاستقرار السياسي في بلدان غرب افريقيا يسبب تدهور في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى هذه البلدان، وهو ما يمكن تفسيره بأن سلوك الشركات الصينية في منطقة غرب افريقيا أصبح يشبه سلوك الشركات من العالم المتقدم؛

حيث كلما زاد الاستقرار السياسي في دول المنطقة زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد والعكس صحيح.

- متغير عدد الاشتراكات في الهاتف النقال (Imobsub) والذي يقيس جودة المنشآت القاعدية في البلد المضيف، وبعدها كانت إشارته سالبة ودون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي بشكل لا يتفق مع فروض النموذج، تحول وأصبح ذو دلالة إحصائية مع إشارة موجبة بشكل يتطابق مع فروض النموذج فقط في نموذج دول منطقة وسط افريقيا، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة وسط افريقيا يرتبط إيجابيا مع جودة المنشآت القاعدية؛ أي كلما زادت جودة المنشآت القاعدية في منطقة وسط افريقيا زادت إنتاجية الاستثمار ومنه زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد.

- متغير معدل التضخم (linf): والذي يقيس درجة استقرار الاقتصاد الكلي في البلد المضيف، وبعدها كانت إشارته موجبة ودون معنوية إحصائية في النموذج الأساسي بشكل لا يتوافق مع فروض النموذج، أصبح هذا المتغير ذو معنوية إحصائية مع الاحتفاظ بإشارته الموجبة فقط في نموذج منطقة شمال افريقيا، أما في نماذج بقية المناطق فقد جاء هذا المتغير دون معنوية إحصائية، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة شمال افريقيا يرتبط إيجابيا مع معدل التضخم؛ أي أن عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة شمال افريقيا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد، على الرغم من أن معدلات التضخم غير المستقرة وغير المتوقعة تخلق حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بتحديد الأسعار وتوقعات الأرباح، وقيمة العملة المحلية.

وهو ما يفسر على أن الشركات الصينية في منطقة شمال افريقيا لا تعمل بنفس المبدأ الذي تعمل به الشركات من العالم المتقدم وهو تعظيم الأرباح، بل إنها تخضع أكثر لرغبات وسياسات الحكومة الصينية بغض النظر عن الاستقرار الاقتصادي في دول المنطقة، وذلك نتيجة للدعم الكبير الذي تتلقاه الشركات الصينية من الحكومة الصينية خاصة من خلال القروض التفضيلية ذات الشروط الميسرة، شرط تنفيذها استثمارات في دول منطقة شمال افريقيا تتماشى في المقام الأول مع سياسة الحكومة الصينية.

## خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا؛ حيث تم التوصل إلى أنه وفيما يتعلق بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، فإن التوسع الكبير في حجمه في افريقيا، يمكن إرجاعه فقط إلى فترة سنوات الألفين، وهي الفترة التي شهدت التوسع الكبير في العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية نتيجة السياسات والمبادرات التي أطلقتها الحكومة في هذه الفترة خاصة إنشاء منتدى فوكا ك سنة 2000، وإطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013. كما تم التوصل إلى أن معظم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا قد تركز في عدد قليل من الدول الأفريقية، وتركز خاصة في قطاع الإنشاءات وقطاع المناجم والموارد الأولية.

أما فيما يتعلق بالتحليل القياسي لمحددات الاستثمار المباشر الصيني في افريقيا، وبعد تقدير ستة نماذج قياسية مختلفة باستخدام نماذج التأثيرات العشوائية، جاءت نتائج تقدير المحددات الأساسية كالآتي:

- لا توجد علاقة ارتباطية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحدد دور الحكومة الصينية في كل النماذج المقدر، وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة المتغير المستخدم لقياس دور الحكومة الصينية وهو متغير مبادرة الحزام والطريق؛ باعتبار أن هذه المبادرة هي مبادرة جديدة نسبيا، كما أنها تعبر فقط عن جزء وليس كل السياسات والتدابير التي أطلقتها الحكومة الصينية لتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، وهو ما جعل نتائجها غير واضحة لحد الآن.
- توجد علاقة ارتباط إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحدد الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس حجم السوق المطلق في البلد المضيف ويعبر عن محددات البحث عن السوق، فقط في النموذج الأساسي الخاص بكل الدول الأفريقية، ونموذج شرق، ونموذج شمال افريقيا.
- توجد علاقة ارتباط إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس فرص نمو السوق في البلد المضيف ويعبر أيضا عن محددات البحث عن السوق، فقط في نموذج وسط افريقيا.
- توجد علاقة ارتباط إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحدد وفرة الموارد الأولية الذي يعبر عن محددات البحث عن الموارد، فقط في نموذج شرق ونموذج غرب افريقيا.
- توجد علاقة ارتباط إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحدد إنتاجية العمل الذي يعبر عن محددات البحث عن الكفاءة، فقط في نموذج غرب افريقيا.

الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

شهدت السنوات الأخيرة بروز ظاهرة جديدة على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثلت في النمو الكبير والسريع لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، وهو ما جذب لها في الحقيقة اهتمام المجتمع الأكاديمي وصناع السياسة والاقتصاديون.

فحداثة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج وجديته باعتباره ظاهرة جديدة برزت على الساحة الاقتصادية العالمية، يضاف إلى ذلك المنافع الكبيرة التي يمكن أن يجلبها للدول المضيفة من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، هي كلها عوامل تدفع للاستفسار حول طبيعة وحقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، بغرض الإلمام بجميع جوانبه ومنه تحقيق استفادة الدول المضيفة له بما فيها الدول الأفريقية.

بناء على ذلك تم في هذه الدراسة محاولة تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص، من خلال محاولة الإحاطة بالإشكالية المطروحة والذي تجسد مضمونها في تحديد طبيعة المحددات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج، ومدى إمكانية تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، مع استخدام نماذج قياسية مختلفة لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا؛ من خلال التركيز على محدد دور الحكومة الصينية، وكل من محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الموارد الأولية، ومحددات البحث عن الكفاءة، وذلك في عينة تتكون من 48 دولة أفريقية تنتمي إلى خمسة مناطق جغرافية أفريقية مختلفة، خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2018.

### 1- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تنفيذه في هذه الدراسة من بحث وتحليل، تم البرهنة على صحة بعض فرضيات الدراسة وعلى خطأ البعض الأخرى، وذلك كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تشير إلى أن الحكومة الصينية لها دور كبير في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج، فقد تأكد صحتها في الجانب النظري من هذه الدراسة؛ أين اتضح أن الحكومة الصينية تمارس هذا الدور، من خلال مجموع الهيئات والوكالات الصينية المسؤولة على دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، وأيضا مختلف السياسات والتدابير الداعمة سواء كانت سياسات عامة أو مختلف اللوائح والتنظيمات.

- أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن المحددات الاقتصادية المكانية تمارس دور رئيس في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج، فقد تأكد أيضا صحتها في الجانب النظري من هذه الدراسة؛ أين تبين

أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام، يقوم بالمفاضلة بين الدول المضيفة بالاعتماد على المحددات الاقتصادية المكانية، والتي تتمثل في محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الموارد ومحددات البحث عن الأصول الاستراتيجية، بالإضافة إلى محددات البحث عن الكفاءة.

- في حين أن **الفرضية الثالثة** والتي تشير إلى أن الحكومة الصينية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، فقد تأكد خطأ هذه الفرضية؛ أين تبين أن متغير دور الحكومة الصينية يرتبط بعلاقة عكسية ذو معنوية إحصائية في نموذج منطقة وسط أفريقيا، أما في بقية النماذج فجاء هذا المتغير دون معنوية إحصائية؛ مما يعني بشكل عام أنه لا يوجد أثر لدور الحكومة الصينية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى افريقيا.

حيث أن غياب هذا الأثر يمكن إرجاعه إلى طبيعة المتغير المستخدم للتعبير عن دور الحكومة الصينية وهو مبادرة الحزام والطريق، وهي المبادرة التي تعبر فقط عن جزء وليس كل السياسات والتدابير واللوائح والتنظيمات التي تقوم بها الحكومة الصينية في سبيل تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى افريقيا، وهو الأمر الذي جعل نتائج هذا المتغير غير دقيقة. كما أن مبادرة الحزام والطريق تعتبر مبادرة جديدة نسبيا، وهذا ما يجعل العديد من المشاريع التي تم إطلاقها في إطار هذه المبادرة لم يكتمل إنجازها بعد، والبعض منها لم يتم الانطلاق في إنجازها أصلا، وحتى لو تم الانتهاء من إنجاز العديد من المشاريع في إطار هذه المبادرة، فإن الفترة الزمنية المدروسة قد تكون أقصر من أن تسمح بظهور تأثيرات دقيقة لهذه المبادرة.

- أما بالنسبة إلى **الفرضية الرابعة** والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن السوق، فقد تأكد صحة هذه الفرضية في كل من النموذج الأساسي العام وأيضا في نماذج شرق وشمال ووسط افريقيا؛ حيث أن اتساع حجم الأسواق في هذه المناطق واتساع فرص النمو التي توفرها أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد، بغية تحقيق هدف النفاذ والاستفادة من حجم الأسواق وتصريف المنتجات، وأيضا الاستفادة من فرص أكبر لتحقيق الأرباح، أما في بقية النماذج فقد تبين عدم وجود هذه العلاقة.

- أما **الفرضية الخامسة** والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن الموارد الأولية، فقد تأكد صحتها فقط في كل من نموذج شمال افريقيا ونموذج غرب افريقيا؛ حيث أن وفرة الموارد الأولية في هذين المنطقتين سببت زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد، من أجل تلبية الطلب الصيني المتزايد على الطاقة والموارد الأولية، أما في بقية النماذج فقد تبين عدم وجود هذه العلاقة.

- في حين أن **الفرضية السادسة** والأخيرة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا يرتبط إيجابيا مع محددات البحث عن الكفاءة، فقد تأكد صحتها فقط في نموذج غرب أفريقيا؛ حيث أن

مستوى إنتاجية العمل في هذه المنطقة أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، أما في بقية النماذج فلا وجود لهذه العلاقة.

### 2- النتائج:

من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة النتائج الآتية:

#### أ- النتائج النظرية:

- 1- تتميز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين، وذلك نتيجة تعدد وتباين الزوايا التي تعتمد عليها كل نظرية من النظريات التقليدية في تفسيرها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي جعل من الصعوبة الخروج بنظرية مثالية وعامة وشاملة تفسر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بمجموعة من الخصائص، والتي تجعل نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة غير قادرة على تقديم تفسير شامل لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني وخصائصها، وغير قادرة على الإحاطة بكل محدداتها.
- 3- تتمثل الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في خاصية البروز المتأخر والنمو السريع خلال فترة زمنية قصيرة، وخاصية التحول التدريجي في السنوات الأخيرة نحو استهداف الدول المتقدمة والابتعاد عن قطاع الموارد الأولية، وخاصية الدور الكبير التي تمارسه الشركات المملوكة للحكومة الصينية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو الخارج، بالإضافة إلى خاصية التزايد الكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج وتركيزها على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة.
- 4- من أجل تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني وخصائصه، تم تبني اتجاه تفسيري يقوم على استخدام نوعين من المحددات التفسيرية؛ النوع الأول هو محدد الحكومة الصينية ودورها الكبير في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني من أجل التوجه إلى الخارج، أما النوع الثاني فهي المحددات الاقتصادية التقليدية التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لاختيار دولة مضيئة معينة دون أخرى.
- 5- تقوم الحكومة الصينية بدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ عن طريق مجموعة من الهيئات والوكالات الحكومية الصينية المتخصصة، وأيضاً عن طريق مختلف السياسات والتدابير الداعمة سواء كانت سياسات عامة مثل سياسة الذهاب إلى العالمية ومبادرة الحزام والطريق، أو مختلف اللوائح والتنظيمات.

6- تصنف المحددات الاقتصادية التقليدية التي تدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج لاختيار دولة مضيعة معينة دون أخرى إلى: محددات البحث عن السوق، ومحددات البحث عن الموارد، ومحددات البحث عن الأصول عن الاستراتيجية، ومحددات البحث عن الكفاءة.

7- إن التوسع الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، يمكن إرجاعه فقط إلى فترة سنوات الألفين، وهي الفترة التي شهدت التوسع الكبير في العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية خاصة من خلال إنشاء منتدى فوكاكا سنة 2000 وإطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، يضاف إلى ذلك فإن معظم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا قد تركز في عدد قليل من الدول الأفريقية، كما تركز خاصة في قطاع الإنشاءات، وقطاع المناجم والموارد الأولية.

### ب- النتائج التطبيقية:

1- لا توجد علاقة ارتباطية بين محدد دور الحكومة الصينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في كل النماذج، وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة المتغير المستخدم وهو متغير مبادرة الحزام والطريق؛ نظرا لأن هذه المبادرة تُمَثَّلُ فقط جزء وليس كل السياسات والتدابير التي أطلقتها الحكومة الصينية لتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا، كما أنها تعتبر مبادرة جديدة نسبيا أطلقت فقط سنة 2013، وهو ما جعل نتائجها غير دقيقة وغير واضحة لحد الآن.

2- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات البحث عن السوق فقط في النموذج الأساسي الخاص بكل الدول الأفريقية، وفي نماذج شرق، ووسط، وشمال افريقيا؛ حيث أن اتساع حجم الأسواق في هذه المناطق وفرص النمو التي توفرها أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد، وهو ما يسمح بتحقيق هدف النفاذ والاستفادة من كِبَرِ حجم هذه الأسواق وتصريف المنتجات الصينية فيها وأيضا الاستفادة من فرص تحقيق المزيد من العوائد.

3- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات البحث عن الموارد الأولية فقط في نموذج شمال افريقيا ونموذج غرب افريقيا؛ حيث أن وفرة الموارد الأولية في هذين المنطقتين أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني، من أجل تلبية الطلب الصيني المتزايد على الطاقة والموارد الأولية.

4- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات البحث عن الكفاءة فقط في نموذج غرب افريقيا؛ حيث أن مستوى إنتاجية العمل في هذه المنطقة أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني.

### 3- الاقتراحات والتوصيات:

من أجل ترقية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا الذي يبقى لحد الآن ضعيف مقارنة بحجمه في بقية المناطق من العالم، تم اقتراح بعض التوصيات وذلك كالآتي:

1- يُفضل أن تعمل الحكومة الصينية على استكمال مشاريع البنية التحتية التي أُطلقت في إطار مبادرة الحزام والطريق ولم يستكمل إنجازها بعد، بالإضافة إلى العمل على إطلاق شبكة واسعة من المشاريع الجديدة في العديد من المناطق، وهو ما من شأنه أن يُظهر التأثير الإيجابي للمبادرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية.

2- يُفترض بالدول الأفريقية العمل على توسيع وتعميق التكامل الأفريقي الإقليمي وهو ما من شأنه توسيع حجم الأسواق الأفريقية البينية وتحسين كفاءتها، وبالتالي زيادة حجم سوق القارة الأفريقية كلها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى إفريقيا.

3- يُستحسن بالدول الأفريقية المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في قطاع الموارد الأولية، أن تعمل على ضمان أن لا يتم استغلالها باستنزاف مواردها فقط على حساب تحقيق ترميمها الاقتصادية الشاملة البعيدة المدى؛ وذلك من خلال مثلا العمل على تحسين البيئة الاستثمارية الشاملة للبلدان الأفريقية، مما يعزز سهولة أداء الأعمال فيها، ويساعدها على الانفتاح على نطاق أوسع من المستثمرين الصينيين والدوليين وفي قطاعات متنوعة.

4- يُفترض بالدول الأفريقية التي لا تكون فيها إنتاجية العمالة مرتفعة، ان تعمل على تحسينها ورفعها، لأن إنتاجية عمالة منخفضة تعني إنتاجية استثمار منخفضة، وبالتالي صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى المنطقة؛ حيث يتحقق ذلك من خلال مثلا عمل حكومات الدول الأفريقية على تطوير أنظمة وخطط لتدريب العمال تسمح بخلق مهارات متخصصة وتؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، أو من خلال عمل هذه الحكومات على وضع قوانين وتشريعات تحسن من بيئة العمل للعمال على غرار تحديد الحد الأدنى للأجور والزامية التأمين الصحي، وغيرها... الخ.

#### 4- آفاق البحث:

تم في هذه الدراسة محاولة تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج بشكل عام وفي إفريقيا بشكل خاص، لكن تبقى آفاق البحث مفتوحة في هذا المجال لتشمل الاتجاهات الآتية:

1- رغم زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا بشكل معتبر في العشريتين الماضيتين فيبدو أنه سيستمر في الزيادة، وعليه فإن إعادة إجراء نفس الدراسة القياسية في المستقبل قد تعطي صورة أخرى مختلفة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا لاسيما بالنسبة لمتغير دور الحكومة الصينية.

2- عمل دراسة قياسية مقارنة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الوارد إلى افريقيا ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى افريقيا من بقية أنحاء العالم، بغية معرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

3- عمل دراسات مقارنة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في افريقيا ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في بقية المناطق الجغرافية من العالم.

4- القيام بدراسات في المستقبل حول الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول المضيفة بما فيها الدول الأفريقية.

# المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية)، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- 2- إبراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
- 3- أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 4- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
- 5- أشرف السيد حامد قبالي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 6- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
- 7- باربارا أندرسون، التفاوض الفعال: مهارات التفاوض الاحترافي، مكتبة الهلال الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
- 8- بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 9- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 10- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز للمعرفة العلمية، عمان، 2011.
- 11- جون هدسون، مارك هرند، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1987.
- 12- جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1982.
- 13- جعفر كرار أحمد، العلاقات السودانية-الصينية (1956-2011)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 2016.
- 14- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 15- زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، مصر، 2010.
- 16- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 17- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 18- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى & ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- 19- محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 20- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 21- محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019.
- 22- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- 23- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 24- مكيد علي، الاقتصاد القياسي- دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 25- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الولاية للطباعة والنشر، عمان، 2013.
- 26- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 27- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 28- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2016.
- 29- سهد علي حمود العنزي، إيمان عامر الدهان & نور خليل العبيدي، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية- منظور عالمي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 30- سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم: حالة سلطنة عمان، الطبعة الأولى، دار الولاية، عمان، 2013.
- 31- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 32- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي: مدخل حديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 33- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- 34- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2014.
- 35- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991.
- 36- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 37- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

- 38- عبد العزيز محمد النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007.
- 39- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 40- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل الى الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 41- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
- 42- عدنان داود محمد العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 43- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 44- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 45- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.
- 46- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002/2003.
- 47- عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 48- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.
- 49- عقيل كريم زغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
- 50- عثمان هندير، ناديه جبر، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 51- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، 2010.
- 52- صلاح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- 53- قصور عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 54- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 55- شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
- 56- تشين يوي تساي، تشو قو بينغ & لوه وي دونغ، الحزام والطريق: مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرون، ترجمة نهى خالد زينب جمال، بيت الحكمة للاستشارات الثقافية، مصر، 2017.
- 57- خالد محمد السواعي، مدخل إلى القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

58- خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

### ب- المقالات:

59- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، المجلد(02)، العدد(03)، 2005.

60- جبلي محمد الأمين، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المستقبلية له- دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، المجلد(07)، العدد(01)، جانفي 2016.

61- جليل شيعان ضمد البيضاني، ربيع قاسم تجيل، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، المجلد(05)، العدد(17)، 2006.

62- دزوار ابراهيم محمود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالعراق وتركيا خلال الفترة(2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد(09)، العدد(02)، 2018.

63- زكريا يحيى نوري الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل كلية علوم الحاسبات والرياضيات، العراق، المجلد(12)، العدد(21)، 2012.

64- مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع & كاظم سعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العراق، المجلد(02)، العدد(04)، 2010.

65- محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، الجزائر، المجلد(01)، العدد(01)، 2004.

66- منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، المجلد(02)، العدد(02)، 2005.

67- مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العراق، المجلد(04)، العدد(04)، 2006.

68- سعد عبد الكريم فرحان، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد(37)، العدد(119)، 2018.

69- عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد(04)، 2013.

70- عيماد داتو سعيد، مكيدش محمد، دراسة قياسية لأثر المحددات السوسيوسياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد(05)، العدد(01)، 2014.

ج- الرسائل الجامعية:

- 71- بيبي نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016/2015.
- 72- بعداش بوبكر، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2009.
- 73- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
- 74- زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 75- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2013/2012.
- 76- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- 77- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 78- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

د- التقارير:

- 79- الإسكوا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- 80- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومُستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم107، 1986.
- 81- صالح السحيباني، عبد العظيم موسى، الاندماج والاستحواذ، شركة الراجحي للخدمات المالية، السعودية، ديسمبر 2008.

هـ- الملتقيات:

- 82- زياد إبراهيم مقداد، الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 8-9 ماي 2005.

83- مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية- تجارب مختارة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المكانية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، الجزائر، يومي 6 و7 نوفمبر 2013.

### و- القوانين:

84- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1 و2 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الجزائر، 20 أوت 2001.

85- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 58 من الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، العدد 44، الجزائر، 26 يوليو 2009.

### ز- مواقع الأنترنت:

86- العربي الجديد، الجزائر تعيد بعث طريق الحرير عبر ميناء الحمداية، 01-04-2021،

<https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AB-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>

## ثانيا: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

### A-Books:

- 87- Andrew Collier, **china buys the world: analyzing china's overseas investments**, Palgrave MacmillanPress, London UK, 2018.
- 88- Anja Lahtinen, **China's Diplomacy and Economic Activities in Africa**, Palgrave Macmillan Press, 2018.
- 89- Badi H. Baltagi, **Econometric analysis of panel data**, Third Edition, Wiley online library, England, 2005.
- 90- 白远, 范军 (Bai Yuan, Fan Jun), **国际经济合作理论与实务 (Theories and practices of international economic cooperation)**, 清华大学出版社 和 北京交通大学出版社 (qinghua university publication and Beijing communication university), 北京 (Beijing), 2005.
- 91- Bernard Michael Gilroy, Thomas Gries & Willem A. Naudé, **Multinational enterprises, foreign direct investment and Growth in Africa: South African Perspectives**, Physica Verlag Heidelberg Publisher, Germany, 2005.
- 92- Buckley Peter J, **foreign direct investment, china and the world economy**, Palgrave Macmillan Press, London, UK, 2010.
- 93- Buckley.P.J, M.Casson, **the multinational enterprise revisited: the Essential Buckley and Casson**, Palgrave Macmillan Press, London, UK, 2010.
- 94- Chang Hong Pei, Wen Zheng, **china outbound foreign direct investment promotion system**, social sciences academic press, springer publication, 2015.
- 95- Charles P. Kindleberger, **Les investissements des Etats-Unis dans le monde**, traduit de l'américain par Annie Nicolas, Édition Calmann-Lévy, France, 1971.

- 96- 催日明, 徐春祥 (Cui Ri Ming, Xu Chun Xiang), **跨国公司经营与管理 (multinational companies operations and management)**, 第 2 版 (second edition ), 机械工业出版社 (china machine press), 中国 (china), 2009.
- 97- Damodar N.Gujarati, **Basic Econometrics**, fourth edition, The McGraw-Hill Companies, 2004.
- 98- Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**, édition Armand colin, paris, France, 1996.
- 99- Frédéric Teulon, **la nouvelle économie mondiale**, 4<sup>ème</sup> édition, édition: Presses Universitaires de France, paris, 1998.
- 100- Hinrich Voss, **The determinants of Chinese outward direct investment**, Edward Edgar publishing, UK, 2011.
- 101- Hui Yao Wang, Lu Miao, **China Goes Global, How china's overseas investment is transforming its Business enterprises**, Palgrave Macmillan Press, UK, 2016.
- 102- Ian Taylor, **China and Africa: engagement and compromise**, Routledge, New York, 2006.
- 103- Ilan Alon, March Fetscherin & Philippe Gugler, **Chinese international investments**, Palgrave Macmillan Press, UK, 2012.
- 104- Imad.A Moosa, **Foreign direct investment: theory, evidence and practice**, Palgrave Macmillan Press, New York, 2002.
- 105- Jean – paul lemaire, **Stratégies d'internalisation**, Édition DUNOD, Paris, 1997.
- 106- 姜亚鹏 (Jiang Ya Peng), **制度嵌入的中国企业跨国并购后整合与能力重构研究 (study on the integration and capacity reconstruction of Chinese enterprise's post cross border M&A from institutional perspective)**, 西南财经大学出版社 (xi nan cai jing university publication), 中国 (china), 2017.
- 107- Joel Backaler, **china goes west, everything you need to know about Chinese companies going global**, Palgrave Macmillan Press, UK, 2014.
- 108- John H. Dunning, **International production and the multinational Enterprise**, George Allen and Unwin publishers, UK, 1981
- 109- John H. Dunning, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Addison-Wesley Publishing Company, Suffolk, p57 as cited in Hugo Chorell, Emma Nilsson, Chinese FDI in the Oil Sector - Can they be explained by the prevalent theory on FDI?, C level thesis, Department of economics, Uppsala University, Sweden, 2005.
- 110- John H. Dunning, Sarianna M. Lundan, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Edward Elgar Publishing, UK, 2008.
- 111- John. H. Dunning, **Theories and Paradigms of international Business Activity: The selected essays of John H.Dunning volume I**, Edward Elgar Publishing, UK and USA, 2002.
- 112- Judith Cherry, **Korean Multinationals in Europe**, Routledge, London and New York, 2013.
- 113- Kobus Jonker, Brayan Robinson, **china's impact on the African renaissance: the baobab grows**, Palgrave Macmillan Press, Singapore, 2018.
- 114- Karl P. Sauvart, Geraldine McAllister & Wolfgang A. Maschek, **Foreign Direct Investments from Emerging Markets: The Challenges Ahead**, first edition, Palgrave Macmillan Press, USA, 2010.
- 115- Miedtank Tina, **International Human Resource Management and Employment Relations of Chinese MNCs**, in Drahokoupil. J, Chinese Investment in Europe: Corporate Strategies and Labour Relations, ETUI Publication, Brussels, 2017.
- 116- Philippe Gugler, Julien Chaisse, **expansion of trade and FDI in Asia: strategic and policy challenges**, Routledge, London, 2010.
- 117- 綦建红 (Qi Jian Hong), **国际投资学教程(International investment Courses)**, 清华大学出版社 (Tsinghua University Press), 中国 (China), 2005.
- 118- Regis Bourbonnais, **Econometrie Manuel et exercices corrigés**, 8<sup>e</sup> edition, DUNOD, Paris, 2011.
- 119- Rhys Owen Jenkins, **How china is reshaping the global economy: development impacts in Africa and Latin America**, Oxford university press, UK, 2019.
- 120- Ruth A Pagell, Michael Halperin, **International business information: how to find it, how to use it**, AMACOM and Glenlake Pub. Co, USA, 1999.

- 121- Sanjaya Lall, Paul Streeten, **Foreign investment, Transnationals and Developing countries**, First Edition, Palgrave Macmillan Press, London, 1977.
- 122- Sanne Van Der Lugt et al, **assessing china's role in foreign direct investment in South Africa**, center for Chinese studies, Stellenbosch University, South Africa, March 2011.
- 123- 孙国辉 (Sun Guo Hui), **集团公司全球战略 (Global strategies for companies groups)**, 清华大学出版社 (qinghua university publication), 北京 (Beijing), 中国 (China), 2005.
- 124- Stephen D Gohen, **Multinational Corporations and Foreign Direct Investment: Avoiding Simplicity, Embracing Complexity**, Oxford university press, New York, 2007.
- 125- Tae Ho Eom, Sock Hwan Lee & Hua Xu, **Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices**, in Kaifeng Yang, Gerald J.Miller, handbook of methods in public administration, CRC Press of Taylor & Francis Group, 2008.
- 126- Theodore H. Moran, **china's strategy to secure natural resources: Risks, Dangers and opportunities**, Peterson institute for international economics Publication, Washington DC, USA, 2010.
- 127- Wen Xiao, Liyun Liu, **Internationalization of Chinas Privately Owned Enterprises: Determinants and Pattern Selection**, World Scientific publishing and Zhe Jiang University Press, Singapore, 2015.
- 128- William H.Greene, **Econometric analysis**, Sixth Edition, china ren min university press, china, 2009.
- 129- Xiu Ping Zhang, Bruce p. Corrie, **Investing in China and Chinese Investment Abroad**, springer, 2018.
- 130- Xu Yue, **The Formation of Chinese Outward FDI Strategy in Africa: A Historical Perspective**. In: Harris S., Kuivalainen O. & Stoyanova V. The Academy of International Business, Palgrave Macmillan Press, UK, 2012.
- 131- 张纪康 (Zhang Ji Kang), **跨国公司与直接投资 (Multinational Companies and direct investment)**, 复旦大学出版社 (Fudan university publication), 中国 (China), 2004.
- 132- Zhui Zhi Ming, Fu Lei & Ding Xu Hui, **Management of Multinational Companies**, Tsinghua University Press, China, 2018.

## B-Articles:

- 133- Andrew Grant Ross, **An empirical analysis of Chinese outward foreign direct investment in Africa**, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Emerald, Vol(08), Issue(01).
- 134- Audria Philes Cosmas, Xi ai hua, **determinants of chinese outward foreign direct investments in Africa; SADC and NON-SADC countries**, Journal of Management and Science, Eleyon Publishers, Vol(05), Issue(01), 2015.
- 135- Baek Kyeonghi, Xingwan Qian, **An analysis on political risks and the flow of foreign direct investment in developing and industrialized economies**, Journal of Economics, Management and Financial Markets, Addleton Academic Publishers, New York, Vol(06), Issue(04), 2011.
- 136- Breusch T. S., Pagan A. R., **The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics**, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, UK, Vol(47), No(01), Jan 1980.
- 137- Buckley Peter J et al, **The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment**, Journal of International Business Studies, Academy of International Business, Palgrave Macmillan Journals, Vol(38), Issue(04), 2007.
- 138- Chakrabarti Avik. **The Determinants of Foreign Direct Investments: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions**, Kyklos: International Review for Social Sciences, Vol(54), Issue(01), 2001.
- 139- Chen Xia Shi, **recent ownership reform and control of central SOEs in china: taking one step at a time**, University of New South Wales Law Journal, University of New South Wales Sydney, Australia, Vol(30), Issue(03), 2007.
- 140- Cheung Yin Wong et al, **China's Outward Direct Investment in Africa**, Review of International Economics, Wiley-Blackwell, Vol (20), Issue(02), 2012.
- 141- Cui, Y., Meng, J., & Lu, C, **Recent developments in China's labor market: Labor shortage, rising wages and their implications**, Review of Development Economics, Wiley online library, Vol(34), Issue(01), 2018.

- 142- Dan-Jumbo Comfort T, Akpan Ekom Etim, **The Promises and Perils of Multinational Corporations: The Nigerian Experience**, International Journal of Management Science and Business Administration, Vol(04), Issue(03), March 2018.
- 143- Davidson Sinclair, Larry Li, **Taxation in a mixed economy: the case of China**, Studies in Economics and Finance, Emerald, Vol(34), Issue(01), 2017.
- 144- De Mello L R, **Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey**, The Journal of Development Studies, Taylor & Francis Journals, Vol(34), Issue(01), 1997.
- 145- Dominick Salvatore, **Trade Protection and Foreign Direct Investment in the U. S**, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, SAGE Publications in association with the American Academy of Political and Social Science, USA, Vol(516), 1July 1991.
- 146- Ekeocha et al, **Modelling the Long Run Determinants of Foreign Portfolio Investment in Nigeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol(03), No(08), 2012.
- 147- Fabienne Boudier-Bensebaa, **FDI-assisted development in the light of the investment development path paradigm: Evidence from Central and Eastern European countries**, Transnational Corporations, United Nations Publications, Vol(17), Issue(01), 2008.
- 148- Fang Fang Wang, Juan Liu & Cong Su, **Outward foreign direct investment and export performance in china**, Canadian public policy Journal, university of Toronto press, Canada, Vol(43), Issue(02), April 2017.
- 149- Filip Kaczmarek, **African Dimension of the Belt and Road Initiative**, Przegląd Strategiczny Review, Poznań University of Economics and Business, Poland, Issue (12), 2019.
- 150- Fred Robins, **The uniqueness of Chinese outward foreign direct investment**, Asian Business & Management, Vol(12), 2013.
- 151- Henry F.L. Chung, Peter Enderwick, **An Investigation of Market Entry Strategy Selection: Exporting VS Foreign Direct Investment Modes—A Home-host Country Scenario**, Asia Pacific Journal of Management, Springer, Vol(18), Issue(04), 2001.
- 152- Hui Tan, Qi Ai, **china's outward Mergers and Acquisitions in 21st Century: motivations, progress and the role of the Chinese government**, Advances in Mergers & Acquisitions, Emerald, Vol(09), 2010.
- 153- Ian Taylor, **China's foreign policy towards Africa in the 1990s**, The Journal of Modern African Studies, JSTOR, Vol(36), Issue(03), 1998.
- 154- Jamuna P. Agarwal, **Determinants of foreign direct investment: A survey**, Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), Kiel Institute for the World Economy (Institut für Weltwirtschaft), Springer, Vol(116), Issue(04), 1980.
- 155- Jan Knoerich, Miedtank Tina, **The Idiosyncratic Nature of Chinese Foreign Direct Investment in Europe**, CESifo Forum Journal, The ifo Institute, Munich, Vol(19), Issue(04), December 2018.
- 156- John A. Mathews, **Dragon multinationals: New players in 21st century globalization**, Asia Pacific Journal of Management, Springer, Vol(23), Issue(01), 2006.
- 157- John H. Dunning, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Addison-Wesley, Wokingham, 1993, as cited in Buckley Peter J et al, The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(38), Issue(04), 2007.
- 158- John H. Dunning, **The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future**, International Journal of the Economics of Business, Taylor & Francis Journals, Vol(08), Issue(02), 2001.
- 159- Karl P. Sauvart, Michael D. Nolan, **China's Outward Foreign Direct Investment and International Investment Law**, Journal of International Economic Law, OXFORD, UK, Vol(18), Issue(04), 2015.
- 160- Katherin Marton, Cornelia McCarthy, **Is China on the Investment Development Path?**, Journal of Asia Business Studies, Emerald, Vol(01), Issue(02), 2007.
- 161- KIPEJA Benedict Simon K, **Key Determinants of China's Outward FDI to Africa**, Journal of Economics and Sustainable Development, International Knowledge Sharing Platform, Vol(06), Issue(06), 2015.

- 162- Klaus E. Meyer, **What is strategic asset seeking FDI?**, The Multinational Business Review, Emerald, Vol(23), Issue(01), 2015.
- 163- Knight, G., Cavusgil, T. **Innovation, Organizational Capabilities and the Born Global Firm**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(35), Issue(04), 2004.
- 164- Kolstad Ivar a & Wiig Arne, **Better the Devil You Know? Chinese Foreign Direct Investment in Africa**, Journal of African Business, Academy of African Business and Development, Taylor & Francis Journals, Vol(12), Issue(01), 2011.
- 165- Kossi Ayenagbo, **Sino-Africa economic and trade relations: Its impact and implications on the African continent**, African Journal of Business Management, Vol(06), Issue(21), 2012.
- 166- Lili kang et al, **harmony in diversity, can the one belt one road initiative promote china's outward foreign direct investment?**, Journal of Sustainability, published by MDPI, Switzerland, Vol(10), Issue(09), September 2018.
- 167- Madsen T.K, Servais P., **The Internationalization of Born Globals: an Evolutionary Process?**, International Business Review, Elsevier, Vol(06), Issue(06), 1997.
- 168- Mashrur M. Khan and Mashfique Ibne Akbar, **The Impact of Political Risk on Foreign Direct Investment**, International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education, Canada, Vol(05), Issue(08), 2013.
- 169- Meng, Xin, **The Labor Contract Law, Macro Conditions, Self-Selection, and Labor Market Outcomes for Migrants in China**, Asian Economic Policy Review, Vol(12), Issue(01), 2017.
- 170- Michael Clark, **The belt and road initiative: Chinas new grand strategy?**, Asia policy, the national Bureau of Asian research, Seattle, Washington, Vol(24), July 2017, p7.
- 171- Mohamed Harfi et Claude Mathieu, **Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France**, Revue Horizons Stratégique, centre d'analyse stratégique, n07, 2008.
- 172- Mohammadmaruf Hasan, **Chinese Outward Foreign Investment in Developing Countries: A Case Study of Bangladesh**, Global Journal of Management and Business Research, Xiamen university, China, Vol(18), Issue(06), 2018.
- 173- Mourao Paulo Reis, **What is China seeking from Africa? An analysis of the economic and political determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment based on Stochastic Frontier Models**, China Economic Review, Elsevier, Vol(48), 2017.
- 174- Mumtaz Muhammad Zubair, Zachary Alexander Smith, **The Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment: A Closer Look**, Journal of Frontiers of Economics in China, Higher Education Press, China, Vol (13), Issue(04), 2018.
- 175- Nancy Githaiga et al, **The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity**, China Quarterly of International Strategic Studies, Singapore, Vol(05), No(01), 2019.
- 176- Panagiotis Liargovas, Konstantinos S. Skandalis, **Foreign Direct Investment and Trade Openness: The Case of Developing Economies**, Social Indicators Research, Springer, Vol(106), Issue(02), 2012.
- 177- 朴英吉 (Pu Ying Ji), **中国对非洲直接投资的发展历史和未来趋势 (Development history and future trends of Chinese foreign direct investment in Africa)**, 海外投资和出口信贷杂志 (Journal of Overseas Investment and Export Credit), 中国社会科学院 (Chinese Academy of social sciences), 西亚非洲研究所 (west-Asia Africa institute, china), Vol(05), 2006.
- 178- Qamar Uz Zaman et al, **Trade Openness and FDI inflows: A comparative study of Asian countries**, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Czech, Vol(07), Issue(02), 2018.
- 179- Raphael Ziro Mwatela, Zhao Chang Feng, **Africa in China's 'One Belt, One Road' Initiative: A Critical Analysis**, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, Vol(21), Issue(12), 2016.
- 180- Rasmussen E. S., Madsen T.K. & Evangelista F., **The founding of the Born Global company in Denmark and Australia: Sense making and networking**, Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics, Emerald, Vol(13), Issue(03), 2001.
- 181- Raymond MacDermott, **Regional trade agreement and foreign direct investment**, The North American Journal of Economics and Finance, Virginia Military Institute, United States, Vol(18), Issue(01), 2007.
- 182- Rodolphe Desbordes, **Global and Diplomatic Political Risks and Foreign Direct Investment**, ECONOMICS & POLITICS, Vol(22), Issue(01), 2010.

- 183- Sanfilippo Marco, **Chinese FDI to Africa: What Is the Nexus with Foreign Economic Cooperation?**, African Development Review, African Development Bank, Tunisia, Vol( 22), No( S1), 2010.
- 184- Schneider F., Bruno S. Frey, **Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment**, World Development, UK, Vol(13), Issue(02), 1985.
- 185- Seung C. Ahn, Stuart Low, **A reformulation of the Hausman test for regression models with pooled cross-section-time-series data**, Journal of Econometrics, Elsevier Science, Vol(71), Issue(1-2), 1996.
- 186- Shameema Ferdausy, Sahidur Rahman, **Impact of Multinational Corporations on Developing Countries**, The Chittagong University Journal of Business Administration, Vol (04), 2009.
- 187- Shan Shan et al, **Attracting Chinese FDI in Africa: The role of natural resources, market size and institutional quality**, Critical Perspectives on International Business, Emerald, Vol(14), Issue(2/3), 2018.
- 188- Sharvesh Digumber et al, **Tax Policy and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Mauritius**, International Business Research Journal, Canadian Center of Science and Education, Canada, Vol(10), Issue(03), 2017.
- 189- Shujie Yao et al, **Location Determinants of China's Outward Foreign Direct Investment**, China & World Economy, Institute of World Economics and Politics, Chinese Academy of Social Sciences, China, Vol(25), No( 6), 2017.
- 190- Stefan Van Parys, **the effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries**, Revue de Reflets et perspectives de la vie économique, De Boeck Université, Belgium, Vol(0), Issue(03), 2012.
- 191- Steven Globerman, Daniel M. Shapiro, **The Impact of Government Policies on Foreign Direct Investment: The Canadian Experience**, Journal of International Business Studies, Palgrave Macmillan Journals, Vol(30), Issue(03), 1999.
- 192- Steven P. Cassou, **The link between tax rates and foreign direct investment**, Applied Economics Journal, Routledge, Vol(29), Issue(10), 1997.
- 193- Tamosiuniene, R., Duksaite, E. **The Importance of Mergers and Acquisitions in Today's Economy**. journal of KSI Transactions on Knowledge Society, knowledge society institute, Vol(02) Issue(04), 2009.
- 194- Tchamy Jonathan et al, **China's one belt one road initiative and its implications for Sino-Ghanian investments relations (case of Ghana)**, International Journal of Economics, Commerce and Management, UK, Vol (07), Issue (07), July 2019.
- 195- Thomas L. Brewer, **effects of government policies on foreign direct investment as a strategic choice of firms: an expansion of internalization theory**, The International Trade Journal, Routledge, Vol(07), Issue(01), 1992.
- 196- Tonia Kandiero, Margaret chitiga, **Trade openness and foreign direct investment in Africa**, South African Journal of Economic and Management Sciences, South Africa, Vol(09), Issue(03), 2006.
- 197- Xiaojun Li, **Does Conditionality Still Work? China's Development Assistance and Democracy in Africa**, Chinese Political Science Review, Fudan University and Springer Science Business Media, Singapore, Vol(02), Issue(02), 2017.
- 198- Ya Dong Luo A, Qiu Zhi Xue B & Bin Jie Han C, **How emerging market governments promote outward FDI: Experience from China**, Journal of World Business, Vol(45), Issue(01), 2010.
- 199- Yadong Luo, Rosalie Tung, **A general theory of springboard MNEs**, Journal of International Business Studies, Springer, Vol(49), Issue(02), 2017.
- 200- Yadong Luo, Rosalie Tung, **International Expansion of Emerging Market Enterprises: A Springboard Perspective**, Journal of International Business Studies, Springer, Vol(38), Issue(04), 2007.
- 201- Ya Nan Wang, **Outward Foreign Direct Investment of Chinese Enterprises: Review and Analysis**, Industrial Engineering & Management Review, School of Engineering, Deakin University, Waurm Ponds campus, Geelong, Australia, Vol(04), Issue(04), 2015.
- 202- Yin Wong Cheung et al, **China's Outward Direct Investment in Africa**, Review of International Economics, Wiley online library, Vol(20), Issue(02), 2012.

- 203- Yue Fang Si, Ingo Liefner & Wang Tao, **Foreign Direct Investment with Chinese Characteristics: A Middle Path Between Ownership-Location-Internalization Model and Linkage-Leverage-Learning Model**, Chinese Geographical Science, China, Vol(23), Issue(05), 2013.
- 204- Yue Fang Si, **the development of outward FDI regulation and the internationalization of Chinese firms**, Journal of Contemporary China, Routledge, Vol(23), Issue(89), 2014.
- 205- Yuen Pau Woo, Kenny Zhang, **China goes global: the implications of Chinese outward direct investment for Canada**, Horizons: Policy Research Initiative, Government of Canada, Vol(02), Issue(09), 2006.
- 206- Zhi Qun Zhu, **Chinese investment in the USA and US-China relations**, Asian Education and Development Studies, Emerald, Vol(07), Issue(04), 2018.
- 207- Zi Yi Wei, **The Literature on Chinese outward FDI**, Multinational Business Review, Vol(18), Issue(03), 2010.

### C-Reports:

- 208- Baker McKenzie, **rising tension: assessing china's FDI drop in Europe and North America**, Rhodium group, 2018.
- 209- Barry Naughton, **SASAC and rising corporate power in china**, china leadership monitor No.24, Hoover institution, USA, 2008.
- 210- Barry Naughton, **the state asset commission: A powerful New Government Body**, china leadership monitor No.8, Hoover institution, USA, 2003.
- 211- CADF, **China Africa development fund**, china, (n.d).
- 212- China Banking Regulatory Commission, **2013 annual report**, china CITIC press, China, 2014.
- 213- China Development Bank, **2017 annual report**, Beijing, china, 2017.
- 214- China Investment Corporation, **2017 annual report**, China, 2017.
- 215- China Securities Regulatory Commission, **2013 China securities regulatory commission annual report**, China, may 2014.
- 216- Deborah Brautigam et al, **Chinese investment in Africa: how much do we know?**, Synthesis Series, No.2, Centre for Economic Policy Research: Private Enterprise Development in Low-Income Countries, London, UK, 2017.
- 217- Dennis Pamlin, Longbaijin, **Re-think china's outward investment outflows**, world wildlife fund, Geneva, April, 2007.
- 218- EX-IM Bank, **2015 annual report of the export import bank of china**, china, 2015.
- 219- EX-IM Bank, **2017 annual report of the export import bank of china**, china, 2017.
- 220- Institute for Security & Development Policy, **Made in china 2025**, Sweden, June 2018.
- 221- International Monetary Fund, **Balance of Payments and International Investment Position Manual**, Sixth Edition, Washington DC, 2009.
- 222-Jacques Morisset, **Tax Incentives: using tax incentives to attract foreign direct investment**, Public policy for the private sector; Note no. 253, World Bank, Washington DC, 2003.
- 223- Jerker Hellström, **china's acquisitions in Europe, European Perceptions of Chinese Investments and their Strategic Implications**, Report No.4384, Swedish Defense Research Agency(FOI), Sweden, December 2016.
- 224-Jun Da Jin, Xing Yue Ma & Kevin P. Gallagher, **China's Global Development Finance :A Guidance Note for Global Development Policy Center Databases**, Global Development Policy Center, Boston University, USA, July 2018.
- 225- Julia Breuer, **Two Belts, One Road? The role of Africa in China's Belt & Road initiative**, Blickwechsel series, Stiftung Asienhaus foundation, Germany, Köln, July 2017.
- 226- Kelly Sims Gallagher, QiQi, **Policies Governing China's Overseas Development Finance-Implications for Climate Change**, center for international environment and resource policy & climate policy LAB of fletcher school of tufts university, number18, USA, march 2018.
- 227- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2003.
- 228- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2004.
- 229- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2009.

- 230- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2010.
- 231- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2012.
- 232- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2013.
- 233- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2015.
- 234- MOFCOM, **Statistical bulletins of china's outward foreign direct investment**, China, 2016.
- 235- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2017.
- 236- MOFCOM, **Statistical bulletin of china's outward foreign direct investment**, China, 2018.
- 237- Nathalie Bernasconi-Osterwalder, Lise Johnson & Jianping Zhang, **Chinese outward investment: An emerging policy framework**, The International Institute for Sustainable Development, Canada, 2013.
- 238- OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, 4th edition, OECD Publications, 2008.
- 239- OECD, **Investment Policy Review of China: encouraging responsible business conduct**, OECD Publications, 2008.
- 240- Orestes Georgiou Daniel, Mark Hui Xu, **Made in china 2025: market opportunities for EU SMEs**, EU SME Center in partnership with China-Britain Business Council, China, march 2018.
- 241- The economist intelligence unit, **Chinese Investment in developed markets-An opportunity for both sides?**, UK, 2015.
- 242- UNCTAD, **World Investment Report: Cross Border-Mergers and Acquisitions and Development**, New York and Geneva, 2000.
- 243- UNCTAD, **World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies-Implications for Development**, New York and Geneva, 2006.
- 244- UNCTAD, **World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development**, New York and Geneva, 1999.
- 245- UNCTAD, **World Investment Report: Investing in the SDGs, An action plan**, New York and Geneva, 2014.
- 246- UNCTAD, **World Investment Report: Investment and new industrial policies**, New York and Geneva, 2018.
- 247- UNCTAD, **World Investment Report: Investment and the Digital Economy**, New York and Geneva, 2017.
- 248- UNCTAD, **World Investment Report: Investment, Trade and International Policy Arrangements**, New York and Geneva, 1996.
- 249- UNCTAD, **World Investment Report: Investor Nationality-Policy challenges**, New York and Geneva, 2016.
- 250- UNCTAD, **World Investment Report: Promoting Linkages**, New York and Geneva, 2001.
- 251- UNCTAD, **World Investment Report: Reforming International Investment Governance**, New York and Geneva, 2015.
- 252- UNCTAD, **World Investment Report: Special Economic Zones**, New York and Geneva, 2019.
- 253- UNCTAD, **World Investment Report: Towards a New Generation of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012.
- 254- UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, New York and Geneva, 2009.
- 255- UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations and Export Competitiveness**, New York and Geneva, 2002.
- 256- UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations and Integrated International Production**, New York and Geneva, 1993.
- 257- UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations and The Infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008.
- 258- UNCTAD, **World Investment Report: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development**, New York and Geneva, 2007.
- 259- UNCTAD, **World Investment Report: Trends and Determinants**, New York and Geneva, 1998.

#### D-Theses:

- 260- De Xin Yang, **foreign direct investment from developing countries: a case study of china's outward investment**, PhD thesis, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University, Australia, 2003.
- 261- Farhana Paruk, **Theories and practice of "soft power": Their relevance for China (as a rising power) in its relationship with African states**, PHD thesis, International politics, University of South Africa, South Africa, November 2014.
- 262- Hinrich Voss, **the foreign direct investment behavior of Chinese firms: Does the new institutional theory approach offer explanatory power?**, PHD thesis, Business School, University of Leeds, UK, June 2007.
- 263- Ingemar Wictor, **Born Globals: Rapid International Growth in New Ventures**, Doctorate Dissertation, Jönköping International Business School, Jönköping university, Sweden, 2012.
- 264- Lan Gao, **the internationalisation of chinese firms: determinants and the influence of dynamic capabilities and institutions on the post-internationalization performance**, Doctorate dissertation, School of Business and Economics, Loughborough university, UK, 2011.
- 265- 苏丽萍 (Su Li Ping), **对外直接投资: 理论、实践和中国的战略选择 (Outward FDI: Theories, Practice and China's Strategy Choices)**, 博士学位论文 (Doctorate dissertation), 财务处 (Finance Department), 厦门大学 (Xiamen University), 中国 (China), 2006.
- 266- Tong Tong, **Essays on China's Outward Foreign Direct Investment**, PHD thesis, Department of Accounting, Finance and Economics, Griffith Business School, Griffith University, Australia, 2017.
- 267- Yue Fang Si, **Outward FDI from China: Historical Development, Geographical Distribution and the Obstacles to Subsidiary Business Success**, doctorate dissertation, Department 07: Mathematics, Computer Science, Physics and Geography, Institute of Geography, Justus-Liebig University, Germany, August 2013.

### E-Conferences and Meetings:

- 268- Dirk Willem te Velde, **Government Policies Towards Inward Foreign Direct Investment In Developing Countries: Implications for human capital formation and income inequality**, Paper presented in Technical Meeting on: FDI, Human Capital and Education in Developing Countries, Organized by the OECD Development Centre, Paris, 13-14 December 2001.
- 269- Hinrich Voss, Buckley Peter J & Cross Adam R, **Thirty years of Chinese outward foreign direct investment**, paper presented at Chinese Economic Association (UK) annual conference, Cambridge, UK, 1-2 April 2008.
- 270- Irsyad Ilham, **Panel data regression modelling of economic impact on environmental quality: the case of Indonesia**, proceeding contributed paper session volume 2, 62<sup>nd</sup> ISI world statistics congress 2019, Kuala Lumpur, 18-23 august 2019.
- 271- OECD, **A policy framework for investment: Trade Policy**, Paper presented at the Conference on: investment for development - making it happen, Organized by the OECD investment committee in partnership with the World Bank, Brazil, 25-27 October 2005.
- 272- Philippe Gugler, Bertram Boie, **The Emergence of Chinese FDI: Determinants and Strategies of Chinese MNEs**, Paper presented at the Conference on: Emerging Multinationals - Outward Foreign Direct Investment from Emerging and Developing Economies, Copenhagen Business School, Denmark, 9-10 October 2008.
- 273- Rasmussen E.S., Madson T.K., **the Born Global concept**, paper presented at the 28<sup>th</sup> EIBA conference on: SME internationalization and born Globals - different European views and evidence, Athens, 8-10 December 2002.

### F-Working Papers:

- 274- Alagu Perumal Ramasamy, **Acquisition of Syngenta by ChemChina: Implications and Lessons for India**, ICS occasional paper No15, institute of Chinese studies, India, 2017.

- 275- Dilek Aykut, Apurva Sanghi & Gina Kosmidou, **What to Do When Foreign Direct Investment Is Not Direct or Foreign - FDI Round Tripping**, Policy Research Working Paper No.8046, World Bank, Washington DC, USA, April 2017.
- 276- Dossou, Toyo Amegnonna Marcel, **The impact of China's one belt one road Initiative in Africa: the Evidence from Kenya**, MPRA Paper 90460, University Library of Munich, Germany, 2018.
- 277- Francesca Di Mauro, **the Impact of Economic Integration on FDI and Exports: A Gravity Approach**, Centre for European Policy Studies (CEPS) Working Document No 156, Archive of European Integration (AEI), Brussels, NOVEMBER 2000.
- 278- Gorg Holger, Mao Haiou, **Does the belt and road initiative stimulate Chinese export? The role of state-owned enterprises**, KCG Working Paper, No. 21, Kiel Centre for Globalization (KCG), 2020.
- 279- Harinder Singh, Kwang W. Jun, **Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries**, Policy Research Working Paper 1531, World Bank, Washington DC, USA, November 1995.
- 280- Huang Wenbin, Andreas Wilkes, **Analysis of China's overseas investment**, working paper No.79, Center for International Forestry Research Policies, Indonesia, 2011.
- 281- Mihir A. Desai, James R. Hines Jr, **Foreign Direct Investment in a World of Multiple Taxes**, NBER Working Paper No.8440, National Bureau of economic research, Cambridge, UK, August 2001.
- 282- Miria Pigato, Wen Xia Tang, **China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context**, Working paper No.95161, World Bank Group, Washington, D.C., USA, 2015.
- 283- Mustafa Sakr, Andre Jordaan, **Emerging multinational corporations: Theoretical and conceptual framework**, working paper 574, Economic Research Southern Africa (ERSA), South Africa, 2016.
- 284- Nguyen Quoc Hung, **Product Cycle Mechanism with Foreign Direct Investment, and the Technology Transfer**, Working paper, Graduate School of Economics, University of Tokyo, January 2004.
- 285- Ponce Aldo Fernando, **Openness and Foreign Direct Investment: The Role of free trade agreements in Latin America**, MPRA paper 8858, University of Connecticut, Germany, 2006.
- 286- Rashmi Banga, **Impact of Government policies and Investment Agreements on FDI Inflows**, Working Paper No116, Indian Council for Research on International Economic Relations, India, 2003.
- 287- Ronald B. Davies, Rodolphe Desbordes, **Export Processing Zones and the Composition of Greenfield FDI**, working paper18/07, Centre for economic research, school of economics, University College Dublin, Ireland, 2018.
- 288- Thompson Ayodele, Olusegun Sotol, **China in Africa: An Evaluation of Chinese Investment**, IPPA Working Paper Series, Nigeria, 2014.
- 289- Valtteri Kaartemo, **the Motives of Chinese foreign investments in the Baltic sea Region**, Pan European Institute working paper No.7, Turku school of economics, University of Turku, Finland, 2007.
- 290- Yu Shan Li, **china's Go out Policy, A Review on china's promotion policy for outward foreign direct investment from A historical perspective**, IWE Working Paper No.244, Institute of World Economics-Center for economic and Regional Studies, Hungary Academy of Sciences, Hungary, September 2018.

## G-Documents:

- 291-商务部 (Ministry of Commerce), **境外投资管理办法 (Administrative measures for outward investment)**, [MOFCOM, 2009, No.5], issued on: 16-03-2009, <http://www.mofcom.gov.cn/aarticle/b/c/200903/20090306103210.html>
- 292-商务部 (Ministry of Commerce), **境外投资管理办法 (Administrative measures for outward investment)**, [MOFCOM, 2014, No.3], issued on: 06-09-2014, <http://www.mofcom.gov.cn/article/fgsjk/201409/20140902649871.shtml>
- 293- 商务部 (Ministry of Commerce), **关于印发对外投资备案（核准）报告暂行办法的通知 (interim measures for reporting the outward investment approval (filing))**, [shang he fa, 2018, No.24], Issued on: 18-01-2018, <http://images.mofcom.gov.cn/ao/20180125184818343/201801.pdf>

- 294- Ministry of Commerce & National Development and Reform Commission, **Circular of the general office of the ministry of commerce on setting up an information database of foreign investment intention of enterprises**, [shang he zi, 2003, No.39], issued on: 28-11-2003, [http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_39\\_1713\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_39_1713_0_7.html)
- 295- 财政部, 商务部 (Ministry of finance & MOFCOM), **对外经济技术合作专项资金管理办法的通知 (Measures for the Administration of Special Funds for Foreign Economic and Technical)**, [Cai Qi, 2005, No.225], issued on: 09-12-2005, <http://fec.mofcom.gov.cn/article/ywzn/qtzcfg/201512/20151201202662.shtml>
- 296- 国家发展和改革委员会 (National Development and Reform Commission), **企业境外投资管理办法 (Administrative measures for outbound investment by enterprises)**, [NDRC, 2017, No.11], issued on: 26-12-2017, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/fzggwl/201712/W020190905495109740626.pdf>
- 297- 国家发展和改革委员会 (National Development and Reform Commission), **境外投资项目核准和备案管理办法 (Administrative measures for the approval and record filing of outbound investment projects)**, [NDRC, 2014, No.9], issued on: 08-04-2014, <https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201404/W020190909440616023780.pdf>
- 298- 国家发展和改革委员会 (National Development and Reform Commission), **战略性新兴产业重点产品和服务指导目录 (2016 版) (Catalogue of key products and services for Strategic emerging industries (2016 Edition))**, [NDRC, 2017, No1], issued on: 25-01-2017, <https://www.ndrc.gov.cn/xxgk/zcfb/gg/201702/W020190905485683837526.pdf>
- 299- 国家发展和改革委员会 (National Development and Reform Commission), **境外投资项目核准暂行管理办法 (interim measures for the approval of overseas investment projects)**, [NDRC, 2004, No.21], issued on: 09-10-2004, [https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/200507/t20050719\\_1046908.html](https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/200507/t20050719_1046908.html)
- 300- 国家发展和改革委员会 (National Development and Reform Commission), **关于引导对外投融资基金健康发展的意见 (Opinions on Guiding Healthy Development of Financial Fund for Foreign Investment)**, [Fa Gai Wai Zi, 2018, No.553], issued on: 11-04-2018, [https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201804/t20180411\\_1047057.html](https://www.ndrc.gov.cn/fggz/lywzjw/zcfg/201804/t20180411_1047057.html)
- 301- 国家发展和改革委员会、国家开发银行 (National Development and Reform Commission & CDB), **关于进一步加强对境外投资重点项目融资支持有关问题的通知 (Notice on issues Related on Offering More Financing Support to Key Overseas-invested Projects)**, [Fa Gai Wai Zi, 2005, No.1838], issued on: 25-09-2005, [http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_39\\_659\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_39_659_0_7.html)
- 302- 国家发展和改革委员会, 中国进出口银行 (National Development and Reform Commission & EX-IM Bank), **关于对国家鼓励的境外投资重点项目给予信贷支持政策的通知 (Credit support policy for key overseas investment projects encouraged by the state)**, [Fa Gai Wai Zi, 2004, No.2345], issued on: 27-10-2004, [http://www.fdi.gov.cn/1800000121\\_23\\_65879\\_0\\_7.html](http://www.fdi.gov.cn/1800000121_23_65879_0_7.html)
- 303- National people's congress of china, **The 13th five year plan for economic and social development of the people's republic of china (2016-2020)**, Translated by Compilation and Translation Bureau, Central Compilation & Translation Press, Central Committee of the Communist Party of China, Beijing, China, 2016, [https://en.ndrc.gov.cn/policyrelease\\_8233/201612/P020191101482242850325.pdf](https://en.ndrc.gov.cn/policyrelease_8233/201612/P020191101482242850325.pdf)
- 304- 国家外汇管理局 (State Administration for Foreign Exchange), **关于进一步改进和调整直接投资外汇管理政策的通知 (Circular on Further Simplifying and Improving Foreign Exchange Administration Policies on Direct Investment)**, [Hui Fa, 2012, No.59], issued on: 21-11-2012, <http://www.safe.gov.cn/safe/2012/1121/5542.html>
- 305- 国家外汇管理局 (State Administration for Foreign Exchange), **关于进一步简化和改进直接投资外汇管理政策的通知 (Circular on Further Simplifying and Improving Policies for Foreign Exchange Administration for Direct Investment)**, [Hui Fa, 2015, No.13], issued on: 15-05-2015, <https://www.safe.gov.cn/shenzhen/2015/0515/135.html>
- 306- 国家外汇管理局 (State Administration for Foreign Exchange), **境内机构境外直接投资外汇管理规定 (Foreign exchange management regulations for overseas direct investment by domestic institutions)**, [Hui Fa, 2009, No.30], issued on: 13-07-2019,

<http://m.safe.gov.cn/safe/2009/0713/5536.html>

307- 国家税务总局 (State Administration of Taxation), **关于落实“一带一路”发展战略要求做好税收服务与管理工作的 (Notice on good Implementing the tax service and management for the Development of “Belt and Road” Strategy)**, [shui zong fa, 2015, No.60], issued on: 21-04-2015, <http://www.chinatax.gov.cn/n810341/n810755/c1575644/content.html>

308- 国家税务总局 (State Administration of Taxation), **关于做好我国企业境外投资税收服务与管理 (notice on issues concerning outward enterprise income tax reductions and exemptions)**, [Guo Shui Fa, 2007, No.32], issued on: 20-03-2007, <http://www.chinatax.gov.cn/n810219/n810744/n1671176/n1671186/c1706682/content.html>

309- 中央人民政府 (The Central people's government of china), **关于金融支持经济结构调整和转型升级的指导意见 (Guidance on the financial support for restructuring and upgrading the transformation of economic structure)**, [Guo Ban Fa, 2013, No.67], issued on: 01-07-2013, [http://www.gov.cn/zwggk/2013-07/05/content\\_2440894.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2013-07/05/content_2440894.htm)

## H-Internet Sites:

310- African union, **African union Member states**, 01-12-2020, [https://au.int/en/member\\_states/countryprofiles2](https://au.int/en/member_states/countryprofiles2)

311- Belt and Road initiative, **Belt and Road initiative**, 11-04-2019, <https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/>

312- Belt and Road portal, **international cooperation**, 16/10/2020, [https://eng.yidaiyilu.gov.cn/info/iList.jsp?cat\\_id=10076](https://eng.yidaiyilu.gov.cn/info/iList.jsp?cat_id=10076)

313- CBRC, **about the china Banking regulatory commission**, 01-02-2019, <http://www.cbrc.gov.cn/showyjhjjindex.do>

314- 中国中央人民政府 (Central people's government of PRC), **国务院组织机构 (State Council Organization)**, 21-01-2019, <http://www.gov.cn/guowuyuan/zuzhi.htm>

315- 中国侨网 (china bridge), **国开行加大对境外投资重点项目金融保险支持力度 (Increase financial and insurance support for key overseas investment projects)**, 12-03-2019, <http://www.chinaqw.com/news/2006/0301/68/18615.shtml>

316- China daily, **Backgrounder: Five Principles of Peaceful Coexistence**, 10-10-2019, [http://www.chinadaily.com.cn/world/2015xivisitpse/2015-04/22/content\\_20509374.htm](http://www.chinadaily.com.cn/world/2015xivisitpse/2015-04/22/content_20509374.htm)

317- China daily, **National development and reform commission**, 23-01-2019, [http://www.chinadaily.com.cn/business/2006-11/16/content\\_734828.htm](http://www.chinadaily.com.cn/business/2006-11/16/content_734828.htm)

318- China Development Bank, **about China Development Bank**, 02-02-2019, [http://www.cdb.com.cn/English/gykh\\_512/khjj/](http://www.cdb.com.cn/English/gykh_512/khjj/)

319- 中国关键词——权威解读当代中国：一带一路 (china keywords—official interpretation of contemporary china: yidai yilu), 01-04-2021, [http://keywords.china.org.cn/2017-06/21/content\\_41070245.htm](http://keywords.china.org.cn/2017-06/21/content_41070245.htm)

320- China Securities Regulatory Commission, **introducing the CSRC**, 15-05-2019, [http://www.csrc.gov.cn/pub/csrc\\_en/about/intro/200811/t20081130\\_67718.html](http://www.csrc.gov.cn/pub/csrc_en/about/intro/200811/t20081130_67718.html)

321- EX-IM Bank, **brief introduction to EX-IM Bank of china**, 07-02-2019, [http://english.eximbank.gov.cn/tm/en-TCN/index\\_617.html](http://english.eximbank.gov.cn/tm/en-TCN/index_617.html)

322- FOCAC archives, **Beijing Declaration-Toward an Even Stronger China-Africa Community with a Shared Future**, 15-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1594324.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594324.htm)

323- FOCAC archives, **Declaration of the Johannesburg Summit of the Forum on China-Africa Cooperation**, 14-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1327960.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1327960.htm)

324- FOCAC archives, **Program for China-Africa Cooperation in Economic and Social Development**, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t606797.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t606797.htm)

325- FOCAC archives, **The Forum on China-Africa Cooperation Johannesburg Action Plan (2016-2018)**, 14-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1327961.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1327961.htm)

326- FOCAC, **Beijing Declaration of the Fifth Ministerial Conference of the Forum on China-Africa Cooperation**, 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t954245.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t954245.htm)

- 327- FOCAC, **Conference information**, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/ljhy\\_1/dejbjzjhy\\_1/CI22009/](https://www.focac.org/eng/ljhy_1/dejbjzjhy_1/CI22009/)
- 328- FOCAC, **Declaration of Sharm El Sheikh of the Forum on China-Africa Cooperation**, 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t626388.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t626388.htm)
- 329- FOCAC, **Forum on china-Africa Cooperation Addis Ababa Action Plan (2004-2006)**, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t606801.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t606801.htm)
- 330- FOCAC, **Forum on China-Africa Cooperation Beijing Action plan (2007-2009)**, 10-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t280369.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t280369.htm)
- 331- FOCAC, **Forum on China-Africa Cooperation Beijing Action Plan (2019-2021)**, 28-08-2020, [http://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t1594297.htm](http://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594297.htm)
- 332- FOCAC, **Forum on China-Africa Cooperation Sharm El Sheikh Action Plan (2010-2012)**, 12-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t626387.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t626387.htm)
- 333- FOCAC, **the fifth ministerial conference of the forum on China-Africa cooperation Beijing action plan (2013-2015)**, 13-10-2019, [https://www.focac.org/eng/zywx\\_1/zywj/t954620.htm](https://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t954620.htm)
- 334- Global Construction Review, **China to Fund \$10bn Worth of Egyptian Infrastructure Schemes**, 16/10/2020, <https://www.globalconstructionreview.com/news/ch8i8n8a-f8u8n8d-10b8n-w2or0t8h6-4eg8y065p4t2i0a8n/>
- 335- 中国服务贸易指南网 (Guide for china's service and trade), **关于印发境外投资产业指导政策的通知 (Notice on Guidelines for overseas investment industries)**, [Fa Gai Wai Zi, 2006, No.1312], issued on: 05-07-2006, <http://tradeinservices.mofcom.gov.cn/article/zhengce/hyfg/201710/447.html>
- 336- Mercator Institute for China Studies, **Mapping the Belt and Road initiative: this is where we stand**, 15/10/2020, <https://merics.org/en/analysis/mapping-belt-and-road-initiative-where-we-stand>
- 337- Ministry of Commerce, **Functions of department of outward investment and economic cooperation**, 02-02-2019, <http://english.mofcom.gov.cn/departments/hzs2/>
- 338- 商务部 (ministry of commerce), **走出去公共服务平台 ("Go global" public service Platform)**, 10-03-2019, <http://fec.mofcom.gov.cn/article/gbdqzn/>
- 339- 商务部 (Ministry of Commerce), **国别投资经营障碍报告制度 (Report System on obstacles of investment management in foreign countries)**, 09-03-2019, <http://www.mofcom.gov.cn/article/zhengcejid/bq/200610/20061003576570.shtml>
- 340- 商务部 (ministry of commerce), **商业史: 中国外商直接投资的发展路径 (The history of commerce: Chinese foreign direct investment development paths)**, 01-04-2019, <http://history.mofcom.gov.cn/?specialfour=dwzjztzsqb>
- 341- 财政部 (Ministry of finance), **财政部主要职能 (The main Functions of the Ministry of Finance)**, 29-01-2019, <http://www.mof.gov.cn/zhengwuxinxi/benbugaikuang/>
- 342- Ministry of foreign affairs, **the minister of foreign affairs**, 15-05-2019, [https://www.fmprc.gov.cn/mfa\\_eng/wjb\\_663304/zjzg\\_663340/](https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zjzg_663340/)
- 343- MOFCOM, **the history of MOFCOM**, 20-01-2019, <http://english.mofcom.gov.cn/column/history.shtml>
- 344- National Development and Reform Commission, **main functions of the department of foreign capital and overseas investment**, 25-01-2019, [https://en.ndrc.gov.cn/mfod\\_8236/200812/t20081217\\_1193972.html](https://en.ndrc.gov.cn/mfod_8236/200812/t20081217_1193972.html)
- 345- NDRC, MOFCOM & Ministry of Foreign Affairs, **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road**, 30-04-2019, [http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330\\_669367.html](http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html)
- 346- Pamela Ambler, **Volvo & Geely: The Unlikely Marriage of Swedish Tech And Chinese Manufacturing Might That Earned Record Profits**, 06-09-2019, <https://www.forbes.com/sites/pamelaambler/2018/01/23/volvo-geely-the-unlikely-marriage-of-swedish-tech-and-chinese-manufacturing-might-that-earned-record-profits/#47eba2624ecc>
- 347- Paul Nantulya, **Implications for Africa from China's One Belt One Road Strategy**, 09-10-2020, <https://africacenter.org/spotlight/implications-for-africa-china-one-belt-one-road-strategy/>
- 348- People's Bank of China, **purposes and functions**, 31-01-2019, <http://www.pbc.gov.cn/en/3688066/3688080/index.html>

- 349- Reuters, **China's state firms to shed old corporate governance structures by end-2017**, 28-03-2017, <https://uk.reuters.com/article/us-china-economy-soe-reforms-idUKKBN1AB07F>
- 350- Reuters, **Midea to publish takeover offer for German robot maker Kuka on Thursday: sources**, 31-03-2019, <https://www.reuters.com/article/us-kuka-m-a-midea-group-offer/midea-to-publish-takeover-offer-for-german-robot-maker-kuka-on-thursday-sources-idUSKCN0Z026P>
- 351- Silk Road Fund, **Silk Road Fund overview**, 15-03-2019, <http://www.silkroadfund.com.cn/enweb/23767/23775/index.html>
- 352- Sovereign Wealth Fund Institute, **Top 81 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets**, 14-03-2019, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>
- 353- 国家外汇管理局 (State Administration for Foreign Exchange), **境外投资外汇风险及外汇资金来源审查的审批规范 (Approval standards for foreign exchange rate of foreign investment and for foreign exchange fund source examination)**, 20-02-2019, <http://m.safe.gov.cn/safe/1993/0920/5481.html>
- 354- State Administration for Foreign Exchange, **major functions**, 22-01-2019, <https://www.safe.gov.cn/en/MajorFunctions/index.html>
- 355- 国家税务总局 (State Administration for Taxation), **税收条约 (tax treaties)**, 10-03-2019, <http://www.chinatax.gov.cn/chinatax/n810341/n810770/index.html>
- 356- 国有资产监督管理委员会 (State asset supervision and administration commission), **央企名录 (list of state owned enterprises)**, 26-01-2019, <http://www.sasac.gov.cn/n2588035/n2641579/n2641645/index.html>
- 357- State asset supervision and administration commission, **what we do**, 15-05-2019, [http://en.sasac.gov.cn/2018/07/17/c\\_7.htm](http://en.sasac.gov.cn/2018/07/17/c_7.htm)
- 358- 中国国务院 (State Council of china), **关于印发节能与新能源汽车产业发展规划 (2012—2020年) 的通知 (Notice on Energy-Saving and New-Energy Automotive Industry Development Plan (2012-2020))**, [Guo Fa, 2012, No. 22], issued on: 28-06-2012, [http://www.gov.cn/zwggk/2012-07/09/content\\_2179032.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2012-07/09/content_2179032.htm)
- 359- 中国国务院 (State Council of china), **关于印发工业转型升级规划 (2011—2015年) 的通知 (notice on issuing industrial transformation and upgrading plan (2011-2015))**, [Guo Fa, 2011, No.47], issued on: 30-12-2011, [http://www.gov.cn/zwggk/2012-01/18/content\\_2047619.htm](http://www.gov.cn/zwggk/2012-01/18/content_2047619.htm)
- 360- 中国国务院 (State Council of china), **关于印发中国制造 2025 的通知 (Notice on Issuing: Made in China 2025)**, [Guo Fa, 2015, No. 28], issued on: 8-05-2015, [http://www.gov.cn/zhengce/content/2015-05/19/content\\_9784.htm](http://www.gov.cn/zhengce/content/2015-05/19/content_9784.htm)
- 361- 中国国务院 (State Council of china), **关于进一步优化企业兼并重组市场环境的意见 (Opinions on Further Optimizing the Market Environment for Enterprises Mergers and Acquisitions)**, [Guo Fa, 2014, No.14], issued on: 24-03-2014, [http://www.gov.cn/zhengce/content/2014-03/24/content\\_8721.htm](http://www.gov.cn/zhengce/content/2014-03/24/content_8721.htm)
- 362- The World Bank, **Foreign direct investment, net inflows (BOP, current US\$)-China**, 12-12-2020, <https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN>
- 363- The World Bank, **Foreign direct investment, net outflows (BOP, current US\$)-China**, 12-12-2020, <https://data.worldbank.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?locations=CN>
- 364- The World Bank, **Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Percentile Rank**, 23/03/2021, <https://datacatalog.worldbank.org/political-stability-and-absence-violenceterrorism-percentile-rank>
- 365- Thierry Pairault, **China in Africa: Goods Supplier, Service Provider rather than Investor**, International centre for trade and sustainable development, 11-05-2019, <https://www.ictsd.org/bridges-news/bridges-africa/news/china-in-africa-goods-supplier-service-provider-rather-than>
- 366- UNCTAD, **Annex table01: FDI inflows, by region and economy (1990-2018)**, 12-12-2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>
- 367- UNCTAD, **Annex table02: FDI outflows, by region and economy (1990-2018)**, 12-12-2020, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>
- 368- UNCTAD, **Annex table04: FDI outward stock by region and economy (1990-2018)**, 20-03-2019, <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

369- UNCTAD, **Annex table06: value of net cross-border M&As by region/economy of purchaser (1990-2018)**, 04/04/2020,

<https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

370- UNCTAD, **Annex table19, The world's top 100 non-financial MNEs ranked by foreign assets 2018**, 30/04/2020,

<https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

371- UNCTAD, **Foreign direct investment: Inward and outward flows and stock, annual**, 04/04/2020, <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>

372- UNCTAD, **2016 top 100 non-financial MNEs from developing and transition economies, ranked by foreign assets**, 28-01-2019,

<https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

373- World Trade Organization, **Trade and foreign direct investment**, 07-07-2020,

[https://www.wto.org/english/news\\_e/pres96\\_e/pr057\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm)

### **I-Monographs and Lecture Notes:**

374- Garth Shelton, Farhana Paruk, **The Forum on China-Africa cooperation: A strategic opportunity**, Monograph (156), Institute for Security Studies, South Africa, 2008.

375- Robert M. Kunst, **Econometric Methods for Panel Data — Part II**, University of Vienna, Austria, 2009.

الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج التقدير القياسي لمحددات الاستثمار المباشر الصيني في افريقيا

الملحق رقم (1-1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
fdi	660	5.37e+07	2.29e+08	-6.87e+08	5.26e+09
gdp	761	4.12e+10	8.15e+10	6.72e+08	4.69e+11
gdpg	761	4.560414	7.006621	-62.07592	123.1396
res	759	14.36068	13.03953	.0011335	68.77825
labpro	768	15570.67	20369.42	1440.367	116512.1
sr	768	.3125	.4638145	0	1
pol	768	32.02095	21.8145	.4761905	93.75
mobsub	758	54.56272	41.87287	.0711148	175.8727
inf	761	7.719314	11.159	-29.69107	100.6265

الملحق رقم (1-2): نتائج اختبار مشكلة الارتباط المتعدد

Variable	VIF	1/VIF
llabpro	2.06	0.485127
lgdp	1.83	0.547925
lmobsub	1.70	0.587749
lpols	1.41	0.707504
sr	1.36	0.736775
lres	1.17	0.854945
lgdpg	1.12	0.893270
linf	1.09	0.921425
Mean VIF	1.47	



الملحق رقم (1-5): نتائج نموذج الانحدار التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	763
Model	588.018117	8	73.5022646	F(8, 754)	=	4.57
Residual	12122.6996	754	16.0778509	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.0463
				Adj R-squared	=	0.0361
Total	12710.7177	762	16.6807319	Root MSE	=	4.0097

lfdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lgdp	.8681682	.30337	2.86	0.004	.2726179 1.463718
lgdpg	.6422936	.329251	1.95	0.051	-.0040641 1.288651
lres	-.5008015	.2448554	-2.05	0.041	-.9814808 -.0201223
llabpro	-1.339346	.4370154	-3.06	0.002	-2.197257 -.4814342
sr	-.6172812	.3646231	-1.69	0.091	-1.333078 .0985158
lpols	.5372642	.4163268	1.29	0.197	-.2800332 1.354562
lmobsb	-.2061044	.342365	-0.60	0.547	-.8782063 .4659976
linf	.4251861	.2488739	1.71	0.088	-.063382 .9137543
_cons	1.803778	2.558487	0.71	0.481	-3.218826 6.826382

الملحق رقم (1-6): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	763
Group variable: countrynum	Number of groups	=	48
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.0192	min =		15
between = 0.0599	avg =		15.9
overall = 0.0035	max =		16
corr(u_i, Xb) = -0.8516	F(8, 707)	=	1.73
	Prob > F	=	0.0874

lfdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lgdp	-.2892201	5.691947	-0.05	0.959	-11.46436 10.88592
lgdpg	.4266095	.3469409	1.23	0.219	-.2545484 1.107767
lres	.0832737	.9407257	0.09	0.929	-1.763677 1.930224
llabpro	5.365074	6.184219	0.87	0.386	-6.776558 17.50671
sr	-.6513795	.4809792	-1.35	0.176	-1.595698 .292939
lpols	-.1031377	.7590204	-0.14	0.892	-1.593341 1.387066
lmobsb	-.5673398	.6102494	-0.93	0.353	-1.765458 .6307782
linf	.1890498	.2845944	0.66	0.507	-.3697016 .7478012
_cons	-11.55676	38.11962	-0.30	0.762	-86.39798 63.28445
sigma_u	3.0517085				
sigma_e	3.9000664				
rho	.37975601	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u\_i=0: F(47, 707) = 1.91 Prob > F = 0.0003

الملحق رقم (1-7): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	763
Group variable: countrynum		Number of groups	=	48
R-sq:		Obs per group:		
within	= 0.0142	min	=	15
between	= 0.2531	avg	=	15.9
overall	= 0.0460	max	=	16
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(8)	=	23.57
		Prob > chi2	=	0.0027

lfdi	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
lgdp	.867099	.4115752	2.11	0.035	.0604264 1.673772
lgdpg	.5964533	.3288051	1.81	0.070	-.0479929 1.240899
lres	-.4664381	.3303269	-1.41	0.158	-1.113867 .1809908
llabpro	-1.254223	.5813922	-2.16	0.031	-2.393731 -.1147155
sr	-.6203553	.3609203	-1.72	0.086	-1.327746 .0870354
lpols	.4585294	.5055254	0.91	0.364	-.5322823 1.449341
lmobsb	-.2546008	.3504521	-0.73	0.468	-.9414743 .4322727
linf	.3345987	.2600816	1.29	0.198	-.1751519 .8443492
_cons	1.714858	3.482623	0.49	0.622	-5.110958 8.540673

sigma_u	1.0249532	
sigma_e	3.9000664	
rho	.06460403	(fraction of variance due to u_i)

الملحق رقم (1-8): نتائج مضاعف لاغرونج لبروش وباغان

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$lfdi[\text{countrynum}, t] = Xb + u[\text{countrynum}] + e[\text{countrynum}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
lfdi	16.68073	4.084205
e	15.21052	3.900066
u	1.050529	1.024953

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 13.00 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0002 \end{aligned}$$

الملحق رقم (1-9): نتائج اختبار هوسمان

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lgdp	-.2892201	.867099	-1.156319	5.677047
lgdpg	.4266095	.5964533	-.1698438	.1107033
lres	.0832737	-.4664381	.5497118	.8808228
llabpro	5.365074	-1.254223	6.619297	6.156829
sr	-.6513795	-.6203553	-.0310242	.317927
lpols	-.1031377	.4585294	-.5616671	.5661766
lmobsub	-.5673398	-.2546008	-.312739	.4995875
linf	.1890498	.3345987	-.1455489	.115549

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(8) = (b-B)' [(V\_b-V\_B)^(-1)] (b-B)  
= 5.78  
Prob>chi2 = 0.6717

الملحق رقم (1-10): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية بعد معالجة مشكلة عدم ثبات التباين

Robust standard errors

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	763			
Group variable: countrynum	Number of groups	=	48			
R-sq:	Obs per group:					
within = 0.0142	min =		15			
between = 0.2531	avg =		15.9			
overall = 0.0460	max =		16			
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(8)	=	29.74			
	Prob > chi2	=	0.0002			
(Std. Err. adjusted for 48 clusters in countrynum)						
lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdp	.867099	.3468997	2.50	0.012	.1871881	1.54701
lgdpg	.5964533	.51523	1.16	0.247	-.413379	1.606285
lres	-.4664381	.3528723	-1.32	0.186	-1.158055	.2251788
llabpro	-1.254223	.7468745	-1.68	0.093	-2.71807	.2096238
sr	-.6203553	.4204553	-1.48	0.140	-1.444432	.2037219
lpols	.4585294	.5180727	0.89	0.376	-.5568744	1.473933
lmobsub	-.2546008	.2527074	-1.01	0.314	-.7498983	.2406967
linf	.3345987	.2866649	1.17	0.243	-.2272542	.8964515
_cons	1.714858	2.741323	0.63	0.532	-3.658036	7.087752
sigma_u	1.0249532					
sigma_e	3.9000664					
rho	.06460403	(fraction of variance due to u_i)				



الملحق رقم (1-13): نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة شرق افريقيا

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	159		
Group variable: countrynum		Number of groups	=	10		
R-sq:		Obs per group:				
within	= 0.0275	min	=	15		
between	= 0.6883	avg	=	15.9		
overall	= 0.0939	max	=	16		
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(8)	=	132.74		
		Prob > chi2	=	0.0000		
(Std. Err. adjusted for 10 clusters in countrynum)						
lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdp	1.525084	.6566013	2.32	0.020	.2381693	2.811999
lgdpg	1.031241	1.322623	0.78	0.436	-1.561052	3.623535
lres	-1.403234	.5323005	-2.64	0.008	-2.446523	-.3599438
llabpro	-1.912821	1.627765	-1.18	0.240	-5.103182	1.277539
sr	.7575514	.6596911	1.15	0.251	-.5354194	2.050522
lpols	-.110836	1.250556	-0.09	0.929	-2.561881	2.340209
lmobsub	-.4709905	.5318568	-0.89	0.376	-1.513411	.5714296
linf	.950381	1.048989	0.91	0.365	-1.1056	3.006362
_cons	-2.322016	5.117534	-0.45	0.650	-12.3522	7.708166
sigma_u	0					
sigma_e	3.6302762					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (1-14): نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة غرب افريقيا

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	238		
Group variable: countrynum		Number of groups	=	15		
R-sq:		Obs per group:				
within	= 0.0168	min	=	15		
between	= 0.5275	avg	=	15.9		
overall	= 0.0641	max	=	16		
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(8)	=	46.97		
		Prob > chi2	=	0.0000		
(Std. Err. adjusted for 15 clusters in countrynum)						
lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdp	.3220628	.4032858	0.80	0.425	-.4683629	1.112488
lgdpg	-.6589746	.5982395	-1.10	0.271	-1.831502	.5135533
lres	2.257137	.691553	3.26	0.001	.9017184	3.612556
llabpro	3.345274	1.276723	2.62	0.009	.8429438	5.847605
sr	-.726277	.8971754	-0.81	0.418	-2.484708	1.032154
lpols	1.628255	.8570896	1.90	0.057	-.0516094	3.30812
lmobsub	-.5833524	.4699804	-1.24	0.215	-1.504497	.3377922
linf	-.2143273	.3794979	-0.56	0.572	-.9581295	.5294749
_cons	-12.59906	5.90941	-2.13	0.033	-24.18129	-1.01683
sigma_u	.56512448					
sigma_e	3.5781991					
rho	.02433656	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (1-15): نتائج تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية في منطقة افريقيا الجنوبية

Random-effects GLS regression		Number of obs = 142				
Group variable: countrynum		Number of groups = 9				
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.0027		min = 15				
between = 0.7492		avg = 15.8				
overall = 0.0427		max = 16				
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(8) = 141.80				
		Prob > chi2 = 0.0000				
(Std. Err. adjusted for 9 clusters in countrynum)						
lfdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lgdp	.2486657	.6028876	0.41	0.680	-.9329723	1.430304
lgdpg	.4584714	.9355617	0.49	0.624	-1.375196	2.292139
lres	.7452189	1.663337	0.45	0.654	-2.514862	4.0053
llabpro	-1.476629	.948628	-1.56	0.120	-3.335906	.382648
sr	-.1726688	1.306741	-0.13	0.895	-2.733835	2.388497
lpols	2.122281	1.476232	1.44	0.151	-.7710811	5.015643
lmobsub	.1417489	.966157	0.15	0.883	-1.751884	2.035382
linf	.4750112	.4446927	1.07	0.285	-.3965705	1.346593
_cons	4.457224	3.399156	1.31	0.190	-2.205	11.11945
sigma_u	0					
sigma_e	3.9506091					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				